مركز دراسات الوحدة العربية

سلسلة اطروحات الدكتوراه (٣٣)

سياسة باكستان الإقليمية

١٩٧١ - ١٩٩٤

الدكتور هاني الياس الحديثي

سياسة باكستان الإقليمية

١٩٧١ - ١٩٩٤

مركز دراسات الوحدة العربية

سلسلة اطروحات الدكتوراه (٣٣)

سياسة باكستان الإقليمية
١٩٧١ - ١٩٩٤

الدكتور هاني الياس الحديثي

الفهرسة أثناء النشر - إعداد مركز دراسات الوحدة العربية
الحديثي، هاني الياس
سياسة باكستان الإقليمية، ١٩٧١ - ١٩٩٤/ هاني الياس الحديثي.
٢٩٥ ص. - (سلسلة أطروحات الدكتوراه؛ ٣٣)
ببليوغرافية: ص ٢٦١ - ٢٨٧.
يشتمل على فهرس.
١. باكستان - السياسة الخارجية. أ. العنوان. ب. السلسلة.
327.5491

«الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبّر بالضرورة
عن اتجاهات يتبناها مركز دراسات الوحدة العربية»

مركز دراسات الوحدة العربية

بناية «سادات تاور» شارع ليون ص.ب: ٦٠٠١ - ١١٣ - بيروت - لبنان
تلفون: ٨٦٩١٦٤ - ٨٠١٥٨٢ - ٨٠١٥٨٧
برقياً: «مرعربي» - بيروت
فاكس: ٨٦٥٥٤٨ (٩٦١١)
e-mail: caus@t-net.com.lb

حقوق الطبع والنشر محفوظة للمركز
الطبعة الأولى
بيروت، أيار/مايو ١٩٩٨

الإهداء

إلى الروح الطاهرة لمعلمي الأكبر والدي.. وإلى والدتي وإخوتي. وإلى زوجتي... لقد كان لها عناؤها الخاص وصبرها الجميل، فلها كل الفضل.

وإلى رياحين حياتي: طه ورحيق ورونق وألق، فلهم اعتذاري عمّا ضيّعته عليهم من فرص السعادة والراحة في ظروف هم أحوج ما يكونون فيها إلى جهد الأب.

المحتويات

شكر وتقدير ٩
مقدمة ١٣
الفصل الأول : التأصيل النظري للسياسة الإقليمية ١٧
أولاً : مفهوم الإقليم وطبيعته ٢٢
١ ـ مفهوم النظام الإقليمي ٢٤
٢ ـ العلاقة بين النظام الدولي والنظم الإقليمية ٢٦
ثانياً : العلاقة بين الإقليمية والعالمية ٢٩
المنهج الوظيفي ٣٧
ثالثاً : مفهوم الدور الإقليمي وطبيعته ٤١
مقومات الدور ٤٤
الفصل الثاني : التأصيل في سياسة باكستان الإقليمية ٥١
أولاً : الإمكانيات والقدرات الموضوعية والمجتمعية ٥٣
١ ـ الإمكانيات والقدرات الموضوعية ٥٤
٢ ـ المتغيرات المجتمعية ٧٦
ثانياً : المتغيرات الأساسية في سياسة باكستان الإقليمية ٨١
١ ـ الأمن ٨١
٢ ـ الإسلام ٨٧
٣ ـ الدعم الخارجي ٩١
ثالثاً : السياسة الإقليمية والدور الإقليمي ٩٧
رابعاً : الترتيبات الإقليمية ١٠٣
١ ـ حلفا السانتو والسايتو ١٠٣
٢ ـ منظمة التعاون الإقليمي للتنمية ١٠٦
٣ ـ التكتلات الدولية الإقليمية ١٠٨
الفصل الثالث : سياسة باكستان حيال القضايا الإقليمية ١١١
أولاً : قضية التسلح التقليدي وفوق التقليدي ١١٣
ثانياً : قضية كشمير ومشكلة الحدود ١١٨
١ ـ نشأة النزاع ١١٩

٢ ـ كشمير والأمم المتحدة ١٢١
٣ ـ تطورات القضية الكشميرية ١٢٢
ثالثاً : التعاون السوفياتي ـ الهندي: «اتفاقية الصداقة» ١٢٨
رابعاً : الغزو السوفياتي لأفغانستان ١٣٢
الآثار الإقليمية للغزو السوفياتي ١٣٤
خامساً : منظمة التعاون الاقتصادي الإقليمي ١٤٠
١ ـ منظمة التعاون الاقتصادي ١٤١
٢ ـ رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي ١٤٦
سادساً : باكستان والقضايا الأساسية في الوطن العربي ١٥١
١ ـ الصراع العربي ـ الإسرائيلي ومشروع الشرق الاوسط ١٥٢
٢ ـ معضلة الأمن والدور الباكستاني في الخليج العربي ١٥٦
٣ ـ الخليج العربي والحرب العراقية ـ الإيرانية ١٦١
٤ ـ باكستان والحرب العراقية ـ الإيرانية ١٦٣
الفصل الرابع : سياسة باكستان الإقليمية بعد المتغيرات الدولية وانتهاء الحرب الباردة ١٦٩
أولاً : المتغيرات الدولية وتأثيرها في سياسة باكستان إقليمياً ودولياً ١٧٢
ثانياً : الانسحاب السوفياتي من أفغانستان ١٨٩
ثالثاً : باكستان والقضايا الأساسية في الوطن العربي ١٩٣
١ ـ الصراع العربي ـ الإسرائيلي: تطور الموقف في فترة ما بعد الحرب الباردة ١٩٣
٢ ـ معضلة الأمن والدور الباكستاني في الخليج العربي: تطور الموقف في فترة ما بعد الحرب الباردة ١٩٧
٣ ـ الدور الباكستاني في أزمة حرب الخليج الثانية ٢٠٠
رابعاً : القضايا الأساسية في سياسة باكستان الإقليمية ٢٠٧
١ ـ البرنامج النووي ٢٠٧
٢ ـ مشكلة كشمير ٢١٣
٣ ـ التعاون الاقتصادي الإقليمي ٢١٩
٤ ـ الصين ٢٣٦
خاتمة واستنتاجات ٢٣٩
الملاحق ٢٤٥
المراجع ٢٦١
فهرس ٢٨٩

شكر وتقدير

أتقدم بوافر الشكر وعظيم الامتنان إلى كل من أسهم في التوجيه والرأي السديد لإنجاز هذا الجهد العلمي، وإلى كل من قدم يد العون من حيث توفير المصادر والترجمة وإعداد الجداول.

وأخص بالذكر أستاذي الفاضل د. مازن الرمضاني، عميد كلية العلوم السياسية بجامعة صدام، ود. قحطان أحمد سليمان الحمداني، والأستاذ ناجي الحديثي، ود. كمال مظهر، ود. فؤاد حمه خورشيد، وأسجل شكري الخالص لسعادة سفير باكستان السابق في بغداد الأستاذ مصطفى كمال قاضي وأركان سفارته، والأستاذ قمرخان سعادة سفير الهند السابق في بغداد، وأركان سفارته لما قدموه لي من جهد كريم من حيث توفير المصادر.

كذلك وافر اعتزازي وتقديري لمؤسسة معهد الدراسات السياسية في إسلام آباد لإرسالهم كل ما طلبته منهم من إصدارات، فضلاً عن تزويدهم لي بالمجلة الدورية **قضايا دولية مجاناً**.

كما أسجل شكري واعتزازي لكل من قدم لي العون من أساتذة جامعة بغداد والمستنصرية والجامعة الأردنية ومؤسسة عبد الحميد شومان في عمان، وجامعة البكر للدراسات العسكرية العليا في بغداد، ومكتبة وزارة الخارجية العراقية. وأخص بالذكر د. رياض عزيز هادي، والأستاذ خليل الحديثي، ود. فيصل الرفوع، ود. جابر الحديثي، ود. أحمد النعيمي، ود. صباح محمود.

والله ولي التوفيق.

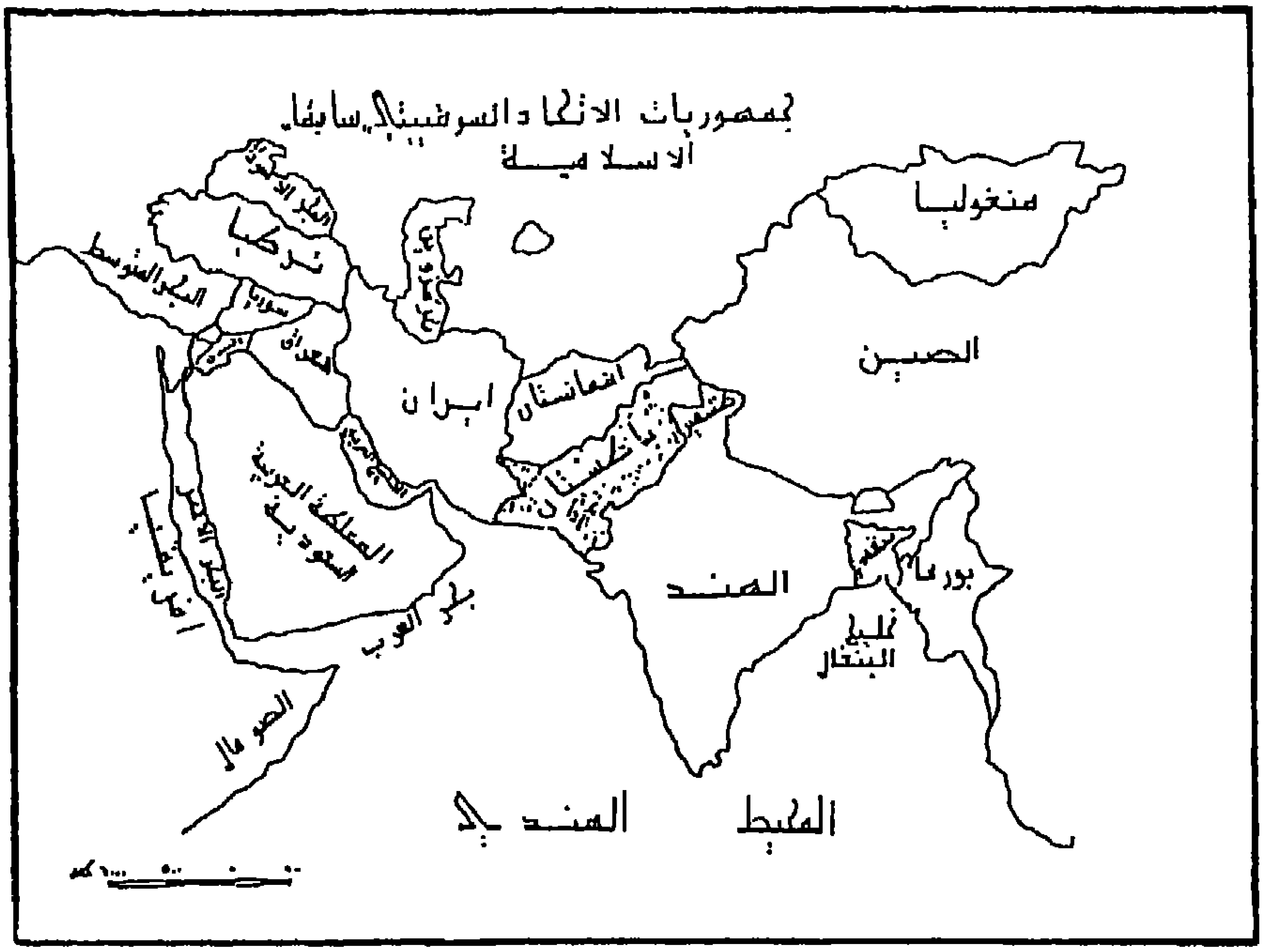
جمهوريات الاتحاد السوفيتي سابقا
الاسلامية
تركيا
البحر المتوسط
سوريا
العراق
ايران
افغانستان
باكستان
المملكة العربية السعودية
البحر الاحمر
بحر العرب
الصومال
الصين
منغوليا
الهند
بورما
خليج البنغال
المحيط الهندي

روسيا
قزاخستان
بحر أورال
أذربيجان
تركيا
أوزبكستان
تركمانستان
قرغيزيا
طاجكستان
الصين
العراق
إيران
أفغانستان
باكستان
الهند

مقدمة

يتسم النظام الدولي الراهن بخاصية التغير السريع، على رغم أن معنى كلمة «نظام» تشير إلى مجموعة من القوانين والمفاهيم والسنن التي تتسم بقدر معقول من الثبات عبر مرحلة زمنية طويلة نسبياً.

مرد هذا التغير انهيار منظومة معرفية قيمية متكاملة، تلك التي مثلها النظام الثنائي القطبية، والسعي نحو إقرار منظومة معرفية بديلة أطلق عليها اسم «النظام الدولي الجديد»، الذي لا يزال في حالة تبلور تتدافع فيه وعبره محركات مختلفة المصادر والأهداف، على رغم هيمنة المنهج الليبرالي، حيث يسود الاعتقاد بأن ما يحرك الإنسان هو الدوافع الاقتصادية، وأن المحرك الأكبر في المجتمع هو السوق. ولطبيعة وأهمية الدوافع الاقتصادية يسود الاعتقاد بأن النظام الدولي يسير باتجاه بروز تكتلات دولية اقتصادية تعددية سوف تشكل أهم ظاهرة جيوسياسية لعالم القرن الحادي والعشرين[1].

وبعبارة أخرى، فإن ما تقدم يعزز ما شهدته العلاقات الدولية بعد الحرب العالمية الثانية، ولاسيما منذ الستينيات من هذا القرن، من ظهور العديد من الدراسات في مناهج التعاون الإقليمي وضمنها الوظيفية والوظيفية الجديدة.

وعلى الرغم من الاهتمام بالتعاون الإقليمي بعد الحرب الثانية، إلا أن مرحلة ما بعد الستينيات صعوداً شهدت اختلافاً جذرياً في دروب التعاون الإقليمي، حيث الانتقال من صيغة التكتلات العسكرية إلى المنظومات الإقليمية للتعاون الاقتصادي.

ومع أن الدولة ظلت تشكل الوحدة الأساسية في التعاون الإقليمي، إلا أن ثمة متغيرات دفعت لصالح هياكل إقليمية أوسع منها في مجال ممارسة النشاطات المختلفة،

---

(١) لمزيد من التفصيل، انظر زبيغنيو برجنسكي، «خارج حدود السيطرة: مستقبل البشرية في القرن الحادي والعشرين،» إعداد مختار محمد، قضايا دولية (معهد الدراسات السياسية ـ إسلام آباد)، (٢ أيار/ مايو ١٩٩٤)، ص ٢٦ ـ ٢٨.

الأمر الذي أفضى بدوره إلى زيادة الجدل حول مسألة المفاضلة بين التنظيم الإقليمي والتنظيم العالمي من حيث كفاءة كل منهما في تحقيق السلم والأمن الدوليين والغايات الأخرى التي قام لأجلها عموم التنظيم الدولي.

ومن أبرز القضايا التي تثير الاهتمام الآن قيام منظومات للتعاون الإقليمي تتكون من مجموعات دول متقاربة جغرافياً، إضافة إلى مقومات أخرى مادية ومعنوية يعتقد أنها قادرة على رفد التعاون الدولي عبر ما يتيحه ذلك من إمكانية تحقيق مبدأ الاعتماد المتبادل بين مختلف القوى الإقليمية.

بيد أن هذا الافتراض، من جهة أخرى، لا يزال موضوعاً للجدل بسبب استمرار التنافس الإقليمي بين قوى إقليمية متباينة في المصالح والطموحات، فضلاً عن صراعها الناجم عن سلسلة من التجارب التاريخية المؤلمة التي أفضت إلى ترجيح المتغير التاريخي كعنصر أساسي للصراع، مما ترك تأثيره سلباً في إمكانيات التعاون الإقليمي لأسباب مادية ومجتمعية عديدة تركت تأثيرها كلاً أو جزءاً، الأمر الذي أوقع قيادات هذه القوى وإيديولوجياتها في نوع من «الدوغما» في المنهج والتفكير.

ويبدو لنا أن مستقبل الصراع أو التعاون بين هذه القوى الإقليمية سيترك تأثيره سلباً أو إيجاباً في مجمل حركة الصراع والتعاون ضمن النظام الدولي، وبخاصة عندما يكون ذلك في مناطق تكتسب اهتماماً دولياً لاعتبارات جيوبوليتيكية واستراتيجية.

ومن هنا تكتسب دراسة موضوعنا الموسوم «سياسة باكستان الإقليمية» أهميتها، وذلك للاعتبارات المادية والمجتمعية التي تتصف بها باكستان والهند في منطقة جيوسياسية تعد من أكثر المناطق أهمية وحيوية، ليست لمصالح قوى الجوار الإقليمي فحسب، وإنما لمصالح القوى العالمية ونفوذها. فباكستان والهند تفصلان جغرافياً كلاً من روسيا والصين عن المحيط الهندي والخليج العربي، وما يشكله ذلك من أهمية لمصالح الولايات المتحدة، فضلاً عن بلدان أوروبا واليابان ودول الجوار الإقليمي ومناطقه التي تشكل خزيناً استراتيجياً للطاقة العالمية مثل الخليج العربي وبلدانه.

إن ما يعزز من أهمية الدراسة الدور الذي أدته باكستان والهند في قضايا الحرب الباردة في ظل نظام ثنائي القطبية، وما يمكن أن تلعباه من أدوار أكثر أهمية على طريق تبلور اتجاهات النظام الدولي الجديد، فباكستان دائبة الحركة في البحث عن دور قيادي ضمن دوائر إقليمية متداخلة تحيط بها، وهدفها من ذلك تأكيد قدراتها للدول الأخرى كقوة إقليمية كبرى. في حين تستمر الهند في التأكيد على أنها قوة كبرى لها الحق في أن تأخذ مكانها إلى جانب القوى الدائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي. وفي ضوء اعتماد باكستان وسائل عديدة لتعزيز منهجها الإقليمي، وكذلك الحال بالنسبة للهند، ولاعتقادنا أن الآثار التي سوف تترتب على سياستها الإقليمية ستكون مهمة على صعيد مستقبل التعاون الإقليمي وبناء منظومات إقليمية، فإننا نجد أن

المنهج الإقليمي يمكن أن يوجه الباحث نحو مستويات أفضل في وصف سياسة باكستان الإقليمية، وتحليلها ضمن الدوائر الإقليمية لسياستها الخارجية، وهي جنوب آسيا حيث الهند، وغربي آسيا حيث إيران وتركيا، فضلاً عن منطقة الخليج العربي ووسط آسيا والقوقاز حيث الجمهوريات الإسلامية الست المستقلة عن الاتحاد السوفياتي السابق، إضافة إلى الصين حليف باكستان التقليدي.

وفي ضوء ذلك، تناولت الدراسة سياسة باكستان الإقليمية انطلاقاً من منهج اعتمد الوصف والتحليل في آن واحد، وعكس مراحل تطور سياستها الإقليمية ونسقها خلال فترة الدراسة وما يتصل بها ويؤثر فيها منذ إعلان استقلال باكستان في ١٤ آب/أغسطس ١٩٤٧.

وتبعاً لذلك تحاول هذه الدراسة توكيد صحة فرضية قوامها أن باكستان اعتمدت سياسة إقليمية، استطاعت عبرها أن تلعب دوراً إقليمياً فاعلاً إزاء القضايا والمواقف الإقليمية المهمة.

إن ما تقدم يستوجب في اعتقادنا الإجابة عن مجموعة تساؤلات كالتالي: ما هي إمكانيات باكستان وقدراتها المادية والمجتمعية؟ وما هي الثوابت في سياستها الإقليمية؟ وما هي الترتيبات والوسائل التي اعتمدتها لإنجاز دورها الإقليمي؟ وما هو انعكاس المتغيرات الإقليمية والدولية على هذا الدور؟

ومن أجل اعتماد الدراسة قاعدة أساسية نستند إليها في التحليل، فقد خصصنا **الفصل الأول** لدراسة التأصيل النظري للسياسة الإقليمية، ومن ضمنها مفهوم وطبيعة الإقليم والدور الإقليمي، والعلاقة بين السياسة الإقليمية والعالمية. وللطبيعة المتغيرة للسياسة الدولية، إقليمياً وعالمياً، أضحى ضرورياً دراسة إشكالية الاستمرار والتغيير في السياسة الخارجية للدول.

ومن الواضح عبر هذا الفصل أن المنهج الإقليمي وأداته الوظيفية، وما طرأ عليها من تعديلات، أخذت في الاعتبار البعد السياسي، حيث لا مجال للتطور الاقتصادي دون إرادة سياسية مدركة لأهمية المصالح الإقليمية بعيداً عن المناهج الأخرى، هو المنهج المعتمد في هذه الدراسة.

واعتمادنا لهذا المنهج نابع من دوافع أساسية، في المقدمة منها واقع اتجاهات التعاون الإقليمية، ولا سيما بعد انتهاء الحرب الباردة ضمن المنظومات الإقليمية القائمة في ظل نظام دولي متغير، ودخول الدولة المعنية مباشرة بالدراسة عضواً فاعلاً في العديد من المنظومات الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط وجنوب ووسط آسيا.

ومن المثير للانتباه أن باكستان بدأت حياتها السياسية بعد انفصالها عن الهند بالدخول في منظومات إقليمية عسكرية واقتصادية المضمون، وهي في سياستها

الإقليمية تلك سعت لمواجهة العديد من المطالب الداخلية والإقليمية، كونها جزءاً من وسط إقليمي شهد تناقضات إثنية وطائفية تركت تأثيراتها سلباً في العلاقات بين دول هذا الوسط الإقليمي، الأمر الذي جعل من الأمن المحلي والإقليمي هاجساً دائماً في سياسة باكستان الإقليمية دفعها باتجاه الاعتماد على قوى خارجية لضمان هذا الأمن، فضلاً عن اعتمادها الإيديولوجي للإسلام كأحد الثوابت الأساسية الذي أتاح لحركتها الإقليمية المرونة والفاعلية ضمن نطاق العالم الإسلامي.

إن تجذير وتأصيل سياسة باكستان الإقليمية، وهو ما تناوله **الفصل الثاني** من الدراسة، شكل ضرورة أساسية لمتابعة سياسة باكستان الإقليمية حيال العديد من القضايا الإقليمية التي واجهت سياسة باكستان إقليمياً، وهو ما تناوله **الفصل الثالث** من الدراسة.

وفي مجال استشراف واقع ومستقبل سياسة باكستان ودورها الإقليمي عبر متابعة دورها في العديد من القضايا الإقليمية المستمرة (حتى وقت إعداد الدراسة) تمت متابعة واقع سياستها الإقليمية، وذلك في ضوء تأثير المتغيرات الدولية بعد انتهاء الحرب الباردة سلباً أو إيجاباً في السياسة الإقليمية لباكستان وامتداداتها إلى مستقبل دورها الإقليمي، وهو ما تناوله **الفصل الرابع** من الدراسة التي انتهت بمجموعة من الاستنتاجات التي تحمل رؤى مستقبلية لموضوع الدراسة.

وخلال إعدادها عانت الدراسة صعوبات جدية لا بد من الإشارة إليها، أهمها شحة المصادر، وزاد من الأمر تعقيداً الظروف الاستثنائية التي يعيشها بلدنا العراق حيث طال الحصار مواقع التحصيل العلمي والمعرفي، وقد زاد من الصعوبات ترجمة الموضوعات الأجنبية لتذليل شيء من هذه الصعوبات.

وفي ظل الظروف الاستثنائية المعقدة التي نعيشها على جميع المستويات تم إنجاز هذه الدراسة راجين أن يكلأنا الله سبحانه بعنايته ورعايته.

وفي كل الأحوال لا يسعنا إلا تأكيد قول العماد الأصفهاني: «إني رأيت أن لا يكتب إنسان كتاباً في يومه إلا قال في غده، لو غير هذا لكان أحسن، ولو زيد كذا لكان يستحسن، ولو قدم هذا لكان أفضل، ولو ترك هذا لكان أجمل، وهذا من أعظم العبر. وهو دليل على استيلاء النقص على جملة البشر».

الفصل الأول

التأصيل النظري للسياسة الإقليمية

مقدمة

إن الهدف الرئيس من هذا الفصل هو وضع الإطار النظري الذي يشكل القاعدة التي يرتكز عليها الباحث في وصف الفصول اللاحقة وتحليلها، ومن هنا تبرز أهميته في هذه الدراسة.

إن السياسة الإقليمية للدول تعبر في الغالب عن النمط المعتمد في السياسات الخارجية للدول إزاء الدول الأخرى، وبخاصة دول الجوار الإقليمي، التي تشترك وإياها في رابطة الانتماء المشترك للإقليم. لذلك وجدنا من الأهمية أن نعرج على مفهوم وطبيعة الإقليم، حيث اختلفت المعايير المعتمدة في تحديد المفهوم الذي يتصل بموضوع آخر هو النظام الإقليمي الذي تم تناول خصائصه البنيوية ونمط الإمكانيات والقدرات التي تحدد مستوى القوة فيه، ونمط السياسات والتحالفات الناتجة من طبيعة العلاقات السائدة بين أعضائه. ومن الطبيعي أن يتم تناول العلاقة بين النظام الإقليمي والنظام الدولي، ومن ضمنها العلاقة بين الإقليمية والعالمية، وهل هي علاقة تكامل أم تناقض؟ وبما أن ذلك يشكل الأساس المعتمد والمرجح في الدراسة، فقد خصصنا مبحثاً مستقلاً للمنهج الوظيفي معتمدين التطورات التي أدخلت على الوظيفية والتي أطلق عليها اسم «الوظيفية الجديدة»، لحيوية العلاقة بين السياسة والاقتصاد والمجالات الأخرى، حيث من الصعب الفصل بينها، وإن كان بالإمكان ترجيح أهمية بعضها طبقاً لطبيعة المتغيرات.

كما أفردنا مبحثاً آخر لمفهوم وطبيعة الدور الإقليمي لأهميته في وصف وتحليل دور باكستان الإقليمي موضوع الدراسة، ومن الطبيعي أن نتعرض هنا لمقومات الدور ومن ضمنه دور القائد السياسي الذي يتولى اتخاذ القرار السياسي وتحديد دور دولته إقليمياً ودولياً.

إضافة إلى ما تقدم، وطبيعة المتغيرات السريعة والمؤثرة في السياسات الخارجية للدول، وما يعكسه ذلك من صعوبات تقف حائلاً دون تحديد نهائي وواضح لنظرية

السياسة الخارجية، فقد تناولنا بالبحث والتحليل موضوع الاستمرارية والتغيير في السياسة الخارجية، حيث اعتمدناها منهجاً في وصف وتحليل مدى الاستمرارية أو التغيير في سياسة باكستان الإقليمية في ضوء المتغيرات المحيطة بها داخلياً وخارجياً.

* * *

شهدت السياسة الدولية بعد الحرب العالمية الثانية متغيرات عديدة كان من أبرزها تعزيز اتجاهات التعاون على الصعيد الإقليمي، ودعم التعاون على الصعيد العالمي، وقد تم ذلك عبر العديد من المنظمات الإقليمية والعالمية[1].

ولعل من نافل القول إن السياسة الإقليمية في الوقت الحاضر تحتاج إلى تعريف دقيق ولا سيما أنها تعد تعبيراً عن الموقف من النظام الإقليمي وما إذا كان يشكل بديلاً من العالمية أو أنه خطوة باتجاهها.

وفي ضوء ذلك، يتم تحديد الموقف من التعاون الإقليمي وصعوداً باتجاه التكامل والوحدة الإقليمية. لذلك، فإن العديد من العوامل المؤثرة في سياسات الدول الإقليمية تتطلب إدراكاً متميزاً للمصالح الإقليمية، ومن ذلك أهداف وغايات الدول القومية التي تشكل قضايا أساسية تحدد مسبقاً موقف الدول وسياساتها الإقليمية. فالأهداف والغايات الوطنية والقومية التي تحددها النخبة الحاكمة وترسم على أساسها برامجها وطموحاتها غالباً ما تقف مواقف العداء إزاء دول الإقليم الأخرى، الأمر الذي يحقق تضارباً يهدد الأمن الإقليمي، ومن الطبيعي القول إن هذا التضارب إنما ينشأ عن تضارب السياسات الإقليمية الناتجة أصلاً من تناقض الإيديولوجيات والمصالح. لذلك ليس مصادفة أن يتوصل إرنست هاس (Ernest B. Haas) إلى أن الإيديولوجيا كانت سبباً رئيسياً لـ ١٠٢ حرباً مدنية وثورة ضد الاستعمار حدثت بين عامي ١٨٧٥ و١٩٨٤، كما أن كاليفي هولستي (Kalevi Holsti) توصل إلى أن ٥٢ بالمئة من أصل ٥٨ حرباً حدثت بين عامي ١٩٤٥ و١٩٨٩ كانت لأسباب الإيديولوجيا وقضايا التحرر الوطني والوحدة الوطنية[2]. وفي ضوء ما تقدم، فإن اعتماد سياسة إقليمية

---

(١) انظر: البلاط الملكي، الوثيقة (٤٦٨٤/٣١١)، ص ٤ و٩٦. انظر أيضاً: جميل مطر وعلي الدين هلال، **النظام الإقليمي العربي: دراسة في العلاقات السياسية العربية**، ط ٣ مزيدة ومنقحة (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٣)، ص ١٨ ـ ٢٠. يرى د. علي الدين هلال أنه في مطلع السبعينيات صدرت دراسة بعنوان «السياسة الدولية في الأقاليم» للأستاذين لويس كانتوري وستيف شبيغل، جوهرها «أن الإقليم والعلاقات الدولية التي تتم في إطار كل إقليم يجب أن تحظى بمزيد من الدراسة، لأن أغلب دول العالم تنطلق في سياساتها الخارجية من اهتمامات ومحددات «إقليمية» وفي إطار تفاعلها مع الدول الأخرى في الأقاليم...».

(٢) نقلاً عن: Jasjit Singh, «Managing Regional Security,» *Asian Strategic Review, 1992-1993* (New Delhi) (August 1993), p. 16.

تهدف إلى تحقيق التعاون والتكامل الإقليمي خدمة للمصالح المشتركة يتطلب من الدول استعداداً مشتركاً للتنازل التدريجي وبإرادتها عن جزء من السيادة لصالح وحدة قرارية إقليمية أعلى تشكل قمة الهرم التنظيمي للإقليم[٣].

ويمكن القول إن السياسة الإقليمية[٤] هي السلوك السياسي الذي يصدر عن وحدة أو أكثر من الوحدات السياسية، والتي تعبر عن أهداف ومصالح محددة ضمن إطار الوحدات الأخرى في الإقليم، مع افتراض أن يؤدي ذلك إلى دفع الدول الأخرى ضمن الإقليم إلى التفكير بالتعاون الإقليمي سعياً وراء أداء سياسي أكبر، انطلاقاً من اهتمامات ومحددات إقليمية وضمن إطار التفاعل الإقليمي.

بيد أننا، من جانب آخر، لا بد من أن نأخذ في الاعتبار نمط السياسات الإقليمية للدول بعضها إزاء بعضها الآخر، حيث إن السياسات الإقليمية لبعض الدول تأخذ منحى تصارعياً بدلاً من أن تأخذ منحى تعاونياً، وذلك يعود إلى طبيعة القضايا التي يثار الخلاف حولها بين قضايا ذات طبيعة اقتصادية أو سياسية أو إيديولوجية.

وفي ضوء استقرار المصالح والقضايا الإقليمية تتحدد أدوات السياسات الإقليمية وشكل التحالفات التي تقوم بين دول الإقليم، والأسس التي تستند إليها، ومدى الاستقرار فيها الذي يستند أصلاً إلى نظام الاتصال السائد بين دول الإقليم من جهة، وبينها والمحيط السياسي الدولي من جهة أخرى[٥]، حيث إن كل نظام إقليمي يعيش ضمن بيئة دولية أوسع لها محدداتها.

وفي ضوء ما تقدم، فإن السياسة الإقليمية تأخذ منحيين:

الأول: هو السلوك الصادر عن مجموع وحدات أو دول الإقليم إزاء موقف ما داخل أو خارج الإقليم، معبراً عنه من خلال الهيكل التنظيمي للإقليم الذي يعبر عن آلية صنع القرار الإقليمي.

الثاني: هو سياسة الجزء إزاء الكل، أو بعبارة أخرى، سياسة دولة ما إزاء الإقليم، حيث تتحدد سياسة الدول الإقليمية وفقاً لطبيعة برامج تلك الدول ومبادئها وأهدافها، وطبيعة المتغيرات المؤثرة في الموقف، وهنا تتباين سياسات الدول الإقليمية تبعاً لاختلاف المبادىء والأهداف، فضلاً عن اختلاف الإرادات والقدرات الذاتية والموضوعية.

---

(٣) المصدر نفسه.

(٤) مطر وهلال، المصدر نفسه، ص ٢٠.

(٥) انظر: المصدر نفسه، ص ٢٢ ـ ٢٤.

أولاً: مفهوم الإقليم وطبيعته

إن ما تقدم يطرح علينا ضرورة تحديد مفهوم وطبيعة الإقليم الذي يشكل ميدان عمل المنظمات الإقليمية، حيث يضم عدداً محدوداً من الدول الذي تجمع بينها روابط مشتركة، أبرزها الجغرافية والاقتصادية والثقافية والتاريخية، إلى جانب إمكانية ارتباطها برؤى سياسية مشتركة، فضلاً عن المؤسسات الاجتماعية[٦].

لقد اختلفت المعايير المعتمدة في تحديد مفهوم الإقليم، فمنهم من اعتمد العامل الجغرافي الذي يرى أن الإقليم هو وحدة جغرافية تضم في حدودها مصالح مرتبطة لمجموعة من الدول التي تشكل نظاماً فرعياً في النظام الدولي الذي يميزه نظام تفاعل الأطراف فيه[٧].

وفي ضوء أهمية العامل الجغرافي نستطيع القول إن الإقليم هو «مجموعة الدول المتجاورة جغرافياً والتي تتفاعل سياسياً مع بعضها، سواء أكان التفاعل عدائياً أم تعاونياً، وبالشكل الذي يؤثر كل منها في السياسات الخارجية لغيره من الدول، وفي خياراتها السياسية الخارجية»[٨].

إن ما يعزز أهمية العامل الجغرافي[٩]، أن التطورات الراهنة التي يشهدها النظام

---

(٦) Le Roy Bennett, *International Organizations: Principles and Issues* (Englewood Cliffs, NJ: Prentice-Hall, 1978), p. 380.

(٧) انظر: مطر وهلال، المصدر نفسه، ص ١٥، وجبران مسعود، الرائد: **معجم لغوي** (بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٦٥)، ص ٢٠٤. لمزيد من التفاصيل، انظر: حسيب عارف العبيدي، «دور العراق بعد الحرب العراقية ـ الإيرانية،» (أطروحة دكتوراه، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، ١٩٩١)، ص ١١ ـ ١٢، وعلي محمد سعيد، «الخليج العربي: دراسة في السياسة الإقليمية،» (رسالة ماجستير، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، [د. ت.])، ص ٩ وما بعدها. انظر أيضاً: خليل اسماعيل الحديثي، **الوسيط في التنظيم الدولي** (بغداد: جامعة بغداد، ١٩٩١)، ص ٣٣٥.

(٨) Louis J. Cantori and Steven L. Spiegel, *The International Politics of Regions: A Comparative Approach* (Englewood Cliffs, NJ: Prentice-Hall, 1970), p. 1

(٩) تظهر أهمية العامل الجغرافي في تحديد المناطق الإقليمية من خلال اعتماده مقوماً أساسياً في تكوين الدولة إلى جانب السكان والحكومة والسيادة، حيث يعد الإقليم الوعاء الطبيعي للمجتمع السياسي وتتفاعل فيه (كافة العناصر المادية والمعنوية الطبيعية والبشرية، وتتبلور فيه الحياة المشتركة وتنبعث عنه الظواهر الاجتماعية المتنوعة) وفي ضوئه تتحدد القيم والمبادىء والأهداف للدولة. وتأسيساً على المعطيات الجغرافية بأنواعها المختلفة سواء كانت مادية (موقع الدولة) وطبيعية، أو بشرية، تصبح السياسة الخارجية امتداداً للسياسة الداخلية.

في ضوء ما تقدم، وانتقالاً من محيط الدولة إلى المحيط الإقليمي الأوسع يصبح من الطبيعي اعتماد العامل الجغرافي في تحديد الإقليمية، وتنبثق عنه المفاهيم الإقليمية دون أن يؤثر ذلك في أهمية بقية العوامل، ولا سيما الاقتصادية، حيث يلعب العامل الاقتصادي في الظرف الراهن دوراً ريادياً في تحديد المصالح والسياسات، ولذلك فإن الانتقال في البحث عن المصالح من الدائرة القومية إلى الدائرة الإقليمية يجعل الجغرافية الإقليمية هي الوعاء الذي تتفاعل فيه المصالح الاقتصادية الإقليمية، فضلاً عن المصالح الاجتماعية والسياسية. =

الدولي، والأولوية التي يحظى بها المتغير الاقتصادي في هذه التطورات التي تسير باتجاه تعزيز النزعة العالمية في السياسات الخارجية للقوى العظمى، ومنها الولايات المتحدة واليابان، لم تؤثر في النزعة الإقليمية في ضوء الواقع الجغرافي، حيث اتجهت الولايات المتحدة، وهي تقود النظام الدولي الأحادي القطبية، إلى تعزيز علاقاتها الإقليمية مع كندا والمكسيك لإنشاء منطقة تبادل حر في ما بينها ضمن إطار اتفاق «النافتا»[(١٠)].

وفي الوقت الذي تسعى فيه الولايات المتحدة إلى أن تمتد منطقة التعاون لتشمل دول أمريكا الجنوبية، وليصبح اسم الاتفاق «آفتا»، تسعى أوروبا لاستثمار العامل الجيوبوليتيكي باتجاه تحقيق الهيمنة على أفريقيا، وباتجاه إقامة إقليم أورو ـ أفريقيا، وهكذا الحال بالنسبة لطموح روسيا نحو إقليم روسيا الكبرى، وإقليم آسيا الشرقية بالنسبة لمحور طوكيو وبكين[(١١)].

إن ما تقدم يستند إلى افتراض مؤداه أن العلاقات التي تقوم بين دول عدة ضمن إطار إقليمي محدد هي في الغالب أكثر أهمية بالنسبة للمصالح الإقليمية من تلك التي تقوم مع دول من خارج الإقليم[(١٢)].

بيد أن ذلك لا يقلل من شأن المعايير الأخرى التي تشكل أسساً متكاملة يستند إليها مفهوم الإقليم، وبخاصة أن علم الجيوبوليتيك[(١٣)] انصرف اهتمامه إلى مدى تأثير

= وفي أهمية العامل الجغرافي، ولمزيد من التفصيل، انظر: صادق الأسود، **علم الاجتماع السياسي: أسسه وأبعاده** (بغداد: جامعة بغداد، ١٩٨٦)، ص ١١٨ ـ ١٢١، وعبد المنعم سعيد، **العرب ودول الجوار الجغرافي**، مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي؛ محور «العرب والعالم» (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧)، ص ٢١ ـ ٣٠. انظر أيضاً نظريتي ماهان وماكندر، ففي ضوئهما أعطى أنصار المدرسة الواقعية في دراسة العلاقات الدولية، مثل مورغنتاو وسبايكمان، البعد الجغرافي الأهمية الكبرى. انظر:
Hans Joachim Morgenthau, *Politics among Nations: The Struggle for Power and Peace*, 4th ed. (New York: Knopf, 1967), and Nicholas J. Spykman, *The Geography of the Peace* (New York: Harcourt and Brace, 1944).

(١٠) أحمد محمد فرج، «النافتا: عوامل القوة وآفاق المستقبل،» **السياسة الدولية**، السنة ٢٩، العدد ١١١ (كانون الثاني/يناير ١٩٩٣)، ص ١١٧ ـ ١٢٢.

(١١) توفيق غانم، «أقاليم السيطرة الطولية والقطاعات الاعتراضية،» **قضايا دولية** (معهد الدراسات السياسية ـ إسلام آباد)، (٣ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤)، ص ٤ ـ ٥.

(١٢) James Rosenau, *World Politics* (London: Free Press, 1976), pp. 445-446.

(١٣) انظر: روبرت كانتور، **السياسة الدولية المعاصرة**، ترجمة أحمد ظاهر (عمّان: مركز الكتب الأردني، ١٩٨٩)، ص ٣١٤؛ وحيد محمد عبد المجيد، «الأبعاد الجيوبوليتيكية للعلاقات المصرية ـ السودانية،» **السياسة الدولية**، السنة ١٤، العدد ٥١ (كانون الثاني/يناير ١٩٧٨)، ص ٢٦، ومحمد السيد سليم، **تحليل السياسة الخارجية** (القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٨٩)، ص ٣٢٢ ـ ٣٢٣.

الجغرافيا والاقتصاد والموارد الطبيعية والسكان في السياسة الخارجية للدول، ومنه يتناول تأثير المتغير الجغرافي في السياسة الدولية، وذلك في محاولة للربط بين السلوك السياسي والعسكري للدول، وبين ظروف البيئة الجغرافية أو الطبيعية.

ومن بين تلك المعايير المعيار الاقتصادي، حيث تصنف الدول على أساس درجة تطورها الاقتصادي(١٤)، مثل الدول الصناعية المتقدمة والدول النامية، وعالم الشمال وعالم الجنوب، والدول المصدرة للنفط.

إضافة إلى ما تقدم، هناك معايير أخرى، مثل المعيار القانوني(١٥)، فضلاً عن اللغة والدين والاتصالات والحضارة وكثافة السكان والمناخ التي تعتمد في تحديد الإقليم، ولذلك نجد أن ليونارد بايندر في تحديده لمنطقة الشرق الأوسط يعتمد الاعتبارات المتعلقة بالدين الإسلامي واللغة المشتركة والمواصلات بين أجزاء المنطقة العربية(١٦).

١ ـ مفهوم النظام الإقليمي

يشكل النظام الإقليمي نطاقاً فرعياً ضمن إطار البيئة الخارجية التي يتشكل منها النظام الدولي، وهو يشير إلى مجموعة من الدول تنتمي إلى إقليم واحد وتربطها عوامل مشتركة في المصلحة والولاء، بحيث تقيم أساس تعاملها الدولي على الشعور الذاتي بالتميز والتعاون، وربما التكامل الإقليمي في مرحلة لاحقة في مجالات الأمن والاقتصاد والاجتماع والمجالات الأخرى كافة. ولذلك فإن النظام الإقليمي «لا يمكن أن يكون سوى أسلوب للممارسة في التعامل بين الدول المختلفة التي تنتمي إلى إقليم واحد...»(١٧).

---

(١٤) سعيد، «الخليج العربي: دراسة في السياسة الإقليمية».

(١٥) يلعب العامل القانوني دوره لدى بعضهم كمعيار في تحديد مفهوم الإقليم، حيث يتم التأكيد على ضرورة الإتفاق الدولي الإقليمي باعتبار أنه يحدد حدود الإقليم وشكله وطبيعته. لمزيد من التفصيل، انظر: محمد طلعت، **نظرات في العلاقات الدولية العربية** (الإسكندرية: منشأة المعارف، [د.ت.])، ص ٣٤.

(١٦) Leonard Binder, «The Middle East as a Subordinate International System,» *World Politics*, no. 3 (April 1958), pp. 408-429.

(١٧) درج العديد من الكتّاب على تعريف النظام الإقليمي بأنه الانضواء في عضوية منظمة دولية إقليمية. انظر: حسن الجلبي، **الفكرة الإقليمية في المنظمات الأوروبية والأمريكية** (بغداد: مطبعة شفيق، ١٩٦٧)، ص ٣؛ حامد ربيع، **الحوار العربي ـ الأوروبي ومنطق التعامل الدولي والإقليمي** (بغداد: معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٨٣)، ص ١٢٠ و٢٧٨؛ العبيدي، «دور العراق بعد الحرب العراقية ـ الإيرانية،» ص ٣٠، وغسان سلامة، **السياسة الخارجية السعودية منذ عام ١٩٤٥: دراسة في العلاقات الدولية**، الدراسات الاستراتيجية؛ ٣ (بيروت: معهد الإنماء العربي، ١٩٨٠)، ص ٦.

إن مفهوم النظام الإقليمي بمعناه العلمي، وكمستوى لتحليل العلاقات الدولية، هو مفهوم حديث تم تداوله في الستينيات والسبعينيات من القرن العشرين، والأساس الذي استند إليه هو إقامة تنظيمات إقليمية باعتبارها أيسر وأكثر فعالية من التنظيمات الدولية في تحقيق السلم والأمن الدوليين، على رغم أن الإقليمية هنا لا تعد بديلاً من العالمية[١٨]. ويعتمد النظام الإقليمي معايير أساسية في تحديد وجوده، أبرزها[١٩]:

أ ـ إقليم جغرافي محدد ترتكز عليه علاقات الجوار الإقليمي التي بدورها تشكل أساس التمييز بين النظم الإقليمية.

ب ـ اعتراف عالمي بأن الإقليم يشكل حالة متميزة من النظام العالمي.

ج ـ وجود عناصر مشتركة ثقافية واجتماعية واقتصادية تحدد الشعور بهوية الانتماء الإقليمي.

د ـ وجود تفاعلات سياسية واقتصادية وثقافية واجتماعية ومعلوماتية بين دول الإقليم تتحدد في ضوئها المصالح الإقليمية المشتركة واتجاهاتها.

تأسيساً على ما تقدم، يمكن تناول أي نظام إقليمي من عدة جوانب[٢٠]، منها:

أ ـ الخصائص البنيوية للنظام وسماته السياسية والاقتصادية والاجتماعية ومستوى التفاعل في ما بينها.

ب ـ نمط الإمكانات والقدرات التي تحدد مستوى القوة في النظام.

ج ـ نمط السياسات والتحالفات الناتجة من طبيعة العلاقات والمصالح المتداخلة بين أعضاء النظام الإقليمي[٢١].

وفي ضوء ذلك، فإن ضمان الأمن الإقليمي، وتحقيق نسب من التطور والنمو الاقتصادي، وأداء دور إقليمي ودولي من أجل السلام والاستقرار تعد من الأهداف

---

(١٨) مطر وهلال، النظام الإقليمي العربي: دراسة في العلاقات السياسية العربية، ص ١٨ ـ ١٩.

(١٩) المصدر نفسه، ص ٢٠؛ العبيدي، المصدر نفسه، ص ٤٨ ـ ٥١، و

Michael Brecher, «International Relations and Asian Studies: The Subordinate State of Southern Asia,» *World Politics* (Oxford), (15 January 1963), pp. 213-235.

(٢٠) لمزيد من التفصيل، انظر: مطر وهلال، المصدر نفسه، ص ٢٢ ـ ٢٤.

(٢١) ويمكن بناءً على ما تقدم تقسيم المنظمات الإقليمية إلى ثلاثة نماذج:

١ ـ المنظمات الإقليمية الدفاعية التي تعتمد صيغة التحالفات العسكرية.

٢ ـ المنظمات الإقليمية الاقتصادية التي تقصد تحقيق التكامل الاقتصادي.

٣ ـ المنظمات الإقليمية ذات النشاطات المتعددة سياسية واقتصادية وعسكرية وحضارية عامة مثل جامعة الدول العربية. انظر:

T. A. Coulombis and J. H. Wolf, *Introduction of International Relations, Power and Justice* (Englewood Cliffs, NJ: Prentice-Hall, 1978), p. 285.

الأساسية في السياسة الإقليمية للدول، وبخاصة منها دول المركز أو قلب النظام التي تسعى لتحقيق ذلك عبر وسائل الهيمنة و/أو التعاون والتكامل. ولذلك فإن القصد من تشكيل العديد من المنظمات الإقليمية في المجتمع الدولي، ومن ضمنها الأحلاف الأمنية والسياسية، هو ضمان الأمن وتحقيق المصالح بشكل جماعي في الداخل والخارج[٢٢]، وبالتالي فإن إحدى الفوائد الأساسية لها «أنها تشجع التفاعل الفردي وتساعد في بناء مجتمع من المصالح المشتركة ضمن الإقليم الواحد»[٢٣].

٢ ـ العلاقة بين النظام الدولي والنظم الإقليمية

يتشكل النظام الدولي من حصيلة تفاعل مجموع الوحدات «دولاً» و«منظمات» ذات التأثير في توزيع الموارد الاقتصادية والنفوذ السياسي والأمن القومي. لذلك «تندرج تحت النظام الدولي أنظمة فرعية، وهي عبارة عن تجمعات إقليمية للدول التي تتفاعل بصورة متناسقة في ما بينها أكثر مما تتفاعل مع بقية أعضاء المجتمع الدولي»[٢٤].

لقد برزت الأفكار الداعية إلى إيجاد نظام دولي يستند إلى فكرة الحكومة العالمية من أجل تحقيق السلم والأمن الدوليين، بيد أنها واجهت عقبات أساسية حالت دون تطورها إلى مستوى تحقيق التعاون الدولي والتكامل. ومن أبرز هذه العقبات ما يلي[٢٥]:

أ ـ إن مبادىء القومية والسيادة الداخلية للدول، ولا سيما في ظل ظروف الاستقلال والتحرر والسعي لتحقيق التنمية والرفاه الاجتماعي للشعوب، عدت عقبة أساسية أمام قيام نظام دولي فاعل يستند إلى حكومة عالمية.

ب ـ افتقار النظام الدولي إلى هيكل يستطيع اتخاذ القرار الملائم، إضافة إلى إخفاق المساعي التي بذلت للانتقال به إلى مستوى حكومة عالمية نتيجة تناقض مصالح الوحدات المكونة له.

---

(٢٢) قارن مع: كانتور، **السياسة الدولية المعاصرة**، ص ٢٣٣.

(٢٣) المصدر نفسه، ص ٢٣٧.

(٢٤) المصدر نفسه، ص ٦٩، والحديثي، **الوسيط في التنظيم الدولي**، ص ٣٣٥ ـ ٣٣٩.

(٢٥) لمزيد من التفصيل، انظر: جوزيف فرانكل، **العلاقات الدولية**، ترجمة غازي عبد الرحمن القصيبي، ط ٢ (جدة: مطبوعات تهامة، ١٩٨٤)، ص ١٣٩؛ محسن حسن الأبياري، **المنظمات الدولية الحديثة وفكرة الحكومة العالمية** (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٨)، ص ٢٣٦ و٢٦٥ ـ ٢٦٦، وجون أ. هامرتون [وآخرون]، **تاريخ العالم**، ترجمة وزارة التربية والتعليم (القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ١٩٤٨)، ص ٨٣.

ج ـ تضارب مصالح الوحدات والقوى الدولية المختلفة، الأمر الذي أفضى إلى دخول المجتمع الدولي حالة مستمرة من الصراعات والحروب، من أجل المصالح والنفوذ أو من أجل الاستقلال وحماية الذات القومية والسيادة.

وفي ظل التناقض بين القوى العظمى والإخفاق الذي اقترن بالتنظيم الدولي، استمرت الجهود في البحث عن وسائل أكثر فاعلية في تحقيق أهداف وطموحات الدول من أجل السلم والأمن والتعاون، الأمر الذي قاد نحو التفكير في التعاون الإقليمي وبروز الأفكار الإقليمية. ولذلك اندرجت تحت النظام الدولي أنظمة فرعية «إقليمية» هي عبارة عن «تجمعات إقليمية للدول تتفاعل بصورة متناسقة فيما بينها أكثر من تفاعلها مع بقية أعضاء المجتمع الدولي»(٢٦).

وفي ضوء الالتقاء عند الأهداف العامة للتنظيم الدولي، أكدت المنظمات الإقليمية في مواثيقها أنها تعمل على تحقيق المبادىء العامة الواردة في ميثاق المنظمة الدولية، حيث ارتبطت مشروعية المواثيق الإقليمية بمدى احترامها والتزامها بالمواثيق الدولية، وهكذا أصبحت المنظمات الإقليمية إحدى الوسائل لتحقيق مقاصد المنظمة الدولية(٢٧).

إلى جانب ذلك، فإن المنظمات الإقليمية اعتبرت عند بعضهم تطبيقاً للعالمية المقيدة على أساس «أن التدرج لبلوغ الحكومة العالمية أفضل من القيام بنظام عالمي شامل دفعة واحدة، وأن نظاماً إقليمياً محدوداً يجمع بين دول متجانسة تربطها المصالح المشتركة قد يلقى توفيقاً ونجاحاً أكثر مما يلقاه نظام عالمي»(٢٨).

تأسيساً على ما تقدم، اعتمدت الإقليمية لدى بعض الكتّاب بديلاً من العالمية الشاملة وخياراً أفضل منها، بسبب عناصر الانسجام الإقليمي، فضلاً عن تعقد العلاقات الدولية وتشابكها وازدياد عناصر التناقض في رؤى القوى الدولية ومصالحها، الأمر الذي يجعل من الصعوبة الركون عند الخيار العالمي.

إن الإقليمية، وإن كانت تعبّر عن الإخفاق الذي رافق المنظمات الدولية، مثل عصبة الأمم والأمم المتحدة، فهي تعد أيضاً منهجاً أكثر واقعية وقدرة على مواجهة التحديات التي تتعرض لها الدول الأعضاء في المنظمات الدولية، فضلاً عن كونها أكثر قدرة على تلبية حاجاتها في الأمن والمصالح.

---

(٢٦) كانتور، **السياسة الدولية المعاصرة**، ص ٦٩، والأبياري، المصدر نفسه، ص ٢٣٦.

(٢٧) انظر المادة (٥٢)، فقرة (١) من ميثاق الأمم المتحدة.

(٢٨) المصدر نفسه. انظر أيضاً: أ.ل. كلود، **النظام الدولي والسلام العالمي**، ترجمة عبد الله العريان (القاهرة: لجنة التأليف والترجمة والنشر، ١٩٦٣)، ص ١٦٣ ـ ١٦٤، واسماعيل صبري مقلد، **الاستراتيجية والسياسة الدولية**، ط ٢ (بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، ١٩٨٥)، ص ٤٥٦ ـ ٤٥٩.

إن ذلك ينطلق من الاعتقاد بأن إيجاد حلول فاعلة للقضايا الإقليمية، يرتكز عليها التنظيم الدولي الإقليمي، لا يوفره ولا يضمنه سوى دخول دول الإقليم في ترتيبات إقليمية. كذلك، فإن الأفراد يكونون أكثر تقبلاً لروابط التجمع الإقليمي، باعتباره حقيقة سيكولوجية أساسية لتأثير الواقع الجغرافي والسياسي أكثر مما هو للتنظيمات الدولية العالمية التي لا يشده إليها إحساس مماثل بالانتماء[٢٩].

ولذلك تطورت فاعلية المنظمات الإقليمية وتعددت مجالاتها، اقتصادياً وسياسياً وعسكرياً، بشكل أفضى إلى الاعتراف بأهمية أدوارها الإقليمية في ميثاق الأمم المتحدة، حيث طالبت المادة (٥٢) مثلاً هذه المنظمات ببذل كافة الجهود الممكنة عن طريق التسوية السياسية للمنازعات التي تقع بين الدول الأعضاء قبل أن تقوم بإحالتها إلى مجلس الأمن لبحثها والتصرف فيها[٣٠].

وفي هذا الاتجاه يمكن تصور التحول عبر مراحل تبدأ بالوحدة القومية، وتتجه نحو وحدات إقليمية أكبر، وصولاً إلى مقاصد المنظمات الدولية في إيجاد مجتمع دولي قائم على التعاون والاعتماد المتبادل.

ومن هنا أيضاً يمكن تصور دور المنهج الوظيفي في تحقيق التعاون الإقليمي والانطلاق منه نحو التعاون الدولي والعالمي، وهو أمر يتناسب والافتراضات التي ترى احتمالية تشكل نظام دولي يقوم على تعدد مراكز القطبية، وبالتالي «فإنه لن يكون تنظيماً إقليمياً مدولاً، بل تنظيماً عالمياً مؤقلماً يتكون من مزيج من الأبنية الإقليمية»[٣١]، الأمر الذي يبدو أكثر واقعية وقبولاً.

من جانب آخر، فإن النظام الإقليمي لا يشكل بديلاً سهلاً أو مرغوباً فيه دائماً، بل بديلاً يواجه عقبات من بينها ما يلي[٣٢]:

أ - إن القوى العظمى ذات الطموحات العالمية انسجاماً مع رغبتها في تحقيق الهيمنة والنفوذ تحقيقاً لمصالحها العالمية، سوف تسعى لتعطيل أداء المنظمات الإقليمية

---

(٢٩) دانيال كولار، **العلاقات الدولية**، ترجمة خضر خضر (بيروت: دار الطليعة، ١٩٨٠)، ص ٩٠.

(٣٠) لمزيد من التفصيل، انظر: الحديثي، **الوسيط في التنظيم الدولي**، ص ٣٤٠ - ٣٤١.

(٣١) *Union Now*, 9th ed. (New York: Harper and Brothers, [n. d.]), pp. 87 and 111-113.
انظر أيضاً: كلود، المصدر نفسه، ص ١٦٩.

(٣٢) انظر بالتفصيل: جيمس دورتي وروبرت بالستغراف، **النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية**، ترجمة وليد عبد الحي (الكويت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ١٩٨٥)، ص ٢٦٩؛ كلود، المصدر نفسه؛ الأبياري، **المنظمات الدولية الحديثة وفكرة الحكومة العالمية**، ص ٤٢٩ - ٤٣٠، و
Bruce Russett and Harvey Start, *World Politics* (Oxford: [n. pb.], 1985), pp. 79-80.

عبر تحجيم قراراتها أو تطويعها وتفكيكها، أو عبر اختراقها بصيغ مختلفة مباشرة أو غير مباشرة.

ب ـ إن الجماعات الإقليمية تجد نفسها في بعض الأحيان في حالة تنافس نتيجة تباين المصالح السياسية والاقتصادية والاجتماعية، الأمر الذي يدخلها في دوامة الصراعات التي تحول دون دخولها في إطار تعاون دولي متبادل، مثال ذلك العلاقة بين منظمة الأوبك ومنظمة الطاقة الدولية، والعلاقات التجارية بين الولايات المتحدة من جهة، والمجموعة الأوروبية من جهة أخرى.

ج ـ إن التمسك بالمفهوم التقليدي لمبدأ السيادة القومية من قبل بعض الدول يفضي في كثير من الأحيان إلى دخول الدول في صراعات إقليمية تهدد الأمن والسلام الإقليميين والدوليين بدلاً من التوجه نحو التعاون. مثال ذلك الحرب العراقية ـ الإيرانية، والنزاع الهندي ـ الباكستاني، وصراع الكوريتين... إلخ.

د ـ إن المشكلات المهمة والخطيرة ذات الطابع الدولي تستوجب علاجاً دولياً لا تجد المنظمات الإقليمية القدرة على معالجتها، مثال ذلك خطر نشوب حرب كونية أو نووية.

بيد أن ما تقدم لم يؤثر في الجهود المبذولة باتجاه تحقيق التعاون الإقليمي والدولي، كنتيجة طبيعية ومنطقية لتعدد وتعقد الحاجات والمصالح الدولية ودخول العالم مستوى جديداً من الشعور بأهمية الاعتماد المتبادل بعد انتهاء الحرب الباردة وما رافقها من شعور مشترك بالأمل والقلق في آن واحد؛ الأمل بالسلام، والقلق مما يمكن أن يؤديه ظهور النظام الأحادي القطبية من تهديد للسلام والاستقرار في مختلف مناطق العالم خدمة لمصالح القوة المهيمنة، وهو الأمر الذي قاد نحو ظهور الدعوات لتطوير منظمة الأمم المتحدة باتجاه أن تكون لها سيطرة عالمية على الموارد وتوزيعها على كل الفعاليات الدولية، والتدخل لمنع نشوب حروب إقليمية قد تستخدم فيها أسلحة الدمار الشامل، فضلاً عن أهمية تحقيق مجتمع يسوده العدل والسلم والأمن.

ومن أجل تحقيق هذه المقاصد، وفي مواجهة التحديات الجديدة التي يفرضها النظام الدولي، ومنها تحقيق التنمية الاقتصادية، ومقاومة الضغوط التي تفرضها التكتلات الاقتصادية الجديدة في العالم، فإن الإقليمية والتعاون الإقليمي، وفقاً للاعتبارات الجغرافية والاقتصادية، يصبحان سياسة لا بد منها، تأميناً للأمن والمصالح الإقليمية المشتركة.

ثانياً: العلاقة بين الإقليمية والعالمية

يشهد العالم العديد من القضايا والاتجاهات الإقليمية، سواء كانت في صيغة تعاون أو صراع، مثل تطور النزعة نحو التكتلات الإقليمية بقصد تحقيق المصالح المشتركة أو مواجهة التحديات الاقتصادية والأمنية، ولذلك فإنه إلى جانب التنظيمات

الإقليمية التي ظهرت بعد الحرب العالمية الثانية، مثل المجموعة الأوروبية، وجامعة الدول العربية، ومنظمة الوحدة الأفريقية، تتطور الآن مظاهر أخرى للتعاون الإقليمي، مثل الآسيان، والإيكو، والنافتا، ورابطة الدول المستقلة (الكومنولث)، من دون أن ينفي ذلك وجود مظاهر أخرى معاكسة باتجاه التفتيت، على غرار ما حصل للاتحاد السوفياتي والاتحاد اليوغسلافي السابقين ومناطق أخرى تنذر بمخاطر اندلاع مظاهر للصراعات الإثنية والطائفية.

وعلى رغم السمة الإقليمية لتلك القضايا، إلاّ أن بعدها الدولي أو الكوني يبقى حقيقة رئيسة بفعل تأثيرها سلباً أو إيجاباً في مسائل السلام والتطورات الاقتصادية والتقانية (التكنولوجية)، وذلك يعود إلى واقع التأثير المتبادل بين ما هو إقليمي وما هو عالمي نتيجة لثورة المعلومات وتطور نظام الاتصالات، بشكل زاد من مستوى الوعي لدى الشعوب، بحيث أصبح تطور البشرية بحاجة إلى آفاق جديدة لتحقيق الأمن والسلام على جميع المستويات الفردية، والاجتماعية، والقومية، والإقليمية، والدولية، أكثر من أي وقت مضى على رغم الآمال التي عقدت إثر انتهاء الحرب الباردة باتجاه انخفاض احتمالات الحرب في ما بين الدول[٣٣].

إن ما يعزز من ذلك، أن انتهاء الحرب الباردة لم يؤد إلى تحقيق الأمن والاستقرار، حيث إن العالم شهد منذ منتصف عام ١٩٩٣ أكثر من ٣٦ حرباً رئيسة في كل أنحاء العالم[٣٤]، ومن بينها حروب أهلية كلاسيكية، ولكنها ذات أبعاد خارجية، مثل حروب البوسنة، وأفغانستان، وطاجكستان، وكشمير، وغيرها، حيث تبدو الحروب غير النظامية الأهلية وكأنها النموذج الكوني السائد والمستقبلي الذي يتطلب معه منهجاً عالمياً مختلفاً في التعامل مع نتائجها القومية والإقليمية، فضلاً عن انتشار برامج الصواريخ البعيدة المدى والتسلح النووي أفقياً وعمودياً، وبشكل يحقق إمكانية توظيفها ضمن إطار كوني، فضلاً عن إمكانية توظيفها إقليمياً، مثل تلك التهديدات التي تشهدها دول جنوب شرقي آسيا، الأمر الذي يجعل من الصعوبة السيطرة على المشكلات الإقليمية من دون منهج عالمي وتعاون دولي.

إن الشعور بالحاجة إلى نهج عالمي وتعاون دولي في مواجهة المشكلات الإقليمية بدأ يتنامى مع تنامي المشكلات الإقليمية وظهور أنماط جديدة من التحديات الإقليمية، مثل تجارة المخدرات وأمن الموارد، وبخاصة أمن الطاقة، حيث يشكل النفط عاملاً أساسياً في السياسة الدولية، فضلاً عن القضايا المتعلقة بالبيئة والتجارة

---

(٣٣) Singh, «Managing Regional Security,» pp. 12-13.

(٣٤) تعرف الحرب الرئيسية بأنها الصراع أو النزاع المسلح الذي يؤدي إلى قتل ١٠٠٠ شخص أو أكثر. انظر: المصدر نفسه، ص ١٣.

والتعريفات الجمركية وانتقال التقانة والسيطرة عليها وحقوق الشعوب في الديمقراطية وحقوق الإنسان وحق تقرير المصير... إلخ.

وعموماً، يمكن القول إن هناك توجهات إقليمية تشكل خطراً على السلم والاستقرار الدوليين، من بينها، وفي المقدمة منها، ما يلي[٣٥]:

١ ـ بروز أهداف وغايات قومية تتناقض وتحقيق السلم والأمن الإقليميين اللذين يشكلان قاعدة أساسية لاستمرار المصالح الدولية. مثال ذلك تهديدات الملاحة في منطقة الخليج العربي من قبل إيران في الثمانينيات.

٢ ـ استمرار وتطور صراع الإيديولوجيات قبل انتهاء الحرب الباردة وبعدها، حيث نجد التوسع في عدد دول الأمم المتحدة من ١٥٩ دولة عام ١٩٨٨ إلى ١٨٤ دولة عام ١٩٩٣، قياساً إلى ٥١ دولة عام ١٩٤٥. إن صراع الإيديولوجيات بين القوى الدولية لم يكن كما كان الحال بين المعسكر الاشتراكي والمعسكر الرأسمالي، وإنما أخذ مديات أخرى، منها الحروب الداخلية نتيجة التناقضات الإيديولوجية الدينية والقومية.

وقد تفحص كاليفي هولستي (Kalevi Holsti) مسألة البعد الإيديولوجي في الحروب، وخرج بنتيجة أن البعد الإيديولوجي كان سبباً بنسبة ٥٢ بالمئة من أصل ٥٨ حرباً حدثت بين عامي ١٩٤٥ و١٩٨٩، وعلى رغم المساعي التي تبذلها الولايات المتحدة والمفكرون الليبراليون للتدليل على أن انتشار الليبرالية في العالم من شأنه أن يحد من صراع الإيديولوجيات، إلا أن بعضهم الآخر يرى أن هذا الاعتقاد لن يحول دون التحول نحو صراع الحضارات، وبخاصة تلك التي تستند إلى أسس دينية[٣٦].

٣ ـ ازدياد نسب الإنفاق العسكري والقدرات العسكرية التقليدية وفوق التقليدية أفقياً تحت ذرائع ضمان الأمن عبر تحقيق التوازن الإقليمي، وقد أدى انتقال الأسلحة من القوى الدولية المختلفة إلى مختلف أقاليم دول الجنوب إلى تهديد الأمن والاستقرار في هذه الأقاليم، وما ينتج منها من تأثيرات خطيرة في السلم والأمن الدوليين.

---

(٣٥) المصدر نفسه، ص ١٦ ـ ٢٠.

(٣٦) في الوقت الذي يرى فيه فرانسيس فوكوياما أن العالم بأسره قد وصل إلى ما يشبه الإجماع بخصوص الديمقراطية الليبرالية كنظام للحكم وإلحاق الهزيمة بالإيديولوجيات المنافسة، فإن صموئيل هانتنغتون أثار جدلاً حول احتمالات الصراع في العالم على أساس ثقافي حضاري. لمزيد من التفصيل، انظر مراجعة محمد مختار لكتاب صموئيل هانتنغتون، صدام الحضارات، في: **قضايا دولية** (٨ ـ ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣)، ص ٢٦ ـ ٣٠، وقارن مع: عبد الوهاب المسيري، «النظام العالمي الجديد: رؤية معرفية،» **قضايا دولية** (٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤)، ص ٢٦.

٤ ـ زيادة التحولات والتغييرات الديمغرافية[٣٧] المترافقة مع نمو سكاني غير متوازن بين الدول وفي إقليم واحد، ومع استمرار التباين الاقتصادي والظلم الاجتماعي وما ينتج منه من هجرات واسعة عبر الحدود القومية للدول، يصبح ذلك مصدراً للنزاعات الإقليمية، كما حصل في نزوح أكثر من ثلاثة ملايين أفغاني إلى باكستان خلال الحرب الأفغانية، واستمرار تدفق اللاجئين إلى الهند من بنغلاديش.

٥ ـ إن مصادر المياه مرشحة لأن تكون هي الأخرى مصدراً متزايداً للتوتر والنزاعات الإقليمية كلما ازداد عدد السكان وازدادت حاجات الدول لمشاريع الطاقة الكهرومائية. إن مصادر المياه لنهري دجلة والفرات، وحوض نهر الأردن، ونظم الأنهر في الهند أمثلة على ذلك.

٦ ـ إن واحداً من أهم التهديدات الجدية للسلام والأمن الإقليميين هو الإرهاب العابر للحدود والمدعوم من قبل الدول تحت ذرائع التنافس والنزاعات الإقليمية ذات المقاصد المختلفة. إن الاتهامات المتبادلة بين الهند وباكستان بمساعدة وتدريب الإرهاب لزعزعة الاستقرار في كل منهما مثال لغياب الاستقرار الإقليمي.

وفي ظل النظام الثنائي القطبية تحددت العلاقة بين الإقليمية والعالمية على أساس وجود دولتين في أقصى الهرم الدولي، يتبع ذلك مجموعات إقليمية متفاوتة في نسب القوة والقدرة، الأمر الذي أصبح معه بالإمكان تحليل العلاقات الدولية عند مستويات ثلاثة[٣٨]: مستوى التعامل العالمي (Global)، ومستوى التعامل الإقليمي (Regional)، ومستوى التعامل القومي (National).

لقد ارتبطت مستويات القوى الدولية بعناصر أساسية كمية ونوعية أفضت إلى تقسيم الدول إلى مراتب متباينة[٣٩]:

١ ـ القوتان العظميان ذواتا السياسات العالمية (Super Powers)

٢ ـ القوى الكبرى ذات الوزن الدولي (Secondary Powers)

٣ ـ القوى ذات الفاعلية الإقليمية (Middle Powers)

٤ ـ القوى الصغيرة المتباينة القدرات والموارد. وهذا الأمر يجعلها تتوزع بين دول محدودة التأثير في سياستها الخارجية ودول عديمة التأثير، وتعيش تابعة لقوى

---

(٣٧) لمزيد من التفصيل حول هذا الموضوع، انظر: نبيل شبيب، «الانفجار السكاني العالمي،» قضايا دولية (٢ أيار/مايو ١٩٩٤)، ص ١٨ ـ ٢١.

(٣٨) ربيع، الحوار العربي ـ الأوروبي ومنطق التعامل الدولي والإقليمي، ص ١٢٠ ـ ١٢١.

(٣٩) المصدر نفسه، ص ١٢٢ ـ ١٣٢.

أخرى ذات فاعلية إقليمية و/ أو دولية.

إن ما تقدم يعكس درجة تفاعل الدول مع غيرها في المصالح الاقتصادية والسياسية، وإذا كانت السياسات الخارجية للدول الصغيرة تسعى للحفاظ على سيادتها ومصالحها ضمن إطار السيادة القومية، فإن السياسة الخارجية للقوى الكبرى تأخذ امتدادات أوسع باتجاه الإقليم أو العالم بأسره عندما يتعلق الأمر بقوة عظمى(٤٠).

وفي ظل غياب سلطة عليا تحفظ التوازن بين مصالح القوى والدول المختلفة في الترتيبات الدولية، فإن عملية التوازن بين ما هو إقليمي وما هو عالمي تصبح أمراً صعباً كنتيجة طبيعية لاختلاف المصالح وغياب القيم المشتركة.

وعلى رغم التوقيع على معاهدة هلسنكي عام ١٩٧٥ بين القوتين العظميين آنذاك، ودخول النظام الدولي مرحلة الوفاق، إلا أن العالم لم يشهد الاستقرار أو التوازن نتيجة استمرار الحرب الباردة، الأمر الذي انعكس بدوره سلباً على العلاقة بين القوى العالمية والقوى الإقليمية(٤١).

ففي الوقت الذي سعت فيه القوى الإقليمية لتحقيق التعاون الإقليمي خدمة لمصالح وأهداف سياسية وأمنية واقتصادية واجتماعية، استمرت هذه القوى تخضع للتأثيرات الخارجية الناتجة من استمرار التنافس والصراع بين القوى العظمى، الأمر الذي فرض حالة التوازنات الإقليمية التي أعطت للتعاون الإقليمي معنى الانتماء إلى هذه القوة الدولية أو تلك أو التعاون معها. ولذلك، فإن الوحدات الإقليمية لم تكن تمارس تفاعلاتها وعلاقاتها في فراغ، وإنما في إطار أوسع له كيانه وأنماطه وخصائصه المميزة، وقواعده السلوكية(٤٢).

ولذلك شعرت دول العالم الثالث، بتكويناتها الإقليمية المتعددة، بالخطر على مصالحها من سياسة الانفراج الدولي في السبعينيات، كونها انطوت على تحقيق مصالح

---

(٤٠) كانتور، **السياسة الدولية المعاصرة**، ص ٨٧، ولمزيد من التفصيل، انظر: السيد عليوة، **إدارة الصراعات الدولية: دراسة في سياسة التعاون الدولي** (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٨)، ص ٤٣ ـ ٤٤.

(٤١) عبد المنعم سعيد، «البعد الخارجي في التطور السياسي الألماني،» **السياسة الدولية**، السنة ٢١، العدد ٨٢ (تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٥)، ص ١١٣، وعليوة، المصدر نفسه، ص ١٦٢ ـ ١٦٥. انظر أيضاً: Walter F. Mondale, «Beyond Detene Towards International Economic Security,» *Foreign Affairs* (October 1974), p. 21.

(٤٢) كانتور، المصدر نفسه، ص ٨٧، و George Modelski, «International Relations and Area Studies: The Case of South-East Asia,» *International Relations*, no. 2 (April 1961), p. 148.

القوى الصناعية على حساب التنمية في دول العالم الثالث(٤٣).

بيد أن ذلك لا ينفي، من جهة أخرى، أن النظم الإقليمية استثمرت التوازن الدولي الآنف الذكر لكي تستفيد من المرونة المحدودة التي أتاحها هذا التوازن باتجاه تحقيق مصالح إقليمية مشتركة عبر العديد من الأشكال الإقليمية للتعاون التي برزت خلال تلك الفترة، إلا أن التداخل بين هو إقليمي وعالمي دفع بتلك الأنظمة الفرعية إلى حالة تنافس في ما بينها من جهة، وبينها وبين المستويات الأخرى في السياسة العالمية(٤٤).

في ضوء ما تقدم، لا بد للتوازنات الدولية من أن تترك تأثيراتها في التوازنات الإقليمية، وان أي خلل يصيب التوازنات الإقليمية بفعل حدوث متغير إقليمي مفاجىء لا بد من أن يترك تأثيره في تلك التوازنات الدولية، كما حصل في الانقلاب الشيوعي في أفغانستان، والتدخل السوفياتي اللاحق له، وبالتالي تتحدد هذه التأثيرات في ضوء موقع القوى الإقليمية اقتراباً أو ابتعاداً من مصالح القوى العظمى العالمية، وخصائص الوضع الاستراتيجي للقوى الإقليمية من حيث دلالاتها المرتبطة بمفهوم الأمن القومي لتلك القوى(٤٥).

من جانب آخر، لا يشهد النظام السياسي الدولي بكل مستوياته الدولية ونظمه الإقليمية والقومية حالة ثبات دائم، ذلك أن ديناميات النظام الدولي لا تفضي إلى استقرار راسخ، ولا إلى اتخاذ قرارات عقلانية في كل وقت(٤٦). ولذلك، فإن النظام الدولي عرضة للتغير بتغير قواه الأساسية التي تترك تأثيراتها سلباً في نظام توازن القوى، حيث تسعى القوى العظمى باستمرار إلى تحقيق الهيمنة(٤٧). وإذا كان الأمن والقوة، من وجهة نظر المنهج الواقعي، تشكل الأهداف الرئيسة للدول في ظل نظام ثنائي القطبية، فإن السعي وراء المصالح الاقتصادية أصبح يتقدم أولويات أهداف السياسة الخارجية للقوى الجديدة، إثر انهيار الاتحاد السوفياتي وظهور النظام الأحادي القطبية من دون أن يؤثر ذلك في مستوى الاهتمام بالأمن(٤٨).

---

(٤٣) عليوة، المصدر نفسه، ص ١٦٥، وربيع، **الحوار العربي ـ الأوروبي ومنطق التعامل الدولي والإقليمي**، ص ١٣٢ ـ ١٣٣.

(٤٤) انظر وجهة نظر هنري كيسنجر للنظام الدولي، في: Henry Kissinger, «The End of Bipolarity,» in: David Mclella, *The Theory and Practice of International Relations* (Englewood Cliffs, NJ: Prentice-Hall, 1974), p. 96.

(٤٥) ربيع، المصدر نفسه، ص ١٤٤ ـ ١٤٦.

(٤٦) انظر: دورتي وبالستغراف، **النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية**، ص ٣١.

(٤٧) المصدر نفسه.

(٤٨) روبرت جيلين، **الحرب والتغيير في السياسة العالمية**، ترجمة باسم مفتن النصر الله (بغداد: دار الشؤون الثقافية العامة، ١٩٩٠)، ص ٢٣ و٣٢.

وحيث إن أي تغيير يجري في قمة النظام الدولي لا بد من أن يترك تأثيره في مجمل العلاقات الدولية، بحيث يشمل ذلك التوازنات الإقليمية، لذلك فإن المتغيرات التي يشهدها النظام الدولي الراهن لا بد من أن تترك تأثيراتها في العلاقات الإقليمية لدول الأقاليم، فضلاً عن الأدوار الإقليمية التي تلعبها القوى الإقليمية.

وإذا كان بعضهم قد اعتقد أن التطورات التي شهدتها العلاقات الدولية سابقاً ستترك تأثيراتها في فعالية الكيانات السياسية الإقليمية لصالح نظم دولية غير جغرافية وغير سياسية تجذب إليها الاهتمام الأكبر لأعضاء الكيانات الجغرافية والسياسية على حساب اهتماماتهم الإقليمية مثل النظام الدولي للطاقة[٤٩]، فإن المتغيرات الناشئة إثر الانهيار السوفياتي تؤكد حقيقة أخرى قوامها اتجاه الدول المتجاورة إقليمياً إلى تعزيز الاعتماد على المعيار الجغرافي، فضلاً عن الاقتصادي، في تكوين تنظيمات إقليمية جديدة لمواجهة متطلبات وتحديات النظام الدولي الراهن، فضلاً عن اتجاه تنظيمات أخرى نحو تصعيد التعاون الإقليمي نحو التكامل، وربما الوحدة، كما هو الحال للمجموعة الأوروبية، الأمر الذي يشير إلى احتمال ظهور تجمعات إقليمية أكثر فاعلية من تلك التي سادت في ظل النظام الثنائي القطبية، يعزز من ذلك ما يشهده النظام الدولي الراهن من حالة صيرورة وتبلور، ربما باتجاه التعددية القطبية على الأقل على الصعيد الاقتصادي، ليبرز إلى جانب الولايات المتحدة كل من اليابان والصين وألمانيا وقوى إقليمية ودولية أخرى، حيث أدت التطورات العلمية والتقانية إلى إيجاد نماذج أخرى لما يمكن تسميته «الدولة ـ القارة»[٥٠].

بيد أن التساؤل الذي يفرض نفسه هنا هو ما إذا كانت الإقليمية تشكل بديلاً من العالمية أم أنها خطوة نحوها؟

يرى أنطونيوس دوس سانتوس من البرازيل «أن حركات الإقليمية في أوروبا وأمريكا الشمالية وجنوب شرق آسيا، ليست سوى خطوات انتقالية على الطريق نحو العالمية، فنطاق الإنتاج يزداد اتساعاً وباطراد ليصل إلى حجم الكرة الأرضية، ومن الضروري التفكير، والعمل على هذا المستوى من أجل التناغم مع الإمكانات التي خلفتها فتوحات الثورة العلمية والتكنولوجية»[٥١].

بيد أن الولايات المتحدة ترى أن مصالحها في الهيمنة لا تتحقق إلا ضمن نظام

---

(٤٩) انظر: محمد نصر مهنا، **في السياسة العالمية والاستراتيجية** (القاهرة: دار المعارف، ١٩٨٣)، ص ١٩١ ـ ١٩٧.

(٥٠) ربيع، **الحوار العربي ـ الأوروبي ومنطق التعامل الدولي والإقليمي**، ص ١٣٢.

(٥١) رفعت الرميسي، «تقرير عن المؤتمر الدولي للفكر والإبداع: «النظام الدولي الجديد حوار مائة مفكر ومبدع»،» **الأهرام**، ١٠/٣/١٩٩٣.

دولي أحادي القطبية، مما يهدد تطور الاتجاهات التعاونية والتكاملية الإقليمية، ولذلك فإن الطموحات التي عبّر عنها غورباتشوف، في تكوين وطن أوروبي مشترك من المحيط الأطلسي حتى جبال الأورال، يقوم على أساس التكامل الاقتصادي والتعاون لضمان السلم والأمن في قارة مزقتها الحرب الباردة، يرى فيها الرئيس الأمريكي الأسبق نيكسون أنها «ما هي إلا وسيلة لموسكو لكي تفصل الولايات المتحدة عن حلفائها الأوروبيين»[٥٢]. ولذلك يؤكد نيكسون أن الاتحاد السوفياتي خسر الحرب الباردة في أوروبا، «ولكن هذا لا يعني أن الغرب قد كسبها، وعلينا أن نعمل على تثبيت جذور الانتصار»[٥٣].

وفي محاولة التنظير للهيمنة العالمية على حساب التعددية القطبية، يرى الكاتب الأمريكي تشارلز كراوتامر «أن العالم الذي يأتي بعد الحرب الباردة مباشرة ليس عالماً متعدد الأقطاب، بل هو عالم أحادي القطبية، ومركز القوة العالمية هو القوة العظمى التي لا يمكن تحديها، والمتمثلة بالولايات المتحدة الأمريكية وبرفقتها حلفاؤها الغربيون»[٥٤].

إن تشارلز كراوتامر ينطلق من أن القوة الاقتصادية وحدها لا تشكل شرطاً ضرورياً لوضع أية قوة عظمى، وأن التفوق الأمريكي يستند إلى كون الولايات المتحدة «البلد الوحيد الذي يمتلك أرصدة عسكرية ودبلوماسية وسياسية واقتصادية تؤهله لأن يلعب دوراً حاسماً في أي نزاع، وفي أي جزء من العالم يروم التدخل فيه»[٥٥].

تأسيساً على ما تقدم، فإن العلاقة بين الإقليمية والعالمية أخذت منهجاً وظيفياً، وبالصيغة التي تعبر عن انتصار الوظيفية على الفدرالية في العلاقات الإقليمية. ويعود ذلك إلى تطور المتغير الاقتصادي واحتلاله مرتبة الأولوية في تحديد السلوك الإقليمي و/أو الدولي، وما يؤكد ذلك هو انتشار المنظمات الإقليمية ذات البعد الدولي التي لم تعد العضوية فيها مقصورة على دول الإقليم، وإنما تعدت إلى مشاركة قوى خارجية ذات نفوذ اقتصادي. وفي ضوء ذلك، يمكن القول إن اعتماد المنهج الإقليمي في التعاون بالقدر الذي يخدم فيه مصالح دول الإقليم، عبر استثمار الفرص التي يتيحها التعاون الإقليمي من حيث سهولة تحديد المشكلات الإقليمية وطبيعة المصالح المشتركة وإمكانية الحوار التي توفرها المصالح المشتركة للأقاليم على خلاف ما هو عليه الأمر في

---

(٥٢) ريتشارد نيكسون، **الفرصة السانحة**، ترجمة أحمد صدقي مراد (القاهرة: دار الهلال، ١٩٩٢)، ص ٧٥ ـ ٨٣.

(٥٣) المصدر نفسه، ص ٧٥.

(٥٤) تشارلز كراوتامر، «لحظة الاستقطاب الدولي،» في مجلة: *Foreign Affairs* (1991). نقلاً عن: دائرة البحوث وتحليل المعلومات في وزارة الخارجية، قسم الترجمة (٤٥).

(٥٥) المصدر نفسه.

الشؤون العالمية؛ إن ذلك في الواقع، يوفر فرصاً أفضل نحو العالمية لاعتبار جوهري، هو أن الحوار سوف يكون بين تنظيمات إقليمية محدودة تخوض تفاصيل التعاون العالمي عبر هياكل قرارية محدودة، خلافاً لما يكون عليه الحال في الحوار بين مجموعة دول العالم، حيث يصبح الحوار أمام كم هائل من تضارب المصالح.

وهكذا ينتقل الحوار بين الجزء والكل عبر منهج تدرجي يبدأ من القاعدة باتجاه القمة، الأمر الذي يتيح فرصاً أوسع للمشاركة في الحوار الموضوعي في تحقيق التوازن بين المصالح الإقليمية والمصالح العالمية، إضافة إلى أنه يهيىء فرصاً أوسع للتعاون، حيث إنه يتجاوز شعور بعض الدول بأن القدرات المتطورة التي تملكها لا تجعلها تقف على قدم المساواة مع دول أخرى محدودة القدرات، والتي بدورها تتخذ موقفاً سلبياً إزاء التعاون مع القوى الكبرى، حرصاً منها على الحفاظ على سيادتها واستقلال قرارها السياسي. لذلك فإن المنهج الوظيفي يهيىء مساحة أوسع لتقبل التعاون الإقليمي، وعبره العالمي، عبر صيغ تدريجية تفترض القناعة التامة بأهمية التعاون وفقاً لمبدأ الاعتماد المتبادل.

المنهج الوظيفي

ظلت العلاقات الدولية منذ فترة طويلة من الزمن تعيش حالة الصراع نتيجة التناقض في المبادىء والمصالح والطموحات والأهداف الاقتصادية والقومية، الأمر الذي دعا الكتّاب، ومنهم والتز، من مفكري المدرسة الواقعية، إلى التركيز على النظام الدولي ووصفه بأن يتميز بالفوضى الدولية[٥٦].

وفي ظل غياب قانون دولي ملزم وحكومة عالمية تنظم حل الصراعات بين الدول، ظل الجميع يسعون إلى الحصول على المزيد من عناصر القوة تأميناً للأمن الدولي والإقليمي، لذلك سعت الدول كحد أدنى إلى تحقيق التوازن في القوة إقليمياً ودولياً كإحدى الاستراتيجيات التي تعتمد لتحقيق الأمن[٥٧].

بيد أن الوحدات الدولية لم تجعل من الصراع الأسلوب الوحيد الذي تعتمده لتحقيق أهدافها وحماية مصالحها، وإنما اعتمدت أيضاً الأسلوب التعاوني رديفاً وبديلاً للأسلوب الأول باتجاه تحقيق المقاصد ذاتها. وقد عزز من ذلك تطور دواعي الاعتماد المتبادل المترافق مع تطور «وسائل التقانة والاتصال الحديثة والنمو الاقتصادي والمشاكل

---

(٥٦) Kenneth N. Waltz, *Man, the State and War* (New York: Columbia University Press, 1959), p. 7.

(٥٧) تعتمد الدول عدة استراتيجيات لتحقيق الأمن، منها الاعتماد على الذات بمعنى تعبئة الموارد والقدرات القومية للدولة و/أو استراتيجية اللحاق أو الاتباع بدولة أقوى، أو استراتيجية التحالف مع دولة أو دول أخرى. انظر: سعيد، «البعد الخارجي في التطور السياسي الألماني،» ص ٢٨ ـ ٢٩.

الاجتماعية والبيئة على المستويات الإقليمية والعالمية»، والتي تمثل كما يرى دافيد ميتراني ضغوطاً لا تقاوم من أجل التعاون الدولي[٥٨].

وفي ضوء تطور دواعي التعاون في العصر الراهن، تضافرت جهود الدول من أجل إقامة عدد كبير من المنظمات الدولية والإقليمية التي من شأنها تعزيز السلم والأمن الدوليين، وقد تفرعت عنها العديد من المنظمات المتخصصة التي تمارس الدول من خلالها التعاون في أوجه ومجالات عديدة، حتى أفضى تطور مجالات تلك المنظمات ووسائلها إلى اعتبارها وحدات إقليمية و/أو دولية فوق قومية[٥٩] تمارس فاعليتها في تحقيق التعاون بحسب اختصاصاتها ونطاق عملها وتقف إلى جانب الدول في توصيف وتحليل النظام الدولي والعلاقات الدولية، الأمر الذي أفضى بدوره إلى العمل وفق إطار فوق الأطر القومية تحقيقاً لمصالح جماعية إقليمية و/أو دولية، بشكل أدى إلى تآكل المفهوم الضيق التقليدي للسيادة القومية للدول.

لقد أدى التباين في توزيع الموارد والقدرات إلى ظهور مفهوم الاعتماد المتبادل، وفي ضوء تطور أهمية العامل الاقتصادي، كما أسلفنا، وتطور الحاجة الماسة إلى التعاون وفق مبدأ الاعتماد المتبادل، معززاً من ذلك تطور وسائل الاتصال، برزت هذه الظاهرة أفقياً في العلاقات بين الدول والمنظمات، وعمودياً بين الدول المتطورة اقتصادياً وتقانياً، والدول التي هي في حاجة إلى مجالات التطور، هذا فضلاً عن مدّ جسور الاعتماد المتبادل في ما بين الدول الصناعية ذاتها والتي دخلت حالة تنافس في تطوير قدراتها التقانية والصناعية[٦٠].

وفي اتجاه تطوير فقه التعاون إقليمياً ودولياً وصولاً إلى مرحلة أعلى حيث التكامل، نشأت آراء ومدارس فقهية لمعالجة هذه القضايا، وأبرزها وأكثرها جدية ومنهجية من وجهة نظرنا هي المدرسة الوظيفية أو المنهج الوظيفي، حيث نجحت الوظيفية بتحقيق مستويات من التعاون أخفقت في إنجازها المناهج الأخرى، كما هو الحال في التعاون الأوروبي، وظهور المنظمات والتكتلات الإقليمية التي نهجت منهجاً وظيفياً باتجاه التعاون.

وتمثل الوظيفية عملية تدرجية تصاعدية تعتمد مبدأ الانتشار في التعاون، وصولاً نحو عالم متعاون، وغرضها تحقيق إنماء التعاون الدولي والاقتصادي والاجتماعي، باعتبار ذلك أمراً ضرورياً لإيجاد حل نهائي للمنازعات السياسية والقضاء على الحرب.

---

(٥٨) David Mitrany, *A Working Peace System* (Chicago, IL: Quadrangle Books, 1966).
انظر أيضاً: سعيد، المصدر نفسه، ص ٣٠ - ٣٢.

(٥٩) مقلد، **الاستراتيجية والسياسة الدولية**، ص ٤٦٠.

(٦٠) لمزيد من التفصيل، انظر: كانتور، **السياسة الدولية المعاصرة**، ص ٨٦.

وقد أحكم صنع هذه النظرية وتطويرها على يد دافيد ميتراني[٦١]، ويمكن إيجاز نظريته كما يلي[٦٢]:

أ ـ إن الطريقة المثلى لتحقيق السلم والأمن الدوليين هي عبر التعاون في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية. بعبارة أخرى، إن ضعف التعاون الاقتصادي أو فقدانه بين الدول يولد الصراعات الدولية.

ب ـ انتهاج الطريقة غير المباشرة لتحقيق السلام عبر البحث عن المصالح المشتركة والمنافع المتبادلة، وعلى وجه الدقة فإن التوحيد الاقتصادي سوف يقود إلى الاتفاق السياسي.

ج ـ إن التعاون عبر المنظمات الوظيفية المتخصصة سوف يؤدي إلى امتداد وتعاقب التعاون في مجالات أخرى وفقاً لمبدأ الانتشار التدريجي للنجاح، وهو ما يشكل اتجاهات وولاءات جديدة تجعل الجماهير أكثر قدرة على قبول المحصلات التكاملية والاندماجية للتعاون.

بعبارة أخرى، إن الوظيفية عند ميتراني تأخذ منهجاً أفقياً يتجاوز التقسيمات التقليدية للدول التي ترمز إليها السيادة، وتحقق السلام عبر التفاعل والتعاون في الورشة والسوق بدلاً من توقيع المواثيق في وزارات الخارجية، وبالتالي فإن مسوغ هذه الطريقة هو أنها تحاول عبر ربط السلطة بنشاط معين أن تفلت من إسار الحلقة التقليدية التي تربط بين السلطة وإقليم محدد، وبالتالي فإن ظاهرة الصراع والحرب تعبر عن عدم كفاية الدولة القومية، وإن البديل لذلك يتم عبر إدخال أنماط جديدة من التنظيم تشرع في إنماء اتجاهات ذاتية قد تسبب «تآكل» السيادة.

لقد تعرضت النظرية الوظيفية لدى ميتراني إلى انتقادات عديدة، أبرزها ما يلي:

أ ـ صعوبة فصل النشاطات الاجتماعية والاقتصادية عن السياسية.

ب ـ إن الدول لم تبد رغبة كافية في التخلي عن وظيفتها السياسية للسلطات الدولية.

ج ـ إن العديد من الوظائف الاقتصادية والاجتماعية غير مؤهلة للتعميم.

د ـ إن إرادة التكامل مرتبطة بإرادة الأطراف أكثر من ارتباطها بالوظيفة الاقتصادية أو الاجتماعية.

وفي اعتقادنا أنه في الوقت الذي نتفق فيه على صعوبة الفصل بين النشاطات، كما وردت في البند (١)، فإنه من جانب آخر، نرى أن عدم وجود الرغبة الكافية لدى الدول للتخلي عن وظيفتها السياسية لسلطات أخرى فوق القومية لا يعبر

---

(٦١) كلود، **النظام الدولي والسلام العالمي**، ص ٥٠٠.

(٦٢) المصدر نفسه؛ مقلد، المصدر نفسه، ص ٤٥٣ ـ ٤٥٥، ودورتي وبالستغراف، **النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية**، ص ٢٧٠.

بالضرورة عن سلامة ودقة الإدراك لمصلحة الجزء المرتبطة بمصلحة الكل.

وانطلاقاً من ضرورة عدم إهمال الكل في سبيل مصلحة الجزء، نرى أن عدم صلاحية تعميم التعاون في بعض المنظمات الاقتصادية والاجتماعية لا يسوغ عدم التعاون في المنظمات الأخرى التي يمكن أن تكون أساسية نسبة إلى المنظمات الأخرى.

أما في ما يتعلق بالانتقاد الوارد في البند (٤)، نرى أن تهيئة القاعدة الاقتصادية والاجتماعية عبر الارتباط الوظيفي يفضي إلى انصياع الإرادات نحو التكامل الذي يمكن أن يفرض نفسه فرضاً على الإرادات عندما تكون المصالح الاقتصادية قوية إلى درجة تهديد مشروعية أصحاب الإرادات المضادة لها.

في ضوء ما تقدم، وباتجاه تطوير المنهج الوظيفي، ظهر مفهوم الوظيفية الجديدة (New Functionalism) الذي يؤكد التعاون في عمليات اتخاذ القرار والنخب لأجل تحقيق التكامل.

وبهذا الاتجاه انتقد الباحث إرنست هاس[٦٣] في نظريته الوظيفية ميتراني، لعدم إعطائه القوة اهتماماً كافياً، حيث إن القوة غير منفصلة عن الرغبة في تحقيق الرفاه، ولذلك اعتمد هاس شرطين أساسيين يجب توفرهما في خبراء المجموعات الفنية التي تتطوع لأداء مهمة التعاون والتكامل الدولي:

أ ـ أن تكون المجموعات التطوعية من المنطقة المعنية (منطقة التكامل) لأنها ستكون أكثر قدرة على إنجاز التكامل من منظمة أو هيئة تضم ممثلين عن كل الدول.

ب ـ أن يكون الخبير مسؤولاً في دولته حتى لا يجد أن توصياته قد أهملت.

وفي دراسة لهاس بالتعاون مع فيليب شومير، نتبين أن تعميم التكامل أو الوحدة الاقتصادية إلى وحدة سياسية يعتمد بشكل أساسي على النقاط التي يسجلها كل من المتغيرات الأخرى[٦٤]. وعلى رغم تحذير هاس من المخاطر التي تواجه التكامل في حالة ارتباطه بإطار دولة معينة أو قيادة كارزمية أو تقليدية، إلا أن الدراسة أكدت على لعب القيادة السياسية دوراً في التكامل، «فربما يكون الإحباط في

---

(٦٣) دورتي وبالستغراف، المصدر نفسه، ص ٢٨٩.

(٦٤) يشير الباحثان إلى ثلاثة متغيرات تتدخل في إمكانية تحقيق الاتحاد السياسي انطلاقاً من قاعدة الاتحاد الاقتصادي:

١ ـ المتغيرات القاعدية مثل حجم الوحدات التعددية الاجتماعية.

٢ ـ المتغيرات لخطة الاتحاد الاقتصادي: حجم السلطة المفوضة للاتحاد، ومستوى مشاركته في أعمال الحكومات وأهدافها.

٣ ـ المتغيرات الحركية: نموذج اتخاذ القرار، ومعدل التعامل بين الوحدات بعد قيام الوحدة الاقتصادية، ومستوى قدرة الأطراف على التكيف لمواجهة الأزمات. انظر: المصدر نفسه، ص ٢٨٨ ـ ٢٨٩.

تحقيق الإنجازات في وحدة معينة دافعاً لها نحو التكامل مع غيرها»[٦٥].

تأسيساً على ما تقدم، تتفق الوظيفية الجديدة مع الوظيفية في نقاط أساسية أبرزها النتائج الاقتصادية للتكامل، والاهتمام بالمنافع المشتركة التي يحققها التكامل، فضلاً عن دور التكنوقراط في هذه العملية. بيد أن الوظيفية الجديدة تؤكد أيضاً على التكامل على مستوى المؤسسات السياسية العليا للبلدان المعنية، وارتباط ذلك بمراكز القرار السياسي في الدولة.

ولذلك نرى أن المنهج الوظيفي يستطيع أن يحقق التعاون، وربما التكامل، بشكل أفضل، كونه ينجز وظائف فنية متخصصة غير سياسية بشكل مباشر، وهذا يجعلها قادرة على تجنب الضغوط والتأثيرات التي يفرضها الواقع العملي اليومي لصناع القرار وجماعات المصالح باتجاه تحقيق منجزات كبيرة في وقت لاحق وبشكل يهيىء فرصاً أوسع للتعاون.

وكذلك، فإنه يجنب الدول مخاطر الخطوات السياسية السريعة باتجاه التكامل، والتي يمكن أن تفضي إلى إحباطات جديدة وعقبات مضافة على طريق التعاون والتكامل، بسبب تبني خطوات لم تنضج ظروفها الموضوعية بعد، حيث يعتمد ذلك على أسلوب تدريجي يحقق صيغاً مستقرة ذات أمد بعيد.

ثالثاً: مفهوم الدور الإقليمي وطبيعته

ظل مفهوم الدور مفهوماً غامضاً، اتصل بالدراسات السيكولوجية ـ الاجتماعية الحديثة، ومنها صارت محاولات الاستفادة منه في تفسير السلوك السياسي الخارجي للدول[٦٦].

شهدت فترة السبعينيات والثمانينيات من هذا القرن العديد من الدراسات التي قام بها مفكرون (والتز ١٩٦٩، ١٩٧٩، هولستي ١٩٧٠، دش ١٩٨٠). وقد أثمرت الجهود الأخيرة للمشتركين في بحث ضمن مشروع «CREON» في جامعة ولاية أوهايو عن ثلاثة من المفكرين (هرمان وهدسون وسنكر في كتابهم الصادر عام ١٩٨٥ في إعطاء إجابات مختلفة في ما يخص المصادر والأوضاع المرتبطة بتعريف الأدوار)[٦٧].

---

(٦٥) المصدر نفسه، ص ٢٩٠.

(٦٦) انظر بالتفصيل: Joseph Frankel, *Contemporary International: Theory and the Behaviour of States* (London: Oxford University Press, 1973), pp. 83-85.

(٦٧) Charles F. Hermann, W. Kegley, Jr., and James N. Rosenau, *New Directions in the Study of Foreign Policy* (New Zealand: Allen and Unwin, 1987), pp. 270-275.

إن مفهوم الدور له بعد اجتماعي ـ سيكولوجي بالدرجة الأولى، وهو أمر يتعلق بالفرد، ولذلك فإن سحب هذا المفهوم نحو السياسة في معالجة دور الدولة كـ«وحدة» بين مجموعة دول «وحدات» ربما يعطي دلالة مشتركة انطلاقاً من منهج سلوكي، باعتبار أن الدولة تعبر عن إرادتها عبر سلوك سياسي خارجي، وحيث إن علم الاجتماع السياسي يرى أن الدور وظيفة ونموذج منظم للسلوك ضمن مجموعة من النشاطات الاجتماعية، فإنه ينطوي على صفة الإلزام، حيث إن كل دور وكل وضع له صلة بأدوار وأوضاع أخرى(٦٨).

تأسيساً على ما تقدم، فإن الدور يقصد به «مجموعة السلوكيات المتوقعة اجتماعياً المرتبطة بوظيفة معينة»(٦٩).

وحيث إن الوحدات السياسية (الدول) تختلف بعضها عن بعضها الآخر في تركيب المصالح والأهداف، فضلاً عن اختلافها في التكوين والقدرات المادية والمجتمعية، ومن بين ذلك الموقع الجيوبوليتيكي، فإنها تختلف بالتالي في سلوكها السياسي الخارجي بشكل يعبر عن اختلاف الدور الذي تؤديه بين دور فاعل، أو متوسط الفاعلية، أو قليل الفاعلية، أو غير فاعل، وذلك تبعاً لاختلاف طبيعة الدول بين دول عظمى وكبرى ودول صغيرة.

وحيث إن القوى الدولية تتغير مراكزها من حيث الأهمية في العلاقات الدولية تبعاً لاختلاف القدرات والتوازنات، فإن الوظائف والأدوار تصبح بدورها غير ثابتة، وإنما «تظهر إلى الوجود ثم تغير محتواها ومركزها»(٧٠).

وبالنسبة للدور القومي للدولة ضمن إطار النظام الدولي يعني الدور «إدراك صناع السياسة الخارجية لمواقع بلدانهم في النظام الدولي»(٧١)، والسعي لتحديد القرارات والالتزامات والأحكام والأنشطة المناسبة لدولهم وللأدوار التي ينبغي ـ إن كانت موجودة ـ أن تقوم بها على أسس ثابتة في النظام الدولي أو في النظم الإقليمية(٧٢).

ولذلك فإن تعريف الدور القومي للدولة يمر عبر مراحل، هي:

١ ـ مرحلة الاستكشاف للموقف.

---

(٦٨) انظر: الأسود، علم الاجتماع السياسي: أسسه وأبعاده، ص ٨١. انظر أيضاً: Frankel, Ibid.

(٦٩) السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، ص ٣٧٨.

(٧٠) الأسود، المصدر نفسه، ص ٨٣.

(٧١) Hermann, Kegley and Rosenau, *New Directions in the Study of Regional Policy,* pp. 271 and 279-285.

(٧٢) المصدر نفسه.

٢ ـ مرحلة تحديد الدور القومي للدولة في ضوء الثوابت التي على أساسها ترسم السياسة الخارجية.

٣ ـ مرحلة تكييف الدور القومي مع طبيعة المتغيرات المحيطة بالبيئة أو المؤثرة في القدرات المادية والمجتمعية لدولة صانع القرار، ويعني ذلك أن يكون الدور مكافئاً للموقف.

٤ ـ إذا فهم النظام الدولي أو الإقليمي على أنه بناء اجتماعي، فإن كل أمة ستمثل عدة مواقع اجتماعية أو أدوار إقليمية ودولية قياساً على الأمم الأخرى، وبالتالي فإن الدور القومي سيتحدد في ضوء إدراك صناع السياسة الخارجية لمواقع بلدانهم إقليمياً ودولياً. وبعبارة أخرى، فإن المرحلة الرابعة هي مرحلة تحديد القيمة التي تقترن بالدور[٧٣].

وفي ضوء هذه المراحل، يرى بعضهم[٧٤] أن نظرية الدور اكتسبت بعضاً من العناصر المميزة لتكوّن نظرية لا تقبل الدحض، حيث بدأت تقدم حلولاً للعلاقة بين التفسيرات البيئية وتفسيرات الميول الخاصة في السياسة الخارجية (النزعة)، إذ تكمن أصول السياسة الخارجية في التفاعل بين المتغيرات الذاتية الخاصة بصناع القرار والموقف الخارجي الذي يسبب لهم مشكلة.

وإذا كانت التحليلات السابقة قد ركزت على ماهية الدور، فإن الأسباب التي وجدت من أجلها الأدوار تكمن بالدرجة الرئيسة في طبيعة الأهداف والمصالح كما يدركها صناع القرارات، والتي تتجسد في الأمن، والتنمية، والتطور الاقتصادي والتقاني، والمنزلة الرفيعة والهيبة، وتحقيق الرفاهية حيث مجتمع الرخاء والتنوير الثقافي. هذا فضلاً عن مظاهر القوة التي تسعى الدول للظهور بها عبر الحفاظ على قوتها أو زيادة فاعليتها، وربما باتجاه الظهور كقوة سائدة[٧٥].

---

(٧٣) بالنسبة للعلماء والباحثين فإن التطبيق الناشيء عن تحليل الدور على دراسة السياسة الخارجية مرّ بثلاث مراحل: (١) الاستكشاف، حيث قام هولستي (١٩٧٠) ودش (١٩٨٠) باستكشاف المشاكل الأولية للتعريف والوصف المرتبط بالإجابة عن السؤال التالي: ما هو دور السياسة الخارجية؟ (٢) التبسيط، هرمان في (١٩٨٦ ـ ١٩٨٧)، سنكر وهدسون (١٩٨٧) باتباع استراتيجيات التبسيط التي وجدت إجابات أولية عن التساؤلات الخاصة بالكيفية التي تخلق بها الأدوار والشروط اللازمة لحدوثها. (٣) التركيب، حيث بدأ هرمان (١٩٨٧) مهمة تركيب الإجابات التمهيدية وتحويلها إلى نموذج معقد من موقع الدور. ضمن هذا المفهوم ثمة تمييز بين «الأدوار المحيطة بالموقف» و«أدوار اتخاذ القرار»: الأول هو دور الدولة المحدد بنوع الموقف: مجابهة، تدخل، مساعدة، تعاون. أما الثاني فهو التوقعات المشتركة بين مجموعة صانعي القرار حول سلوك السياسة الخارجية الذي ستتبناه حكومتهم إزاء الموقف ويكون مبنياً على معتقداتهم المشتركة. لمزيد من التفصيل حول هذا الموضوع، انظر: المصدر نفسه.

(٧٤) المصدر نفسه.

(٧٥) المصدر نفسه.

وفي ضوء ذلك، يتم تحديد استخدامات الدور في اثنين رئيسين[٧٦]: إما كعنصر أساسي لإقامة العلاقات، وإما لتحديد أولويات السياسة الخارجية. ومن هنا يمكن تحديد الدور[٧٧] بأنه إما دور فاعل أو مرضٍ أو سلبي.

مقومات الدور

إن الدور الذي تلعبه الدولة إقليمياً ودولياً يعتمد على تفاعل مجموعة المتغيرات المادية والمجتمعية التي تشكل عناصر القدرات القومية، والتي بدورها تشكل المقومات الأساسية للدور، وأبرزها[٧٨]:

أ ـ المتغيرات الجغرافية، فالموقع الجغرافي يحدد المجال الحيوي المباشر لسياسة الدولة الخارجية وطبيعة التهديدات الموجهة إلى أمن الدولة التي توجه سياستها الخارجية في أغلب الأحيان إلى المنطقة الجغرافية التي تقع في إطارها، والتي تشكل المجال الحيوي الذي قامت عليه نظريات ماكندر وسبايكمان وغيرهما، هذا فضلاً عن العناصر الأخرى كالمساحة والتضاريس ومواقع المرور وتأثيرها سلباً أو إيجاباً في قوة الدولة.

ب ـ الموارد الاقتصادية، الطبيعية والبشرية، المتاحة التي تشكل الأساس المادي للنمو الاقتصادي الذي يمكنها من الدخول في علاقات اقتصادية مكثفة، فضلاً عن كونه يؤثر في قدرتها على دخول سباق التسلح أو دخول الحروب.

ج ـ المتغيرات المجتمعية، وما يتصل بها من قيم ثقافية وتقاليد اجتماعية وتجارب تاريخية، تؤثر في تكوين الرأي العام والجماعات الضاغطة، والإطار الاجتماعي للنظام السياسي وما يتعلق به من أحزاب وإيديولوجيات وإرادات.

إن تفاعل المتغيرات أعلاه تحدد طبيعة القوة والقدرة التي في ضوئها يدرك صناع القرار إنجاز الدور الإقليمي والدولي وتحقيق غايات سياساتهم الخارجية، عبر سلوك سياسي يصدر من دولة ليؤثر في دولة أو مجموعة دول أخرى، حيث إن التأثير

---

(٧٦) Frankel, *Contemporary International Theory and the Behaviour of States*, p. 84.

وانظر تحليل تشارلز هرمان لأدوار كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي، في: Hermann, Kegley and Rosenau, Ibid., pp. 277-279.

(٧٧) Frankel, Ibid., p. 84.

(٧٨) انظر وقارن: السيد سليم، **تحليل السياسة الخارجية**، ص ١٥١ ـ ١٦٠، والأسود، **علم الاجتماع السياسي: أسسه وأبعاده**، ص ١١٨ ـ ١٢٢. ولمزيد من التفاصيل، انظر: مازن اسماعيل الرمضاني، **السياسة الخارجية: دراسة نظرية** (بغداد: جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، ١٩٩١)، ص ١٤٦ ـ ١٤٩؛ هاني الحديثي، **في عملية صنع القرار السياسي الخارجي** (بغداد: دار الرشيد للنشر، ١٩٨٢)، ص ١٣ ـ ٦٢؛ مهنا، **في السياسة العالمية والاستراتيجية**، ص ٢٢ ـ ٣٩، وربيع، **الحوار العربي ـ الأوروبي ومنطق التعامل الدولي والإقليمي**، ص ١٥٦.

«كمظهر من مظاهر القوة هو وسيلة أساسية لتحقيق غاية[٧٩]. ولذلك يشمل مفهوم القوة ما يلي[٨٠]:

أ ـ أعمال التأثير أو النفوذ، وهي في هذا عملية (Process) وعلاقة، والتي تؤثر بها في غيرها من الدول.

ب ـ الإمكانيات في توجيه التأثير أو النفوذ الوجهة الناجحة.

ج ـ الاستجابة لعملية التأثير.

وفي ضوء ما تقدم، هناك علاقة تفاعل بين مقومات الدولة المادية والمجتمعية ودورها على الصعيد الخارجي عبر مستوى القوة الذي تكتسبه، بيد أن ذلك يرتبط إلى درجة كبيرة بكيفية إدراك صانع القرار السياسي للعلاقة وتوظيفه لقدرات دولته في ضوء المتغيرات الخارجية الناشئة من المحيط الخارجي. وهنا يبرز دور القائد السياسي.

دور القائد السياسي

نقصد بالقائد السياسي من يتولى موقع اتخاذ القرار السياسي ورسم سياسة الدولة الخارجية، فالقيادة هي التي تقود النظام السياسي وتؤشر حركته السياسية، والقائد هو الذي «يعرف كيف يعد نفسه للموقف سواء من حيث التنبؤ برد الفعل أو من حيث الأدوات المساندة لقيادته للحركة»[٨١].

وحيث إن النظم السياسية تختلف، فإن القيادة السياسية بدورها تختلف وفقاً لطبيعة النظام السياسي، ديمقراطياً أكان أم تسلطياً، فالقائد السياسي يعبر من خلال دوره عن مجموعة أهداف ومصالح النظام، ويوظف مؤسساته لخدمة هذه المصالح[٨٢]. وفي سعيه لتحديد دور دولته إقليمياً ودولياً، يتحرك القائد «صانع القرار» في ضوء المتغيرات المحيطة بالموقف وطبيعة إدراكه لها وتعامله معها بما ينسجم وموقع دولته في النسق الدولي وقدرته على التأثير في هذا النسق عبر اختيار البديل المناسب في مواجهة المواقف التي يتضح فيها مستوى دور الدولة[٨٣]. وهو في أدائه ذلك إنما يقوم به عبر عدة أساليب[٨٤]. وبعبارة أخرى، فإن دور صانع القرار هو في كيفية تحويل

---

(٧٩) انظر: المصادر نفسها.

(٨٠) مهنا، المصدر نفسه، ص ١٤ ـ ١٦ و٢٢ ـ ٣٩.

(٨١) حامد ربيع، **سلاح البترول والصراع العربي ـ الإسرائيلي** (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٤)، ص ٧٦.

(٨٢) قارن مع: ملحم قربان، **الواقعية السياسية: تقييم وترميم** (بيروت: دار النهار للنشر، [د.ت.])، ص ٨٣، ودكستر بركنس، **فلسفة السياسة الخارجية الأمريكية**، ترجمة حسين عمر (القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ١٩٥٢)، ص ١٧٠ ـ ١٧١.

(٨٣) انظر: السيد سليم، **تحليل السياسة الخارجية**، ص ٤٥٠.

(٨٤) يرى محمد السيد سليم أن صانع القرار يعتمد عدة أساليب هي: الأسلوب التحليلي والأسلوب المعرفي والأسلوب التنظيمي. لمزيد من التفصيل، انظر: المصدر نفسه، ص ٤٧٦ ـ ٤٨١.

المدخلات إلى مخرجات، واستثمار ما هو متاح من إمكانيات وموارد وقدرات وتوظيفها لأغراض خدمة دور بلاده عبر سياستها الخارجية[85].

وعلى أية حال، يعتمد دور القائد السياسي صانع القرار على طبيعة المؤسسة في النظام السياسي، فدوره يكون أوسع في الأنظمة المتخلفة والتسلطية كنتيجة لغياب المؤسسات، وهذا ما يؤدي إلى تخلف القوى السياسية والاقتصادية والاجتماعية، الأمر الذي ينتج منه غياب المشاركة السياسية أو ضعفها، وربط شرعية السلطة بصانع القرار نفسه، وبالتالي ارتباط دور الدولة وسياستها الخارجية بدوره، في حين ترتبط شرعية القرارات لمؤسسة صنع القرار في الأنظمة المؤسسية بمدى ارتباطها وتفاعلها مع الدستور السائد في الدولة[86]. وبعبارة أخرى، يستطيع القائد السياسي أن يوظف آراءه في تفسير الدور، بيد أن ذلك يكون بشكل أكبر في النظم التي تتصف بضعف المستوى المؤسسي[87].

تأسيساً على ما تقدم، فإن للقائد السياسي دوراً متباين التأثير في رسم سياسة دولته الخارجية وتحديد دورها إزاء المواقف المختلفة وعلى مختلف الصعد، محلياً وإقليمياً ودولياً، بيد أن هذا الدور يتباين من دولة إلى أخرى، ومن نظام إلى آخر، وربما من مرحلة إلى أخرى ضمن إطار الدولة الواحدة، حيث يخضع هذا التباين لاعتبارات عديدة أبرزها[88]:

١ ـ الاختلاف بين الأنظمة المؤسسية والأنظمة التسلطية، حيث إنه كلما تدنى مستوى تطور المؤسسات السياسية، واتسم النظام السياسي بالطابع التسلطي، ازداد تأثير القائد السياسي في السياسة الخارجية.

٢ ـ التكوين الشخصي للقائد وارتباط ذلك بالنسق العقيدي له.

٣ ـ خبرة القائد السياسي في الشؤون الخارجية ومدى تمرسه في مجال السياسة

---

(٨٥) عليوة، **إدارة الصراعات الدولية: دراسة في سياسة التعاون الدولي**، ص ٤٣، والرمضاني، **السياسة الخارجية: دراسة نظرية**، ص ١٤٩.

(٨٦) السيد سليم، المصدر نفسه، ص ٣٧٩.

(٨٧) Harold Nicolson, *The Evolution of Diplomatic Method* (London: Constable, 1958), p. 11.

ولمزيد من التفاصيل، انظر: الحديثي، **في عملية صنع القرار السياسي الخارجي**، ص ٣٤ ـ ٤٩.

(٨٨) قارن مع: السيد سليم، المصدر نفسه، ص ٣٨٣ ـ ٣٩٠. انظر أيضاً: الحديثي، المصدر نفسه. ولمزيد من التفاصيل، انظر: هاينز بولاو، **فن السلوك السياسي**، ترجمة لجنة من الأساتذة الجامعيين (بيروت: دار الآفاق الجديدة، [د.ت.])، ص ٢٠، ٢٢، ٤٧ و١١٤، وبول فولكيه، **الإرادة**، ترجمة جهاد نعمان، المنشورات العربية (جونيه، لبنان: المطبعة البولسية، ١٩٧٢)، ص ١٩.

الخارجية قبل وصوله إلى السلطة.

٤ ـ مرونة القائد السياسي ومدى استعداده للتكيف مع ما يرد من معلومات تثبت خطأ الآراء والسياسات المعتمدة.

٥ ـ مهارته في التعامل مع الأزمات وعناصرها الأساسية في «المفاجأة، والتهديد، وقصر الوقت المتاح».

تأسيساً على ما تقدم، تتوقف عملية التأثير المتبادل وتحديد مستوى الدور وفاعليته عند متغيرات أساسية أبرزها:

١ ـ المتغيرات الداخلية وتأثيرها سلباً أو إيجاباً في قوة الدولة.

٢ ـ المتغيرات الخارجية، حيث تتحدد مستويات الاستجابة لها على طبيعة الحاجات ومدى هذه الحاجات.

٣ ـ إدراك صانع القرار لطبيعة العلاقات بين المتغيرات الخارجية والداخلية، وهو أمر يتوقف على مدى ما يدركه صانع القرار، فضلاً عن طبيعة العملية الاتصالية، ولا سيما في الوقت الحاضر، حيث يعيش العالم ثورة المعلومات، وفي ضوئه فإن التأثير يمارس عبر وسائل عديدة، منها الإقناع، والترغيب، والترهيب، والعقاب، واستخدام القوة.

ولذلك، فإن العلاقات الإقليمية والدولية تحدد طبيعة الدور، إن كانت علاقات متوازنة أو تبعية، حيث يصبح الأداء متأثراً بدور القوى الدولية في نظام التوازن الإقليمي، مثل دور القوى العظمى في الحروب الهندية ـ الباكستانية، والحرب العراقية ـ الإيرانية. ولذلك يصبح الكلام على دور إقليمي مستقل للقوى الإقليمية من دون معنى عندما يتم عزله عن تأثير المتغير الخارجي[(٨٩)].

في ضوء ما تقدم، يأتي الدور الإقليمي في ضوء مرتبة الدولة ومنزلتها في تصاعد الطبقات الإقليمية، ذلك أن «تنوع مراتب القوة السياسية يسمح بوجود الدوائر المتتابعة في داخل النظام الإقليمي بحيث يعبر النظام الإقليمي من حيث الواقع عن نوع التصاعد القيادي ليصل إلى القمة حيث تتمركز الدولة القائد»[(٩٠)].

تبعاً لذلك، فإن الدور الإقليمي الذي تمارسه قوة إقليمية ما يختلف من وجهة نظرنا في تأثيره تبعاً لعاملين أساسيين:

١ ـ القدرات الذاتية المادية والمجتمعية التي يركن إليها السلوك السياسي الخارجي

---

(٨٩) ربيع، **الحوار العربي ـ الأوروبي ومنطق التعامل الدولي والإقليمي**، ص ١٥٣.

(٩٠) المصدر نفسه، ص ١٥٦.

لتلك القوة، الأمر الذي يحدد أداءها على الصعيدين الإقليمي والدولي، وتبعاً لذلك يتحدد فعلها ومدى تأثيرها في القوى الأخرى الإقليمية، قوة أو ضعفاً، بحسب طبيعة القدرات التي تمتلكها تلك القوى.

٢ ـ العلاقة بين الدور الإقليمي لقوة إقلمية ما والقوى الدولية التي تستند إليها وفقاً لمفهوم المصالح المشتركة وطبيعة تلاقي المصالح والاستراتيجيات.

وفي مثل هذه الحالة، فإن القوة الإقليمية، وهي تدخل حالة صراع مع قوة إقليمية أخرى، إنما تواجه في الواقع ثقل هذه القوة، مضافاً إليها ثقل القوة الدولية التي ترتكن إليها القوة الأولى، الأمر الذي يدفع بهذه القوة إلى الاعتماد بدورها على دعم قوة خارجية لكي تستطيع ممارسة دورها الإقليمي. ومثال على ما تقدم، الدوران السوفياتي والأمريكي في الأداء الإقليمي لكل من باكستان والهند، والعرب وإسرائيل.

وفي ضوء هذين العاملين يتم تحديد مجالات ومرتبة الدور، إقليمياً أو عالمياً، تابعاً أو مستقبلاً(٩١).

فالمرتبة **الأولى** للدور تتمثل بالتأثير الحاسم في السياسة الدولية، حيث يكون عالمياً معبراً عنه من خلال سلوك القوى العظمى. والمرتبة **الثانية** حيث يكون التأثير فيه فاعلاً، ولكنه غير حاسم، ويعتمد في كثير من الأحيان على طبيعة التحالف مع قوى من المرتبة الأولى معبراً عنه من خلال القوى الكبرى، مثل فرنسا وألمانيا وبريطانيا واليابان. والمرتبة **الثالثة**، حيث يكون التأثير فاعلاً على الصعيد الإقليمي، ولكنه ليس كذلك على الصعيد الدولي، وتعتمد فاعليته على مدى تفاعله مع مصالح القوى العظمى معبراً عنه من خلال قوى إقليمية، مثل الهند وباكستان وإيران.

ومن الطبيعي القول إن حركة تبادل الأدوار ممكنة في العلاقات الدولية، حيث تنتقل القوى في أداء أدوارها من مرتبة إلى أخرى تبعاً لاختلاف عناصر القدرة في الزمان وتأثيرها في طبيعة التوازنات الإقليمية والدولية. لقد انتقل الاتحاد السوفياتي السابق من دور القوة العظمى الثانية إلى دور قوة كبرى تقليدية في الوقت نفسه الذي تبوأت فيه الولايات المتحدة مركز القطب الأول في ظل نظام أحادي القطبية ولفترة قادمة يتحدد مسارها ومداها في ضوء مدى إمكانية بروز أقطاب دولية أخرى، حيث من المتوقع أن تبرز ألمانيا واليابان والصين مع احتمالات بروز تعاون إقليمي كلي أو جزئي بين الصين واليابان وروسيا الاتحادية، وألمانيا مع دول أوروبا الأخرى التي

---

(٩١) قارن مع: Frankel, *Contemporary International Theory and the Behaviour of States,* pp. 84-85.

تتوجه نحو تطوير التكامل الأوروبي إلى صيغة اتحادية.

ومن بين هذه القوى برز الدور الهندي في آسيا كقوة إقليمية كبرى يمكن أن تأخذ مسارات متصاعدة في حالة التعاون مع قوى خارجية كالولايات المتحدة، وربما اليابان، تبعاً لما ستشهده العلاقات الدولية من حالة تبلور نحو التعددية في مراكز الاستقطاب، في حين تتجه باكستان نحو تطوير علاقاتها الإقليمية مع الصين من جهة، وجمهوريات آسيا الوسطى، فضلاً عن دول «الايكو» الأخرى من جهة أخرى، لمواجهة تراجع دورها الإقليمي إثر الانهيار السوفياتي وتراجع علاقاتها مع الولايات المتحدة، كما سنشهد ذلك تفصيلياً في الفصول اللاحقة.

الفصل الثاني

التأصيل في سياسة باكستان الإقليمية

مقدمة

يتناول هذا الفصل بحث ودراسة التأصيل في سياسة باكستان الإقليمية عبر مباحث أربعة: يتناول **القسم الأول** منها الإمكانيات والقدرات الموضوعية والمجتمعية لباكستان المعززة بجداول وإحصاءات تتناول تلك الإمكانيات والقدرات منذ المراحل الأولى لنشوء باكستان وحتى التسعينيات عبر ما استطعنا الحصول عليه من معلومات.

ويتناول **القسم الثاني** ثوابت السياسة الإقليمية الأساسية التي تعتمد على الأمن، والإسلام، والدعم الخارجي، حيث نعتقد أنها شكلت ثوابت مهمة استمرت ترافق سياسة باكستان الإقليمية منذ النشوء وحتى الوقت الحاضر، وإن اختلفت نسب تأثيرها وأهميتها بين حين وآخر تبعاً للتغير الذي شهدته المعطيات إقليمياً ودولياً.

في حين يتناول **القسم الثالث** سياسة باكستان الإقليمية ودورها الإقليمي عبر مختلف المراحل التي مرت بها باكستان، حيث ارتبط ذلك بالموقع الجغرافي لباكستان وتأثيره جيوبوليتيكياً في سياستها الإقليمية.

أما **القسم الرابع** فيتناول الترتيبات الإقليمية في سياسة باكستان الخارجية، وتحديداً حلفي السانتو والسايتو، ومنظمة التعاون الإقليمي للتنمية (RCD)، والكومنولث، ومنظمة المؤتمر الإسلامي.

ولطبيعة هذا الفصل التاريخية، فإنه اعتمد أسلوب الوصف، فضلاً عن التحليل في تتبع الجذور التاريخية في سياسة باكستان الإقليمية.

أولاً: الإمكانيات والقدرات الموضوعية والمجتمعية

يقصد بالإمكانيات والقدرات الموضوعية والمجتمعية القومية حجم ومستوى الإمكانات المتاحة للدولة أو ما يعبر عنه بعناصر قوة الدولة[1].

---

(١) محمد السيد سليم، *تحليل السياسة الخارجية* (القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٨٩)، ص ١٥٣.

وفي ضوء ذلك نسعى هنا للبحث في الإمكانيات المادية والمجتمعية المتاحة لباكستان والتي تشكل بمجموعها متفاعلة عناصر قوتها التي تحدد سياستها الإقليمية.

١ ـ الإمكانيات والقدرات الموضوعية

يتأثر السلوك السياسي الخارجي للدول بطبيعة مواردها وإمكانياتها ونوعية انعكاسها على دورها إقليمياً ودولياً.

لقد اختلفت الآراء حول طبيعة المتغيرات المؤثرة في السياسة الخارجية بفعل الاختلاف في التأكيد على مجموعة محددة منها(٢)، بيد أننا نرى من الأهمية التأكيد على أهم متغيرين متفاعلين تركا، ولا يزالان، تأثيرهما الفاعل في مجمل حركة السياسة الدولية، وهما المتغير الاقتصادي والقدرات العسكرية(٣). ونرى أن تفاعل هذين المتغيرين لا ينفصل عن متغيرات أخرى كالجغرافية والتقانة، فهي جميعاً تتفاعل بعضها مع بعضها الآخر، أفقياً وعمودياً، ويختلف تأثيرها مكانياً وزمانياً(٤).

أ ـ المتغير الاقتصادي

تعتمد السياسة الخارجية للدول عموماً على طبيعة المتغيرات الاقتصادية، سلباً أو إيجاباً، حيث تشكل إلى جانب القدرة العسكرية المصدر الأساس لقوة الدولة التي يصفها مورغنتاو بأنها «سيطرة الإنسان على تفكير وأفعال الناس الآخرين»(٥)، ويصفها ريمون أرون بأنها «القدرة على الفعل أو الصنع أو التدبير»(٦)، في حين يصفها روبرت د. كانتور بأنها «وسيلة يتم تحقيق النفوذ من خلالها لأنها مزيج من المصادر العسكرية والسياسية والاقتصادية التي تتمكن الدولة من استخدامها ضمن جهودها التي تستهدف متابعة أهداف سياستها الخارجية»(٧).

---

(٢) انظر: اسماعيل صبري مقلد، **نظريات السياسة الدولية: دراسة مقارنة** (الكويت: منشورات ذات السلاسل، ١٩٨٧)، ص ١٧٣ ـ ١٩٢.

(٣) انظر بالتفصيل: كاظم هاشم نعمة، **العلاقات الدولية** (بغداد: جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، ١٩٨٧)، ص ١١٤ ـ ١٥٦، وقارن مع: مازن اسماعيل الرمضاني، **السياسة الخارجية: دراسة نظرية** (بغداد: جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، ١٩٩١)، ص ١٤٦ ـ ٢٣٦. انظر أيضاً:
Roy C. Macridis, ed., *Foreign Policy in World Politics*, 3rd ed. (Englewood Cliffs, NJ: Prentice - Hal 1967), pp. 4-20.

(٤) الرمضاني، المصدر نفسه، ص ١٤٩.

(٥) Hans Joachim Morgenthau, *Politics among Nations: The Struggle for Power and Peace*, 4th ed. (New York: Knopf, 1967), p. 28.

(٦) Ronald Aron, *Peace and Power*, translated by Richard Howard and Annette Baker Fox (New York: Praeger, 1967), p. 47.

(٧) روبرت كانتور، **السياسة الدولية المعاصرة**، ترجمة أحمد ظاهر (عمّان: مركز الكتب الأردني، ١٩٨٩)، ص ٢٨٥.

وفي ضوء ما تقدم، نرى أن قدرة الدول على تحقيق أهداف سياستها الخارجية يعتمد، وبدرجة عالية، على قوتها الاقتصادية التي تشكل الأساس والقاعدة المادية الراسخة نحو وجود مؤسسة عسكرية فاعلية تحقق أغراض الدول.

تأسيساً على ما تقدم، يعد توضيح القدرات الاقتصادية لباكستان أحد الأسس لتحليل سياستها الإقليمية.

لقد شهدت فترة ما بعد الانفصال عن الهند عام ١٩٤٧ وحتى مجيء الرئيس أيوب خان عام ١٩٥٨ اقتصاداً معطلاً وشبه راكد كنتيجة طبيعية لقيام دولة من أساس اقتصادي ضعيف اتصفت به عموم الهند خلال مرحلة الاستعمار البريطاني، ترافق ذلك مع قيام حكومات ضعيفة بعد الانفصال وغياب منهج تنموي واضح[٨]. وخلال فترة الرئيس أيوب خان (١٩٥٨ - ١٩٦٩) شهدت الأوضاع الاقتصادية تحسناً ملحوظاً في زيادة الإنتاج بفعل اعتماد مرحلة جديدة من التخطيط الاقتصادي وفقاً لفلسفة الاقتصاد الحر تجسد في خطتين خمسيتين بالاستعانة بخبراء اقتصاديين من جامعة هارفرد مترافقاً مع زيادة المساعدات الخارجية من الولايات المتحدة[٩].

وقد شهدت هذه الفترة، كما هو مبين في الجدول رقم (٢ - ١)، تغيراً بنيوياً واسعاً مصحوباً بنمو سريع، كما يبين هذا الجدول نمو القطاع الزراعي وقطاعي التصنيع الواسع المدى (Large Scale) والتصنيع القصير المدى (Small Scale)، وهو يشير إلى أن عقد الستينيات اتسم بتوسع سريع لقطاع التصنيع الواسع الذي شكل نسبة نمو ١٠,٩ بالمئة مقارنة بـ ٣,٤ بالمئة في الزراعة و٢,٨ بالمئة في الصناعة القصيرة المدى. أما نمو الصادرات فقد كان قوياً، حيث بلغ ٩,٥ بالمئة في السنة كحاصل تحصيل النمو الذي شهدته القطاعات الاقتصادية[١٠].

---

(٨) Richard Symonds, *The Making of Pakistan* (Oxford; London: Faber and Faber, 1949), pp. 105-117.

انظر أيضاً: إحسان حقي، **باكستان: ماضيها وحاضرها** (بيروت: دار النفائس، ١٩٧٣)، ص ٣٤٩، وشاهد جويد بوركي، «الخطة السادسة في باكستان،» ترجمة مركز البحوث والمعلومات - بغداد، **مجلة آسيان سيرفي**، السنة ٢٤، العدد ٤ (نيسان/أبريل ١٩٨٤)، ص ١.

(٩) John Adams and Sabiha Iqbal, *Export, Politics and Economic Development: Pakistan, 1970-1983*, pp. 232-234.

(١٠) المصدر نفسه، ص ٢٣٢. انظر أيضاً: جميل رشيد حسن، «باكستان المستقلة: نظرية وتطبيق الاقتصاد السياسي،» في: مجموعة مؤلفين، **باكستان الدولة والمجتمع والإسلام**، تحرير نوبار هوفسبيان (بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، ١٩٨٦)، ص ٨٧ - ١٠٢.

الجدول رقم (٢ ـ ١)

التغيير الهيكلي في باكستان، ١٩٦٠ ـ ١٩٨٢

(معدل النمو السنوي)

السنة	الزراعة	التصنيع		الصادرات الكلية
		الواسع المدى	الصغير المدى	
		فترة أيوب خان		
١٩٦٠ ـ ١٩٦٩	٣,٤	١٠,٩	٢,٨	٩,٥
		فترة بوتو		
١٩٧٢ ـ ١٩٧٧	٢,١	٣,٠	٧,٣	٧,٤
		فترة ضياء الحق		
١٩٧٨ ـ ١٩٨٢	٤,٠	٩,٣	٧,٣	٣١,٠

المصدر: Government of Pakistan, Finance Division, «Pakistan Economic Survey,» quoted in: John Adams and Sabiha Iqbal, *Export, Politics and Economic Development: Pakistan, 1970-1983*, p. 233.

وفي عام ١٩٧١ انفصل الجانب الشرقي (بنغلاديش) عن باكستان محققاً نتائج أدت إلى حرمان باكستان من أكبر مورد لها للعملات الأجنبية، وهو الجوت، فضلاً عن خسارة صناعاتها أسواقاً كانت تمون ما يقرب من ٨٠ مليون نسمة. ومع انفصال بنغلاديش «دخلت باكستان مرحلة جديدة من تاريخها، وقد تقلصت مساحتها وانهارت معنوياتها السياسية»[١١]، الأمر الذي أدى إلى حالة من الاضطراب الشامل الذي أفضى إلى مجيء ذو الفقار علي بوتو إلى السلطة، والذي اعتمد برنامجاً اقتصادياً اصلاحياً ممزوجاً بالاشتراكية معتمداً في هيمنته على مساندة الجماهير له، فضلاً عن تفوق القيادات العسكرية وأصحاب السلطة من موظفي الحكومة المدنيين وتحالفاتهم الصناعية، مستثمراً ذلك الدعم باتجاه تقويض النخب القائمة التي اعتمد عليها أيوب خان عبر إجراءات التأميم التي قادها في مجالات الزراعة والصناعة والبنوك، والسعي نحو تحقيق سيادة القطاع العام[١٢]، الأمر الذي قاد إلى صراع مستمر مع جماعات المصالح وشكل أحد أسباب انهيار نظامه عام ١٩٧٨.

---

(١١) مجموعة مؤلفين، المصدر نفسه، ص ٩٦.

(١٢) «The Fourth, Five Year Plan: 1970-75,» in: Government of Pakistan, Ministry of Information and Broadcasting, *Pakistan 1988: An Official* (Islamabad: The Ministry, 1988), p. 89.

وقد أدت سياسته الاقتصادية إلى نمو متباين للقطاعات الاقتصادية، كما هو مبين في الجدول رقم (٢ ـ ١). ويمكن تفسير المعلومات الإجمالية خلال فترة بوتو في ضوء عاملين[١٣]:

الأول: كانت ظروف العمل الخارجية الناتجة من أزمة العلاقات الخارجية مع الغرب والولايات المتحدة بخاصة، والظروف الزراعية الداخلية الناتجة من تذبذب الأحوال المناخية واضطراب العلاقة مع قوى المصالح مؤاتية على نحو أقل مما كان سابقاً.

الثاني: إن بوتو لم يوجه تأكيده باتجاه النهوض بالأداء الإجمالي الاقتصادي، بل باتجاه تغيير توزيع الدخل وجعل الاستثمار يخضع للملكية الجماعية، كما هو موضح في الجدول رقم (٢ ـ ٢).

الجدول رقم (٢ ـ ٢)

بنية الاستثمار الصناعي
(الحصة بالنسبة المئوية)

السنوات	الاستثمار الخاص	الاستثمار العام	المجموع
١٩٥٩ ـ ١٩٦٠	٨٤ فترة أيوب خان(*)	١٦	١٠٠
١٩٦٤ ـ ١٩٦٥	٨١(*)	١٩	١٠٠
١٩٧٤ ـ ١٩٧٥	٥٧ فترة ذو الفقار علي بوتو	٤٣	١٠٠
١٩٧٦ ـ ١٩٧٧	٣٢	٦٨	١٠٠
١٩٧٨ ـ ١٩٧٩	٢٦ فترة ضياء الحق	٧٤	١٠٠
١٩٨٠ ـ ١٩٨١	٣٩	٦١	١٠٠

(*) تتضمن الصناعة والتعدين والفحم.
المصدر: المصدر نفسه، ص ٢٣٥.

كما أن جهود حكومة بوتو لتحويل تشديد السياسة في تدفقات الاستثمار الخاص، تظهر بجلاء، حيث يشير الجدول رقم (٢ ـ ٣) المقارن للمراحل الثلاث في حياة باكستان السياسية إلى أن الاستثمار في قطاع التصنيع الواسع المدى ارتفع فقط بنسبة ١١ بالمئة خلال سني حكم بوتو، ونما تدفق موارد الاستثمار في الزراعة بنسبة ٢٨ بالمئة ونسبة ٢٢ بالمئة في التصنيع الصغير المدى.

---

(١٣) Adams and Iqbal, *Export, Politics and Economic Development: Pakistan, 1970-1983*, p. 232.

الجدول رقم (٢ ـ ٣)
الاستثمار الخاص في القطاع
(معدل النمو السنوي)

السنوات	الزراعة	التصنيع الواسع المدى	التصنيع الصغير المدى
١٩٦٠ ـ ١٩٦٥	١٦,٤	٧,٠ فترة أيوب خان	٧,٠
١٩٧٢ ـ ١٩٧٧	٢٧,٥	١١,٠ فترة ذو الفقار علي بوتو	٢٢,٤
١٩٧٨ ـ ١٩٨٢	١٢,٤	١٧,٩ فترة ضياء الحق	١٥,٣

المصدر: State Bank of Pakistan, *Annual Report, 1968-1969.*
نقلاً عن: المصدر نفسه.

في ضوء ما تقدم اختلفت النسب الفعالة لعائد الصادرات خلال المراحل الأساسية الثلاث للحكم وفق الجدول رقم (٢ ـ ٤).

الجدول رقم (٢ ـ ٤)
نسب عائد الصادرات
(الروبيات للدولار الأمريكي)

السنوات	الأرز	القطن	المنسوجات	سلع أخرى
١٩٦٢	ـ	٤,٠٥	٥,٤٣	٧,٤٧ فترة أيوب خان
١٩٦٧	٤,٧٥	٤,٦٥	٦,٩٧	٨,١٢
١٩٧٢	٦,٣٠	٥,٤٠	٩,٢٠	٩,٢٠ فترة ذو الفقار علي بوتو
١٩٧٤	٨,٩٠	٧,٥٠	٨,٣٠	٩,١٠
١٩٧٨	٩,٩٠	٨,٩٠	١١,٠٠	١١,٣٠ فترة ضياء الحق

المصدر: Stephen R. Lewis, Jr., *Pakistan Industrialization and Trade Policies* (London: Oxford University Press, 1970), p. 56.
نقلاً عن: المصدر نفسه، ص ٢٣٨.

تأسيساً على ما تقدم، فإن مرحلة ما بعد انفصال بنغلاديش عام ١٩٧١ شكلت الزراعة فيها الحرفة الرئيسية في البلاد، حيث أسهمت بحوالى ٣٥ بالمئة من مجموع الإنتاج المحلي، إذ يعمل فيها ٦٥ بالمئة من مجموع الأيدي العاملة في البلاد. كما أن الزراعة شكلت الجزء الأكبر من الصادرات الخارجية، بيد أنها ظلت تعاني تبعات حالة التذبذب بفعل تأثر ذلك بالظروف المناخية وطبيعة الخطط الحكومية المعتمدة(١٤). وفي

(١٤) لمزيد من التفاصيل، انظر: Dilip Mukherjee, *Zulfikar Ali Bhutto: Quest for Power* = (New Delhi: Vikas Publishing House, 1972).

مواجهة التحديات الناتجة من نقص العملات الأجنبية وتوتر العلاقات مع الولايات المتحدة، وبخاصة في ظل نظام بوتو، والقلق من إجراءات التحولات الاقتصادية الداخلية، مقترناً ذلك مع أزمة الطاقة وارتفاع أسعار النفط في السبعينيات، اعتمدت باكستان وسائل عديدة في سياستها الخارجية أبرزها[١٥]:

(١) الاستفادة من برنامج المعونة الذي بدأته دول الأوبك التي وعدت بتقديم ٨٩٦ مليون دولار، وهي تشكل ٥١,٤ بالمئة من التزامات المعونة القياسية التي وعدت مختلف المصادر المانحة بتقديمها لباكستان.

(٢) الاستفادة من تحويلات العمالة في الخارج، وبخاصة في الخليج العربي، التي بلغت عام ١٩٧٣/ ١٩٧٤ ١٤,٨ بالمئة من عائدات التصدير، حيث وصلت إلى حدود ١٥٠ مليون دولار، ثم ارتفعت إلى ١٣٩٧ مليون دولار للأعوام اللاحقة لتشكل نسبة ٥٤ بالمئة من إجمالي المعونات الخارجية.

وفي ضوء ذلك، اتجهت سياسة باكستان الإقليمية إلى تعزيز العلاقات مع أقطار الخليج العربي ودول العالم الإسلامي، فضلاً عن الصين كما سنرى في مباحث لاحقة.

وفي الوقت نفسه، تأثرت الصناعة بحالة الاضطراب، وبخاصة إثر القيود التي وضعتها دول الغرب على المواد المصنعة المصدرة من باكستان كوسيلة لإرغامها على التخلي عن برنامجها النووي، فضلاً عن تباين سياسة الدولة إزاء القطاع الخاص الذي شكل جزءاً مهماً من نشاط القطاع الصناعي عموماً وسيطر على منشآت صناعية كبيرة وصغيرة بلغ مجموعها ٣١٤٠ منشأة، في حين سيطرت الدولة على المنشآت الكبيرة التي وصل مجموع إنتاجها إلى ما يساوي ٢٠ بالمئة من مجموع الإنتاج الصناعي[١٦].

وفي ضوء انقطاع المساعدات الخارجية من الولايات المتحدة، وترافق ذلك مع تدهور حاد في صِيَغ التجارة بسبب ارتفاع أسعار النفط، زادت الديون الخارجية التي بلغت عام ١٩٧٧، ١٥,٥٣٦ مليار دولار، وعانى الميزان التجاري عجزاً وصل إلى ٥٦٠ مليون دولار لعام ١٩٨٠[١٧].

= انظر أيضاً: جمهورية باكستان الإسلامية: كتاب رسمي (إسلام آباد: منشورات وزارة الإعلام والإذاعة، [د.ت.])، ص ٧٥، و George Thomas Kurian, *Encyclopedia of the Third World* (London: [n. pb.], 1983), vol. 2.

(١٥) انظر: مجموعة مؤلفين، باكستان الدولة والمجتمع والإسلام، ص ١٠٧ - ١٠٩.

(١٦) Kurian, Ibid., vol. 2.

(١٧) تشير معلومات أخرى أن عبء الدين الخارجي وصل إلى ٩ مليارات دولار، وأن المعدل السنوي لخدمة الدين وصل إلى ٥٥٠ مليون دولار، وهو ما يناهز ثلثي تدفق المعونات الجديدة التي بذلت باكستان كل جهودها للحصول عليها من الولايات المتحدة. انظر: المصدر نفسه، ومجموعة مؤلفين، المصدر نفسه، ص ١٠٩ - ١١١.

كذلك زاد اعتماد باكستان على حجم التحويلات الخارجية للأيدي العاملة في أقطار الخليج العربي التي ارتفعت إلى ١٧٢٥ مليون دولار عام ١٩٨٠، بعد أن بلغ عدد العاملين مليون باكستاني، الأمر الذي أدى إلى أن تبلغ التحويلات ٢٠٠٠ دولار سنوياً للفرد الواحد[١٨]، فضلاً عن مساعي باكستان لتطوير العلاقات مع كل من الصين والاتحاد السوفياتي من أجل بناء الصناعات الثقيلة[١٩].

تطور نسب النمو لمرحلة الثمانينيات

تعتمد نسب النمو على ما هو مقرر من الموارد للخطتين الخامسة والسادسة، كما يتبين من الجدول رقم (٢ ـ ٥).

الجدول رقم (٢ ـ ٥)

الموارد الخارجية للخطتين الخامسة والسادسة

	الخطة الخامسة (١٩٧٨ ـ ١٩٨٣) مليار دولار (بالمئة)		الخطة السادسة (١٩٨٣ ـ ١٩٨٨) مليار دولار (بالمئة)	
الواردات	٢٥,٨		٤٠,٣-	
الصادرات	١١,٥+		١٨,٩+	
النقص التجاري	١٤,٣-		٢١,٤-	
الفائدة والمدفوعات الأخرى	١,٨		٣,٨-	
زيادة المدخرات	٠,٧-		١,٣-	
السحب من صندوق النقد الدولي	-		٠,٥-	
	١٦,٨-		٢٧,٠-	
		(نسبة مئوية)		(نسبة مئوية)
حوالات العمالة الخارجية	١٠,٣+	١١,٣	١٩,١+	٧٠,٧
رؤوس الأموال الصافية	٣,٦+	٢١,٤	٥,٧+	٢١,١
السحب من صندوق النقد الدولي	١,٣+	٧,٧	-	-
رؤوس الأموال الخاصة	١,٦+	٩,٥	٢,٢+	٨,٢
	١٦,٨+		٢٧,٠+	

المصدر: شاهد جويد بوركي، «الخطة السادسة في باكستان،» في مجلة: *Asian Survey*, vol. 24, no. 4 (April 1984).

(١٨) مجموعة مؤلفين، المصدر نفسه، ص ١٥٩.

(١٩) تم الاتفاق مع الصين لبناء مصانع المكائن الثقيلة المعقدة في تاكسلا بكلفة ١٢,٢ مليون دولار، ومصنع لسيارات الجيب. كما تم الاتفاق مع الاتحاد السوفياتي لإنشاء مشروع الحديد والصلب عام ١٩٧٣ الذي يحقق الإنتاج عام ١٩٨٠ ـ ١٩٨١، بقدرة إنتاجية سنوية ١,١ مليون طن. انظر:
Hasan Askari-Rizvi, *The Military and Politics in Pakistan* (Lahore: Fisco Press, 1976), p. 278.

لقد نجحت الخطة الخمسية الخامسة[٢٠] بتحقيق ٩٠ بالمئة من أهدافها باتجاه استمرارية النمو الإجمالي للاقتصاد بنسبة ٦ بالمئة وتحويل البلاد إلى منتج فائض نسبياً في الإنتاج الغذائي، وتخفيض نسبة التضخم المالي من ١٦ بالمئة إلى حوالى ٥ بالمئة. وقد زادت نسبة الإنتاج الصناعي ٩ بالمئة سنوياً، متعززة برفع القيود المفروضة على الصناعة وتوفير الحوافز اللازمة للنمو الصناعي.

إن ما تقدم جرى في ظل ما يلي[٢١]:

(أ) إلغاء إجراءات التأميم وإعادة النظر في الهيكل الاقتصادي لصالح القطاع الخاص.

(ب) توسيع دائرة الاقتراض الخارجي في زيادة الموارد، حيث إنها وصلت إلى ١١,٩ مليار دولار عام ١٩٧٩، وازدادت إلى ١٤,٨ مليار دولار عام ١٩٨٤.

(ج) تطور نسب المساعدات الخارجية إثر الغزو السوفياتي لأفغانستان.

(د) ارتفاع نسب التحويلات الخارجية الآنفة الذكر إلى حوالى ٣ مليارات دولار للعام ١٩٨٢ ـ ١٩٨٣.

وشهدت الأعوام من ١٩٨٣ إلى ١٩٨٨ تطبيق الخطة الإنمائية الخمسية السادسة التي اعتمدت استراتيجيا للنمو تستهدف تحقيق معدل للنمو السنوي بنسبة ٦,٥ بالمئة، حيث اعتمد منهج الخطة على تشجيع التعاون بين القطاعين العام والخاص.

وفي ضوء ذلك، عاد الاقتصاد الباكستاني ليظهر تقدماً ملموساً في عام ١٩٨٤ ـ ١٩٨٥ بعد أن عانى التضخم الحاد للعام ١٩٨٣ ـ ١٩٨٤.

بيد أن الاقتصاد الباكستاني ظل خلال هذه الفترة يواجه عقبات أساسية أبرزها[٢٢]:

(أ) العجز الواضح في ميزان المدفوعات، وبخاصة في ظل ازدياد نفقات الدولة للحصول على المواد الأولية، وبخاصة النفط، حيث لا يشكل الإنتاج المحلي سوى ١٠ ـ ١٢ بالمئة من الاستهلاك الداخلي.

(ب) في ضوء طبيعة الديون الخارجية، استحوذت خدمة الدين على ١٩,٨ بالمئة من إجمالي الإنفاق المركزي لميزانية عام ١٩٨٤ ـ ١٩٨٥، ومع تردي موجودات باكستان

---

(٢٠) انظر بالتفصيل: Government of Pakistan, Ministry of Information and Broadcasting, *Pakistan 1988: An Official*, pp. 94-95.

(٢١) انظر: مجموعة مؤلفين، **باكستان الدولة والمجتمع والإسلام**، ص ١٠١؛ *International Financial Statistics* (IMF), no. 8 (August 1986), p. 378, and «مرض الاقتصاد الباكستاني المزمن،» **آسيا وافريقيا اليوم** (موسكو)، (نيسان/أبريل ١٩٨٥)، نقلاً عن: **التقرير الشهري** (مركز البحوث والمعلومات ـ بغداد)، السنة ٤، العدد ٦ (حزيران/يونيو ١٩٨٥)، ص ٤٩.

(٢٢) انظر: باسل الهاشمي، **الاقتصاد الباكستاني: مقدمة عامة** (بغداد: الجامعة المستنصرية، معهد الدراسات الآسيوية والافريقية، ١٩٨٣)، ص ١٥.

من العملات الصعبة، فإنها أصبحت مضطرة إلى إعادة جدولة الديون الخارجية، وبخاصة أن نفقات خدمة الدين فاقت المساعدات الخارجية بنسبة ٢ بالمئة، الأمر الذي يهدد ميزان المدفوعات بشكل خطير[٢٣].

في ضوء ما تقدم، ظلت عملية التطور التنموي في باكستان ترتبط بشكل وثيق بالمساعدات والقروض الخارجية التي بدورها تعتمد على الدور الذي تؤديه باكستان في المواقف الإقليمية، انطلاقاً من استثمار القوى الدولية لموقع باكستان جيوبوليتيكياً. وبدورها، استثمرت باكستان الأزمات الإقليمية سبيلاً للحصول على القروض والمساعدات الخارجية، الأمر الذي يؤشر إلى تبعية السياسة الاقتصادية لباكستان للرأسمال الأجنبي، كما هو موضح في الجدولين رقمي (٢ ـ ٦أ) و(٢ ـ ٦ب) اللذين يوضحان اعتماد باكستان على القروض الخارجية لتحقيق التنمية منذ الخمسينيات.

الجدول رقم (٢ ـ ٦أ)

ميزانية عام ١٩٨٩ ـ ١٩٩٠

(بمليارات الروبيات والدولارات)

الدخل (المدخولات)	بالروبية	بالدولار	النسبة المئوية
الدخل الجاري	١٢٣,٦٦	٥,٨	٩٦
دخول رأس المال	٣,٥٣	٠,٢	٤,٠
المجموع			١٠٠
العجز الكلي (الدخل + الانفاق)	٧٩,١٢	٣,٨	
تمويل العجز			
أ ـ قروض داخلية	٢٦,٢٧	١,٣	٤٠
ب ـ قروض خارجية	٤٠,٩٨	١,٩	٦٠
المجموع	٦٧,٢٥	٣,٢	١٠٠
تنظيم الموارد (الثروة)	٩,٠٠	٠,٤	
تمويل العجز	٢,٨٧	٠,٢	
المجموع		٠,٦	
الإنفاق			
١ ـ الجاري	١٥٠,٣١	٧,٢	٧٣
٢ ـ لأغراض التنمية	٥٦,٠٠	٢,٦	٢٧
٣ ـ المجموع		٩,٨	١٠٠

ملاحظة: لغرض تحويل الروبية الباكستانية إلى الدولار الأمريكي على أساس سعر ٢١,١٠ روبية للدولار، فقد تم اعتماد سعر يوم ٤ حزيران/يونيو ١٩٨٩.

المصـــــدر: Muzaffar Hasan, «More of the Same Medicine: Pakistan Budget, 1989 - 90,» *Muslim World Business* (Burkina Faso), (1989), p. 27.

---

(٢٣) «مرض الاقتصاد الباكستاني المزمن،» ص ٥٣.

الجدول رقم (٢ ـ ٦ب)

الدين الخارجي للسنوات ١٩٨٩ ـ ١٩٩٤

البيانات / السنة	١٩٨٩ ـ ١٩٩٠	١٩٩٠ ـ ١٩٩١	١٩٩١ ـ ١٩٩٢	١٩٩٢ ـ ١٩٩٣	١٩٩٣ ـ ١٩٩٤
إجمالي الدين (بمليارات الدولارات)	١٥,٠٩٤	١٥,٤٧١	١٧,٣٦١	١٩,٠٤٤	٢٠,٢٦٩
خدمة الدين(*) (بمليارات الدولارات)	١,٢٣٢	١,٣١٦	١,٥١٣	١,٦٤٨	١,٧٣١
الأقساط المستحقة (بالمليون)	٧٤١	٧٨٢	٩٢١	٩٩٩	١,٠٧١
الفائدة (بالمليون)	٤٩١	٥٣٤	٥٩٢	٦٤٩	٦٦٠
نسبة خدمة الدين من إيرادات العملة الصعبة (بالمئة)	١٤,٤	١٣,٧	١٣,٢	١٥,٣	١٦,٤
نسبة خدمة الدين من الناتج المحلي الإجمالي (GDP)					
الدين المعلق (بالمئة)	٣٧,٨	٣٤,٠	٣٥,٦	٣٦,٨	٣٩,١
خدمة الدين (بالمئة)	٣,١	٢,٩	٣,١	٣,٢	٣,٣
نسبة خدمة الدين من إيرادات الصادرات					
الدين المعلق (بالمئة)	٣٠٤,٧	٢٥٢,٣	٢٥١,٥	٢٧٩,٥	٣٠٨,٧
خدمة الدين (بالمئة)	٢٤,٩	٢١,٥	٢١,٩	٢٤,١	٢٦,٤

(*) باستثناء الفائدة على الديون القصيرة الأجل ورسوم صندوق النقد الدولي (IMF).

المصادر: Government of Pakistan, Economic Affairs Division, Statistics Division and Economic Adviser's Wing, and

عارف سلطان، «باكستان والمساعدات الخارجية،» قضايا دولية (إسلام آباد)، (١٩ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٤)، ص ١٦ ـ ١٧.

لقد ساهم اعتماد باكستان على القروض الخارجية من دون شك في تزويدها بنسب مهمة من الموارد التي تحتاج إليها في إنجاز خططها التنموية، ولكنه ساهم أيضاً أيضاً في رهن قرارها السياسي لصالح الجهات المقرضة، فضلاً عن كونه أربك استمرارية تطور الخطط التنموية[٢٤]، بفعل الارتباك صعوداً وهبوطاً في تقديم تلك القروض تبعاً للمواقف الإقليمية المرتبطة بالمصالح السياسية لدول وجهات الإقراض.

ولذلك حذر تقرير البنك المركزي لعام ١٩٨٤ ـ ١٩٨٥ من خطورة الفجوة بين الاستثمار والادخار المحلي الذي من شأنه أن يزيد من اعتماد البلاد على المصادر الخارجية في سبيل تمويل المشاريع التنموية[٢٥].

وخلال السنوات اللاحقة لعام ١٩٨٨ استمر الاقتصاد الباكستاني يعتمد على الزراعة باعتبارها دعامة أساسية لاقتصاد البلاد مع استمرار تطور الصناعة. وقد ترافق ذلك مع استمرار تصاعد نسب الديون الخارجية التي وصلت إلى ١٢,٦ مليار دولار بحسب تقديرات عام ١٩٨٩[٢٦]. ولذلك فإن نصف الإنتاج الصناعي وأربعة أخماس الصادرات هي ذات أساس زراعي (راجع الجدول رقم (٢ ـ ٣))، وهو ما يوفر الحياة لأكثر من ٧٠ بالمئة من سكان الأرياف التي تستقبل أكثر من ٥٠ بالمئة من القوى العاملة. كذلك ارتفع الإنتاج النفطي المحلي إلى أكثر من ٤٧,٠٠٠ ألف برميل من النفط يومياً، حيث شكل ٤٠ بالمئة من الحاجة المحلية، في حين كان يشكل ١٠ بالمئة فقط حتى عام ١٩٨٣ ـ ١٩٨٤[٢٧]، فضلاً عن اعتماد زيادة كبيرة في الدخل الحكومي من خلال الضرائب الجديدة لعام ١٩٨٨ ـ ١٩٨٩ بما يشكل جهداً مضافاً لتقليل العجز في الميزانية الحكومية الموحدة الذي بلغ ٣,٣ مليار دولار أو ٤ بالمئة من خطة التنمية العامة، الأمر الذي استوجب الاقتراض بنسبة ٢,٦ مليار دولار من مصادر داخلية و٦١٠ ملايين دولار من مصادر خارجية، وهو ما أدى إلى استمرار إضعاف الاستقرار المالي، حيث اعتمدت حكومة بي نظير بوتو منذ عام ١٩٨٨ سياسة تحويل القطاع العام إلى قطاع خاص مع إجراء تعديلات على الميزانية باتجاه معالجة الموقف المالي للدولة.

---

(٢٤) انظر الجداول المذكورة آنفاً: (٢ ـ ١)، (٢ ـ ٢)، (٢ ـ ٣) و(٢ ـ ٤).

(٢٥) انظر بالتفصيل: Economist Intelligence Unit, *Pakistan* (Country Report, 1st Quarter 1986), pp. 7-8.

ترجمة مركز البحوث والمعلومات، بغداد.

(٢٦) Noor Ahmed Memon, «Foreign Trade and Balance of Payments,» *Muslim World Business* (July 1989), p. 64.

(٢٧) انظر: S.M. Javed Akhtar, «Political Background and Economic Progress: Special Report, Pakistan I,» *Muslim World Business* (July 1989), p. 66.

وفي ميزانية عام ١٩٨٩ ـ ١٩٩٠، بلغت متطلبات الإنفاق على التنمية ٩,٨ مليار دولار، تلبي المصادر الداخلية منها ٦ مليارات دولار، الأمر الذي شكل عجزاً قيمته ٣,٨ مليار دولار، تمت تغطيته عبر القروض الداخلية بقيمة ١,٣ مليار دولار، والتمويل الخارجي بقيمة ١,٩ مليار دولار، واستخدام تعبئة المصادر بقيمة ٠,٤ مليار دولار، وتمويل العجز بقيمة ٠,١٣ مليار دولار(٢٨).

في ضوء ما تقدم، أفضى استمرار الاعتماد الباكستاني على القروض الخارجية إلى التأثير بشكل واضح في سياستها الإقليمية التي تطورت من الانضواء في الأحلاف الإقليمية إلى تبني مواقف من الأزمات والحروب الإقليمية، تبعاً لمصالح القوى المؤثرة في القرار السياسي لباكستان، وهو ما سنناقشه تفصيلياً في المباحث والفصول اللاحقة.

ب ـ القدرات العسكرية

يرتبط مفهوم القدرة العسكرية للدولة بمدى إمكانية صناع القرار السياسي على توظيف قواتها المسلحة، كماً ونوعاً، باتجاه خدمة أهداف السياسة الخارجية سلماً أم حرباً(٢٩). ولأهميتها تلك يرى محمد السيد سليم «أن المقصود بالمقدرة العسكرية الموارد والتكنولوجيا المتاحة للدخول في صراع مسلح قد يصل إلى حد الحرب الشاملة بما في ذلك إعداد الجيوش، ومستوى تسليحها وتدريبها»(٣٠). ولتطور طبيعة القدرات العسكرية، تطور مفهوم القدرة العسكرية ليشمل القدرات التقليدية وفوق التقليدية، بما يكفل تحقيق سياسة الردع المتبادل(٣١).

ومن المهم الإشارة إلى أنه بالنسبة لباكستان، كما هو الحال في دول عالم الجنوب، تلقى القدرات العسكرية اهتماماً خاصاً لا يرتبط بالضرورة بالتطور في المجالات الأخرى لاعتماد الحكام عليها في إحكام السيطرة وتحقيق النفوذ والأهداف، باعتبارها المؤسسة الأكثر تنظيماً وفاعلية، وهنا سنركز على الاهتمام بالجانب الكمي في القدرات التقليدية وفوق التقليدية، حيث سنعالج سياسة التسلح الباكستاني في فصل لاحق.

إن الدور الفاعل الذي تلعبه المؤسسة العسكرية الباكستانية في الحياة السياسية منذ الاستقلال، سواء في اتجاه حسم الموقف لصالح الصفوة العسكرية أو في استئناف

---

(٢٨) المصدر نفسه.

(٢٩) انظر: الرمضاني، **السياسة الخارجية: دراسة نظرية**، ص ١٨٧، وهاني الحديثي، **في عملية صنع القرار السياسي الخارجي** (بغداد: دار الرشيد للنشر، ١٩٨٢)، ص ١٨ ـ ١٩.

(٣٠) السيد سليم، **تحليل السياسة الخارجية**، ص ١٨٠، وكاظم هاشم نعمة، **الوجيز في الاستراتيجية** (بغداد: جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، ١٩٨٨)، ص ١٢٩ ـ ١٥٠.

(٣١) المصدر نفسه.

الحياة البرلمانية[٣٢]، جعلت للقيادات العسكرية دوراً فاعلاً في اتجاه بناء وتعزيز القدرات التسليحية للجيش معتمدة في العموم على الغرب مصدراً رئيسياً للتسلح، بفعل طبيعة العلاقات المتطورة منذ السنوات الأولى اللاحقة لتأسيس الدولة[٣٣].

بيد أن سياسة التسليح التقليدية كانت تتعرض بين الحين والآخر لإجراءات الحظر لاعتبارات سياسية، كما حصل خلال الحرب الهندية ـ الباكستانية عام ١٩٦٥[٣٤]. وبعد انفصال بنغلاديش عام ١٩٧١ بدأ ذو الفقار علي بوتو برنامجاً لإعادة بناء القدرات العسكرية لبلاده عبر أسلوبين: **الأول**: البحث عن مصادر جديدة للتسليح التقليدي. **والثاني**: وضع الأساس لقاعدة تصنيع عسكري في الداخل، وقد ترافق ذلك مع البدء ببرنامج باكستان النووي.

لقد قامت رؤية بوتو على أساس أن حيازة أسلحة تقليدية متطورة متنوعة المصادر، فضلاً عن تحقيق برنامج نووي مقتدر، يحقق عملية الردع مع الهند ويجنب بلاده التعرض للضغوط الخارجية[٣٥]. ولذلك توجه نحو تطوير علاقات التسلح مع الصين وأوروبا الغربية، فضلاً عن الولايات المتحدة، باعتبارها مصادر أساسية للتسليح، وفي الوقت نفسه أنشأ قسماً خاصاً في وزارة الدفاع مهمته بناء قاعدة عسكرية يمكن أن تشكل مصدراً لتصدير الأسلحة المتوسطة والقصيرة المدى تمكن باكستان من لعب دور فاعل في وسطها الإقليمي، ولا سيما في دول العالم الإسلامي[٣٦].

وتعزيزاً لذلك، وقع بوتو اتفاقاً إقليمياً مع إيران وتركيا لتأسيس صناعة عسكرية مشتركة في عام ١٩٧٥، فضلاً عن اتفاقيات مماثلة مع الصين لمنحه تسهيلات في القدرات التقليدية والنووية[٣٧].

---

(٣٢) انظر: جمال الدين محمد علي، «انتخابات باكستان بين الديمقراطية والحكم العسكري،» **السياسة الدولية**، السنة ٢٥، العدد ٩٥ (كانون الثاني/يناير ١٩٨٩)، ص ٢٢٠ ـ ٢٢٤. وقارن مع: حمزة علوي، «باكستان وبنغلاديش،» في: مجموعة مؤلفين، **باكستان الدولة والمجتمع والإسلام**، ص ٤٤.

(٣٣) سوف نتطرق لاحقاً لمجالات العلاقات مع الغرب.

(٣٤) لمزيد من التفاصيل، انظر: «الأزمة الراهنة في الباكستان واحتمالات المستقبل،» **التقرير الشهري** (مركز البحوث والمعلومات ـ بغداد)، اللاحق، ملحق رقم ٣، ص ٢ ـ ٧. انظر أيضاً:

Sreedhar, «Pakistan's Defence Budget in Perspective,» *Strategic Analysis* (New Delhi), vol. 16, no. 5 (August 1991), p. 504.

(٣٥) كينيث ن. والتز، **انتشار الأسلحة النووية**، ترجمة مركز البحوث والمعلومات، بغداد (لندن: المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية، ١٩٨١)، ص ٥٥.

(٣٦) *Asian Strategic Review, 1991-1992* (Delhi), (August 1992), p. 287.

(٣٧) Hasan Askari-Rizvi, «Factors Shaping Pakistan's Arms Production Programme,» *Defence Journal*, no. 11 (1988), pp. 38-39, Askari-Rizvi, *The Military and Politics in Pakistan*, p. 63, and Musuma Hasan, ed., *Pakistan in a Changing World* (Karachi: Ma'aref Printer, 1978), p. 188.

وعند استلام ضياء الحق السلطة عام ١٩٧٧ استمر على سياسة سلفه في الجانبين التقليدي والنووي، حيث عمد إلى توسيع قاعدة الإنتاج العسكري وتعزيز الروابط مع دول الـ «RCD»، فضلاً عن العربية السعودية[(٣٨)].

وفي ضوء ذلك، نجحت باكستان بإيجاد قاعدة للإنتاج العسكري بالتعاون مع الصين والولايات المتحدة، وبموجبها أصبحت تحقق الاكتفاء الذاتي في الأسلحة الصغيرة والذخيرة منذ عام ١٩٧٥، حيث تم تصدير كم منها إلى الدول الصديقة، فضلاً عن تطويرها للصناعات البحرية والمكائن الثقيلة المعقدة ونظام الاتصالات والسكك، كما سعت باكستان لتطوير صناعة الصواريخ ومعامل الدبابات[(٣٩)].

لقد شهدت مرحلة الثمانينيات قفزة نوعية في سياسة باكستان لتطوير قدراتها العسكرية بكل جوانبها وأبعادها التقليدية والنووية، ويعود ذلك إلى الغزو السوفياتي لأفغانستان عام ١٩٧٩ والدور الذي لعبته باكستان ضمن الاستراتيجيا الأمريكية في مواجهة الغزو السوفياتي، فبعد الحظر الذي فرضته الولايات المتحدة على باكستان بفعل إصرارها على البرنامج النووي في أواسط السبعينيات عادت في ظل إدارة ريغان إلى إبرام اتفاق مع باكستان بقيمة ٣,٢ مليار دولار مع تعهد ببيعها ٤٠ طائرة متطورة «ف ـ ١٦» (F - 16)، ومنحها إعفاء لمدة ست سنوات من تقييد قانون عدم انتشار الأسلحة النووية[(٤٠)].

وفي ضوء استمرار تطور الدور الباكستاني إزاء القضية الأفغانية صعدت الولايات المتحدة مساعداتها لها لتبلغ ٤ مليارات دولار للسنوات الخمس منذ عام ١٩٨٧[(٤١)]، حيث طورت القدرات العسكرية لباكستان، وقامت بتزويدها بقدرات عسكرية استراتيجية، منها طائرات الإيواكس والطائرات المتطورة، فضلاً عن تحديث القوة البحرية الباكستانية بمساعدة الولايات المتحدة وبريطانيا، والتخطيط لاكتساب

= انظر أيضاً: «البرنامج النووي الباكستاني،» ترجمة لمجلة الدفاع الباكستاني، العدد ٨ (١٩٦٨)، ترجمة مديرية التطوير القتالي في وزارة الدفاع، بغداد (١٩٨٦)، ص ٦٧.

(٣٨) Aabha Dixit, «Defence Production in Pakistan,» *Asian Strategic Review, 1991-1992* (August 1992), pp. 287-288.

(٣٩) قدمت الصين تسهيلاتها لباكستان من أجل إنشاء معامل الدبابات (T29) ذات مدفع كبير (125mm) بدلاً من (105mm) ومحرك كبير (800HP) بدلاً من (580HP). لمزيد من التفصيل، انظر: المصدر نفسه، ص ٢٨٦ ـ ٢٨٧، و *Asian Recorder* (15-21 January 1976), pp. 12 and 77.

(٤٠) Savita Datt, «Nuclear Weapons Proliferation,» *Asian Strategic Review, 1991-1992* (August 1992), p. 140.

انظر أيضاً: خليل عافية، «باكستان والقنبلة النووية الإسلامية،» قضايا دولية (إسلام آباد)، (٩ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥)، ص ٢١ ـ ٢٣.

(٤١) Datt, Ibid.

باكستان قدرات بحرية تقليدية متطورة أخرى من بينها مدمرات وطائرات حراسة بحرية ذات مدى طويل، وغواصات وصواريخ دفاعية بحرية وتجهيزات أخرى[٤٢]. كما بدأت باكستان في عام ١٩٩٠ بتطوير قدراتها العسكرية عبر استبدال بعض أسلحتها البرية ضمن استراتيجيا دفاعية حديثة، من بينها دبابات وطائرات ونظام صواريخ تاو (Tow) ودفاع لوجستي[٤٣].

وفي أول عام ١٩٩١ تفاوضت باكستان مع الصين لشراء صواريخ أرض - أرض «إم - ٩» (M - 9)، وقد ذكرت المصادر أنها قد استلمت تلك الصواريخ في أواسط عام ١٩٩١، فضلاً عن تزويد الصين إياها بصواريخ باليستية مداها ٢٠٠ كلم[٤٤].

من جانب آخر، ووفقاً لبعض المعلومات، استمرت الولايات المتحدة، على رغم الحظر الذي عادت إلى فرضه على باكستان منذ عام ١٩٩٠، بتجهيز باكستان بمعدات بلغت أثمانها ٢٢,٧٨١ مليون دولار، كما قدمت لها تجهيزات بقيمة ٨٠,١٤٨ مليون دولار في عام ١٩٩٢، وذلك إلى جانب مساعدات أمنية، كما قررت الإدارة الأمريكية منح باكستان مساعدات بقيمة ١٠٦,٥٩٥ مليون دولار كمنحة، فضلاً عن قروض بقيمة ٦,٩٦١ مليون دولار للفترة نفسها[٤٥].

فضلاً عن ذلك، أكد عبد القادر خان، مهندس البرنامج النووي الباكستاني، على الإسهام في دعم القدرات العسكرية لبلاده عبر بناء بعض أنظمة الأسلحة، منها نظام للصواريخ التكتيكية والاستراتيجية والذخيرة والقاذفات التي أعفت البلاد من الاعتماد على الخارج[٤٦].

وكانت باكستان قد تمكنت، عبر برنامجها لأبحاث الصواريخ بالتعاون مع الصين والولايات المتحدة، من إجراء تجارب على نماذج من الصواريخ الباليستية منذ عام

---

(٤٢) *Strategic Digest* (Institute for Defence Studies and Analysis, New Delhi), (August 1988), and Chintamani Mahapatra, «Development in Military, 1987-1992» *Asian Strategic Review, 1991-1992* (August 1992), p. 115.

(٤٣) Mahapatra, Ibid.

(٤٤) المصدر نفسه، ص ١١٦.

(٤٥) *Times of India* (7 March 1992).

وكانت الإدارة الأمريكية قد وافقت خلال زيارة السيدة بي نظير بوتو للولايات المتحدة عام ١٩٨٩ على تزويد بلادها بـ ٦٠ طائرة فانتوم (F-16) وطوربيدات وصواريخ (م ط) وتشجيع الكونغرس على تقديم مساعدات اقتصادية لباكستان بقيمة ٦٢٠ مليون دولار لعام ١٩٩٠. انظر: محمد السعيد إدريس، «باكستان واستراتيجية التوازن الإقليمي،» السياسة الدولية، السنة ٢٥، العدد ٩٨ (تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٨٩).

(٤٦) انظر حديث د. عبد القادر خان المنشور في: *Defence Journal-Nuclear Capability* (December 1990), and *Strategic Digest*, no. 5 (May 1991), pp. 924-925.

١٩٨٨ مشابهة لـ «FROG-7» و«SCUD-B»، الأمر الذي يعد مهماً ليس للقدرات التقليدية فحسب، وإنما أيضاً لتوظيف وتوصيل القدرة النووية(٤٧).

تأسيساً على ما تقدم، فإن القدرات العسكرية التقليدية لباكستان مع مطلع التسعينيات أصبحت تشمل أنظمة جوية وأرضية وبحرية متكاملة، ومن مصادر متعددة، الأمر الذي تستخدمه باكستان في ممارسة الضغط على الولايات المتحدة لرفع الحظر الذي فرضته عليها منذ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٠، إذ رفض الرئيس الأمريكي التصديق أمام الكونغرس على عدم امتلاك باكستان أسلحة نووية(٤٨).

ولذلك كان من الطبيعي إزاء الإصرار الأمريكي على استمرار الحظر أن تعزز باكستان علاقاتها العسكرية مع الصين، إذ زودت باكستان بصواريخ «M-11» عام ١٩٩٢، وهي قادرة على حمل رأس نووي، فضلاً عن صفقة طائرات «F-7P» تتكون من ٤٠ طائرة، الأمر الذي أثار الولايات المتحدة التي اتهمت الصين بتسليم تقانة الصواريخ لباكستان وهددت بفرض عقوبات اقتصادية عليها، فضلاً عن باكستان(٤٩).

أما على الصعيد النووي، فقد شكلت بداية السبعينيات، ولا سيما إثر تسلم ذو الفقار علي بوتو السلطة إثر انفصال بنغلاديش، البداية الجدية نحو بناء برنامج نووي تستطيع باكستان عبره أن تحقق التوازن وتضمن الأمن مع الهند، ولذلك حظي البرنامج النووي باهتمام شعبي باعتباره مسألة كرامة، وشكل أساساً في القدرات الباكستانية ووسيلة للضغط على الولايات المتحدة لدفعها نحو الاستمرار بتزويد باكستان بالقدرات العسكرية التقليدية، إذ ظلت باكستان تؤكد أن صعوبات الحصول على القدرات العسكرية التقليدية سيدفعها نحو مواصلة جهودها في الخيار النووي(٥٠).

وإزاء استمرار الهند في برنامجها النووي بعد التفجير الذي أجرته عام ١٩٧٤، وإصرارها على عدم التوقيع على معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية، عززت باكستان خطواتها باتجاه توفير مظلة نووية تعوض بها تفوق الهند في الأسلحة التقليدية(٥١).

---

(٤٧) راجع الهامش (٤٥) السابق.

(٤٨) Datt, «Nuclear Weapons Proliferation,» p. 142.

(٤٩) P. Stobdan, «Developments in Military Power, 1988-1993,» *Asian Strategic Review, 1991-1992* (August 1992), pp. 102-103.

(٥٠) انظر: جمال الدين محمد علي، «باكستان والخيار الصعب بين القنبلة النووية والمساعدات الأمريكية،» السياسة الدولية، السنة ٢٣، العدد ٨٩ (تموز/يوليو ١٩٨٧)، ص ١٩٧. انظر أيضاً: Shameen Akhtar, «Pakistan and Great Powers,» in: Hasan, ed., *Pakistan in a Changing World,* p. 177.

(٥١) Steve Weissman and Herbert Krosney, *The Islamic Bomb* (New Delhi: Vision Books, 1983), pp. 170-171.

وقد تم ذلك، على رغم التهديدات الأمريكية لباكستان، حيث أكد بوتو أمام الجمعية الوطنية أن كيسنجر هدده في حالة عدم إقلاعه عن البرنامج النووي قائلاً: «إننا سنجعل منك مثالاً مروعاً»[٥٢] «We will make a horrible example of you». وفي مواجهة الضغوط الأمريكية توجه ذو الفقار علي بوتو نحو الصين، ونحو قوى غربية، مثل فرنسا وهولندا، للحصول على تسهيلات في الجوانب النووية والتقليدية[٥٣].

وعلى رغم الإدعاء بأن هناك دوافع سلمية وراء البرنامج النووي لدى كل من الهند وباكستان، إلا أن التقارير التي نشرتها الاستخبارات الأمريكية منذ عام ١٩٧٩ تؤكد خلاف ذلك، حيث أشارت إلى أن منشأة واحدة على الأقل من المنشآت التي تعمل وفق مبدأ القوة الطاردة قد بنيت في «كاهوتا»، وأن باكستان يمكن لها بعد خمس سنوات من ذلك التاريخ أن تصبح في وضع يمكنها من إجراء تفجير نووي باستخدام اليورانيوم[٥٤]. فضلاً عن ذلك، فإن تطوير التقانة النووية للأغراض السلمية يتيح إمكانية إنتاج الأسلحة النووية طالما أن تقانة الطاقة النووية في استطاعتها دعم وتعزيز القدرة لإنتاج أسلحة تحوي مواد نووية[٥٥].

وكان عبد القادر خان، مدير البرنامج النووي الباكستاني، قد أدلى لصحيفة *«Defence Journal»* بتصريح قال فيه إن الوقود المستخدم في مصانع كاهوتا تبلغ درجة اليورانيوم المخصب فيه ٣ بالمئة، بينما يحتاج تصنيع الأسلحة النووية إلى درجة تخصيب تصل إلى ٩٠ بالمئة، ومع ذلك «ومن دون شك، فإن لدينا القدرات والطاقات لعمل ذلك كما هو الحال عند دول أخرى مثل هولندا، وألمانيا، واليابان...»[٥٦].

وفي عام ١٩٨٤ أشارت التقارير إلى أن معمل كاهوتا أصبحت لديه القدرة على تخصيب اليورانيوم. وقد اقترن ذلك بنشر معلومات عن محاولات باكستانية لتهريب «50 Krytron high speed electronic switches used in nuclear weapons»[٥٧]. كما أشارت تلك التقارير إلى إنشاء باكستان معملاً لإعادة معالجة البلوتونيوم وإجرائها اتفاقاً سرياً مع الصين يتضمن مساعدتها في أعمال مشروع كاهوتا ومنحها تصاميم

(٥٢) Askari-Rizvi, *The Military and Politics in Pakistan*, p. 63.

(٥٣) المصدر نفسه.

(٥٤) رودني دبليو جونز، **انتشار الأسلحة النووية**، ترجمة مركز البحوث والمعلومات، بغداد، سلسلة أوراق؛ رقم ٨٢ (واشنطن: جامعة جورج تاون، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، ١٩٨١)، ص ٦٠ ـ ٦٥.

(٥٥) «البرنامج النووي الباكستاني،» في: *Asian Survey* (April 1985), pp. 5-7.

(٥٦) *Strategic Digest*, no. 5 (May 1991), pp. 923-925.

(٥٧) *Asian Strategic Review, 1991-1992*, p. 140; *Washington Post* (26 July 1984), and *New York Times* (25 February 1985).

السلاح النووي(٥٨)، وقد أقر عبد القادر خان في عام ١٩٨٧ بأن بلاده تنتج اليورانيوم المخصب المستعمل للأسلحة النووية الذي درجته العليا ٩٠ بالمئة(٥٩).

وعلى رغم التحقيقات التي جرت بشأن تطوير باكستان لقدراتها النووية، إلا أن الرئيس الأمريكي ريغان في شهادته أمام الكونغرس الأمريكي نفى أية إمكانية لباكستان في امتلاك جهاز تفجير نووي(٦٠).

ومن الواضح أن هذا النفي جاء في محاولة لدعم الدور الباكستاني في المجابهة مع الاتحاد السوفياتي في أفغانستان، ولذلك صعدت الولايات المتحدة مساعداتها لباكستان لتبلغ ٤ مليارات دولار للسنوات الخمس من عام ١٩٨٧.

وعلى أية حال، فقد استمرت جهود باكستان النووية بالتطور على رغم كل وسائل الضغط الخارجي والنفقات الداخلية، فبعد المعلومات التي نشرت عن حصول باكستان على جهاز التفجير النووي وتصنيع قنبلة يمكن حملها في طائرات ذات سرعة عالية من طراز «ف ـ ١٦» (F-16)، أعلن وزير الدفاع الباكستاني السابق إسلام بيك معقباً على المناورات التي أجريت تحت اسم «Zarba-e-momin» أن بلاده قد تحولت من السياسة الدفاعية إلى سياسة الهجوم الدفاعي، وأن القدرات الباكستانية تمثل كلاً من الخيار النووي والصواريخ القادرة على إلحاق الدمار بالعدو(٦١).

إن ما تقدم ترافق مع رفع باكستان ميزانيتها الدفاعية في أيار/مايو ١٩٩٠ بنسبة ١١,٦ بالمئة، إضافة إلى الميزانية الدفاعية بقيمة ٦,٤٥ مليار دولار للفترة (١٩٨٩ ـ ١٩٩٠)، فضلاً عن ذلك كتب تقرير عن الأقمار الصناعية الأمريكية يكشف فيه عن منشآت عسكرية في غاية السرية والتعقيد في كاهوتا، ويؤكد وجود حمالات خاصة في هذه المنشأة مخصصة لحمل القنابل وتثبيتها على طائرات «ف ـ ١٦»(٦٢).

وفي ضوء مساعدة الصين لباكستان في برنامجها النووي أعلن في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٩ عن مشروع باكستاني يعد الثاني في الطاقة النووية (Chashma) ينجز في عام ١٩٩٥ تحت مراقبة وكالة الطاقة الذرية العالمية (IAEA).

إلى جانب ذلك، أكد رئيس وزراء الصين خلال زيارته لإسلام آباد في عام ١٩٩٠ أن بلاده وبموجب اتفاقية التعاون في الطاقة النووية الموقعة بين البلدين عام

---

(٥٨) Datt, «Nuclear Weapons Proliferation,» p. 140.

وتشير المعلومات إلى أن التقانة النووية في باكستان تطورت في عام ١٩٨٩ إلى مستوى القدرة على عزل الماء الثقيل بنقاوة (٩٥ بالمئة)، الأمر الذي يجعله صالحاً للاستخدام في الأسلحة النووية: انظر: المصدر نفسه، ص ١٤١ و١٠٢ ـ ١٠٣.

(٥٩) المصدر نفسه، ص ١٤٢.

(٦٠) المصدر نفسه.

(٦١) المصدر نفسه، ص ١٤٤.

(٦٢) *Indian Express* (28 May 1990).

١٩٨٩، ستزود باكستان بـ ٣٠٠ مفاعل نووي «MW Nuclear Power Reactor»[٦٣].

تبعاً لما تقدم، أعلن الرئيس الأمريكي بوش في عام ١٩٨٩ أمام الكونغرس في مناقشات المساعدات للسنة ١٩٩٠ ـ ١٩٩١ أن من الصعوبة بمكان التصديق بأن هذين البلدين لا يمتلكان القدرة النووية العسكرية، الأمر الذي أفضى إلى تعليق المساعدات، حيث أعلن السفير الأمريكي في إسلام أباد روبرت أوكلي أن باكستان لن تستلم المساعدة ما لم توافق على معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية وتخضع منشآتها للتفتيش[٦٤].

بيد أن ذلك لم يؤثر في البرامج النووية، فضلاً عن التقليدية الاستراتيجية لدى باكستان، وكذلك الهند، حيث إنه في الوقت الذي أعلن فيه في باكستان عن إجراء تجاربها على نموذجين لصواريخ باليستية أطلق عليها اسم «هاتف ١» بزنة ١,٥٠٠ كلغ ومداه ٨٠ كلم، و«هاتف ٢» بمرحلتين بزنة ٣,٠٠٠ كلغ، وبمدى ٢٨٠ كلم، و«هاتف ٣» بمدى ١,٠٠٠ كلم تحت التطوير، فقد أعلنت الهند من جهتها ضمن برنامج الفضاء عن تطوير الصاروخ الهندي «SLV-3» ليحمل رؤوساً ثنائية. هذا فضلاً عن نماذج طائرات لدى الطرفين قادرة على تشكيل أنظمة إطلاق معقولة لبرنامجيهما النوويين والتي تتشكل من «F-16»، و«ميراج ٣» لدى باكستان، و«الميغ ٢٩» السوفياتية، و«ميراج ٢٠٠٠» الفرنسية لدى الهند[٦٥].

نستخلص مما تقدم أن اعتماد باكستان بدرجة رئيسية على التسلح الأمريكي أفضى إلى ممارسة الإدارة الأمريكية الضغط على باكستان باتجاه تقييد الخيار النووي والتقاني لها، كلما وجدت مصلحة في ذلك، في الوقت نفسه الذي استثمرت فيه باكستان المصالح الأمريكية في الأزمات الإقليمية لكي تحقق أكبر دعم ممكن يحقق مصالحها الإقليمية.

نفقات التسلح

تعد باكستان من دول المحيط (Rimland) في جنوب آسيا ذات الإنفاق

---

(٦٣) *Asian Strategic Review, 1991-1992*, p. 145.

(٦٤) في إسلام آباد تم الإعلان أن تعليق المساعدات يسري على الجانب العسكري فحسب، وبذلك فإن الولايات المتحدة ستوقف تسليم صفقة من الأسلحة قيمتها ١,٧٥ مليار دولار تم توقيعها عام ١٩٨٩ تتضمن ٧١ طائرة «ف ـ ١٦» (F-16) مدفوعة الثمن بصيغة أقساط حتى عام ١٩٩٣. انظر: المصدر نفسه، ص ١٤٨، وخليل، «باكستان والقنبلة النووية الإسلامية،» ص ٢٢.

(٦٥) *World Politics*, vol. 38, no. 2 (January 1980), pp. 315-342, and K. K. Pathak, «Nuclear Policy of Indian Janata Government's Response,» in: Surendra Chopra, ed., *Studies in India's Foreign Policy* (Amristar: Guru Nanak Dev University Press, 1980), pp. 43-49.

العسكري الواسع (راجع الجدول رقم ٢ ـ ٧))، وبالمقارنة بين عامي ١٩٥٨ ـ ١٩٥٩ و١٩٦٨ ـ ١٩٦٩ نجد أن الإنفاق العسكري اتخذ نسباً تصاعدية من ٩٩٧ مليون دولار إلى ٢٤٢٧ مليون دولار. وخلال سنوات حكم الجنرال يحيى خان (١٩٦٩ ـ ١٩٧١) ارتفعت نسبة الإنفاق من ٢٧٤٩ إلى ٣٧٢٦ وبنسبة مئوية من ١٣,٢٧ بالمئة إلى ١٦,٤٨ بالمئة[٦٦].

وبعد انفصال بنغلاديش في كانون الأول/ديسمبر ١٩٧١، وفي ضوء اهتمام بوتو بإعادة بناء الجيش، شهد الإنفاق العسكري نسباً متزايدة من ٣,٧ مليار روبية عام ١٩٧١ ـ ١٩٧٢ إلى ٨,١ مليار روبية في عام ١٩٧٦ ـ ١٩٧٧[٦٧]. وعلى اثر عودة سيطرة الجيش بزعامة ضياء الحق على السلطة عام ١٩٧٧، شهد الإنفاق العسكري تطوراً آخر وبنسبة ٢٢,٨٤ بالمئة (راجع الشكل رقم (٢ ـ ١)).

وقد أفضى التدخل السوفياتي في أفغانستان عام ١٩٧٩، وانهيار نظام الشاه في إيران، إلى تزايد الأهمية الإقليمية لباكستان، الأمر الذي دعا إلى استئناف المساعدات العسكرية الأمريكية لها، حيث قفزت نسب الإنفاق العسكري خلال مدة الـ ١١ عاماً من حكم الجنرال ضياء الحق، ولا سيما في الفترة الأخيرة من حكمه (راجع الشكل رقم (٢ ـ ١)).

لقد اقترنت زيادة الإنفاق العسكري خلال هذه الفترة بمضاعفة حجم القوة العسكرية، حيث تضاعفت القوة البحرية ثلاث مرات، والقوة الجوية مرة ونصف. وخلال الفترة (١٩٨١ ـ ١٩٩٠) تضاعفت النفقات العسكرية أكثر من ثلاث مرات. واستمرت نسب الإنفاق العسكري بعد عودة الحكم المدني إلى السلطة عام ١٩٨٨ الذي زاد من دعم حركة العنف في كشمير، واستمر الأمر كذلك إلى حين تعليق المساعدات الأمريكية لباكستان منذ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٠ حيث انخفضت المبيعات العسكرية من ٩٩,٣٢٩ مليون دولار عام ١٩٨٩ إلى ٢٢,٧٨ مليون دولار عام ١٩٩٠، الأمر الذي أفضى بدوره إلى تخفيض ميزانية الدفاع، مما دفع بالجيش إلى إعادة فتح قضية كشمير مرة أخرى، وإسقاط حكومة بي نظير بوتو واستبدالها بحكومة نواز شريف اليمينية التي حاولت تحقيق التوازن في أول ميزانية لها في أيار/مايو ١٩٩١. وقد استمر معدل نسبة الإنفاق الدفاعي المرتفع لعقد التسعينيات مقارناً بالعقود التي قبله، كما هو واضح في الجدول رقم (٢ ـ ٧)[٦٨]، حيث سجلت السنوات الأربع الأولى منه زيادة ملحوظة تقدر بـ ١٧,٣٧ بالمئة.

---

(٦٦) انظر بالتفصيل: *Strategic Analysis*, vol. 14, no. 5 (August 1991), pp. 504-505.

(٦٧) المصدر نفسه.

(٦٨) Jasjit Singh, «Trends in Defence Expenditures,» *Asian Strategic Review, 1993-1994* (August 1994), p. 60.

الشكل رقم (٢ ـ ١)
نسب الإنفاق العسكري لباكستان للسنوات ١٩٧٢ ـ ١٩٩٢
(RS.MN)

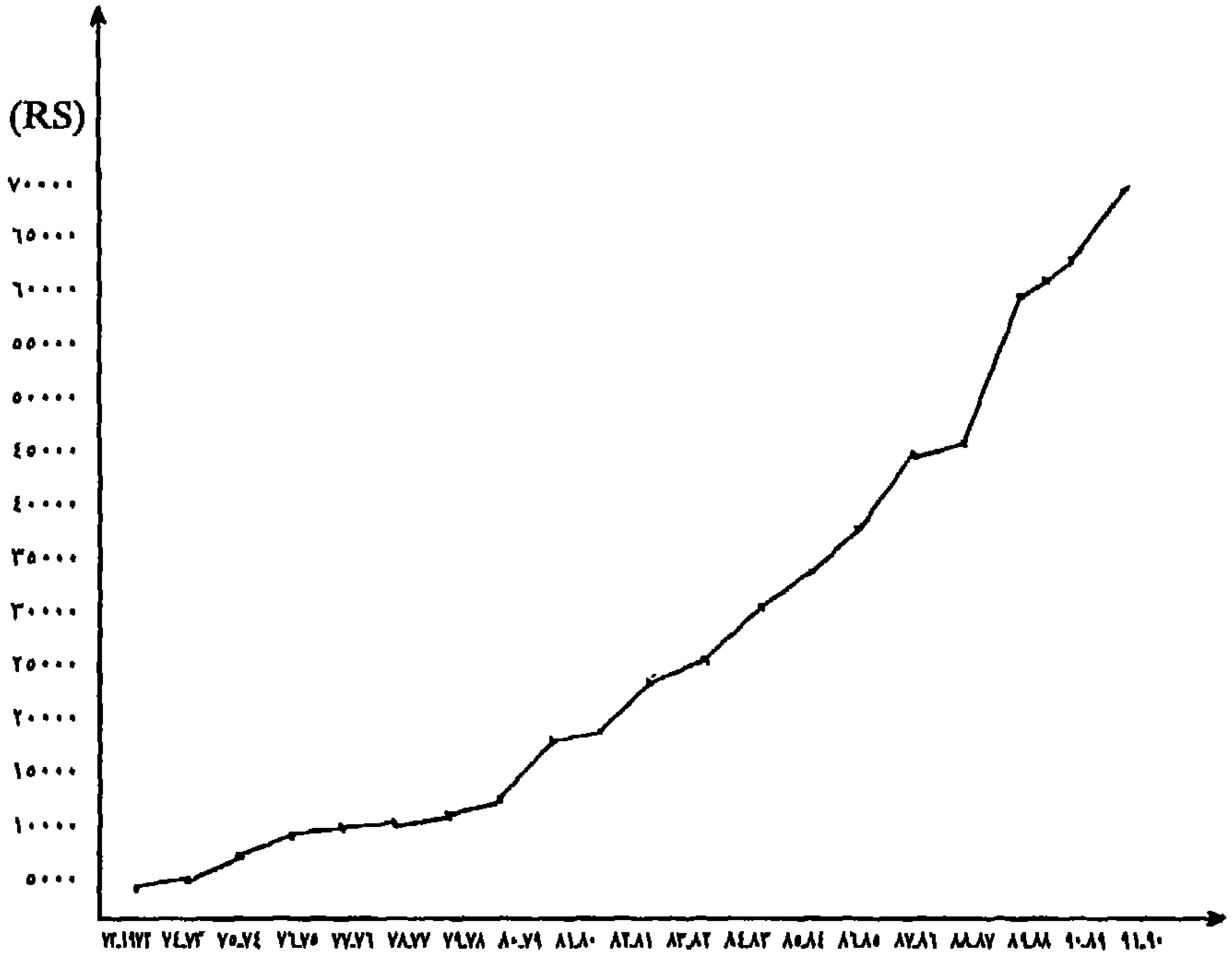

الملاحظات:

(١) حجم الإنفاق للسنوات ١٩٧٢ ـ ١٩٩٢ في تزايد مستمر.

(٢) إن معدل الزيادة في حجم الإنفاق قد وصل أقصاه في عام ١٩٨٩ ـ ١٩٩٠، وأدنى معدل للزيادة في حجم الإنفاق هو في عام ١٩٧٢ ـ ١٩٧٣.

(٣) إن هذه الزيادة يمكن أن تعكس الإنفاق العسكري بالعملة المحلية، ولكن في الوقت نفسه لم يؤخذ في الاعتبار تأثير التضخم في حجم الإنفاق.

المصدر: *Strategic Analysis* (New Delhi), vol. 14, no. 5 (August 1991).

الجدول رقم (٢ ـ ٧)
معدل نسبة الإنفاق الدفاعي في الإنفاق الحكومي المركزي
(نسبة مئوية)

الزمن	النسبة المئوية
١٩٦١ ـ ١٩٧٠	٥٦,٠٩٨
١٩٧١ ـ ١٩٨٠	٤٠,٨٥٣
١٩٨١ ـ ١٩٩٠	٣١,٩٥٩
١٩٩١ ـ ١٩٩٤	٣٦,٢٣٣

وبالمقارنة بين باكستان ودول الجوار الإقليمي (الهند والصين)، للفترة (١٩٨٠ ـ ١٩٩٣)، كما هو موضح في الشكل رقم (٢ ـ ٢)، نستنتج أن باكستان تتميز بارتفاع نسبة الإنفاق الدفاعي إلى الناتج المحلي الإجمالي، حيث نجد أن هذه النسبة كانت ٥,٩٦ بالمئة بالنسبة لباكستان، و٥,٨٩ بالمئة للصين، و٣,٠٥ بالمئة للهند، في عام ١٩٨٥، في حين شكلت ٦,٨٨ بالمئة لباكستان و٥,٥٣ بالمئة للصين و٢,٥٣ بالمئة للهند للفترة (١٩٩٣ ـ ١٩٩٤).

كذلك نستنتج أن هذه النسبة وصلت إلى أعلاها في باكستان عام ١٩٨٨، حيث تجاوزت ٨ بالمئة، في حين بلغت أدناها بالنسبة للصين، حيث بلغت ٥,٥ بالمئة. أما بالنسبة للهند، فإن أدنى نسبة كانت في عام ١٩٩٢، حيث بلغت أقل من ٣ بالمئة.

الشكل رقم (٢ ـ ٢)
الإنفاق الدفاعي إلى الناتج المحلي الإجمالي (نسبة مئوية)

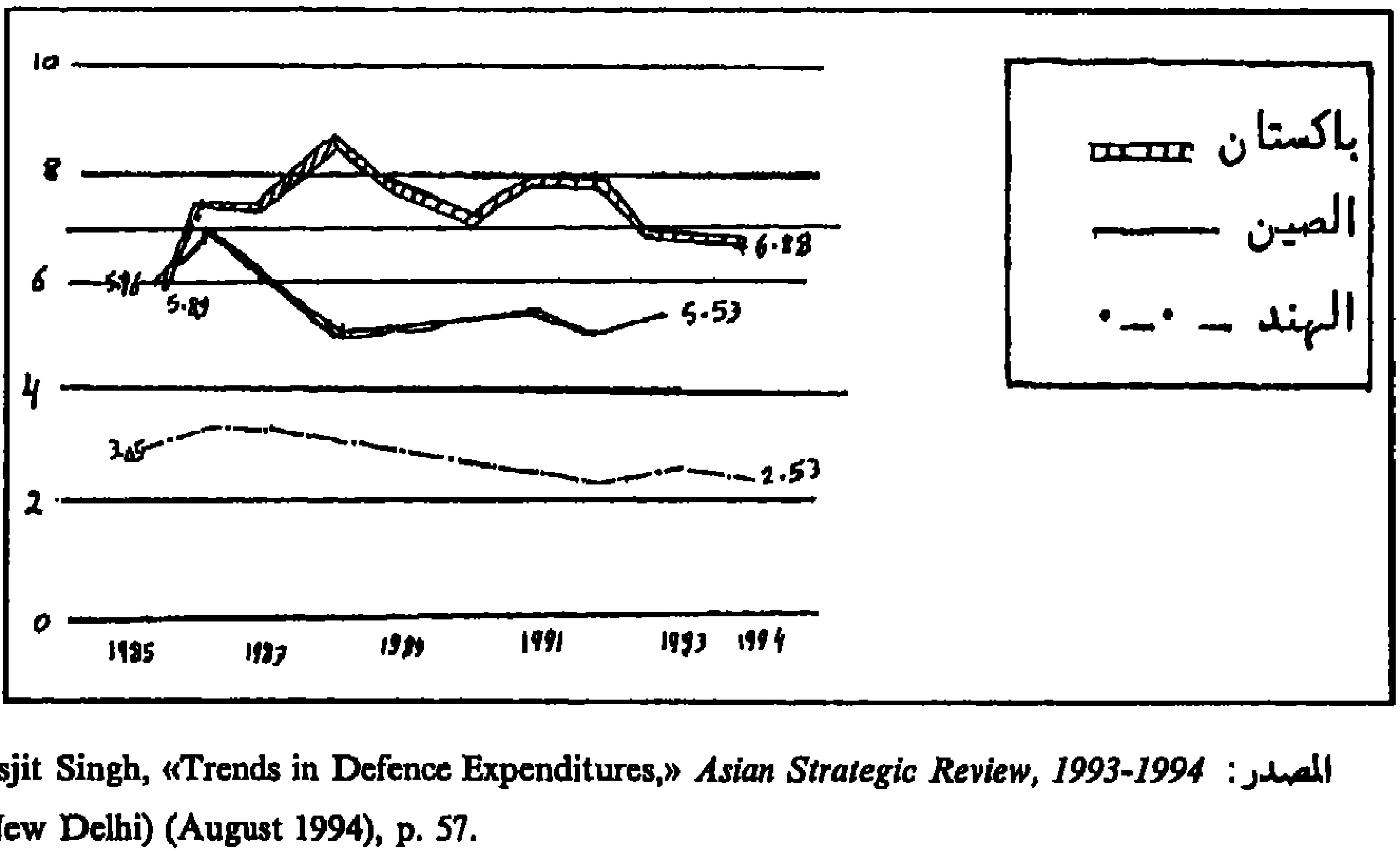

المصدر: Jasjit Singh, «Trends in Defence Expenditures,» *Asian Strategic Review, 1993-1994* (New Delhi) (August 1994), p. 57.

وعلى رغم النتائج الإيجابية التي يوفرها الدفاع للبلد، وبخاصة في مجال الأمن والاستقلال السياسي، إلاّ أن للإنفاق الدفاعي سلبياته على التنمية الاقتصادية. مرد ذلك إلى أن قطاع الدفاع يعد قطاعاً غير إنتاجي، ويعزز من خطورة ذلك تطور أهمية المتغير الاقتصادي في العلاقات، محلياً وإقليمياً ودولياً، حيث يلعب العامل الاقتصادي دوره الفاعل في تحقيق الاستقلال السياسي وتعزيزه. تبعاً لذلك، فإن تطور نفوذ الجيش في الحياة السياسية الباكستانية يعكس بدوره أحد الأسباب الجوهرية في الأزمات الاقتصادية للبلد كأحد نتائج الإنفاق العسكري الباهظ الذي بدوره لا بد من أن ينعكس سلباً على عملية الإنماء الاقتصادي في بلد محدود الموارد يعاني عجزاً مستمراً في ميزانيته السنوية. ويظهر ذلك واضحاً في نسب الإنفاق الحكومي المبينة في الجدول رقم (٢ ـ ٨).

الجدول رقم (٢ ـ ٨)

الإنفاق الحكومي (نسبة مئوية)

فقرات الإنفاق	١٩٩١ ـ ١٩٩٢	١٩٩٢ ـ ١٩٩٣
الصحة	٠,٧٣	٠,٨١
التعليم	٢,٢٠	٢,٤٠
الدفاع	٧,٥١	٧,١٤

المصدر: Jasjit Singh, «Trends in Defence Expenditures,» *Asian Strategic Review, 1993-1994* (New Delhi) (August 1994), p. 61.

٢ ـ المتغيرات المجتمعية

تعد السياسة الخارجية امتداداً للسياسة الداخلية، الأمر الذي يجعلها في حالة تفاعل متبادل. وغالباً ما ينقسم المجتمع إلى تكوينات وفئات متباينة الأهداف، في ما يتعلق بتوزيع الموارد الاجتماعية والمراتب الطبقية والقومية، وتحديد معالم السياسة الخارجية. ويؤدي تفاعل كل ذلك إلى التأثير سلباً أو إيجاباً في عملية السياسة الخارجية. تبعاً لذلك سنتعرض هنا إلى دراسة المتغيرات المجتمعية في باكستان من حيث طبيعة التكوين القومي والاجتماعي وتأثيرها في حالة الاستقرار السياسي، ومن ضمنه دور الأحزاب السياسية في النظام السياسي[٦٩].

(٦٩) انظر بالتفصيل: السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، ص ١٩٦ ـ ٢٦٢، والرمضاني، السياسة الخارجية: دراسة نظرية، ص ٢٠٣ ـ ٢٣٦. انظر أيضاً: James N. Rosenau, *The Scientific Study of Foreign Policy*, rev. ed. (New York: Nichols Publishing Company, 1980), pp. 116-118.

تشير تقديرات عام ١٩٨٤ إلى أن عدد سكان باكستان بلغ ٩٠ مليون نسمة، وبحسب تقديرات عام ١٩٩١، فإنه بلغ ١١٦,٤٤٩,٠٠٠ مليون نسمة. وتشكل نسبة النمو السكاني ٢,٧ بالمئة، ومن المتوقع وصول عدد السكان إلى ١٤٨,٠٠٣,٠٠٠ لعام ٢٠٠٠[٧٠]، وهم يتوزعون على مساحة تبلغ ٨٠٣,٩٤٣ كلم٢، باستثناء منطقة جامو وكشمير المتنازع عليها مع الهند، وتمتد بين خطي عرض ٢٤ و٣٧ شمالاً، وبين خطي طول ٦١ و٧٥ شرقاً[٧١].

وقد تكونت باكستان من مجموعات عرقية متعددة[٧٢]، وهي منذ عام ١٩٧١ تتوزع على أربعة أقاليم هي: البنجاب والسند وبلوشستان وباشتونستان، والسكان يتوزعون لغوياً وإثنياً ودينياً كما هو مبين في الجدول رقم (٢ - ٩).

ويسيطر البنجابيون عملياً على الإدارة والجيش وعالم رجال الأعمال، ويهيمنون بالتالي على بقية الأقاليم، ولا سيما في ظل هيمنة المؤسسة العسكرية التي يأتي معظم قادتها من هذه المقاطعة، حيث شكل ذلك أحد أبرز أسباب انفصال بنغلاديش[٧٣].

ويشهد إقليم السند الذي يقطنه الشرقيون من أقوام البحر المتوسط حالة مستمرة من الاضطرابات القومية والاجتماعية مع المهاجرين الذين نزحوا من الهند واستقروا في الأقاليم، وبخاصة كراتشي، ويشكلون أكثر من ٥٧ بالمئة من سكانها، حيث يتولون قيادة المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في باكستان بفعل الرؤى الثقافية والحضارية المتقدمة التي يتمتعون بها قياساً على الآخرين، وإلى جانبهم يعيش الباتهائيون القادمون من بنغلاديش، وهم من العمال غير المهرة، وبعضهم يعمل في تجارة المخدرات، إذ يتمركز معظم بارونات المخدرات في كراتشي. وإلى جانب ذلك، يوجد البحاريون الذين يتقنون فنون القتال ويعملون في تجارة المافيا، ولا سيما إثر

---

(٧٠) Copyright 1990 Pc. Globe, Inc. Temp, AZ, USA. All Rights Reserved Worldwide.

(٧١) وفيق الخشاب [وآخرون]، **الجنوب الأوسط لشبه القارة الأسيوية** (بغداد: مطبعة جامعة بغداد، ١٩٨٠)، ص ٨٢.

(٧٢) حتى عام ١٩٧١ شكلت باكستان إقليمين شرقي وغربي تفصل بينهما مسافة ١٦٠٠ كلم، فضلاً عن الاختلاف العرقي واللغوي والثقافي. انظر: حقي، **باكستان: ماضيها وحاضرها**، ص ٢٥٢ - ٢٥٣، وتقارير انعكاسات الحرب الأهلية في باكستان، في مجلة: **السياسة الدولية**، السنة ٧، العدد ٢٦ (تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧١)، ص ١٤٨ - ١٥٦.

(٧٣) لمزيد من التفصيل، انظر: Ku Kureshy, *A Geography of Pakistan* (New York: Oxford University Press, 1978), and Government of Pakistan, Ministry of Information and Broadcasting, *Pakistan 1988: An Official*, pp. 467-511.

انظر أيضاً: «الأزمة الراهنة في الباكستان واحتمالات المستقبل،» ص ١ وما بعدها، وأرباح منير شيخ الأرض، «حيرة باكستان بين رعاية نفسها وحماية الخليج،» **الدستور** (٩ آب/أغسطس ١٩٨٢)، ص ٣٦.

وصول الأسلحة بكميات كبيرة خلال أزمة أفغانستان، حيث يشكل انتشار اللاجئين الأفغان أحد أسباب الاضطرابات الدموية في كراتشي[٧٤].

الجدول رقم (٢ ـ ٩)

باكستان: اللغات، المجموعات الإثنية والدينية (نسبة مئوية)

اللغات	البنجاب	٤٨
	السند	١٢
	السيراكي	١٠
	الأوردو	٨
	البشتو	٨
	بلوش	٣
	الهندوك	٢
	البراها	١
	آخرون	٨
	البنجاب	٦٦
الجماعات الإثنية	السنديون	١٣
	الإيرانيون	٩
	الأوردو	٨
	البلوش	٣
	آخرون	١
الديانات	المسلمون (سنة)	٧٧
	المسلمون (شيعة)	٢٠
	آخرون	٣

المصدر: Copyright 1990 Pc Globe, Inc. Temp, AZ, USA. All Rights Reserved Worldwide.

أما ولاية الحدود الشمالية الغربية (إقليم باشتونستان)، وعاصمته بيشاور، فإنه يتداخل مع سكان البشتون في أفغانستان، إذ ورثت باكستان مشكلة الحدود مع أفغانستان عن بريطانيا التي سبق لها فرض حدود غير مناسبة عام ١٨٩٣ في ما عرف بخط دوراند، وبموجبه تم اقتطاع الإقليم الذي ضم إلى باكستان بعد التقسيم عام

(٧٤) تقارير وخلفيات، نشرة دورية خاصة تصدر عن مركز الأبحاث والدراسات في دار الصياد انترناشيونال (٣٠ آذار/ مارس ١٩٨٧)، ص ٨.

١٩٤٧[٧٥]. لذلك ظلت مشكلة استعادته من قبل الأفغان عقدة في العلاقات الباكستانية ـ الأفغانية حتى الوقت الحاضر.

لقد ساند الاتحاد السوفياتي السابق مطالب أفغانستان كرد فعل منه إزاء موقف باكستان منه، بيد أن نزوح أكثر من ٣ ملايين أفغاني إلى باكستان، وبخاصة إلى هذا الإقليم، فضلاً عن بلوشستان، أفضى إلى توحيد جهود باكستان مع التيارات الإسلامية الأفغانية ضد حكومة أفغانستان[٧٦]. وبذلك تضخم سكان الإقليم، وبخاصة من قبائل الباتان الأفغان الذين التحقوا بقبائل الباتان في الإقليم[٧٧].

أما إقليم بلوشستان، وعاصمته كوتية، ومساحته أكثر من ٣٧٠,١٩٠ كلم مربعاً، ويمتد ساحله على المحيط الهندي من كراتشي إلى بندر عباس قرابة ١٣٠٠كلم، فإنه في الأساس جزء من إقليم موزع بين إيران وأفغانستان وباكستان، حيث إن اللغة الأساسية البلوشية التي لها أدبها وفنها المتميزان، وقد شهد الإقليم نضالاً قادته عدة فصائل طالبت بوحدة الإقليم الكبرى، وبخاصة في عام ١٩٧٢، حيث قمعت الثورة بالتعاون بين إيران وباكستان[٧٨].

وتبعاً لانقسام المجتمع الباكستاني على هذا النحو، فإن انفصال بنغلاديش عام ١٩٧١ شكل إعلاناً قوياً لأزمة الاندماج الوطني الناتجة من الإخفاق في التحول من الدولة إلى الأمة. ترافق ذلك وتفاعل مع أزمة الشرعية التي رافقت أغلب حياة باكستان السياسية من دون أن تفضي الأحداث إلى إيجاد قواسم مشتركة ثابتة تؤدي إلى تخفيض النزعة الإثنية لصالح الهوية القومية، ولا سيما في ظل غياب العدالة في توزيع الموارد الاقتصادية والثقافية[٧٩]، وذلك يعود إلى السيطرة المحكمة من جانب

---

(٧٥) فؤاد حمة خورشيد، «أفغانستان،» (أطروحة دكتوراه، جامعة بغداد، كلية الآداب، ١٩٨٩)، ص ١٩٠.

(٧٦) A. Ali, «The Attitude of the New Afghanistan Regime Toward its Neighbour,» *Pakistan Horizon*, vol. 36, no. 3 (1974), p. 57.

(٧٧) سبق لهذه القبيلة أن شكلت حركة «باختونستان» الانفصالية في الإقليم وغذتها أفغانستان. انظر مجلة: **الأسبوع العربي** (١٦ حزيران/يونيو ١٩٧٩)، ص ٣٧.

(٧٨) في الإقليم توجد اللغة البراهوتية المعبرة عن الشعب البراهوتي، وهو جزء مرتبط بالشعب البلوشي، انظر مجلة: **الطليعة** (١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٣)، ص ١٥، و Richard New II, *The Struggle for Afghanistan* (London: Cornell University Press, 1981), pp. 50 and 161.

لمزيد من التفاصيل، انظر أيضاً: ابراهيم بشمي، «بلوجستان قوس الخليج المشدود،» **الأنباء** (الكويت)، ٣١/٥/١٩٨٤، و١٣/٦/١٩٨٤.

(٧٩) Mahnaz Ispahani, «Pakistan: Dimensions of Insecurity,» *Adelphi Papers* (Winter 1989-1990), p. 22.

البيروقراطية العسكرية وارتباطها في الغالب مع أصحاب الامتيازات، الأمر الذي شجع الانقسامات الطبقية الحادة، حيث تسيطر بعض العوائل على القطاعات الأساسية من الاقتصاد الباكستاني، وبخاصة بعد رجوع ضياء الحق عن إجراءات التأميم التي قام بها علي بوتو(٨٠).

تأسيساً على ما تقدم، فإن أقوى التحديات للسلطة المركزية وعمادها البيروقراطية العسكرية كان قوامها «الحركات السياسية التي كانت تستمد قوتها من شعوب المناطق المحرومة من الامتيازات»(٨١).

وقد عزز من تفاقم الموقف الاجتماعي المتوتر المداخلات الخارجية والإقليمية، ولا سيما من قبل دول الجوار، حيث ساد التداخل الاجتماعي المقترن باستمرار الصراع مع الهند وأفغانستان، وأثر ذلك سلباً في الاستقرار الداخلي لباكستان. ومن جهتها فإن الأحزاب الرئيسية التي شكلت الحكومات المدنية التي شهدتها باكستان حتى الوقت الحاضر، كانت تعمد من أجل الوصول إلى السلطة إلى تحقيق التحالفات مع قوى وأحزاب تعكس في الواقع الطبيعة العرقية والإثنية لها، كما يحصل غالباً في التحالف مع حزب جماعة المهاجرين (حركة مهاجر كامي) من أجل تحقيق الأغلبية كأساس لتشكيل الحكومة(٨٢).

إن غياب القواسم المشتركة بين التكوينات المجتمعية جعل من الإسلام الرابطة الوحيدة التي شكلت أساس قيام دولة باكستان(٨٣)، بيد أن غياب برنامج وطني

= وهناك من يعتقد أن ما تبقى من باكستان الآن إنما يشكل وحدة إقليمية كانت في طور التشكيل منذ ٤٥٠٠ عام، أي منذ بزوغ حضارة وادي الهندوس. انظر: Ahmad Abdulla, *The Historical Background of Pakistan and Its People* (Karachi: Tonzeem Publisher, [n. d.]).

(٨٠) مجموعة مؤلفين، باكستان الدولة والمجتمع والإسلام، ص ٤٩ و٨٢ ـ ٨٤.

(٨١) المصدر نفسه، ص ٤٤.

(٨٢) Nasim Ahmed, «Pakistan: Politics without Parties,» *World Today*, vol. 41, no. 31 (March 1985), p. 4, and Harry, Erson and Fazel Qureshi, «Pakistan's Leading Lady,» *Newsweek* (12 December 1988), p. 24, and

هاني الحديثي، «التعددية الحزبية في باكستان: دراسة في ضوء التطورات الدستورية،» مجلة العلوم السياسية (بغداد)، السنة ٥، العدد ١١ (كانون الثاني/يناير ١٩٩٤)، ص ١٠٩ ـ ١٢٨.

(٨٣) يرى ضياء الحق «أن باكستان مثل إسرائيل، دولة إيديولوجية. فيكفي أن تجرد إسرائيل من اليهودية حتى تنهار كبيت من ورق. كذلك ستنهار باكستان إذا ما جردتها من الإسلام وجعلتها دولة علمانية.» لمزيد من التفاصيل، انظر: *Economist* (12 December 1981); Tariq Ali, *Can Pakistan Survive? Death of a State* (London: Penguin Books, 1983), pp. 133-162, and G.V.C. Naidu, «Ethnic Issues in Southeast Asia,» *Strategic Analysis*, vol. 15, no. 8 (November 1992), pp. 761-771.

إسلامي واضح يلتقي عنده الجميع، ونزوع البيروقراطية الحاكمة نحو قدر من العلمانية على أساس الرغبة في المعاصرة والحداثة، وما ترتب عليه من ركون عند المصالح الطبقية والإيديولوجية والعرقية، قد أفضت في ظل تباين توزيع الثروة والسلطة الناتج من هيمنة بعض القطاعات الاجتماعية والبيروقراطية، ولاسيما البنجاب، كما أشرنا، إلى تعرض الوحدة الوطنية للتصدع، ونجاح محاولات الاختراق من الخارج في ظل واقع استمرار الصراع مع دول الجوار الأساسية، الأمر الذي يجعل مصير الدولة في حالة تهديد مستمر تسعى القوى الديمقراطية في الوقت الحاضر لاستيعابه عبر التأكيد على الديمقراطية البرلمانية بديلاً جوهرياً يحقق شرعية السلطة، ويضمن لها القبول لدى الرأي العام بعد اكتسابها قدراً من الشرعية الدينية، وذلك عبر محاولة المزاوجة بين الإسلام والعصرنة.

ثانياً: المتغيرات الأساسية في سياسة باكستان الإقليمية

إن متابعة سياسة باكستان الإقليمية تؤكد لنا عدداً من الثوابت في هذه السياسة، وللأهمية، فإنه سيتم التركيز على ثلاثة ثوابت هي: الأمن، والإسلام، والدعم الخارجي.

١ ـ الأمن

إن مفهوم الأمن لم يعد يقتصر على الفهم التقليدي المعني بحماية الحدود الإقليمية، أو بمعناه العسكري، إنما هو يأخذ أبعاداً أشمل من ذلك تنطوي على تطور المجتمع باتجاه الأهداف التي تضمن له مصالحه[(٨٤)].

ولأهميته، يعد هدف الأمن من أولى قضايا السياسات الخارجية للدول، حيث تسعى كل دولة إلى ضمان بقائها كياناً مستقلاً حراً في إدارة شؤونه[(٨٥)].

وتأسيساً على ما تقدم، يعد الحفاظ على القيم الأساسية للدولة مبدأ أساسياً للأمن القومي الباكستاني. وهذه القيم تستمد قوتها من الظروف التي أفضت إلى تأسيسها، وفي المقدمة منها الثابت الديني المتمثل بالإسلام، كما سنتطرق إليه لاحقاً.

وعموماً، إن النظام الأمني لباكستان يحتاج إلى أن يكون مبنياً على معيارين أساسيين[(٨٦)]: **الأول**: نموذج القوة القومية، **والثاني**: حرية الأداء وفاعليته من أجل

---

(٨٤) لمزيد من التفصيل انظر: «دراسة في الأمن القومي الهندي،» ترجمة جامعة البكر للدراسات العسكرية العليا، كلية الدفاع الوطني، الدراسة رقم ٦١ (١٩٧٧).

(٨٥) كانتور، السياسة الدولية المعاصرة، ص ٧٣.

(٨٦) قارن مع: Jasjit Singh, «Indian Security: A Framework for National Strategy,» *Strategic Analysis*, vol. 11, no. 8 (November 1987), p. 893.

حماية المصالح القومية.

إن جوهر القوة القومية، القائمة على تفاعل مركبات القوة القومية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، تشكل أكبر أداة في بنية الأمن وأساس الانطلاق في التعامل مع القضايا الدولية. وهنا تصبح القوة أكثر من مجرد القدرة على الفعل، لأنها الأداة التي تزود المجتمع بالأمان، وعلاقتها بالإيديولوجيا إلى حد كبير، هي علاقة تعزيز متبادل.

وفي ضوء ذلك، تنظر باكستان إلى سياستها الإقليمية باعتبارها وسيلة من وسائل عديدة متاحة، و/أو ممكنة، ترمي إلى تحقيق الأمن والاستقرار الإقليميين والمساهمة في الوقت نفسه في تعزيز السلم والأمن الدوليين، وذلك يعتمد في الدرجة الأساس على تحقيق مدى معقول من التوازنات الإقليمية(٨٧).

ويعود الاهتمام الباكستاني بهذا الجانب إلى طبيعة الصراعات الإقليمية والتنافس الدولي في شبه القارة المرتبط بطبيعة التهديدات الداخلية الناتجة من غياب الاستقرار الداخلي القابل للتطور إلى مستوى الصراع، وربما الانفصال، كما حدث لبنغلاديش عام ١٩٧١. ولذلك ركزت باكستان في سياستها الإقليمية، فضلاً عن الدولية، على هدف الأمن الذي رجح فيه الفهم العسكري بسبب طبيعة التهديدات الداخلية والخارجية، الأمر الذي دفع باكستان نحو اعتماد سياسة تستند إلى وسائل أساسية(٨٨)، هي:

أ ـ التحالفات الإقليمية.

ب ـ التحالف مع قوة عظمى.

ج ـ التنمية الاقتصادية.

د ـ توسيع إطار التعاون مع الدول الإسلامية.

لذلك، فإن معضلة الأمن بالنسبة لباكستان هي صفة مشتركة لدول الإقليم الأخرى، وهي متجسدة في عناصر عدم الاستقرار الداخلي، وعدم القبول بالحدود الدولية، والمشاكل الإقليمية بين دول الجوار، والخطط غير المنسجمة للقوى الإقليمية، ودعم المشكلات الإثنية في ما بين دول الجوار الإقليمي، واحتلال مناطق حدودية لدول صديقة، واكتساب قدرات عسكرية بقصد الهيمنة على الدول الصغيرة من قبل

---

(٨٧) سوف نتطرق إلى ذلك ضمن موضوع الترتيبات الإقليمية.

(٨٨) انظر: محاضرة لشخصية هندية، أرشيف جامعة البكر للدراسات العسكرية العليا (١٩٧٧)، رقم ١.

الدول الإقليمية الكبيرة، كما هو الحال في التنافس الباكستاني ـ الهندي على دول الجوار الصغيرة في جنوب آسيا وشبه القارة[٨٩]. ويمكن القول إن التهديدات التي واجهت مخططي الأمن الباكستاني عقّدت الوضع عليهم بفعل الضغوط الإضافية التي تطرأ بين الحين والآخر. فعلى الصعيد الداخلي يمكن القول إن التهديدات تركزت على ثلاثة محاور رئيسية[٩٠]:

أ ـ البحث عن نظام سياسي مقبول.

ب ـ فقدان التماسك الوطني بفعل التعددية الإثنية والطائفية.

ج ـ التفاوت الطبقي والاجتماعي بين الأقاليم من جهة، وبين الطبقات الثرية والأغلبية الفقيرة.

أما على الصعيد الإقليمي[٩١]، فهناك التهديد الهندي، وبخاصة إزاء كشمير، فضلاً عن التهديد الأفغاني الذي ازدادت خطورته إثر الغزو السوفياتي لأفغانستان واستمرار مطالبتها بإقليم الحدود الشمالي الغربي بفعل عدم اعترافها بخط حدود دوراند (Durand Line) الوهمي[٩٢].

وقد توسعت مطالب أفغانستان لتشمل إقليمي باشتونستان وبلوشستان، أي نصف مساحة باكستان الحالية، حيث اعترضت على طبيعة الاستفتاء الذي جرى في الإقليمين لعام ١٩٤٧، ولذلك صوتت أفغانستان ضد دخول باكستان الأمم

---

(٨٩) Kamal Matinuddin, «Rimlands of Southern Asia: A Security Perspective,» *Strategic Studies* (Islamabad), vol. 10, no. 3 (Spring 1987), p. 30.

ولمزيد من التفصيل، انظر: معلومات وثائقية وردت في محاضرة من وجهة نظر هندية، جامعة البكر للدراسات العسكرية العليا، أرشيف (٦٣).

(٩٠) للتفصيل، انظر: بيرفايز إقبال شيما، **الأزمة الأفغانية ومعضلة الأمن في باكستان**، ترجمة هجير عدنان زكي (بغداد: الجامعة المستنصرية، معهد الدراسات الآسيوية والافريقية، ١٩٨٤ ـ ١٩٨٥)، ص ٢٤، و *Strategic Survey* (London), (1983-1984), p. 85.

(٩١) شيما، المصدر نفسه، ص ٢٠ ـ ٤٣.

(٩٢) نسبة إلى المخطط الإنكليزي للحدود السير موثيمور دوراند، حيث قصد من ذلك الترسيم لعام ١٨٩٣ تحقيق أهداف سوقية لبريطانيا ضد الضغط الروسي، وبما يؤمن حماية للهند البريطانية، الأمر الذي فرض اقتطاع أجزاء مهمة من أرض الباشتون وضمها إلى الهند لتصبح في ما بعد إقليماً باكستانياً بعد تقسيم عام ١٩٤٧. وحيث إن ٦٠,٥ بالمئة من سكان أفغانستان هم من الباشتون، فقد خلق ذلك مشاكل حدودية مستمرة بين البلدين بفعل دعوة الحكومات الأفغانية إلى استعادة الإقليم. انظر:
Donald N. Wilber, *Afghanistan: Its People, Its Society and Its Culture* (New Haven, CT: Harf Press, 1962), pp. 25-26, and J. R. Prescott, *The Geography of Frontiers and Boundaries* (London: University Library, 1967), pp. 110-111.

المتحدة[٩٣]، وتطور الأمر إلى نشوب قتال مسلح بين البلدين عام ١٩٥٠، مما دفع باكستان إلى إغلاق حدودها مع أفغانستان التي لجأت إلى الاتحاد السوفياتي لتأمين أمنها القومي، فضلاً عن مساعيها للاستفادة منه في إيجاد منفذ خارجي لها[٩٤].

وفي ضوء ما تقدم، اتسمت العلاقات الأفغانية ـ السوفياتية بالتقارب، الأمر الذي ترك تأثيره إيجاباً باتجاه تطور العلاقات الأفغانية ـ الهندية، بسبب خلاف الدولتين مع باكستان، إذ قطعت العلاقات الدبلوماسية بين أفغانستان وباكستان عام ١٩٦١، وأعيدت بوساطة إيرانية عام ١٩٦٣[٩٥].

وعلى رغم مساعي باكستان لتطبيع العلاقات مع أفغانستان في فترة الستينيات والسبعينيات، فإن حكومة محمد داود عمدت في عام ١٩٧٣ إلى طرح الموضوع على قمة عدم الانحياز في الجزائر، وفي هيئة الأمم المتحدة[٩٦]، من دون تحقيق نتائج حاسمة، حيث استمر الموقف على حاله لغاية الانقلاب الشيوعي الذي نقل الصراع الجيوبوليتيكي إلى مستوى التدخل الخارجي[٩٧].

إن ما تقدم أدى إلى شعور باكستان بالقلق من احتمالات تعرضها لإعادة تقسيم بين الهند وأفغانستان بدعم سوفياتي. وحتى بعد انتهاء الاتحاد السوفياتي وانهيار النظام الشيوعي في كابول، ظلت باكستان تستشعر الخطر من احتمالات التوازنات الجديدة في آسيا، وما يمكن أن تستدعيه من تقارب في العلاقات الهندية ـ الأمريكية.

وفي مواجهة تلك التهديدات اعتمدت باكستان وسائل عدة داخلية وخارجية، فعلى الصعيد الداخلي، عمدت إلى تعزيز التنمية الاقتصادية باعتبارها الأساس المادي لتحقيق الاستقرار السياسي الذي بدوره يمكن أن يفضي إلى استقرار السلام في جنوب آسيا[٩٨]، ولذلك ترافقت خطط التنمية الاقتصادية مع المساعي الجادة لإرساء أسس الديمقراطية التعددية[٩٩].

---

(٩٣) James W. Spain, «The Pathan Border Lands,» *Middle East Journal*, vol. 15, no. 2 (Spring 1961), p. 172.

(٩٤) لمزيد من التفاصيل، انظر: خورشيد، «أفغانستان،» ص ١٩٢.

(٩٥) Spain, Ibid., p. 172.

(٩٦) خورشيد، المصدر نفسه، ص ١٩٤.

(٩٧) سوف نتطرق إلى ذلك تفصيلاً في مبحث لاحق.

(٩٨) «دراسة في الأمن القومي الهندي،» ص ١٣.

(٩٩) انظر: عبد الله صالح، «الانتخابات ومستقبل الديمقراطية في باكستان،» **السياسة الدولية**، السنة ٣٠، العدد ١١٥ (كانون الثاني/يناير ١٩٩٤)، ص ١٢٤ ـ ١٢٨، والحديثي، «التعددية الحزبية في باكستان: دراسة في ضوء التطورات الدستورية».

وفي ضوء ذلك، لعبت المؤسسة العسكرية دور الوسيط في الأزمات السياسية التي شهدتها باكستان إثر مقتل ضياء الحق في مسعى منها للتوصل إلى إطار مستقر للحياة السياسية في باكستان(١٠٠).

وعلى الصعيد الإقليمي، فإن باكستان، وإدراكاً منها أن الهند تشكل مصدر التهديدات الأساسية لأمنها القومي، اعتمدت وسائل عديدة مباشرة وغير مباشرة يمكن إيجازها بالآتي(١٠١):

أ ـ التقدم بمقترحات لمعالجة معضلة الأمن في جنوب آسيا.

ب ـ تعزيز قدراتها العسكرية التقليدية والنووية تحقيقاً للردع المتبادل الذي يعد شرطاً أساسياً لتحقيق الاستقرار عبر فرض التوازن الإقليمي.

ج ـ الارتباط باتفاقيات ومعاهدات إقليمية متعددة الأبعاد لتعزيز موقف باكستان في مواجهة التهديدات الهندية.

ولتناولنا الموضوعات الأخرى في مباحث لاحقة، نركز هنا على الجهود الباكستانية لمعالجة معضلة الأمن في جنوب آسيا. وإدراكاً من باكستان أن التحدي الحقيقي يكمن في ترجمة البنية المفاهيمية للأمن، حيث تشكل القوة العسكرية مظهراً من مظاهر قدرات الأمة في ممارسة خياراتها السياسية، إلى بنية عملياتية تنجز فيه استراتيجيا مؤثرة وحيوية، فإنها منذ عهد الرئيس أيوب خان تقدمت إلى الهند بمشروع للدفاع المشترك عن شبه القارة(١٠٢). وجوهر فكرة أيوب خان تقوم على أن شبه القارة تتعرض باستمرار لمطامع صينية ـ روسية مشتركة بهدف الوصول إلى البحر، الأمر

---

(١٠٠) صالح، المصدر نفسه، ص ١٢٨.

(١٠١) للتفصيل، انظر: مجدي علي عطية، «المأزق الأمني الباكستاني والخيار النووي،» **السياسة الدولية**، السنة ٢٢، العدد ٨٤ (نيسان/أبريل ١٩٨٦)، ص ٢١٦ ـ ٢٢٠، ومجموعة مؤلفين، **باكستان الدولة والمجتمع والإسلام**، ص ٢٠٠ ـ ٢٠١. انظر أيضاً: Peter V. Curl, ed., *Documents on American Foreign Relations, 1954* (New York: Harper and Brothers, 1955), pp. 374-375, and Rafiushan Kureishi, *Pakistan's Foreign Policy: Good Will Towards All* (London: [n. pb.], 1969).

ويرى الباكستانيون التأكيد على المفهوم العسكري للأمن لطبيعة التهديد الهندي، وذلك طبقاً لما جاء في: US House of Representatives, Committee on Foreign Affairs, «Report of a US Congressional Staff Study, Mission Which Visited Pakistan in October 1981,» (Washington, DC: Government Printing Office, 20 November 1981), section 2.

(١٠٢) الهند فسّرت دعوة أيوب خان بأنها محاولة لجذب الهند نحو التحالفات الإقليمية المنضوية تحت لواء الاستراتيجية الغربية في مواجهة الاتحاد السوفياتي، الأمر الذي قادها نحو رفض المقترح الباكستاني. انظر: المصدر نفسه.

الذي يتطلب بالمقابل مشروعاً هندياً ـ باكستانياً للدفاع المشترك باعتبار شبه القارة وحدة جغرافية متكاملة، وبالتالي فإن الدفاع عنها لا يمكن أن يكون مجزأً. وقد ربط أيوب خان بين فكرة الدفاع المشترك والحصول على أهداف إقليمية في كشمير، ولذلك رفض نهرو العرض الباكستاني قائلاً إنه «لم يكن يشكل القضية الأصلية، وإنما القضية كانت شيئاً آخر هي قضية كشمير»(١٠٣).

وتجدر الإشارة إلى أن مقترح أيوب خان يعد امتداداً لمقترح محمد علي جناح الذي قال في ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٤٦ إن الهند وباكستان سوف يعلنان «مبدأ مونرو» في الدفاع عن شبه القارة ضد كل التحديات الخارجية(١٠٤). وإثر حرب عام ١٩٦٥، عقدت الهند وباكستان اتفاقية طشقند في عام ١٩٦٦ برعاية الاتحاد السوفياتي، تبعتها اتفاقية سيملا إثر حرب بنغلاديش عام ١٩٧١. وعلى رغم أن الاتفاقيتين حاولتا التوصل إلى أسس مشتركة للعلاقة بين البلدين، إلاّ أنهما أخفقتا في تحقيق الأمن الإقليمي، بسبب استمرار مشكلة كشمير التي تركت عالقة دون حل(١٠٥).

وفي مسعى منه لفرض نظام جديد في آسيا، اعتمد الاتحاد السوفياتي في إعلان هلسكني عام ١٩٧٥ مجموعة مبادىء، من ضمنها السلامة الإقليمية للدول وعدم انتهاك الحدود، فضلاً عن عدم التدخل في الشؤون الداخلية وحل المشكلات بالطرق السلمية(١٠٦). بيد أن باكستان رفضت التورط في خطة «الأمن الآسيوي» السوفياتية قبل أن يتم حل المنازعات القائمة مع دول الإقليم، حيث تشكل مبادىء الإعلان حالة متناقضة بالنسبة لأمن باكستان. ففي الوقت الذي تحجم فيه أفغانستان عن المطالبة بأكثر من خط دوراند وتمنع الهند من التدخل في شؤونها الداخلية، فإنها تغل يد باكستان عن المطالبة بإقليم كشمير(١٠٧).

---

(١٠٣) المصدر نفسه. انظر أيضاً: Sayed Riffat Hussain, «Pak-Soviet Relations since 1947,» *Strategic Studies*, vol. 10, no. 3 (Spring 1987), p. 68.

(١٠٤) S. M. Burke, *Pakistan's Foreign Policy* (London: Oxford University Press, 1973), p. 55.

(١٠٥) سوف نتطرق إلى المشكلة في مبحث لاحق.

(١٠٦) انظر: Akhtar, «Pakistan and Great Powers,» p. 182.

(١٠٧) رفضت الصين، وكذلك الهند، خطة السلام ككل لاعتبارات خاصة بها. للتفصيل، انظر: المصدر نفسه، ص ١٨٢ ـ ١٨٤، وتصريح ذو الفقار علي بوتو في: *Diewelt* (28 August 1975), as quoted in: *Dawn* (30 August 1975).

ولمزيد من التفاصيل حول مقترحات الأمن في جنوب آسيا، انظر:
Matinuddin, «Rimlands of Southern Asia: A Security Perspective,» pp. 40-41.

وفي كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٥ اقترحت الهند على باكستان التوقيع على اتفاقية عدم اعتداء على المنشآت النووية لكل من البلدين، وقد تم بالفعل التوقيع على مثل هذه الاتفاقية في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٨. بيد أنه لم يتم التصديق عليها بسبب عدم رغبة باكستان في تقديم قائمة بمواقع هذه المنشآت.

وقد تم التوقيع على هذه الاتفاقية مرة أخرى خلال زيارة رئيس وزراء الهند لإسلام أباد وإجرائه مفاوضات بهذا الشأن، حيث تم التصديق عليها في ٣٠ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٩(١٠٨). وفي ضوء ما تقدم، عبرت باكستان، فضلاً عن الهند، عن إدراكها لحقيقة التوازن الإقليمي الناتج من إمكانيات الردع المتقابل الذي بات يشكل جوهر الأمن في جنوب آسيا من دون أن ينقص ذلك من حقيقة استمرار معضلات رئيسية مهددة له وفي المقدمة منها مشكلة كشمير.

٢ ـ الإسلام

تتصل باكستان بتاريخ فتح المسلمين للهند في القرن السابع الميلادي وإنشائهم أول دولة إسلامية فيها على يد محمد بن القاسم، حيث ظلوا يحكمونها إلى سنة ١٨٥٧(١٠٩). وظل الإسلام يشكل أحد المرتكزات الأساسية في شبه القارة الهندية التي دخلت صراعاً عقائدياً مريراً مع الإنكليز الذين سلبوا المسلمين السيادة، وقد ترافق ذلك مع نضالهم الديني ضد الإرهاب الهندوسي الذي وقف مع الإنكليز في التآمر على الإسلام(١١٠). ونتيجة لمعطيات الصراع الديني في شبه القارة، نشأ حزب الرابطة الإسلامية، إثر اجتماع للمسلمين عقد في دكا عام ١٩٠٦، ومنذ ذلك التاريخ برز السيد محمد علي جناح الذي أطلق عليه لقب «سفير الوحدة الهندية» لمحاولته التوفيق بين الرابطة الإسلامية وحزب المؤتمر الهندي(١١١).

وقد تصدر محمد علي جناح قيادة النضال السياسي للمسلمين في شبه القارة الهندية الذي أفضى إلى نشوء دولة باكستان في ١٥ آب/ أغسطس ١٩٤٧(١١٢).

ومن الجدير ذكره أن الموقف الإسلامي في إنشاء دولة إسلامية مستقلة لم يكن

---

(١٠٨) انظر: *Asian Strategic Review, 1991-1992,* p. 150.

(١٠٩) حقي، **باكستان: ماضيها وحاضرها**، ص ١٤١.

(١١٠) المصدر نفسه، ومحمود شاكر، **باكستان** (بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٩٧٢)، ص ٢٣ ـ ٢٧.

(١١١) شاكر، المصدر نفسه، ص ٣١. لمزيد من التفصيل حول حياة ونضال محمد علي جناح، انظر: ستانلي ولبرت، **محمد علي جناح: مؤسس الباكستان**، ترجمة سهيل زكار (دمشق: دار قتيبة، ١٩٨٨).

(١١٢) شاكر، المصدر نفسه، ص ٤١.

موحداً، فقد انقسم أصحاب الرأي إلى اتجاهين(١١٣): يرى **الأول** ضرورة الانفصال عن الهندوس وتأسيس دولة إسلامية مستقلة تتكون من المقاطعات التي يشكل فيها المسلمون الأغلبية. ومن دعاة هذا الاتجاه الفيلسوف محمد إقبال خان(١١٤). ويرى **الثاني** ضرورة الحفاظ على الوحدة الوطنية للهند ومواجهة الاستعمار الخارجي. ومن أبرز مؤسساته جمعية العلماء، ومؤتمر الشيعة، ومؤتمر المؤمنين الهنود. ومن زعمائه ذاكر حسين الذي تقلد في ما بعد منصب رئيس جمهورية الهند، وأبو الكلام أزاد.

وقد عارض علماء المسلمين التقليديين، قيام دولة مستقلة، ودعوا إلى بقاء المسلمين والهندوس ضمن دولة واحدة، مع ضرورة تشكيل جمعية إسلامية قوية، تعمل على نشر الإسلام بين الهندوس، والحكم بموجب الشريعة الإسلامية، وقد مثّل هذا الاتجاه أبو الأعلى المودودي(١١٥).

تأسيساً على ما تقدم، فقد شكل الإسلام الهاجس الأول والأساس بالنسبة لباكستان، ولا سيما أنه عد القاسم المشترك الذي اجتمع عنده الباكستانيون، بغض النظر عن تشكيلاتهم العرقية والإثنية المتعددة. وهكذا لم يعد الإسلام بالنسبة لباكستان دينها وحسب، وإنما فكرها أيضاً(١١٦).

وبعبارة أخرى، يختلف الإسلام في باكستان من حيث العلاقة بينه وبين الدولة والمواطن عن أية دولة إسلامية أخرى، فهو ليس مجرد ايديولوجيا لنظام سياسي، كما هو الحال في إيران، وهو ليس أساساً لثورة الحركات السياسية، كما في مصر، وإنما هو معيار لشرعية النظام، وله الفضل في قيام الدولة والحفاظ على وحدتها(١١٧).

لذلك فإن الأنظمة السياسية المتعاقبة على رغم تبنيها في الأغلب لرؤية تقوم على المزج بين الأصالة والمعاصرة، تأثراً من قادتها بفكر الغرب وثقافته وتأثيراته السياسية، فإنها ظلت تظهر حرصها على احترام التقاليد الإسلامية واعتمادها مظلة لإضفاء صفة الشرعية عليها، ولا سيما في التأكيد على الإسلام في الدساتير التي أصدرتها هذه

---

(١١٣) للتفصيل، انظر: شريف الدين بيرزاده، **نشأة باكستان**، ترجمة عادل صلاحي (جدة: [د.ن.]، ١٩٦٩)، ص ٢٣٥ - ٢٤٠.

(١١٤) للتفصيل في آراء الشاعر والفيلسوف محمد إقبال خان، انظر عدد خاص عنه في مجلة: **فكر وفن**، العدد ٣٢ (١٩٧٩).

(١١٥) انظر: شاكر، **باكستان**، ص ٣٧ - ٣٨.

(١١٦) للتفصيل، انظر: Hassan Gardez and Jamil Rashid, *Pakistan: The Roots of Dictatorship* (New Jersey: [n. pb.], 1983), pp. 367-382.

(١١٧) قارن مع: Ispahani, «Pakistan: Dimensions of Insecurity,» pp. 4-5, and Henry Korson, «Islamization and Social Policy in Pakistan,» *Journal of South Asian and Middle Eastern Studies*, vol. 6, no. 2 (Winter 1982), pp. 71-90.

الأنظمة التي اتصفت في أغلب الأحيان بالشمولية[١١٨].

إن دراسة تحليلية لنمط الحكومات التي تعاقبت على السلطة، وطبيعة الدساتير التي أصدرتها، والمناقشات والاعتراضات التي قادتها أحزاب وقوى المعارضة وأصحاب الرأي والفكر، تبين لنا بوضوح طبيعة الجدل الذي دار على امتداد الحياة السياسية في باكستان حتى الوقت الحاضر، حيث شكلت الديمقراطية وشكل الحكومة جوهر ذلك الجدل، ويدور حول ما إذا كانت الديمقراطية الليبرالية هي المنهج الذي ينبغي اعتماده، أو أن المنهج هو الديمقراطية الشوروية بمقتضى حكم القرآن الكريم والسنة النبوية، والتي بموجبها كان المودودي يرى أن الديمقراطية المعاصرة من الطراز الغربي تتناقض مع الإسلام[١١٩].

تأسيساً على ما تقدم، شكّل الإسلام، أحد الثوابت الأساسية في حياة باكستان وسلوكها السياسي الخارجي. وعزز من ذلك استمرار الصراع بين باكستان كدولة إسلامية والهند كدولة هندوسية.

وقد عبّر عن هذه الحقيقة لياقت علي خان الذي استلم السلطة بعد وفاة محمد علي جناح خلال زيارته للولايات المتحدة عام ١٩٥٠، وهو يحاول شرح أهداف وطموحات الدولة الإسلامية الجديدة وفلسفتها السياسية، مؤكداً أنه لا مكان للثيوقراطية في الإيديولوجيا الإسلامية لبلاده، لأن الإسلام يعتمد على حرية الضمير، ولا وجود للكهنوتية، وهو يمقت النظام الطبقي، وأن الإسلام الذي يحترم الملكية الخاصة لا يشكل ايديولوجية باكستان فحسب، إنما هو رابطة لها مع دول الشرق الأوسط التي تعد عناصر أساسية في الاستقرار في آسيا. كما أكد أن لباكستان طريقها الإسلامي الخاص في الحياة، حيث لا تستطيع الشيوعية أن تجد لها مكاناً فيها[١٢٠].

وحتى في ظل ذو الفقار علي بوتو الذي حاول تطبيق العدالة باسم «الاشتراكية

---

(١١٨) للتفصيل، انظر: الحديثي، «التعددية الحزبية في باكستان: دراسة في ضوء التطورات الدستورية».

(١١٩) يرى أبو الأعلى المودودي أن التشريع هو من أحكام الله وليس الشعب، كما يرد في الديمقراطية الليبرالية، وأن الرئيس المنتخب يجب عليه تفسير المصدرين الرئيسين في الإسلام القرآن والسنّة في تشريع رئيسي شامل يساعده في وضعه مجلس شورى، ولذلك فإن السيادة في دستور الإسلام لله تعالى بدلاً من الشعب يوكل بها عباده المؤمنين من رجال الدين «التفويض الإلهي». انظر النظرية السياسية الإسلامية لأبو الأعلى المودودي المنشورة في مجلد: **القانون الإسلامي والدستور**، ترجمة مركز البحوث والمعلومات، بغداد (لاهور: المنشورات الإسلامية، ١٩٦٠)، ص ١٢٩ ـ ١٦٢. وقارن مع: مشفق أحمد، «علمنة باكستان: النشأة والتأسيس ـ القانون ـ محاولات الأسلمة والعلمنة،» **قضايا دولية** (إسلام آباد)، (٣١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤)، ص ٢٤ ـ ٢٥.

(١٢٠) Burke, *Pakistan's Foreign Policy*, p. 123.

الإسلامية»، فإنه في دستوره الذي أعلنه عام ١٩٧٣، كان يعبر عن مزيج من التقدمية المقرونة بالتصريحات الإسلامية، مؤكداً أن الإسلام هو دين الدولة[١٢١].

وقد ذهب ضياء الحق إلى أبعد من ذلك عندما اعتمد تسمية الديمقراطية الإسلامية في ضوء نظام «المصطفى» الذي اعتبره الأساس في تحقيق أسلمة الدولة[١٢٢]، مؤكداً في خطاب له أمام البرلمان عام ١٩٨٥ «ليس عندي أي شيء آخر أقدمه غير الإسلام»[١٢٣]. وبهذا الاتجاه اعتمد مجموعة من الإجراءات والقوانين قصد تطبيق الشريعة الإسلامية في مؤسسات الدولة، وهي إجراءات شهدت تركيزاً أكبر بعد الثورة الإيرانية لمواجهة متطلبات الاستجابة للتأثيرات الدينية في إيران[١٢٤].

وتبعاً لذلك، ظل الإسلام يشكل مرتكزاً أساسياً في سياسة باكستان الإقليمية، وبخاصة في علاقاتها مع دول العالم الإسلامي، معتمدة عليه في مساعيها لتكوين وقيادة كتلة إسلامية تتكون من مجموع دول العالم الإسلامي، الأمر الذي ترك تأثيره في موقف باكستان إزاء العديد من قضايا العالم الإسلامي، ساعية من وراء ذلك إلى

---

(١٢١) انظر: Fadl Al-Rahman, «Islam in Pakistan,» *Journal of South Asian and Middle Eastern Studies*, vol. 8, no. 4 (Summer 1985), pp. 16-43.

وقارن أيضاً مع: محمد أيوب خان، باكستان (بيروت: مطابع دار الكشاف، [د. ت.])، ص ٦، وإيف سالكبين، التحدي الباكستاني، ترجمة ناظم عبد الواحد جاسور (بغداد: معهد الدراسات الآسيوية والافريقية، ١٩٨٦)، ص ١٠.

(١٢٢) انظر مفصلاً: Fadl Al-Rahman, Ibid., pp. 31-43.

(١٢٣) سالكبين، المصدر نفسه، ص ١٠. ولمزيد من التفاصيل، انظر: محمد إسلام سيد، «حركة التحديث التقليدية وإحياء الشريعة الإسلامية في باكستان،» ترجمة مركز البحوث والمعلومات ـ بغداد، في مجلة: *Journal of South Asian and Middle Eastern Studies*, vol. 8, no. 4 (Summer 1985);

وليم آل. رختر: «باكستان: الخروج من متاهة الحكم العسكري،» ترجمة مركز البحوث والمعلومات، بغداد، في مجلة: *Current History* (March 1986),

و«القوى المحركة السياسية للانبعاث الإسلامي في باكستان،» ترجمة مركز البحوث والمعلومات، بغداد، في مجلة: *Asian Survey*, vol. 19, no. 6 (June 1979);

أنيتا فيس، «وضع المرأة في باكستان،» ترجمة مركز البحوث والمعلومات، بغداد، في مجلة: *Asian Survey*, vol. 25, no. 8 (August 1985);

جي. هنري كورسون وميشيل ماسكيل، «الأسلمة والسياسة الاجتماعية في باكستان،» ترجمة مركز البحوث والمعلومات، بغداد، في مجلة: *Asian Survey*, vol. 15, no. 6 (June 1985);

كمال المنوفي، «السياسة الهندية وأزمة الشرق الأوسط،» السياسة الدولية، السنة ٩، العدد ٣٣ (تموز/يوليو ١٩٧١)، ص ٥٦، و Rafiushan Kureishi, *The Nation of Pakistan* (London: Wheaton and Exter, 1969), p. 97.

(١٢٤) انظر بالتفصيل: عن سياسة نيوز سيرفيس، جريدة السياسة (الكويت)، ٩/٧/١٩٨٥؛ مجلة الأسبوع العربي (١٥ كانون الثاني/يناير ١٩٧٩)، عن (US News)، وجريدة الأنباء (الكويت)، ١١/١٢/١٩٨٢.

تحقيق تأثير فاعل ضد الهند في الصراع المباشر بينهما، كما في المحافل الإقليمية والدولية. ولاحتواء أثر هذه السياسة، يمكن القول إن أحد أسباب قيام الهند بالاعتراف بإسرائيل عام ١٩٥٠ هو نمو الصداقة بين الدول العربية والإسلامية وباكستان، والخوف المحتمل من تكوين جبهة إسلامية ضد الهند، وهو السبب نفسه الذي قاد الهند لاحقاً نحو تبني مواقف إيجابية من مسألة الصراع العربي ـ الإسرائيلي حرصاً على كسب التأييد العربي والإسلامي في مواقفها إزاء باكستان[١٢٥].

والملاحظ هنا أن الحكومات الباكستانية استمرت في التأكيد على الإسلام ودوره في إقامة علاقات إقليمية متميزة، ولا سيما مع دول غرب وجنوب غرب آسيا الإسلامية، مثل إيران وتركيا والبلدان العربية النفطية. لذلك فإن انتهاء حلف بغداد (السانتو) لم يؤثر في استمرار الدعوات لإقامة علاقات إقليمية متطورة مع الدول التي كانت أعضاء في السانتو، فضلاً عن أفغانستان ودول آسيا الوسطى، بعد انفصالها عن الاتحاد السوفياتي، والتي انضمت جميعاً إلى منظمة التعاون الاقتصادي[١٢٦].

في ضوء ما تقدم، يعد الإسلام ثابتاً أساسياً في حياة باكستان وسياستها الإقليمية من دون أن يحد ذلك من أهمية وجود ثوابت أخرى لها صلة بالعناصر المهمة للجغرافية السياسية، كما سنرى لاحقاً.

٣ ـ الدعم الخارجي

يرتبط تغير الأمن القومي للدول في كثير من الأحيان بطبيعة ومصادر التهديدات الداخلية والخارجية، الأمر الذي يضع الدول تحت تأثير الضغوط الخارجية الناشئة من استراتيجيات القوى العظمى المتنافسة في ما بينها على مناطق المصالح والنفوذ. ولذلك تشكل النزاعات التاريخية بين الدول مصادر أزمة تتفاعل مع طبيعة تركيبها الداخلي، الأمر الذي يدفع صناع القرار نحو البحث عن وسائل الدعم الخارجي من أجل «الحفاظ على شرعية النظام أو من أجل الحفاظ على الأمن القومي، هذه العلاقات التي تكون إما لتعديل العجز الذي تدرك القيادة الوطنية أنه موجود بينها أو من أجل البحث عن المصالح»[١٢٧].

(١٢٥) R. Kopicki, «India and Israel: A Problem in Asian Politics,» *Middle Eastern Affairs* (May 1958), p. 168.

(١٢٦) سوف نتطرق إلى هذه المنظمة في فصل لاحق.

(١٢٧) Singh, «Indian Security: A Framework for National Strategy,» pp. 889-890.

ومن الطبيعي القول إن فترة الحرب الباردة بعد الحرب العالمية الثانية شهدت مساعي عديدة لدول العالم الثالث باتجاه الاعتماد على قوة خارجية، الأمر الذي أفرز مصالح مشتركة بين النزاعات الإقليمية والدولية، أفضت إلى متابعة القوى العظمى لمصالحها عبر توظيف الدول الصغيرة لحماية الأمن والمصالح المشتركة.

ولا تختلف باكستان عن غيرها، فأمنها القومي ارتبط منذ نشأتها بمصادر الدعم الخارجي بفعل المعضلات المركبة الداخلية والخارجية التي واجهت أمنها القومي، وبخاصة أن موقعها الجغرافي والتهديدات الجيوبوليتيكية التي أحاطت بها جعلتها تشعر بالحاجة الماسة إلى إيجاد مصادر ثابتة للدعم الخارجي بكل مستوياته، وهي الأسباب نفسها التي دفعت القوى العظمى والكبرى إلى مدّ يد المساعدة لها لتحقيق مصالحها الدولية.

وفي البداية، بدا وكأن العلاقات الباكستانية ـ السوفياتية تأخذ مسارات تعاون متطورة[١٢٨]. بيد أن باكستان اتجهت صوب الغرب، وبخاصة إثر زيارة لياقت خان عام ١٩٥٠ للولايات المتحدة التي اعتمدت لاحقاً سياسة الاحتواء للدول المحيطة بالاتحاد السوفياتي قصد تطويقه، إذ وجدت تلك السياسة صدى إيجابياً لدى باكستان كونها تلبي حاجاتها في ضمان الأمن[١٢٩]. وقد عبرت عن ذلك عبر العديد من الإجراءات، منها انعقاد المؤتمر الاقتصادي الإسلامي في كراتشي، حيث وضعت مقرراته الأرضية للعداء العقائدي والسياسي للاتحاد السوفياتي[١٣٠]. تبع ذلك توقيع اتفاقية للمساعدة الدفاعية المتبادلة بين باكستان والولايات المتحدة عام ١٩٥٤، ثم دخول باكستان حلفي السانتو والسايتو[١٣١].

وفي كل ما تقدم، كانت باكستان تسعى إلى تعزيز موقعها إزاء الهند، فضلاً عن خشيتها من تطور طموحات الاتحاد السوفياتي نحو جنوب آسيا والشرق الأوسط[١٣٢].

---

(١٢٨) في الجزء الأول من عام ١٩٤٩ تحقق حدثان أديا إلى إعطاء نظرة متفائلة للعلاقات الباكستانية ـ السوفياتية: الأول قرار الهند البقاء ضمن الكومنولث البريطاني، والثاني إعلان نهرو في ٧ أيار/ مايو قبوله الدعوة لزيارة الولايات المتحدة في وقت لم يكن لياقت خان قد تلقى دعوة مماثلة، الأمر الذي ولّد ردود فعل سلبية في كراتشي. انظر: Burke, *Pakistan's Foreign Policy*, p. 99.

(١٢٩) المصدر نفسه، ص ١١٩ ـ ١٢١.

(١٣٠) المصدر نفسه.

(١٣١) انظر: البلاط الملكي، الميثاق العراقي ـ التركي، «انضمام باكستان للميثاق،» بغداد، الوثيقة (٣١١/٤٩١٤)، ص ٦٢ ـ ٦٣، وجميل رشيد وحسن ديزي، «باكستان المستقلة: نظرية وتطبيق الاقتصاد،» في: مجموعة مؤلفين، باكستان الدولة والمجتمع والإسلام.

(١٣٢) Curl, ed., *Documents on American Foreign Relations, 1954*, pp. 374-375.

وضمن هذا الاتجاه أكد سهروردي، رئيس وزراء باكستان، خلال زيارته للولايات المتحدة عام ١٩٥٧، للرئيس الأمريكي: «إننا نرتبط بكم بوثاق متين لا يمكن الفكاك منه، فإن أشد ما يزعجنا ويتهددنا في الآونة الراهنة النوايا العدوانية والتسلطية للشيوعية، ونحن ننظر إلى سلام العالم على أنه وديعة في أيديكم، فإن احترامكم للإنسانية ولشرف الفرد وكرامته واستقلال الشعوب يتفق اتفاقاً كاملاً مع المبادىء الأخلاقية التي نعتقد بها وندين بها، ومن جانبنا فإننا لا نرى أية صعوبة تحول دون تعاوننا التام من أجل دحر العدوان الشيوعي حتى نحمي القيم الروحية التي هي أعلى ما في الإنسان»(١٣٣).

في ضوء ما تقدم، تلقت باكستان مساعدات أمريكية بلغت حتى عام ١٩٦٥ ما يربو على ٤٠ بالمئة من ميزانيتها العامة، مما دفع السناتور وليم فولبرايت، رئيس لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ الأمريكي، إلى وصفها بأنها «فاقت كل تصور معقول»، الأمر الذي ولد ردود فعل عنيفة لدى الهند، حيث وصف نهرو تلك المساعدات بأنها حولت باكستان إلى دولة تابعة(١٣٤).

ومن الواضح أن كلاً من باكستان والولايات المتحدة كان ينظر إلى العلاقات بينهما من زاوية المصالح الحيوية له، فباكستان كانت تبحث عن ضمان خارجي للأمن، في حين استهدفت الولايات المتحدة مواجهة الاتحاد السوفياتي الذي اعترض على عقد الاتفاقية الدفاعية الباكستانية ـ الأمريكية التي عقدت عام ١٩٥٩، والتي بموجبها أنشئت قاعدة عسكرية أمريكية للتجسس والاتصالات في بيشاور، والتي أزيلت في ما بعد إثر التهديد السوفياتي بتدميرها(١٣٥). وعلى أية حال، فإن قبول باكستان لصيغ التحالف مع الغرب، والولايات المتحدة بخاصة، شكل تخلياً منها عن مقترحات الأمن المشترك ومعاهدة عدم الاعتداء التي سبق أن قدمها قادة باكستان للهند، على رغم تأكيدات نهرو أن إعلان عدم الحرب مع الهند يحقق الأمن أفضل من

---

(١٣٣) اسماعيل صبري مقلد، «التقارب بين باكستان والصين،» **السياسة الدولية**، السنة ٤، العدد ١٤ (تشرين الأول/أكتوبر ١٩٦٨)، ص ٨٢، وألبرت ولستر، **أنصاف حروب وأنصاف سياسات في الخليج**، دراسات استراتيجية، دراسة رقم ٢٦ (بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، ١٩٨١)، ص ١٨ ـ ١٩.

(١٣٤) تساءل رئيس وزراء باكستان «بوغرا» إزاء ردود الفعل الهندية عمّا إذا كان ينبغي على بلاده أن تبقى ضعيفة بما يتناسب والدول الأخرى؟ في الوقت نفسه بعث آيزنهاور برسالة إلى نهرو ليؤكد له أن المساعدات لا يسمح لها أن تشكل تهديداً للهند. انظر: مقلد، المصدر نفسه، و

K. Sarwar Hasan and Khalida Qureshi, *China, India, Pakistan* (Karachi: Pakistan Institute of International Affairs, 1966), pp. 219-222.

(١٣٥) Hussain, «Pak-Soviet Relations since 1947,» p. 69.

الاستعداد العسكري[١٣٦].

من جانب آخر، فإن إدراك باكستان لأهمية الصين، باعتبارها قوة آسيوية كبرى مجاورة، دفعها نحو البحث عن صيغ مناسبة لبناء علاقات اعتماد متبادل، وتكمن أساسيات هذا الإدراك في أنها القوة الخارجية البديلة التي يمكن أن توفر غطاءً للدعم الخارجي المتعدد الأشكال، بما يتيح لصانع القرار السياسي مرونة الحركة السياسية بين قطبين خارجيين لهما مصالح جيوبوليتيكية مهمة في باكستان.

أما بالنسبة للصين، فقد مرت العلاقات الباكستانية معها بمرحلتين:

المرحلة الأولى، منذ استقلال باكستان، وحتى عام ١٩٦٢، حيث يكمن الإدراك السياسي لصانع القرار الباكستاني في أهمية الموقع الجيوبوليتيكي للصين الناتج من مجاورتها للاتحاد السوفياتي والهند وطبيعة علاقاتها معهما، إذ وجدت باكستان في الصين قوة يمكن الاعتماد عليها للضغط على الهند، فضلاً عن كونها، بإمكانياتها المادية والسياسية، تستطيع أن تعزز أسلوب الترغيب والترهيب الذي يمكن أن تمارسه باكستان إزاء تفكير الولايات المتحدة بقطع المساعدات عن باكستان. ولذلك تجاوزت باكستان موقفها غير الواضح من الصين بعد الاستقلال، وتحديداً إزاء الصراع بين الجيش الأحمر وقوات تشان كاي شيك، حيث اتسم الموقف الباكستاني بالإيجابية[١٣٧]. فباكستان تبادلت السفراء مع الصين عام ١٩٥١، وهي الدولة الثالثة غير الشيوعية التي تعترف بها، فضلاً عن دعمها لاحتلال مقعدها في الأمم المتحدة.

ومن الأسباب التي كانت خلف السلوك الإيجابي لباكستان إزاء الصين[١٣٨]:

أ ـ طموحها نحو كسب موقف الصين في صراعها مع الهند إزاء كشمير، حيث تشترك كل من الصين وباكستان في الحدود المحيطة بكشمير.

ب ـ اعتماد باكستان على تجارتها مع الصين، وبخاصة تجارة الجوت التي توقفت مع الهند منذ الاستقلال.

---

(١٣٦) Akhtar, «Pakistan and Great Powers,» p. 174.

(١٣٧) Burke, *Pakistan's Foreign Policy*, pp. 101-108, and Bhaban Sengupta, «Role of Pakistan in the Emerging Security Scenario in South and South-West Asia,» in: Pondav Nayak, *Pakistan Society and Politics* (New Delhi: South Asian Publishers, 1984), p. 97.

(١٣٨) تعرضت باكستان لضغوط أمريكية إزاء موقفها من دخول الصين للأمم المتحدة، الأمر الذي عرض سلوكها للتردد بين امتناع عن التصويت (عام ١٩٥٢)، وتأجيل الموضوع (عام ١٩٥٣)، ومعارضة الإجراءات الأمريكية (عام ١٩٥٧)، ثم التصويت إلى جانب الولايات المتحدة. للتفصيل، انظر:
Z. A. Bhutto, «Bilateralism,» *Dawn* (3 October 1976), and Burke, Ibid., p. 102.

وفي ضوء ذلك، امتنعت باكستان عن التصويت على قرار وقف التجارة مع الصين وكوريا الشمالية خلال حرب الكوريتين(١٣٩).

والملاحظ خلال هذه المرحلة، أنه على رغم العداء الأيديولوجي الباكستاني للشيوعية، فقد اختلفت الصين عن الاتحاد السوفياتي في رؤيتها للصراع الهندي - الباكستاني، ومرد ذلك أن الاهتمام الكوني للاتحاد السوفياتي في رؤية المصالح باعتباره قوة عظمى اختلف عن الرؤية الصينية التي تركزت في منطقة التيبت التي اعتبرتها الصين جزءاً منها. ولذلك، وجدت الصين نفسها في صراع مع الهند تستفيد منه باكستان(١٤٠).

بيد أن ذلك لم يحل دون دعوة باكستان لقيام دفاع مشترك مع الهند إثر احتلال الصين للتيبت عام ١٩٥٩، وتصويتها إثر ذلك ضد تمثيل الصين في الأمم المتحدة، الأمر الذي أثار قلقاً صينياً مترافقاً مع قلقها من انضواء باكستان في الأحلاف الغربية. على رغم ذلك، فإن العلاقات بين الصين وباكستان ظلت تتطور، إذ طلبت باكستان من الصين منذ عام ١٩٥٩ مقترحات لتحديد الحدود بين الدولتين، ووافقت الصين في كانون الثاني/ يناير ١٩٦١ على المقترحات الباكستانية، وعقدت بينهما لقاءات متبادلة أفضت إلى اتفاق الدولتين الكامل حول تسوية وتوصيف وتحديد الحدود بينهما على المنطقة الفاصلة بين الجانب الذي تسيطر عليه باكستان من كشمير وإقليم سينكيانغ الصيني، وقد أكد ذلك اعترافاً صينياً بالسيادة الواقعية لباكستان على جزء من كشمير، وهو الأمر الذي أدى إلى خلافات جوهرية بين الهند والصين في هذا الموضوع استثمرته باكستان لتعزيز علاقاتها مع الصين(١٤١).

المرحلة الثانية، منذ عام ١٩٦٣، حين أخذت العلاقات بينهما آفاقاً جديدة في التطور تجسد في تأييد باكستان لموقف الصين في حربها ضد الهند عام ١٩٦٢، ومنذ ذلك التاريخ والصين تتخذ مواقف داعمة وصريحة لباكستان(١٤٢). وقد عزز من ذلك

---

(١٣٩) Burke, Ibid., pp. 102-103.

(١٤٠) المصدر نفسه.

(١٤١) لمزيد من التفاصيل، انظر: Interview with *Daily Telegraph* (London), (27 November 1961), quoted in: M. S. Roqan, «India and Pakistan as Factors in Each Other Foreign Policy and Relations,» *International Studies* (April 1962); B. L. Sharma, *The Pakistan-China Axis* (Bombay: Asia Publishing House, 1968), p. 86, and *Morning News* (Decca), 24/2/1961.

(١٤٢) من المفيد الإشارة إلى أن اتفاقية الحدود الموقعة بين الصين وباكستان تنص على أنها اتفاقية مؤقتة، حيث سيعاود الطرفان التشاور بعد أن يتم التوصل إلى حد دائم للنزاع على كشمير بين الهند وباكستان. انظر: Burke, Ibid.; Hasan and Kureshi, *China, India, Pakistan,* and Kureishi, *The Nation of Pakistan*, pp. 92-107.

الدعم الذي قدمته الولايات المتحدة ودول الغرب للهند خلال الحرب مع الصين، الأمر الذي خلق هاجساً مشتركاً للأمن، ليس إزاء الهند فحسب، وإنما إزاء الغرب أيضاً(١٤٣)، إذ شهدت العلاقات بينهما توقيع العديد من الاتفاقيات العسكرية والتجارية التي قوبلت باستياء من جانب كل من الهند والولايات المتحدة والغرب(١٤٤).

ولذلك، فقد تلقت باكستان في الحرب الثانية مع الهند عام ١٩٦٥ المساعدات من الصين، في حين فرضت الولايات المتحدة والغرب حظراً على الأسلحة على الطرفين، على رغم مطالبة باكستان للولايات المتحدة بتطبيق اتفاقية الدفاع المشترك الموقعة بينهما(١٤٥).

وفي مرحلة السبعينيات شهدت العلاقات مزيداً من التطور، وبخاصة في ظل ذو الفقار علي بوتو ذي التوجهات الاشتراكية. ويمكن اعتبار السبعينيات مرحلة حاسمة في تطور العلاقات بينهما على حساب الهند عبر ما نشأ من تطورات في البيئة الإقليمية، وتجسد ذلك في(١٤٦):

أ ـ وقوف الصين إلى جانب باكستان ضد الهند في حرب انفصال بنغلاديش، حيث إنه في الوقت الذي تخلت فيه الولايات المتحدة عن التزاماتها إزاء باكستان، فإن الصين وقفت إلى جانبها، وعندما خسرت باكستان الحرب قامت بتعويضها من الخسائر التي تكبدتها في الحرب.

ب ـ عقد معاهدة الصداقة الهندية ـ السوفياتية عام ١٩٧١، الأمر الذي أثار مخاوف أمنية مشتركة لدى كل من الصين وباكستان، ودعاهما في ما بعد إلى التعاون والتنسيق مع الولايات المتحدة.

ج ـ التفجير النووي الذي أجرته الهند عام ١٩٧٤، الأمر الذي دعا الصين إلى

---

(١٤٣) Kureishi, Ibid., p. 104; Mohammad Ayub Khan, *Friends Not Masters* (London: Oxford University Press, 1967), p. 151, and S. P. Seth, «China and Asian Security,» *World Focus* (New Delhi), vol. 14, nos. 11-12 (November - December 1993), p. 54.

(١٤٤) Stockholm International Peace Research Institute (SIPRI), *World Armaments and Disarmament: SIPRI Yearbook, 1989* (London: Taylor and Francis Ltd., 1989), p. 260, and Akhtar, «Pakistan and Great Powers,» p. 187.

(١٤٥) Akhtar, Ibid., pp. 175-176.

ولمزيد من التفاصيل، انظر: *Hindustan Times* (New Delhi) (16 March 1961), in: Hasan, ed., *Pakistan in a Changing World*, pp. 83-90.

(١٤٦) T. Tarki Hussain, «Relations with China,» *World Focus* (New Delhi), vol. 14, nos. 11-12 (November-December 1993), pp. 47-50; Matinuddin, «Rimlands of Southern Asia: A Security Perspective,» p. 37, and Nayak, *Pakistan Society and Politics*, pp. 101-103.

مشاركة باكستان في مساعيها لإحداث برنامجها النووي وتطويره تحقيقاً وتأميناً للأمن المشترك.

د ـ تصاعد الموقف سلباً بين الهند والصين في جبال الهملايا.

إن ما تقدم أفضى إلى اعتماد الصين وسائل عديدة منها:

أ ـ تقديم المساعدات لتحديث القوات الباكستانية وقدراتها العسكرية، فضلاً عن الاقتصادية.

ب ـ تطوير العلاقات مع الدول الصغيرة في جنوب آسيا، مثل النيبال وبنغلاديش، بالضد من مصالح الهند.

وفي ضوء ما تقدم من متغيرات إقليمية، حققت مصالح مشتركة لاستمرار التعاون بين باكستان وكل من الصين والولايات المتحدة. وقد استثمرت باكستان تلك المصالح لضمان استمرار الدعم الخارجي لها، حيث أكد ضياء الحق أن باكستان تعتبر نفسها جزءاً من العالم الحر، وأن الولايات المتحدة زعيمة هذا العالم، وأن «باكستان تعرف أنه ليس بإمكانها الوقوف وحدها في عالم اليوم، حيث تحتاج إلى الحصول على ضمانة أمنية أساسية»(١٤٧).

بيد أن التحول الحقيقي في الدعم الخارجي الذي حصلت عليه باكستان حدث إثر الغزو السوفياتي لأفغانستان عام ١٩٧٩، حيث أدى ذلك إلى تصعيد أهمية الدور الباكستاني للاعتبارات الجغرافية(١٤٨). وحيث إن الهند من جهتها احتلت الأولوية في السياسة السوفياتية إزاء المنطقة، فإن التداخل للقوى العظمى والكبرى الخارجية في شبه القارة أصبح عنصراً حاسماً في تحديدات الأمن، الأمر الذي فرض نفسه في اعتماد باكستان على الدعم الخارجي، وبخاصة من الصين والولايات المتحدة، إذ إنهما اتخذتا موقفاً مشتركاً ضد الوجود السوفياتي في أفغانستان، وهو الأمر الذي عملت باكستان على توظيفه لصالح تطوير قدراتها العسكرية والاقتصادية في مواجهة تهديدات الهند.

ثالثاً: السياسة الإقليمية والدور الإقليمي

يعد الموقع الجغرافي أحد العوامل الأساسية في دراسة الجغرافية السياسية، وذلك لتأثيره في السلوك السياسي للدولة وعلاقاتها الإقليمية بالدول الأخرى(١٤٩).

---

(١٤٧) لجنة القوات المسلحة في الكونغرس الأميركي، معدّ، **بلدان المحيط الهندي والتسهيلات العسكرية**، دراسات استراتيجية، دراسة رقم ٢٩ (بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، ١٩٨١)، ص ٣٢.

(١٤٨) Ispahani, «Pakistan: Dimensions of Insecurity,» p. 5.

لمزيد من التفاصيل، انظر: *Strategic Survey, 1983-1984* (London), pp. 87-88.

(١٤٩) محمد محمود الديب، **الجغرافية البشرية: أسس وتطبيقات** (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٧٨)، ص ٤٧، ودولة أحمد صادق [وآخرون]، **الجغرافية السياسية** (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٧٥)، ص ٤٢.

وتنبع أهميته أيضاً من تأثيره وتأثره بالظروف، ذلك أن الموقع الجغرافي، على رغم كونه ثابتاً، فإن أهميته تتوقف على طبيعة المركز الذي يحتله في عصر من العصور[١٥٠]. تبعاً لذلك، تعتمد سياسة باكستان الإقليمية على موقعها الجيوبوليتيكي، فهي تقع بين خطي عرض ٢٤ و٣٧ وبين خطي طول ٦١ و٧٥,٥، وتحدها شمالاً جبال الهملايا وجزء صغير من الأرض الأفغانية يوصل باكستان بالصين، ويبلغ طول هذه الحدود نحو ٦٧٠ كلم، ويحدها من الشرق الجزء الشرقي الذي اقتطع من البنجاب وضم إلى الهند، فضلاً عن ولاية راجستان في الهند. ويحد باكستان غرباً أفغانستان وإيران، ويبلغ طول الحدود الأفغانية ـ الباكستانية نحو ٢٥٠٠ كلم، كما يبلغ طول الحدود الباكستانية ـ الإيرانية نحو ٩٠٠ كلم. وتنساب عبر باكستان خمسة أنهار كبيرة تنبع من كشمير وما جاورها، وتنحدر من الشمال راوية كل البلاد حتى تصب في بحر العرب[١٥١].

في ضوء ما تقدم، ندرس سياسة باكستان الإقليمية في ضوء أهميتها الجيوبوليتيكية، آخذين في الاعتبار أثر انفصال بنغلاديش عنها في التغيير الجوهري في وضعها الجيوبوليتيكي، حيث تلتقي عند باكستان ثلاثة أقاليم جغرافية مهمة، هي منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى وجنوب آسيا[١٥٢]، وثلاثة أقاليم حضارية، هي حضارة العالم الإسلامي، والحضارة الهندية، والحضارة الصينية[١٥٣].

ولذلك تقع باكستان عند مفترق طرق حضارية، وموقعها يحتل أهمية استراتيجية نتيجة لموقعها الجغرافي الذي فرض نفسه في اعتبارات التجارة والعلاقات الدولية، حيث تربط الشرق الأوسط بجنوب آسيا، وجنوب آسيا بالصين وروسيا، وبخاصة أن ممر واكان الذي يفصل باكستان عن الاتحاد السوفياتي السابق يبعد ١٨ كلم عن كراتشي (فم الخليج)، ويربط الطريق الحديث «تاراتورم» (طريق الحرير) الصين بباكستان، كما

---

(١٥٠) محمد عبد الغني سعودي، **الجغرافية والمشكلات الدولية** (بيروت: دار النهضة العربية، ١٩٧١)، ص ٢٥.

(١٥١) هذه الأنهار هي: الهندوس «السند»، جهلم وجيناب وراوي وسلج، وكلها صالحة للملاحة إذا نظمت تنظيماً فنياً. انظر: حقي، **باكستان: ماضيها وحاضرها**، ص ٢٩ ـ ٣١. ولمزيد من التفصيل في جيوبوليتيكية جنوب آسيا، انظر: Jasjit Singh, «Geopolitics of Southern Asia,» *World Focus* (New Delhi), vol. 14, nos. 11-12 (November-December 1993), pp. 8-15.

ولمزيد من التفاصيل في العناصر الجيوبوليتيكية لباكستان، انظر: صباح محمود محمد، «الباكستان: تقويم جيوبوليتيكي،» **مجلة كلية التربية** (الجامعة المستنصرية)، العدد ٤ (١٩٩٤)، ص ٤ ـ ١٠.

(١٥٢) Milan Hauner, «The Soviet Threat to Afghanistan and India, 1930-1940,» *Modern Asia Studies*, vol. 15, no. 2 (1981), p. 287.

(١٥٣) Malcolm E. Yapp, «History of Afghanistan,» in: *The Far East and Australia, 1980-1981* (London: Europa Publications, Ltd., 1980), p. 42.

أن ممر خيبر يربط باكستان بأفغانستان وجمهوريات آسيا الوسطى، بحيث تبعد المسافة بين كراتشي وألما آتا ٢٠٠٠ كلم، وهي أبعد جمهوريات آسيا الوسطى عن باكستان.

إن هذه الطرق والممرات شكلت إحدى طرق المجابهة والصراع. وهناك دلائل على تزايد أهميتها باتجاه التعاون الاقتصادي عبر تزايد أهمية التجارة وتطور علاقات الاعتماد المتبادل، ولا سيما أن باكستان توفر أقرب الطرق لدول وسط آسيا إلى البحر.

إن ما تقدم جعل سياسة باكستان الإقليمية تتسم بالحذر(١٥٤). وقد عزز من ذلك تعقيدات الأوضاع الناشئة من أهمية الدور المركزي للهند بالنسبة لجنوب آسيا، حيث تشكل القوة الأكثر تأثيراً لدول الجوار، وبخاصة الصغيرة، فضلاً عن كونها تشكل العامل المشترك إزاء التوترات التي تحدث بين دول جنوب آسيا(١٥٥).

في ضوء ما تقدم، فإن هناك عدة أوجه لموقع باكستان الجيوبوليتيكي(١٥٦)، وقد فرض عليها ذلك أن تكون عضواً في عدة تكوينات إقليمية في آن واحد، هي إقليم جنوب غرب آسيا، حيث تشكل باكستان أحد أهم دول العالم الإسلامي، وشبه القارة الهندية، حيث تشكل إحدى أهم دول جنوب آسيا، والصين، فضلاً عن جمهوريات وسط آسيا عبر أفغانستان. إن ما تقدم منح باكستان دوراً خاصاً إزاء منطقة المحيط الهندي والخليج العربي في آن واحد، الأمر الذي جعلها طرفاً في العديد من دوائر الاهتمام الإقليمي والدولي(١٥٧).

كما أن ذلك فرض قيام علاقات تعاون وثيقة بين باكستان وبلدان الخليج العربي، ولا سيما العربية السعودية وإيران، معززة بالواقع الديمغرافي والروابط الدينية(١٥٨).

---

(١٥٤) M. Mustafa Kamal Kazi, «Emerging Trends in the South, Central and West Asia, and Foreign Policy Challenges Confronting Pakistan,» (Notes for talk at the Centre of International Studies, University of Baghdad, 25 May 1994).

(١٥٥) ترتبط الهند مع الصين بحدود تزيد على ٢٢٠٠ ميل من الحدود المشتركة تقسم إلى ثلاثة قطاعات، غربي وأوسط وشرقي، وتشمل حدود كشمير مع سينكيانغ والتيبت، بطول ١١٠٠ ميل، وعندها تلتقي حدود باكستان والصين، حيث توجد خطوط تقسيم للمياه تفصل بين مياه السند وحوض تاريم في سينكيانغ. انظر: معهد دراسات الصراعات، «الصراعات الدينية والعرقية في جنوب آسيا،» ترجمة مركز البحوث والمعلومات ـ بغداد (١٩٨٦)، العدد ١٧٨، ص ١٢ ـ ١٣، ومحمد محمد سطيحة، «حرب الحدود الهندية ـ الصينية،» السياسة الدولية، السنة ٣، العدد ١٠ (تشرين الأول/أكتوبر ١٩٦٧)، ص ٨٠ ـ ١٠١.

(١٥٦) Prime Minister Benazir Bhutto's interview with: *Defence Journal* (Islamabad), vol. 16, nos. 1-2 (1990), pp. 9-19.

(١٥٧) انظر: مركز البحوث والمعلومات، بغداد، «الباكستان والموازنة الصعبة في الخليج العربي وأفغانستان،» ٧/٦/١٩٨٤، ص ٢.

(١٥٨) Benazir Bhutto's interview, Ibid., p. 24.

انظر أيضاً: محمد، «الباكستان: تقويم جيوبوليتيكي،» ص ١٢ ـ ١٤.

ولأهمية المنطقة لمصالح القوى العظمى والكبرى، فقد وجدت باكستان نفسها تقع في مثلث العلاقات السوفياتية ـ الصينية ـ الأمريكية، الأمر الذي يفسر نزوع باكستان المستمر إلى تنمية قدراتها ومواردها باتجاه تعزيز دورها إقليمياً. وبهذا الاتجاه أكدت بي نظير بوتو أهمية القوة العسكرية ودورها في الحفاظ على حياد باكستان وأدائها لوظيفتها(١٥٩). وعموماً يمكن القول إن سياسة باكستان الإقليمية ارتبطت بمجموعة متغيرات أساسية أبرزها:

١ ـ **استمرار الصراع مع الهند** الذي شكل عقدة سياسة باكستان الخارجية ومحورها، وبخاصة إزاء مشكلة كشمير، الأمر الذي رتب مجموعة نتائج، منها ما تحول بحد ذاته إلى عقد جديدة في التنافس وعملية التوازن الإقليمي بينهما مثل البرنامج النووي، ودور الهند في انفصال بنغلاديش، مما دفع البلدين إلى البحث عن الأمن عبر ترتيب علاقاتهما مع الخارج بصيغة الدعم الخارجي. وقد نتج من ذلك دفع الأمن الإقليمي إلى ساحة الصراع الدولي طيلة فترة الحرب الباردة(١٦٠)، فضلاً عن مساعي كل منهما في إنجاز أو تعزيز دورهما في مجموعة من الترتيبات الإقليمية، كما سنفصل في ذلك لاحقاً(١٦١). وقد ترافق ذلك مع مساعي تطوير القدرات الداخلية. وفي جميع الأحوال عمدت باكستان إلى تحقيق مصالحها عبر إنجاز دور في الاستراتيجيات الدولية التي اعتمدت في معالجة الأزمات والحروب الإقليمية كما سنرى لاحقاً.

٢ ـ **المتغير الديني**، لقد سبقت الإشارة إلى أن هذا المتغير كان وراء نشوء باكستان، وهو العامل المشترك الذي يربطها بدول العالم الإسلامي، ويدفعها نحو تطوير علاقاتها مع المجموعة الإسلامية، من أجل ضمان الدعم الإسلامي الذي يتناسب والمنطلقات الإيديولوجية لباكستان، ومحاولتها توظيف ذلك لدعم موقفها في الصراع مع الهند، ومحاولة لعب دور قيادي في العالم الإسلامي(١٦٢).

---

(١٥٩) Benazir Bhutto's interview, Ibid., p. 14.

(١٦٠) شكّلت اتفاقيات سالت (١) و(٢) وسيادة فترة الوفاق والانفراج في العلاقات الدولية قلقاً لباكستان من أن تؤدي إلى التأثير سلباً في الدعم الخارجي لها في مواجهة التهديدات الهندية، للتفصيل، انظر: John Turner, *Arms in the 80's* (London: Stockholm International Peace Research Institute, 1985), pp. 49-50, 78, 81, 6, 50, 78 and 81.

(١٦١) سعت الهند لإبراز دورها الإقليمي كقوة كبرى عبر محاولة التأثير في سياسات الدول الصغيرة في جنوب آسيا، مثل التوقيع على معاهدة صداقة وسلام مع بنغلاديش لمدة خمس وعشرين سنة. انظر: Abul Kalam, «Cooperation in South Asia,» *Regional Studies* (Islamabad), vol. 6, no. 3 (Summer 1988), p. 68.

(١٦٢) Kalim Bahadur, «India and Pakistan,» *International Studies* (New Delhi), vol. 17, nos. 3-4 (July -December 1978), p. 519, and Benazir Bhutto's interview, p. 23.

وفي سبيل تحقيق ذلك، عمدت باكستان إلى بذل جهودها باتجاه تحقيق حالة انسجام في العالم الإسلامي إزاء القضايا المصيرية التي تواجه دول العالم الإسلامي، ومنها الصراع مع الهند وقضية فلسطين، أو السعي لتطوير الروابط الاقتصادية والثقافية والروحية مع الدول الإسلامية المستقلة، ومساندة كفاح الشعوب الإسلامية للتخلص من القوى الاستعمارية. وفي جهودها تلك، انطلقت باكستان من الاعتقاد بأن الدول الإسلامية إذا ما اتفقت، فإنها تستطيع أن تشكل قوة كافية لمواجهة التحديات، وهي تستند على فلسفة عبّر عنها لياقت علي خان بقوله: «... ولذلك فإن جزءاً من رسالة باكستان التي اختطتها لنفسها عمل كل شيء ضمن قدراتها لبعث التقارب والتعاون بين الدول الإسلامية»(١٦٣). وبعد حرب عام ١٩٧١ سعى ذو الفقار علي بوتو لإنشاء قاعدة صناعية عسكرية تستطيع باكستان توظيفها لصالح البروز كقطب له دوره في العالم الإسلامي(١٦٤).

ولاعتماد باكستان هذه الهوية منهجاً لها في سياستها الخارجية، وعلى رغم المواقف السلبية لبلدان عربية وانحيازها لصالح الهند، وعلى رغم التغييرات التي أجرتها على سياستها الخارجية، من حيث إعادة النظر في ترتيب الأولويات، فإنها ظلت تركز في سياستها الإقليمية على الدول الأساسية الإسلامية في غرب آسيا، مثل إيران وتركيا، فضلاً عن العربية السعودية وبلدان الخليج التي اعتمدت في الغالب مواقف مؤيدة لباكستان في نزاعها مع الهند(١٦٥).

وقد شكلت العلاقات الإقليمية مع هذه الدول أحد الثوابت في سياسة باكستان الخارجية لطبيعة مصالحها معها، ومثالها إيران، فهذه تشكل العمق الجغرافي لباكستان ومصدرها الأساسي للنفط. هذا فضلاً عما تركه التداخل الاجتماعي والقومي بينها وبين باكستان من رؤية إقليمية مشتركة في اتجاه التعاون(١٦٦).

٣ ـ المتغير الخارجي، ويتمثل في ضرورة العمل على موازنة الظروف السياسية والجغرافية المحيطة بباكستان، والاعتماد بصورة رئيسية على قوة الولايات المتحدة والصين لتحقيق التوازن الإقليمي إزاء التهديد الذي شكلته الهند، فضلاً عن أفغانستان، خلال الغزو السوفياتي، ووجود الاتحاد السوفياتي السابق(١٦٧). وفي الواقع، فإن توظيف باكستان للمتغير الخارجي، كان يتفاعل أصلاً مع التوظيف

---

(١٦٣) Kureishi, *The Nation of Pakistan*, pp. 97-98.

(١٦٤) *Asian Strategic Review, 1991-1992*, p. 287, and Khurshid Hyder, «Pakistan's Foreign Policy in the Early Seventies,» in: Hasan, ed., *Pakistan in a Changing World*, pp. 97-99.

(١٦٥) Hyder, Ibid., pp. 98-99.

(١٦٦) Askari-Rizvi, «Factors Shaping Pakistan's Arms Production Programme,» pp. 38-39.

(١٦٧) انظر المبحث السابق «الاعتماد على قوة خارجية».

الخارجي للدور الباكستاني لخدمة مصالح دولية محددة تعود جذورها إلى مبدأ دالاس الذي يقوم على ربط مناطق عديدة من العالم، ومنها بخاصة الواقعة ضمن إطار نظرية الأطراف (Rimland) لسبايكمان، بهدف تطويق منطقة القلب عبر السيطرة على منطقة الهلال الخارجي(١٦٨).

ولذلك، فإن باكستان، فضلاً عن الهند، لعبت دور الوكيل في الأزمات الإقليمية ذات الأبعاد الدولية في المنطقة. ولأهمية الدور الباكستاني لكل من الصين والولايات المتحدة، فقد لعبت باكستان دوراً فاعلاً ومؤسساً للحوار الأمريكي ـ الصيني عام ١٩٧١، والذى أفضى إلى اتفاق صيني ـ أمريكي على رفض العدوان على باكستان، فضلاً عن رفضهما تأسيس موقف غير منسجم في آسيا ومنطقة المحيط الهندي من قبل أية قوة أو مجموعة قوى، وهو ما اعتبره بوتو في حينه أنه موقف يمنع الاتحاد السوفياتي من التورط في أي نزاع هندي ـ باكستاني على غرار ما حدث في حرب عام ١٩٧١(١٦٩).

وفي ضوء ذلك، أصبح التعاون الباكستاني ـ الصيني يدخل ضمن التنسيق الأمريكي ومصالح الولايات المتحدة، بالقدر نفسه الذي شكل ذلك دعماً للدور الباكستاني إزاء الهند، فضلاً عن الدور الذي رغبت باكستان في لعبه على صعيد العالم الإسلامي(١٧٠). وقد اعتمدت باكستان، في أدائها لهذا الدور، المجابهة العسكرية كإحدى وسائلها الرئيسية في سياستها الإقليمية، وبخاصة خلال حرب أفغانستان. وفي ظل المتغيرات الدولية اللاحقة، أصبحت باكستان تعتقد أن الأسلوب الدبلوماسي والاقتصادي يمكن أن يحقق لها النتائج نفسها من دون الحاجة إلى المواجهات العسكرية، ولا سيما مع الهند، بيد أن ذلك يتطلب منها لكي تكون فاعلة في دورها امتلاك ناصية التطور التقاني والاقتصادي، وهو ما تسعى لتحقيقه منذ سنوات(١٧١).

---

(١٦٨) Abul Kalam, «Coopertation in South Asia,» p. 66; Emaduddin Ahmed, ed., *Foreign Policy of Bangladesh: A Small State's Imperative* (Dhaka: University Press Ltd., 1984), pp. 26-27, and Mizanur Rahman Shelley, *Emergency of a New Nation in a Multipolar World: Bangladesh* (Dhaka: University Press Ltd., 1979), p. 112.

(١٦٩) Akhtar, «Pakistan and Great Powers,» pp. 179-187.

(١٧٠) سعت باكستان دائماً للقيام بدور إقليمي يتجاوز دور الهند، عبر تأكيدها على العالم الإسلامي الذي يجعلها جزءاً من منطقة غرب آسيا والشرق الأوسط، وليس فقط جزءاً من جنوب آسيا. انظر مفصلاً: هاوارد ريغنز، «جنوب آسيا والخليج: الارتباط والمكاسب والقيود،» ترجمة مركز البحوث والمعلومات ـ بغداد، في مجلة: *Middle East Review* (Winter 1985-1986).

(١٧١) سعت باكستان لعودة جميع العلماء والمهندسين الباكستانيين من الخارج وعملت على تزويدهم بكل الإمكانيات، فضلاً عن محاولة الاستفادة من الخبرات الإسلامية باتجاه بناء تجربة متطورة. انظر: أكبر س. أحمد، «هل يمكن أن تصبح الباكستان يابانا جديدة؟ العوامل الاجتماعية في التنمية الاقتصادية،» ترجمة مركز البحوث والمعلومات، بغداد، في مجلة: *Asian Affairs* (1985).

في ضوء ما تقدم، استند الدور الباكستاني إلى سياسة باكستان الإقليمية التي تقوم على دوائر إقليمية متداخلة: **الأولى** منطقة جنوب آسيا، وتتركز سياسة باكستان فيها إزاء الهند. **والثانية** منطقة جنوب غرب آسيا، حيث تتركز سياسة باكستان فيها إزاء إيران وتركيا، فضلاً عن منطقة الخليج العربي، والدائرة **الثالثة** تعنى بدول وسط آسيا وأفغانستان. أما الدائرة **الرابعة**، فتتركز سياستها فيها إزاء الصين.

وفي هذه الدوائر حركة تفاعل باتجاه التعاون الاقتصادي، لأهميته في الوقت الحاضر الذي يشهد حركة من الاعتماد المتبادل. وعبر حركتها ضمن المنظمات الإقليمية، مثل سارك والإيكو، يمكن أن تشكل باكستان ممراً للانتشار الصيني، في ضوء ما هو متوقع من دور صيني على صعيد آسيا والعالم مستقبلاً.

رابعاً: الترتيبات الإقليمية

إن الأهمية الجيوبوليتيكية لباكستان، وبخاصة في فترة الحرب الباردة، والمشكلات الاقتصادية التي واجهتها البلاد، متفاعلة مع تطلعها نحو تطوير علاقاتها ضمن إطار دوائر حركة سياستها الخارجية... كل ذلك ظل يترافق مع هاجس الأمن الذي سيطر على سلوكها السياسي الخارجي. ولذلك دخلت باكستان مجموعة من الترتيبات الإقليمية التي اتخذت أبعاداً متعددة، عسكرية واقتصادية وسياسية. بيد أن جهداً إقليمياً مشتركاً شمل أكثر من دائرة في آن واحد، كما هو الحال في حلفي السانتو والسايتو.

١ ـ حلفا السانتو والسايتو

أفضت طبيعة العلاقات الأمريكية ـ الباكستانية إلى قدرة الولايات المتحدة على إقناع باكستان دخول حلف جنوب شرق آسيا (السايتو) وحلف بغداد (السانتو)، إذ تأسست منظمة السايتو في ٧ أيلول/سبتمبر ١٩٥٤. وقد انضمت باكستان إلى حلف بغداد (السانتو) في ٢٣ أيلول/سبتمبر ١٩٥٥[١٧٢].

ومن الطبيعي القول إن دور باكستان في هذه الأحلاف ينسجم ومبادرة دالاس، وزير الخارجية الأمريكي حينذاك، إزاء الشرق الأوسط، بهدف تشكيل تنظيم دفاعي

---

(١٧٢) سالكبين، التحدي الباكستاني، ص ١٤؛ محمد عزيز شكري، «التكتلات والأحلاف الدولية في عصر الوفاق،» **السياسة الدولية**، السنة ١٠، العدد ٣٨ (تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٤)، ص ٨٥؛ مقلد، «التقارب بين باكستان والصين،» ص ٨١، ومؤيد ابراهيم الونداوي، **العراق في التقارير السنوية للسفارة البريطانية، ١٩٤٤ ـ ١٩٥٨** (بغداد: وزارة الثقافة والإعلام، ١٩٩٢)، ص ٢٢١ ـ ٢٣١.

إقليمي لمواجهة الاتحاد السوفياتي(١٧٣)، حيث إن باكستان من جهتها وجدت في ذلك إطاراً مناسباً يحقق لها الأمن، فضلاً عن كونه يحقق لها عمقاً سوقياً مرغوباً فيه، كونه تشكيلاً يجمع أيضاً دولاً إسلامية، مثل إيران وتركيا والعراق(١٧٤).

لقد نشأ حلف بغداد في البداية كاتفاق عراقي ـ تركي(١٧٥)، تطور في ما بعد ليضم إيران وباكستان، فضلاً عن بريطانيا والولايات المتحدة، وكان هدفه في الدرجة الأساس أمنياً وعسكرياً في مواجهة الاتحاد السوفياتي، ولكنه عبّر أيضاً عن خصائص وظيفية إقليمية، حيث إن لكل دولة وظيفة سعت من أجل تحقيقها عبر الحلف(١٧٦).

وبالنسبة لباكستان، فإنها سعت لضمان الأمن وتحقيق الاستقرار لبناء دولة نشأت حديثاً وتعاني مشكلات عرقية ودينية، وثبت لها حاجة لضمان الوحدة الإقليمية.

أما حلف السايتو (منظمة جنوب شرق آسيا) فقد أنشىء في ٨ أيلول/ سبتمبر ١٩٥٤ بصيغة تحالف جماعي عقدته الولايات المتحدة مع كل من فرنسا وانكلترا واستراليا ونيوزيلندة والفيليبين وباكستان وتايلاند، وقد تضمن الحلف مبدأ الضمان الجماعي ضد أي اعتداء مسلح يقع على أية دولة عضو. وهنا نلاحظ تحفظ الولايات المتحدة في تحديد معنى الاعتداء الذي يستوجب تطبيق الضمان الجماعي، إذ ذكرت أنه لا ينطبق إلا على الاعتداء الشيوعي، ولذلك لم تطبق أحكام الميثاق أثناء الحرب الهندية ـ الباكستانية عام ١٩٦٥(١٧٧).

وحيث إن الولايات المتحدة عقدت مع باكستان محالفة ثنائية في ١٩ أيار/ مايو

---

(١٧٣) «الأزمة الراهنة في الباكستان واحتمالات المستقبل،» ص ٣٨، و Sharma, *The Pakistan-China Axis.*

(١٧٤) انظر: البلاط الملكي: الميثاق العراقي ـ التركي، «انضمام باكستان للميثاق،» بغداد، الوثيقة (٣١١/٤٩١٤)، ص ٦٢ ـ ٦٣، والحلف العراقي ـ التركي ـ بغداد، الوثيقة (٣١١/٤٩١٠)، ص ١٠، ١٢ و٣٢.

(١٧٥) للتفصيل، انظر: عبد الرزاق الحسني، **تاريخ الوزارات العراقية** (بغداد: دار الشؤون الثقافية العامة، ١٩٨٨)، ج ٧، ص ٤٩ ـ ٩٠، والونداوي، **العراق في التقارير السنوية للسفارة البريطانية، ١٩٤٤ ـ ١٩٥٨**.

(١٧٦) سعى العراق للعب دور إقليمي يعزز موقعه عربياً، فضلاً عما يحققه من حل للمشكلات الإقليمية المشتركة مع إيران وتركيا، وكانت تركيا تريد تعزيز مركزها لدى أوروبا وتعزيز دورها الإقليمي باعتبارها صلة وصل بين حلف الناتو والميثاق الجديد، فضلاً عن خشيتها من تعاون عراقي ـ سوري، أما إيران فكان اهتمامها منصباً في البعد القومي للعراق والمشكلة الكردية. للتفصيل، انظر: الحسني، المصدر نفسه، ج ٧، ص ٤٩ ـ ٩٠، وج ٩، ص ٨٩ ـ ٢١٥، وحسيب عارف العبيدي، «دور العراق بعد الحرب العراقية ـ الإيرانية،» (أطروحة دكتوراه، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، ١٩٩١)، ص ١١٣ ـ ١١٤.

(١٧٧) بطرس بطرس ـ غالي، **الاستراتيجية والسياسة الدولية** (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٦٧)، ص ١٣٧ ـ ١٣٨، وعبد الله الأشعل، «احتمالات الوفاق بين الهند وباكستان،» **السياسة الدولية**، السنة ١٩، العدد ٧١ (كانون الثاني/ يناير ١٩٩٣)، ص ١٧١ ـ ١٧٣.

١٩٥٤، واتفاقية دفاعية عام ١٩٥٩، فإن باكستان بموجب ذلك أصبحت مركز الوصل بين حلفي بغداد والسايتو، كونها عضواً في الحلفين، فضلاً عن موقعها الجغرافي حينذاك، إذ تتصل باكستان الشرقية بدول جنوب شرق آسيا، في حين تتصل باكستان الغربية بدول جنوب غرب آسيا، وتزداد أهميتها عبر الربط الذي يحققه حلف بغداد بين حلفي السايتو والأطلسي، وبذلك يربط الشرق الأوسط بالشرق الأدنى[١٧٨].

وعموماً مر ارتباط باكستان بحلفي السانتو والسايتو بمرحلتين:

المرحلة الأولى منذ انتمائها إلى الأحلاف، وحتى عام ١٩٧١، حيث ركزت باكستان على ارتباط أمنها وحماية سيادتها ووحدتها الإقليمية بالاعتماد على الولايات المتحدة، وهي النزعة التي قادتها البيروقراطية العسكرية التي قبضت على السلطة[١٧٩].

المرحلة الثانية منذ انفصال بنغلاديش عام ١٩٧١، حيث أصيبت باكستان بخيبة أمل نتيجة رفض تلك الأحلاف تبني موقف داعم لباكستان في حربها مع الهند، وخضوعها للتفسير الأمريكي بأن الدفاع المشترك موجه تحديداً ضد النفوذ الشيوعي وخطر الاتحاد السوفياتي، الأمر الذي اعتبرته باكستان مناقضاً للهدف الأساس من انتمائها إلى تلك الأحلاف[١٨٠].

لقد ترافق السلوك الباكستاني بمتغيرات أخرى مهمة أبرزها[١٨١]:

أ ـ أن انفصال بنغلاديش أحدث متغيراً جيوبوليتيكياً مهماً لم تعد باكستان معه تشكل جزءاً من دول جنوب شرق آسيا، الأمر الذي دعاها إلى الانسحاب من حلف السايتو عام ١٩٧٢.

ب ـ تراجع أهمية الأحلاف الناتجة من تصاعد حركة التحرر الوطني وتصاعد رفض الرأي العام لاستمرار الانضواء في الأحلاف ذات الهوية الاستعمارية.

ج ـ استلام ذو الفقار علي بوتو السلطة، وسعيه لإقامة نظام ديمقراطي ليبرالي ذي مسحة اشتراكية إصلاحية اعتمد عليها لتطوير علاقاته مع الصين والاتحاد السوفياتي.

---

(١٧٨) المصادر نفسها.

(١٧٩) Aswinik K. Pay, «Pakistan's Foreign Policy Objectives,» in: Nayak, *Pakistan Society and Politics*, p. 83.

(١٨٠) الأشعل، المصدر نفسه، ص ١٧١ ـ ١٧٣.

(١٨١) المصدر نفسه؛ Akhtar, «Pakistan and Great Powers,» p. 178, and Pay, Ibid., pp. 84-88.

في ضوء ما تقدم، أوقفت باكستان نشاطها في الأحلاف وبدأت بمساع جديدة لتطوير نطاق التعاون الإقليمي مع إيران وتركيا والعربية السعودية، فضلاً عن مساعيها لأداء دور ضمن حركة عدم الانحياز[١٨٢].

وعندما أعلنت إيران عن انسحابها من حلف السانتو إثر ثورة عام ١٩٧٩، قررت باكستان بدورها الانسحاب نهائياً من الحلف، وتقدمت بطلب للانضمام إلى حركة عدم الانحياز[١٨٣].

٢ ـ منظمة التعاون الإقليمي للتنمية (Regional Cooperation and Development (RCD))

منذ بداية الستينيات، اعتمد الجنرال أيوب خان سياسة قوية وصفت بالنزعة الديغولية في سياسته الخارجية. وفي نزعته لتعزيز مكانة بلاده، بادر إلى اقتراح عقد حلف استانبول في تموز/يوليو ١٩٦٤، والذي تشكل من الدول الأساسية في حلف السانتو (إيران وتركيا وباكستان)، وكان هدفه إقامة نظام اقتصادي للتعاون الإقليمي[١٨٤].

ويعد المجلس الوزاري الذي أسس في عام ١٩٦٤ أعلى هيئة في المنظمة، وتتألف من وزراء خارجية الدول الأعضاء الثلاث، ولها صلاحية اتخاذ القرارات حول أساليب التعاون الإقليمي للدول الأعضاء. كما تضم المنظمة مجلساً للتخطيط الإقليمي مؤلفاً من رؤساء الأجهزة التخطيطية في الدول الأعضاء، ووظيفتهم تقديم المقترحات إلى المجلس الوزاري حول أساليب تطوير التعاون بين دول المنظمة. وقد اتفق أن تكون طهران مقراً للسكرتارية التي شكلت عام ١٩٦٥، وهناك لجان فنية متخصصة في مجال الصناعة والنفط والبتروكيمياويات والتجارة والنقل والمواصلات ومجالات التعاون الثقافي والإداري والإعلامي[١٨٥].

(١٨٢) Hyder, «Pakistan's Foreign Policy in the Early Seventies,» p. 99.

(١٨٣) عبد اللطيف زيدان، «إيران والانسحاب من الحلف المركزي،» **السياسة الدولية**، السنة ١٥، العدد ٥٧ (تموز/يوليو ١٩٧٩)، ص ٢٣٠.

(١٨٤) في ١٤/٧/١٩٦٤، عقد اجتماع ثلاثي بين شاه إيران والجنرال أيوب خان والرئيس التركي كورسيل في اسطنبول، نشأت بموجبه منظمة الـ (RCD). للتفصيل، انظر: هاني الحديثي، «منظمة التعاون والتنمية الإقليمية،» **مجلة الأمن القومي** (بغداد)، السنة ٧، العدد ٢ (١٩٨٥)، ص ١٥٧، واسماعيل صبري مقلد، «الأزمة السياسية في باكستان،» **السياسة الدولية**، السنة ٧، العدد ٢٤ (نيسان/أبريل ١٩٧١)، ص ٣٠.

(١٨٥) «ملاحظات حول فكرة التعاون الاقتصادي بين تركيا وإيران وباكستان،» **التقرير الشهري** (مركز البحوث والمعلومات ـ بغداد)، السنة ٤، العدد ٢ (شباط/فبراير ١٩٨٠)، ص ٥١ ـ ٥٢.

وفي عام ١٩٧٦ عقد اجتماع لرؤساء الدول الثلاث في إزمير في محاولة لإنشاء منطقة للتجارة الحرة، حيث تم التوقيع على معاهدة إزمير في آذار/مارس ١٩٧٧ التي بموجبها يفترض إقامة منطقة للتجارة الحرة خلال عشر سنوات. بيد أن المنظمة أخفقت في تحقيق أغراضها بسبب بطء خطوات التعاون، وتوقفت نهائياً إثر انسحاب إيران بعد الثورة عام ١٩٧٩، إذ اتهمتها بأنها حلف استعماري[١٨٦].

وعلى رغم الطابع الاقتصادي والتجاري للمنظمة، فإنها لم تخل من دوافع سياسية وقفت خلف إنشائها، ومن أبرزها[١٨٧]:

أ ـ استمرار الدعم الأمريكي للتعاون الإقليمي بين الدول الثلاث في ظل استمرار المواجهة مع الاتحاد السوفياتي، وقد جاء مبدأ نيكسون في عام ١٩٦٩ ليؤكد ما تقدم، إذ يقول كيسنجر: «نحن مادياً قوة عظمى، لكن أهدافنا لم تستطع أن تمتلك معاني تحدث تعاوناً إرادياً... ويستوجب على المجموعات الإقليمية المدعومة من قبل الولايات المتحدة تسلم مسؤوليتها عن مناطقها المجاورة عن قرب، فالولايات المتحدة مشغولة بإطار شامل أكثر من إدارة كل عملية محلية»[١٨٨].

وفي ضوء التقاء المصالح مع دول الحزام الشمالي، يقول كيسنجر: «... فقد اتفقنا نيكسون وأنا على أهمية تركيا وباكستان وإيران».

وبالنسبة لباكستان، فقد ظلت تعلق أهمية كبيرة على هذا التعاون الإقليمي، كونه يخلق عمقاً سوقياً في مواجهة الهند، ولذلك رفضت باكستان دعوة شاه إيران عام ١٩٧٦ بتوسيع نطاق التعاون الإقليمي ليشمل الهند[١٨٩].

ب ـ المشاكل الإقليمية المشتركة الناتجة من التداخل الاجتماعي العرقي والقومي مع دول الجوار الإقليمي، إذ شكلت بلوشستان مشكلة مشتركة لكل من إيران

---

(١٨٦) للتفصيل، انظر: الحديثي، المصدر نفسه.

(١٨٧) لمزيد من التفاصيل، انظر: Zulfikar Ali Bhutto, *New Directions* (London: Nomara Publications Ltd., 1980), pp. 68-73.

انظر أيضاً: شابور حقيقت، إيران: **الثورة الناقصة والتنسيق الأمريكي**، ترجمة مركز البحوث والمعلومات (بغداد: بالرونيو، [د.ت.])، ص ٦١، وفرجينيا برودوين ومارك سلدن، **السر المعروف: مبدأ نيكسون وكيسنجر في آسيا**، ترجمة أحمد طربين ونصير عاروري (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٤)، ص ٦ و٨.

(١٨٨) هنري كيسنجر، **سنوات العصف: مذكرات**، ترجمة مركز البحوث والمعلومات (بغداد: المركز، ١٩٨٤)، ص ٩٠. انظر أيضاً: التقرير الصحفي عن الدائرة الصحفية العراقية في إسلام آباد، بتاريخ ٢٣/٥/١٩٨٤.

(١٨٩) التقرير الصحفي لسفارة العراق في إسلام آباد، عن مكتب النشر والإعلام في القيادة القومية لحزب البعث العربي الاشتراكي، بغداد، ١٤/١/١٩٧٦.

وباكستان اللتين تقتسمان إلى جانب أفغانستان إقليم بلوشستان، في حين شكلت القضية الكردية مشكلة مشتركة لكل من إيران وتركيا، فضلاً عن العراق، ولذلك وقفت إيران بكل قوة عام ١٩٧٢ إلى جانب ذو الفقار علي بوتو لإحباط الاضطرابات الواسعة التي قام بها البلوش في الإقليم الباكستاني(١٩٠).

٣ ـ التكتلات الدولية الإقليمية

لقد سعت باكستان للانضمام إلى تكتلات دولية إقليمية والتي يقصد بها «تلك التجمعات الدولية المقننة أو غير المقننة، التي يغلب عليها الطابع السياسي أو الاقتصادي دون الطابع العسكري»(١٩١)، وأهمها الكومنولث البريطاني ومنظمة المؤتمر الإسلامي.

في ما يتعلق بالكومنولث الذي يضم الدول المستقلة عن بريطانيا، فإن أهدافه الرئيسية تكمن في التشاور السياسي وتبادل المعلومات، والتعاون الاقتصادي، وأجهزته الرئيسية هي الأمانة العامة للكومنولث التي أنشئت عام ١٩٦٥، ومقرها لندن. ويشكل الكومنولث في الواقع رابطة واهية بين دول متباينة لا يجمعها أحياناً سوى اعتمادها للكومنولث وسيلة للإبقاء على علاقات خاصة مع بريطانيا مثل الهند وباكستان.

ولذلك نرى أن الهند، التي حاولت بعد الاستقلال الانفصال الكامل عن الكومنولث عبر تعهد الكونغرس الهندي بذلك في ٢ كانون الثاني/يناير ١٩٤٧ وتحوله إلى قرار في يوم ٢٦ كانون الثاني/يناير من ذلك العام، عادت ورحبت بالانضمام إليه من أجل تعزيز السلام في العالم، وربما يكمن السبب في عدم السماح لباكستان بالانفراد بمزايا المنظمة، ومنها العلاقات الخاصة مع بريطانيا(١٩٢).

وقد تفاعلت رغبة بريطانيا في إبقاء كل من الهند وباكستان في الكومنولث مع تطلع باكستان نحو توظيف الرابطة للتوسط بينها وبين الهند بخصوص مشكلة كشمير، وهو الأمر الذي رفضته بريطانيا، مما أثار استياء باكستان(١٩٣) من دون أن يؤدي ذلك إلى انسحابها من الرابطة، إذ أكد وزير خارجية باكستان: «أن باكستان

---

(١٩٠) Burke, *Pakistan's Foreign Policy*, p. 68.

(١٩١) شكري، «التكتلات والأحلاف الدولية في عصر الوفاق،» ص ٨٨.

(١٩٢) عندما أعلنت الهند الجمهورية اقتضى أمر عودتها إلى الكومنولث إجراء تغيير في دستور المنظمة، وذلك في نيسان/أبريل ١٩٤٩، وبموجبه دخلت الهند الكومنولث كدولة جمهورية. انظر: Burke, Ibid., p. 114.

(١٩٣) المصدر نفسه، ص ١١٥.

سوف تستمر في الكومنولث، طالما كان ذلك ملائماً لباكستان»[١٩٤]. وهكذا أيضاً تم الأمر بالنسبة لباكستان عندما أصبحت دولة جمهورية[١٩٥].

وفي ضوء ذلك حافظت باكستان على نمو التجارة مع بريطانيا واستمرارها عضواً في منطقة الاسترليني، فضلاً عن اعتمادها على الإنكليزية لغة رسمية للبلاد ومؤسساتها القضائية والعلمية. بيد أن انفصال بنغلاديش عام ١٩٧١ أفضى إلى استياء باكستان من الموقف البريطاني السلبي، حيث اعترفت بريطانيا بدولة بنغلاديش، الأمر الذي دعا بوتو إلى إعلان انسحاب بلاده من الكومنولث[١٩٦]، على رغم استمرار بريطانيا اعتبارها عضواً في الرابطة بكل المزايا والحقوق الطبيعية، حرصاً منها على الحفاظ على العلاقات التقليدية مع مستعمراتها السابقة. لذلك كان من السهل عودة باكستان إلى الرابطة في أيلول/سبتمبر ١٩٨٩ عندما حضرت بي نظير بوتو اجتماع الرابطة في كوالالامبور، تعبيراً منها عن رغبتها في أن تسير في طريق الديمقراطية شأن الدول الأخرى في الكومنولث[١٩٧].

أما بالنسبة لمنظمة المؤتمر الإسلامي، فإن باكستان تعد من الدول المؤسسة للمنظمة وإقرار ميثاقها الموقع في ٤ آذار/مارس ١٩٧٢، وبموجبه تضم هذه المنظمة عدة أجهزة، منها مؤتمر ملوك ورؤساء الدول والحكومات، وهو الجهاز الأعلى للمنظمة، والمؤتمر الإسلامي على مستوى وزراء الخارجية أو الممثلين المعتمدين[١٩٨]. وقد ساهمت باكستان عبر مؤتمر وزراء خارجية الدول الإسلامية الثاني المنعقد في كراتشي بتاريخ ٦ ـ ٢٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٠ في التحضير لصدور ميثاق المؤتمر الإسلامي[١٩٩]، واستضافت اللقاء الإسلامي الثاني في لاهور عام ١٩٧٤[٢٠٠]، وساهمت في جميع اللجان المتخصصة في المنظمة، فضلاً عن تولي شريف الدين بير زاده من باكستان منصب الأمين العام للمنظمة سابقاً. وقد لعب الرئيس ضياء الحق دوراً فاعلاً في لجنة المساعي الحميدة التي شكلت من قبل مؤتمر الطائف عام ١٩٨١

---

(١٩٤) المصدر نفسه.

(١٩٥) تم الإقرار النهائي لاستمرار باكستان في الكومنولث في اجتماع الجمعية الدستورية في آذار/مارس ١٩٥٦ بـ ٤٢ صوتاً مقابل صوتين. انظر: المصدر نفسه، ص ١١٦.

(١٩٦) شكري، «التكتلات والأحلاف الدولية في عصر الوفاق،» ص ٨٨.

(١٩٧) «The Return of the Prodigal Daughter,» *Economist* (23-29 September 1989).

(١٩٨) المصدر نفسه.

(١٩٩) المصدر نفسه.

(٢٠٠) تم تشكيل لجنة المساعي الحميدة التي نجحت بدعوة بنغلاديش لحضور المؤتمر وصدور قرار باكستان التاريخي بالاعتراف بها دولة مستقلة، مما هيّأ الأجواء لنجاح المؤتمر. انظر: أحمد يوسف القرعي، «التجمع الإسلامي ودعم الحق العربي،» **السياسة الدولية**، السنة ١٠، العدد ٣٦ (نيسان/أبريل ١٩٧٤)، ص ١٢٠ ـ ١٢٣.

قصد إيجاد حل للحرب العراقية ـ الإيرانية عبر زياراته ونشاطاته لدى كلا البلدين(٢٠١) . هذا فضلاً عن اتفاق دول العالم الإسلامي على إرسال ضياء الحق ممثلاً للعالم الإسلامي لدى اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٠(٢٠٢) . وقد سعت باكستان لتوظيف منظمة المؤتمر الإسلامي لصالح سياستها الإقليمية عبر التأكيد على دورها في العالم الإسلامي، وطرح مشكلة كشمير والصراع مع الهند، وقضية الغزو السوفياتي لأفغانستان، وغير ذلك من القضايا والمشاكل ذات الأهمية لباكستان والعالم الإسلامي، كقضايا إسلامية تستحق تبني موقف إسلامي موحد سعت باكستان نحوه لدعم موقفها الإقليمي، كما سنبين ذلك تفصيلاً في الفصول والأقسام اللاحقة.

---

(٢٠١) Government of Pakistan, Ministry of Information and Broadcasting, *Pakistan 1988; An Official*, p. 450.

(٢٠٢) المصدر نفسه، ص ٤٥٠، وعبد الملك أحمد ياسين، «لماذا باكستان وإلى أين؟» مجلة المنار (باريس)، العدد ٤٦ (تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٨)، ص ٩١ ـ ٩٢.

الفصل الثالث

سياسة باكستان حيال القضايا الإقليمية

مقدمة

أفضت حركة التأصيل التأسيسية في سياسة باكستان الإقليمية إلى التأثير في طبيعتها حيال العديد من القضايا ذات الأثر المباشر أو غير المباشر، الثنائي أو المتعدد الأطراف، في مصالح باكستان الجيوبوليتيكية، وقد تجسد ذلك عبر سلوكها السياسي الخارجي القائم إما على الفعل السياسي و/أو الاقتصادي و/أو العسكري ذي الأبعاد الإقليمية، ومثاله التسلح التقليدي وفوق التقليدي، ومشكلة كشمير، والتعاون الاقتصادي مع دول الجوار الجغرافي، وإما على رد الفعل على قضايا ذات تأثير إقليمي، كما هو الحال مثلاً مع الغزو السوفياتي لأفغانستان، واتفاقية الصداقة الهندية ـ السوفياتية، والحرب العراقية ـ الإيرانية.

وسنتناول في الأقسام التالية القضايا أعلاه، والتي اقترن بها السلوك السياسي لباكستان حتى انتهاء الحرب الباردة، إذ سنتناول امتداداتها في المرحلة اللاحقة في الفصل الرابع.

أولاً: قضية التسلح التقليدي وفوق التقليدي

تناولنا في قسم سابق قدرات باكستان المادية، ومن ضمنها القدرات العسكرية التقليدية والنووية، ومن خلالها بدا واضحاً أن باكستان دخلت سياسة سباق تسلح تقليدي ونووي واسع النطاق مع الهند، استنزف قدراً مهماً من نفقاتها العامة، وشكل بعداً أساسياً وقضية مركزية في سياستها الإقليمية، وعلى نحو أدى إلى أن ترتقي الوسيلة إلى مستوى القضية. ومما ساعد على ذلك، ارتباط الأمن القومي والدور الإقليمي لها مع قدراتها العسكرية التي شكلت هدفاً أساسياً سعت باكستان لإنجازه منذ التأسيس، حيث مرت سياستها التسليحية بمرحلتين:

المرحلة الأولى: منذ التأسيس حتى عام ١٩٧١، والتي شهدت ثلاث حروب (١٩٤٧ و١٩٦٥ و١٩٧١) كانت باكستان خلالها تعتقد أن الرؤية التقليدية للتفوق

الهندي تقوم على «تفوق الهند التقليدي في السلاح وسعيها للسيطرة على المنطقة»[١].

وبقصد ضمان الأمن وتحقيقاً للمصالح تركز الجهد الباكستاني حول تطوير القدرة التقليدية، الأمر الذي قاد نحو سباق للتسلح بين البلدين عدّ الموضوع الأكثر خطورة في العلاقات بينهما في ظل مضاعفة التشكيك في نيات الهند وطموحاتها في جنوب آسيا[٢].

وفي ضوء استمرار الجهد العسكري الهندي واعتماده على الاتحاد السوفياتي مصدراً رئيساً للتسلح، عمدت باكستان إلى مضاعفة جهودها لتطوير قدراتها العسكرية، معتمدة على الغرب، وبخاصة الولايات المتحدة، فضلاً عن الصين[٣].

المرحلة الثانية: إن سباق التسلح التقليدي بين البلدين تطور منذ بداية السبعينيات إلى مستوى السباق في بناء برامج نووية لديهما، انطلاقاً من قناعة مفادها أن التفوق في الأسلحة التقليدية قد يفضي إلى هزيمة الطرف الآخر في أية حرب تنشب بينهما، في حين أن الاعتماد على استراتيجية الردع النووي تحقق التوازن من دون حاجة إلى المقارنة الكمية، كما يحصل في الاستراتيجيات التقليدية، فضلاً عن كونها تحقق تخفيضاً في تكاليف الإنفاق العسكري، وتمنع الاستمرار في سباق تسلح تقليدي مدمر[٤].

بيد أن الواقع يشير إلى اقتران برامج التسلح التقليدية بالبرامج النووية، إذ إن باكستان بدأت برنامجها النووي منذ عام ١٩٧٢ عندما اتخذ بوتو قراره في اجتماع مولطن (Multan) السري بامتلاك القنبلة النووية، وهو الأمر الذي ساعد عليه قيام الهند بتفجيرها النووي عام ١٩٧٤[٥]، واستمرارها في تطوير برامجها، إذ تشير بعض المعلومات إلى أن القدرات الإنتاجية الهندية لأسلحة البلوتونيوم وصلت الآن إلى

---

(١) «البرنامج النووي الباكستاني،» ترجمة مركز البحوث والمعلومات ـ بغداد، في ٢٤/٦/١٩٨٦، ص ١٣.

(٢) Abul Kalam, «Cooperation in South Asia,» *Regional Studies* (Islamabad), vol. 6, no. 3 (Summer 1988), p .67, and Mobashar Hasan, «Alternative to Dependence,» in: Pran Chopra and M. Shamsul Huq [et al.], *Future of South Asia* (Dhaka: University Press Ltd., 1986), pp. 100-102.

(٣) Abul Kalam, Ibid., p. 67, and Sreedhar, «Pakistan's Defence Budget in Perspective,» *Strategic Analysis* (New Delhi), vol. 16, no. 5 (August 1991), pp. 502-510.

(٤) انظر: كينيث ن. والتز، انتشار الأسلحة النووية، ترجمة مركز البحوث والمعلومات ـ بغداد (لندن: المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية، ١٩٨١).

(٥) Savita Datt, «Nuclear Weapons Proliferation,» *Asian Strategic Review, 1991-1992* (New Delhi), (August 1992), p. 139.

مستوى القدرة على إنتاج ٢٠ قنبلة نووية في السنة(٦).

وفي ضوء تطور مستويات البرامج النووية لدى كل من باكستان والهند، فإن خيارهما أصبح مفتوحاً إلى حين التوصل إلى اتفاق ينال الحماية الدولية على وقف الانتشار النووي(٧). ولذلك يستمر الصراع والتنافس أساساً في العلاقات الباكستانية ـ الهندية، وذلك بقصد الاستخدام الفعلي أو تحقيقاً للردع المتبادل.

من جانب آخر، فإن ما تقدم لم يحل دون استمرار الحوار بهدف حظر الانتشار النووي في جنوب آسيا، وهو الحوار الذي اكتسب بعدين: إقليمي ودولي، انطلاقاً مما يشكله الاضطراب في هذه المنطقة من «تهديد للسلم والأمن الدوليين وضرورة إعطاء ذلك أولوية قصوى كقضية أمنية قومية»(٨).

ولذلك وجدت مقولات «شليزنغر» و«والتز» التي أشارت إلى مخاطر الانتشار النووي أفقياً على استقرار التوازن الاستراتيجي النووي صدى لدى الولايات المتحدة والقوى العظمى الأخرى، إذ سعت عبر أساليب الترغيب والترهيب بشكل مباشر أو عبر المنظمات الدولية إلى تأييد المقترحات «ذات الصلة بمراقبة الأسلحة إقليمياً ومثالها فكرة إقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب آسيا»(٩).

وضمن هذا السياق، أخضعت الولايات المتحدة تعاونها النووي مع الهند وباكستان تبعاً لمدى انطباق ذلك مع القانون الأمريكي عام ١٩٧٨ الخاص بحظر الانتشار النووي(١٠).

إن السلوك نفسه استخدم إزاء باكستان حينما اتخذت إدارة كارتر الإجراءات اللازمة لتطبيق العقوبات الخاصة التي نص عليها قانون المساعدات الأمريكية الآنف

---

(٦) Abul Kalam, «Cooperation in South Asia,» p. 139.

(٧) K. Subramanyam: «Our Nuclear Predicament,» *Strategic Analysis*, vol. 9, no. 7 (October 1985), p. 655, and «A Bomb We cannot Longer,» *Times of India* (New Delhi), (March 1984), cited in: B. Rahamatullah Al-Akram, «South Asian Relations and their Impact on the Ocean Perspective,» paper presented at: Second International Conference on India Ocean: Studies, Perth, Wester Australia, 5-12 December 1984, p. 2.

(٨) رودني دبليو جونز، **انتشار الأسلحة النووية**، ترجمة مركز البحوث والمعلومات ـ بغداد، سلسلة أوراق؛ رقم ٨٢ (واشنطن: جامعة جورجتاون، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، ١٩٨١)، ص ٨٤.

(٩) المصدر نفسه، ص ٨٦ و٩٤.

(١٠) أوقفت الولايات المتحدة العمل باتفاقية «تارابور» الموقعة مع الهند عام ١٩٦٣ والقاضية بتزويد مفاعلات «تارابور» بكميات الوقود التي تحتاج إليها حيث اشترطت على الهند قبول الضمانات الدولية، كما نصت عليها الاتفاقية التي أكدتها زيارة كارتر للهند عام ١٩٧٨. انظر: المصدر نفسه، ص ١٠٠ ـ ١٠٤.

الذكر، والتي تقضي بالإيقاف الفوري للمساعدات العسكرية ومعظم المساعدات الاقتصادية لأية دولة تقدم على استيراد معدات نووية حساسة غير خاضعة للضمانات(١١).

بيد أن باكستان استمرت في رفض التوقيع على معاهدة حظر الانتشار النووي واشترطت لذلك قبول الهند بها(١٢)، الأمر الذي رفضته الهند باستمرار، مما عزز من شكوك باكستان في رغبة الهند في تأسيس وضع غير متوازن في المنطقة وعمّق من قلقها الإقليمي(١٣).

وفي مواجهة ذلك، سعت باكستان للتوصل إلى اتفاق إقليمي مع الهند عبر وسائل مباشرة من خلال طرح المبادرات عليها، أو وسائل غير مباشرة مثل تقديم المقترحات عبر الجمعية العامة للأمم المتحدة(١٤).

وفي مبادراتها كانت باكستان تؤكد أن الاستمرار في سباق التسلح التقليدي والنووي لا يمكن أن يحقق السلم والأمن الإقليميين والدوليين، وبالتالي فإن إجراءات نزع السلاح ينبغي أن تتم بغض النظر عن كونها محددة بالإقليم أو غيره. وفي ضوء ذلك، تضمنت المقترحات الباكستانية المقدمة للهند بخصوص منطقة جنوب آسيا ما يلي(١٥):

١ ـ الموافقة في الوقت نفسه من قبل الهند وباكستان على معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية.

---

(١١) المصدر نفسه، ص ٩٧. انظر أيضاً كلمة السناتور آلان كرانشون أمام مؤتمر معهد جونافان حول الإرهاب الدولي، واشنطن، ٢٥ حزيران/يونيو ١٩٨٤، ترجمة مركز البحوث والمعلومات ـ بغداد، في: **التقرير الشهري**، ١٣/٨/١٩٨٤، ص ١٧ ـ ٢٦.

(١٢) جونز، المصدر نفسه، وكارل كايزر [وآخرون]، «الأمن الغربي،» تقرير صادر عام ١٩٨١ عن مجلس العلاقات الخارجية والمعهد الملكي للشؤون الدولية، ترجمة مركز البحوث والمعلومات ـ بغداد، ص ٧٨.

(١٣) Hasan Askari-Rizvi, *The Military and Politics in Pakistan* (Lahore: Fisco Press, 1976), p. 274, and Ali Akhtar, *Pakistan's Nuclear Dilemma: Energy and Security Dimensions* (Karachi: Gulf Graphics Ltd., 1984), pp. 117-138.

(١٤) المصادر نفسها.

(١٥) Government of Pakistan, Ministry of Information and Broadcasting, *Pakistan 1988: An Official* (Islamabad: The Ministry, 1988), pp. 454-455; Shab Zada Yakub Khan, «Foreign Minister of Pakistan to the Parliament on 20 April 1987,» *Strategic Studies* (Islamabad), no. 3 (Spring 1987), p. 105 and Zafar Iqbal Cheema, «Nuclear Diplomacy in South Asia During the 1980's,» *Strategic Digest* (New Delhi), vol. 22, no. 12 (December 1992), p. 1584.

٢ ـ موافقة كلا البلدين على الرقابة الدولية لوكالة الطاقة الذرية.
٣ ـ التفتيش المتبادل لمنشآتهما النووية.
٤ ـ إعلان مشترك على رفض امتلاك أو تطوير الأسلحة النووية.
٥ ـ اعتبار منطقة جنوب آسيا خالية من الأسلحة النووية.

وعلى أساس ذلك، أعلنت باكستان استعدادها للموافقة على أي اتفاق إقليمي أو ثنائي مع الهند لاعتبار جنوب آسيا خالية من الأسلحة النووية، الأمر الذي رفضته الهند، التي كانت تدعو إلى اتفاق عالمي شامل لعدم الانتشار النووي، أفقياً وعمودياً، في الوقت والطريقة نفسهما، مع التركيز على إزالة الأسلحة النووية لدى الصين وموجودات الولايات المتحدة في المحيط الهندي التي تشكل تهديداً لعموم المنطقة(١٦).

وبالتالي، فقد استندت الهند في رفضها اعتبار جنوب آسيا منطقة خالية من الأسلحة النووية، إلى أن ذلك سيضعها في موقف غير متكافىء في أي نزاع إقليمي مع باكستان التي ترتبط بعلاقات وثيقة مع الصين النووية، فضلاً عن تمركز السفن النووية الأمريكية في المحيط الهندي، الأمر الذي يهدد أمن الهند(١٧). ولذلك رفضت الهند وجهة نظر باكستان في اعتبار جنوب آسيا منطقة إقليمية متميزة، كونها جزءاً من منطقة آسيا والمحيط الهندي، إذ تحيط بها الدول الحائزة على الأسلحة النووية أو المتحالفة معها(١٨).

وفي ضوء ذلك، رفضت الهند أيضاً مقترح باكستان في دعوة القوى النووية الثلاث: الولايات المتحدة، والاتحاد السوفياتي، والصين لضمان المفاوضات بين البلدين المتنافسين في جنوب آسيا بشأن المسألة النووية، وكل ما استطاعا التوصل إليه هو الاتفاق على عدم مهاجمة المنشآت النووية لدى الطرفين، والتي تعتبر خطوة إيجابية نحو إجراءات بناء الثقة في الإقليم(١٩).

وعلى صعيد الجمعية العامة للأمم المتحدة، تقدمت باكستان عام ١٩٧٤ بأول مبادرة للجمعية من أجل اعتبار جنوب آسيا منطقة خالية من الأسلحة النووية،

---

(١٦) «Nuclear Development and Proliferation,» *World Wide Report*, no. 20 (December 1979), p. 15.

(١٧) Cheema, Ibid., pp. 1585-1586; Zafar Iqbal Cheema, «South Asia as a Nuclear Weapons Free-Zone,» *Strategic Studies* (Islamabad), vol. 4, no. 12 (Winter 1981), pp. 32-46, and Tatyanal Shaumian, «India's Foreign Policy: Interaction of Global and Regional Aspects,» *Asian Survey*, vol. 28, no. 11 (November 1988), p. 1166.

(١٨) انظر: الأمم المتحدة، نزع السلاح، مجموعة الدراسات؛ ٣ (نيويورك: الأمم المتحدة، ١٩٨١)، ص ٢٧، ومجموعة الدراسات؛ ٥، ص ١٥٦.

(١٩) *The News* (Islamabad), 9/1/1992, p. 1.

وأكدت على مبادرتها تلك في كل دورة من دورات الجمعية العامة، إذ تم اعتماد القرارات بهذا الشأن بالإجماع أحياناً، وبالأغلبية المطلقة أحياناً أخرى، مع وجود أصوات سلبية قليلة، من ضمنها الهند[٢٠]. وقد انطلقت باكستان من رؤية مفادها أن المنهج الإقليمي في التعاون هو أفضل الوسائل وأكثرها فعالية لمنع الانتشار النووي في الأقاليم، ومن ضمنها جنوب آسيا، باعتباره إقليماً معترفاً به تماماً ويتألف من دول ترتبط في ما بينها بمصالح متبادلة وتمر بتجربة سياسية مشتركة.

وقد كررت باكستان مقترحاتها في الدورات اللاحقة[٢١]، مؤكدة عدم جواز اعتبار قرب الدول المالكة للأسلحة النووية عاملاً يمنع من إنشاء مثل هذه المناطق، وداعية إلى عقد اتفاقية دولية تمنح الدول غير الحائزة على الأسلحة النووية ضمانات ضد استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها، وهو المشروع الذي أقرته لجنة الأمم المتحدة بعد إجراء التنقيحات، إثر المداولات التي جرت عليه[٢٢]، مبدية استعدادها لإخضاع منشآتها النووية للتفتيش الدولي إذا التزمت الهند بالشروط نفسها[٢٣]، ومقترحة عدم إجراء تجارب نووية إقليمية من قبل الدولتين، وهو ما رفضته الهند أيضاً على أساس أن ذلك يقتضي أن يتم في إطار يشمل جميع الدول المالكة للأسلحة النووية، ومن ضمنها الصين[٢٤].

ثانياً: قضية كشمير ومشكلة الحدود

اتخذ حزب الرابطة الإسلامية لعموم الهند قراره بإقامة وطن منفصل للمسلمين في جنوب آسيا في اجتماع لاهور بتاريخ ٢٣ آذار/مارس ١٩٤٠، وقد أعقب ذلك الإعلان الرسمي بتأسيس دولة باكستان في ١٥ آب/أغسطس ١٩٤٧[٢٥].

---

(٢٠) الأمم المتحدة، المصدر نفسه، و Cheema, «Nuclear Diplomacy in South Asia During the 1980's,» p. 1584.

(٢١) المصدر نفسه، والأمم المتحدة، **دراسة شاملة لجميع نواحي مسألة المناطق الخالية من الأسلحة النووية: تقرير خاص لمؤتمر لجنة نزع السلاح** (نيويورك: الأمم المتحدة، ١٩٧٦)، ص ٣٢ ـ ٣٣.

(٢٢) للتفصيل، انظر: **حولية الأمم المتحدة لنزع السلاح**، العدد ٥ (١٩٨٠)، ص ١٨٤ ـ ١٨٧، والعدد ٦ (١٩٨١)، ص ١٦١ و١٨٨.

(٢٣) جمال الدين محمد علي، «باكستان والخيار الصعب بين القنبلة النووية والمساعدات الأمريكية،» **السياسة الدولية**، السنة ٢٣، العدد ٨٩ (تموز/يوليو ١٩٨٧)، ص ١٩٩.

(٢٤) Cheema, «Nuclear Diplomacy in South Asia During the 1980's,» p. 1585.

(٢٥) للتفصيل، انظر: جمهورية باكستان الإسلامية، وزارة الإعلام والإذاعة، **جمهورية باكستان الإسلامية: كتاب رسمي** (إسلام آباد: منشورات وزارة الإعلام والإذاعة، [د.ت.])، ص ٩ ـ ١٥؛ إحسان حقي، **باكستان: ماضيها وحاضرها** (بيروت: دار النفائس، ١٩٧٣)، ص ١٤١ ـ ٢١٣، والاسترلامب، **كشمير: ميراث متنازع عليه، ١٨٤٦ ـ ١٩٩٠**، ترجمة سهيل زكار (دمشق: [د.ن.]، ١٩٩٢)، ص ٢٧.

ومع انفصال باكستان نشأت مشكلة كشمير بعدما ترك للإمارات الهندية حق تقرير المصير، حيث تم انضمام أغلب الإمارات إلى الهند وباكستان، في ما عدا ثلاث إمارات هي: جوناكادا، وحيدرآباد، وكشمير(٢٦).

وبالنسبة لكشمير ذات الأغلبية المسلمة، فإن حاكمها الهندوسي الديانة مال نحو الانضمام إلى الهند، على رغم ارتباط الولاية الديني، فضلاً عن الجغرافي والاقتصادي، مع باكستان، وهنا بدأ الصراع الهندي ـ الباكستاني على كشمير.

يحتل إقليم جامو وكشمير موقعاً استراتيجياً مهماً في جنوب القارة الآسيوية، «فحدوده الشرقية والشمالية الشرقية تتاخم حدود الصين في التيبت وسنكيانغ، وفي الشمال الغربي يقع شريط ضيق في أفغانستان (شريط واخان)، وعلى بضعة أميال منه يقع إقليم تركستان، وفي الغرب والجنوب الغربي تقع باكستان وفي الجنوب الهند»(٢٧). وفي ضوء ذلك، ترتبط قضية كشمير بتوازن القوى في هذه المنطقة، فأهمية الإقليم بالنسبة للهند استراتيجية، أما أهميته بالنسبة لباكستان فترتبط بعوامل جغرافية وسكانية(٢٨).

١ ـ نشأة النزاع

على رغم الاتفاق على حق تقرير المصير للإمارات، فقد اكتسحت الهند بالقوة المسلحة إقليمي جوناكادا وحيدر آباد(٢٩)، وظلت ولاية كشمير مشكلة عالقة بين البلدين، حيث دفع كل منهما قواته المسلحة ورجال القبائل إلى الإقليم، وطالبت باكستان بالاحتكام إلى موقف الشعب من خلال الاستفتاء(٣٠).

ويستند كل من الطرفين إلى مجموعة أسس في مطالبيهما بالإقليم(٣١).

---

(٢٦) عبد المنعم عبد الوهاب، **جغرافية العلاقات السياسية** (الكويت: مؤسسة الوحدة للنشر والتوزيع، ١٩٧٧)، ص ٤٤٥ ـ ٤٥١.

(٢٧) سمعان بطرس فرج الله، «قضية كشمير بين الهند وباكستان،» **السياسة الدولية**، السنة ٢، العدد ٣ (كانون الثاني/يناير ـ آذار/مارس ١٩٦٦)، ص ٢٩.

(٢٨) المصدر نفسه.

(٢٩) كان حاكما الإقليمين من المسلمين وقد طلبا الانضمام لباكستان أو البقاء كولايات مستقلة، وهو ما رفضته الهند باعتبار أن أغلبية السكان من الهندوس. للتفصيل، انظر: محمود شاكر، **باكستان** (بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٩٧٢)، ص ٤٢، و S. M. Burke, *Pakistan's Foreign Policy* (London: Oxford University Press, 1973), pp. 16-22.

(٣٠) Burke, Ibid., pp. 21-22.

(٣١) عبد الوهاب، **جغرافية العلاقات السياسية**، ص ٤٥١ ـ ٤٥٨.

كشمير

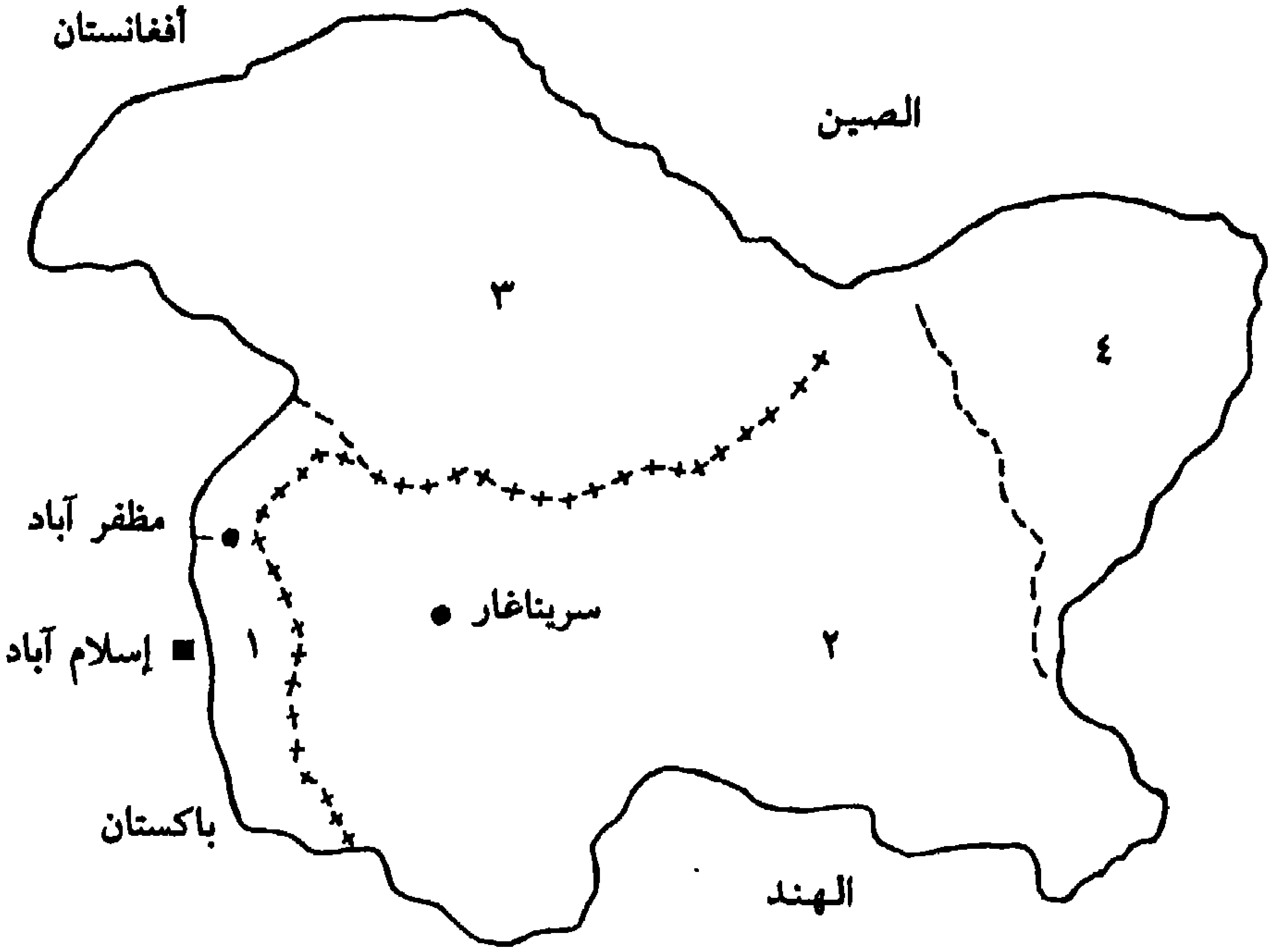

١ ـ ازاد كشمير

٢ ـ جامو وكشمير

(تحت الإدارة الهندية)

٣ ـ غيلغيت وبالتستان

(تحت الإدارة الباكستانية)

٤ ـ اسكايشين

(تحت الإدارة الصينية)

فباكستان تستند إلى أغلبية سكانه الإسلامية، والاعتماد الاقتصادي المتبادل معه، وتعتبر أن ضم كشمير للهند معناه تحكمها في مياه السند ورافديه الرئيسيين اللذين يمران في كشمير، لأن الإقليم مرتبط مع باكستان بوسائل المواصلات وعبرها مع العالم في حركته التجارية، فضلاً عن الاعتبار الأمني، حيث إن ضمه إلى الهند يهدد أمن باكستان بسبب انفتاح كشمير على باكستان.

أما الهند، فقد استندت إلى موافقة حاكم الإقليم الهندوسي على الانضمام إلى الهند بعدما ترك موضوع الانضمام للأمير في كل إمارة، وقد ربطت الهند كشمير بها عبر شبكة واسعة من طرق المواصلات، باعتبار أن مستقبل كشمير يكون أفضل إذا ما ضمت إلى الهند بفعل سعة الأسواق وتطورها صناعياً قياساً لباكستان، إضافة إلى أهمية حماية الهندوس في جنوب جامو. أما موضوع المياه الذي تثيره باكستان، فيمكن الاتفاق عليه وفقاً للمواثيق الدولية.

في ضوء ما تقدم، تظهر موضوعية الطروحات الباكستانية التي استندت إلى أسس قانونية واقتصادية وسياسية بوضوح، فالإقليم إلى جانب حيويته لاقتصاد باكستان، فهو يتبع باكستان بحكم الأغلبية الدينية التي اعتمدت أساساً للتقسيم، إذ شكل المسلمون عند التقسيم ٧٨ بالمئة من السكان(٣٢). وإذا كانت الهند قد أخضعت إقليمي حيدرآباد وجوناكادا بالقوة، باعتبار أن الأغلبية هندوسية، فإن المنطق هو أن تقر الهند بعائدية كشمير لباكستان على القاعدة نفسها التي شكلت أساساً لقرارات التقسيم الصادرة عن الأمم المتحدة(٣٣).

٢ ـ كشمير والأمم المتحدة

عرضت الهند قضية كشمير على مجلس الأمن الدولي في الأول من كانون الثاني/ يناير ١٩٤٨، وقد انصرف مجلس الأمن الدولي إلى معالجة هذه القضية عبر عدد من القرارات(٣٤) تضمنت اتفاقاً لوقف اطلاق النار في جامو وكشمير، واتفاقية للهدنة بين

---

(٣٢) يرى بعضهم أنهم كانوا يشكلون ٩٣ بالمئة من السكان. ولمزيد من التفاصيل، انظر: Burke, Ibid., p. 18, and Girilal Jain, «India, Pakistan and Kashmir,» in: B. R. Nanda, ed., *Indian Foreign Policy: The Nehro Years* (Delhi: Vikas Publishing House, 1976), pp. 60-78.

(٣٣) في عام ١٩٥٦ أجرت الهند انتخابات شكلية تألفت إثرها جمعية تأسيسية أعلنت نيابة عن أهالي كشمير انضمامها إلى الهند التي بدورها أعلنت أن كشمير أصبحت جزءاً لا يتجزأ من الهند. انظر: حسن أبو طالب، «تاريخ باكستان الاجتماعي الاستراتيجي،» مجلة المنار، العدد ٤٦ (تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٨)، ص ١٢٢، وعبد الوهاب، المصدر نفسه، ص ٤٥٨ ـ ٤٦٣.

(٣٤) القرار رقم (٤٧) لعام ١٩٤٨ والوثيقة (S/1100) المؤرخة في ٩ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٤٨، والوثيقة رقم (S/1196)، في ١٠ كانون الثاني/يناير ١٩٤٩، والقرار رقم (٩١)، في ٣٠ آذار/مارس ١٩٥١. للتفصيل، انظر: الاسترلامب، كشمير: ميراث متنازع عليه، ١٨٤٦ ـ ١٩٩٠، ص ٢٤٤ ـ ٢٦٤.

البلدين، وإجراء مشاورات مع اللجنة المشكلة من مجلس الأمن لتحديد الشروط العادلة والمنصفة التي تكفل التعبير الحر عن إرادة سكان كشمير وفق حق تقرير المصير[٣٥].

وعلى رغم جهود مجلس الأمن مع الطرفين، فقد أخفقت الأطراف في إجراء الاستفتاء الإقليمي بفعل غياب أساس مشترك لإدارة الاستفتاء، بيد أن الإقليم خضع عملياً للتقسيم بالقوة منذ ذلك التاريخ[٣٦]. فقد أدى خط وقف إطلاق النار إلى تقسيمه إلى قسمين خضع بموجبه ٣/ ٢ الإقليم و٥/ ٤ السكان للإدارة الهندية[٣٧].

وهكذا أصبحت مشكلة كشمير عائقاً أساسياً أمام علاقات طبيعية بين الهند وباكستان، حيث ترفض الهند إجراء الاستفتاء الذي تطالب به باكستان لاعتقادها أنه لن يكون لصالحها، وهو الخلاف الذي اعترف به مجلس الأمن في قراره رقم (٩١) الآنف الذكر، والذي حدد نقاط الخلاف الرئيسية التي تحول دون اتفاق الطرفين، وهي[٣٨]:

أ ـ إجراءات ومدى إخلاء الولاية من القوات العسكرية توطئة لعقد استفتاء.

ب ـ مدى الرقابة التي يتعين فرضها على ممارسة الحكومة لوظائفها في الولاية لضمان حرية الاستفتاء ونزاهته.

٣ ـ تطورات القضية الكشميرية

أدى إخفاق الجهود التي بذلت لإجراء استفتاء لسكان كشمير تحت إشراف الأمم المتحدة إلى انصراف كل من الهند وباكستان لمعالجة الموقف تبعاً لمصالحه القومية بعيداً عن أي التزامات إقليمية بينهما، فالهند دعمت إنشاء الجمعية التأسيسية في الإقليم التي أقرت دستور الولاية، متضمناً الاعتراف بأن «دولة جامو وكشمير ستبقى جزءاً مكملاً من اتحاد الهند»[٣٩]. وفي ضوء تصاعد تأزم الموقف بين الهند وباكستان،

---

(٣٥) انظر الملاحق: (١)، (٢)، (٣) و(٤).

(٣٦) ورد في تقرير ممثل الأمم المتحدة السيد ديكسون، أن الحدود الهندية ـ الباكستانية الفعلية في دولة جامو وكشمير ستصبح لسنوات خطاً لوقف إطلاق النار، وبالفعل أدى اتفاق كراتشي في ٢٧ تموز/ يوليو ١٩٤٩ لتحديد خط وقف إطلاق النار إلى تشكيل الحد الحقيقي لسيادة الدولتين، حيث أفضى إلى تقسيم جامو وكشمير بين مظفر أباد عاصمة لحكومة أزاد كشمير ونواة لدولة كشمير المتحررة من الهند والمهراجا من وجهة نظر باكستان، وسريناغار العاصمة التقليدية لجامو وكشمير تحت سيطرة القوات الهندية المؤيدة للشيخ عبد الله (أسد كشمير) الذي عارضت باكستان نفوذه تحت طائلة اتهامه بالتعاون مع الهند. انظر: الاسترلامب، المصدر نفسه، ص ٢٤٤ ـ ٢٤٨.

(٣٧) المصدر نفسه.

(٣٨) انظر الملحق رقم (٣)، الوثيقة رقم (S/2017/REVI) المؤرخة في ٣٠ آذار/ مارس ١٩٥١، الصادرة عن مجلس الأمن الدولي.

(٣٩) الاسترلامب، المصدر نفسه، ص ٢٩٣.

قامت الصين عام ١٩٦٢ بغزو التيبت واحتلال أراضٍ تدّعي الهند عائديتها لها، الأمر الذي أفضى إلى تغيير جذري في الحدود الصينية - الهندية على حساب الحدود بين كشمير وكل من سينكيانغ والتيبت(٤٠).

وقد أدى ذلك إلى تطور العلاقات الصينية - الباكستانية، وقد تجسد ذلك في توقيع إعلان اتفاق الحدود بينهما في ٢ آذار/ مارس ١٩٦٣، الأمر الذي أدى إلى تعقد الموقف الأمني بالنسبة للهند التي اتهمت باكستان والصين بالتصرف في حقوق شرعية للهند، على رغم أن الاتفاق المذكور عدّ مؤقتاً إلى حين توصل الهند وباكستان لحل شامل لمشكلة جامو وكشمير، إذ بالإمكان عقد اتفاق دائم يحل محل الاتفاق المؤقت(٤١).

إن الاتفاق الباكستاني - الصيني، في الوقت الذي يؤمن خاصرة الصين في كشمير في أي أزمة عسكرية قد تحدث مع الهند، فإنه يحقق مجالاً أفضل لباكستان للمناورة وممارسة الضغط إزاء الهند، في الوقت نفسه الذي عزز موقع باكستان الإقليمي إزاء الولايات المتحدة والغرب باتجاه تعزيز الدعم المقدم لباكستان لضمان المصالح المشتركة في جنوب آسيا، الأمر الذي قاد بدوره إلى تعزيز العلاقات الهندية - السوفياتية(٤٢).

إزاء ما تقدم، عمدت باكستان والهند إلى تصعيد الموقف والدخول في حرب كشمير الثانية عام ١٩٦٥، وبخاصة بعد إعلان الهند تطبيق مادتي الدستور الهندي (٣٥٦) و(٣٥٧) اللتين أفضتا إلى دمج جامو وكشمير بالهند بترسيخ حالات معينة من الحكم الرئاسي على كشمير(٤٣).

---

(٤٠) المصدر نفسه، ص ٣٣٢.

(٤١) ترى الهند أن باكستان من أجل أن تربح تأييد الصين لموقفها في كشمير سلمت الصين نحو ٢٠٠٠ ميل مربع من كشمير في منطقة لاداخ من دون وجه شرعي حيث إن الجزء الذي تسيطر عليه باكستان قائم على الاحتلال غير الشرعي للإقليم، إذ إن البلدين ليست بينهما حدود عامة، كونهما يفصل بينهما الإقليم الهندي في جامو وكشمير. وبالمقابل أشارت رسالة ممثل باكستان الدائم لدى الأمم المتحدة في ١٠ نيسان/أبريل ١٩٦٣ إلى مقررات مجلس الأمن واللجنة الخاصة للأمم المتحدة عامي ١٩٤٨ - ١٩٤٩ والتي بموجبها تصرفت باكستان بحق طبيعي لها في كشمير. انظر بالتفصيل: المصدر نفسه، ص ٣٤٤ - ٣٤٥، و K. Sarwar Hasan and Khalida Qureshi, *China, India, Pakistan* (Karachi: Pakistan Institute of International Affairs, 1966), pp. 392 and 410-420.

(٤٢) B. L. Sharma, *The Pakistan-China Axis* (Bombay: Asia Publishing House, 1968), pp. 87-90.

(٤٣) Wayne Willcox, «The Kashmir Problem and the Indo-Pakistan War of 1965,» in: Musuma Hasan, ed., *Pakistan in a Changing World* (Karachi: Ma'aref Printer, 1978), pp. 158-165, and Nanda, ed., *Indian Foreign Policy: The Nehro Years*, pp. 60-78.

انظر أيضاً: الاسترلامب، كشمير: ميراث متنازع عليه، ١٨٤٦ - ١٩٩٠، ص ٣٥٦ - ٣٥٧.

وكان طموح الهند خلال الحرب يتوقف عند اعتبار جامو وكشمير التي تحت سيطرة الهند جزءاً لا يتجزأ من الهند، وأنها ستبقى كذلك، في حين اعتمدت باكستان على صياغة قرار مجلس الأمن لوقف الحرب لضمان استمرار الموضوع خاضعاً للتفاوض الهندي ـ الباكستاني(٤٤). وفي ضوء شعور باكستان بتخلي الغرب عنها لرفض الولايات المتحدة وحلفائها استخدام اتفاقيات التحالف المعقودة معها للوقوف إلى جانبها ضد الهند، فضلاً عن اتخاذها قرار إيقاف المساعدات العسكرية لها باعتبارها طرفاً في الحرب، ولطبيعة الموقف الصيني المؤيد لها خلال الحرب، وللموقف الحيادي الذي تبناه الاتحاد السوفياتي، فقد استطاع هذا الأخير أن يلعب دور الوسيط بينهما عبر اجتماع طشقند الذي نتج منه اتفاق طشقند الذي ركز على عودة العلاقات الطبيعية بين البلدين، واستمرار المحادثات على مستوى عالٍ بينهما «حول الأمور ذات الأهمية المباشرة لكلا البلدين»(٤٥).

وفي ضوء ذلك، روعي خط وقف إطلاق النار في كشمير لعام ١٩٤٩. ولطبيعة موقف الشعب الباكستاني الداعي إلى تحرير عموم كشمير الإسلامية من سيطرة الهند، جوبهت اتفاقية طشقند برد فعل سلبي من عموم الرأي العام الباكستاني استثمره ذو الفقار علي بوتو في قيادة حملة شعبية واسعة ضد الرئيس الباكستاني شكلت بداية التغييرات السياسية التي أفضت إلى اضطرابات واسعة انتهت بحرب عام ١٩٧١ وانفصال بنغلاديش(٤٦).

أ ـ اتفاقية سيملا

عقدت اتفاقية سيملا بين الهند وباكستان في ٢ تموز/يوليو ١٩٧١، إثر الحرب التي أفضت إلى انفصال بنغلاديش واحتلال الهند لمساحة أخرى من كشمير الواقعة تحت سيطرة باكستان تقدر بـ ٣٤٠,٨٨ ميلاً مربعاً. وشكلت الاتفاقية تحركاً من البلدين نحو تطبيع العلاقات بينهما بهدف إقرار السلم والأمن الإقليميين عبر الاستعداد لحل المشاكل بينهما، وفق روح الاتفاقية، وربما يبعد دول الإقليم عن الاعتماد على القوى

---

(٤٤) نصّ قرار مجلس الأمن على ما يلي «... يأمل أنه ما إن يضمن وقف إطلاق النار أن يكون مجلس الأمن قادراً على التحري المفيد للحلول الممكنة للمشكلات السياسية التي تكمن تحت الصراع الحالي». انظر: الاسترلامب، المصدر نفسه، ص ٣٧٥.

(٤٥) *Hindustan Times* (2 April 1974), and Kamal Matinuddin, «Rimlands of Southern Asia: A Security Perspective,» *Strategic Studies* (Islamabad), vol. 10, no. 3 (Spring 1987), p. 37.

(٤٦) المصدر نفسه، انظر أيضاً: اسماعيل صبري مقلد، «الأزمة السياسية في باكستان،» السياسة الدولية، السنة ٧، العدد ٢٤ (نيسان/أبريل ١٩٧١)، ص ٣٤، و Mahnaz Ispahani, «Pakistan: Dimensions of Insecurity,» *Adelphi Papers* (Winter 1989-1990), p. 31.

الخارجية لتأمين أمنها وسلامتها الإقليمية[٤٧].

ولم يترتب عن اتفاقية سيملا أي تغيير إزاء مشكلة كشمير، حيث تذكر الفقرة (٦) من الاتفاقية «التسوية النهائية لمشكلة جامو وكشمير» باعتبارها من المسائل المعلقة التي تنتظر إيجاد حل لها. وبموجب الفقرة (ب) الفرعية من المادة (٤)، يعتبر خط السيطرة متميزاً من خط الحدود الدولية. كما أن هذه الفقرة تحمي الموقف المعترف به من كلا الجانبين، باعتبار أن باكستان تفسر الموقف المعترف به بأنه هو الذي تعترف به الأمم المتحدة بالنسبة إليها، حيث لا تحول اتفاقية سيملا دون إثارة قضية كشمير في الأمم المتحدة، إذ تنص الفقرة الفرعية (أ) من المادة (١)، بوجه خاص، على أن ميثاق الأمم المتحدة يحكم العلاقات بين الأطراف، وفي ضوء ذلك، تعتمد الوسائل السلمية في حل الخلافات والمنازعات بين الهند وباكستان، في حين ترى الهند[٤٨] أن جميع الخلافات بين البلدين، بما في ذلك قضية كشمير، يمكن حلها بشكل ثنائي فقط بموجب المادة ١ (ب) من اتفاقية سيملا، وبالتالي لم يعد من حق باكستان إثارة القضية أمام الأمم المتحدة.

وفي الواقع، فإن حل المشكلات عبر المفاوضات الثنائية أو أي طرق سلمية أخرى يتفق عليها الجانبان إنما يؤكد مبدأً عاماً منصوصاً عليه في ميثاق الأمم المتحدة، وهو لا يلغي حق باكستان كدولة عضو ذات سيادة في أن تنقل شكواها إلى الأمم

---

(٤٧) انظر الملحق رقم (٥) اتفاقية سيملا، فقرة ٤ ـ ب، وبموجبها، فإن انسحاب قوات البلدين إلى الحدود الدولية لم تشمل إقليم جامو وكشمير، حيث نصت على «أن يحترم الجانبان خط السيطرة الذي أسفر عنه وقف إطلاق النار في السابع من كانون الأول/ديسمبر ١٩٧١». ولمزيد من التفاصيل في الظروف التي قادت نحو الانفصال وعقد اتفاقية سيملا، انظر: هاني الحديثي، «التعددية الحزبية في باكستان: دراسة في ضوء التطورات الدستورية،» مجلة العلوم السياسية (بغداد)، السنة ٥، العدد ١١ (كانون الثاني/يناير ١٩٩٤)، ص ١٠٩ ـ ١٣٥؛ وليم آل. رختر، «باكستان: الخروج من متاهة الحكم العسكري،» ترجمة مركز البحوث والمعلومات ـ بغداد، في مجلة: *Current History* (March 1986), p. 30;

نازلي معوض أحمد، «اتفاقية سيملا والمصالحة الهندية الباكستانية،» السياسة الدولية، السنة ٨، العدد ٣٠ (تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٢)، ص ١٤٩ ـ ١٦١؛ Askari-Rizvi, *The Military and Politics in Pakistan*, pp. 273-274; Kalim Bahadur, «India and Pakistan,» *International Studies* (New Delhi), vol. 17, nos. 3-4 (July-December 1978), p. 518, and Khurshid Hyder, «Pakistan's Foreign Policy in the Early Seventies,» in: Hasan, ed., *Pakistan in a Changing World*, p. 108.

(٤٨) نصت اتفاقية سيملا على ضرورة التزام طرفي النزاع باحترام خط الهدنة في ولاية جامو وكشمير من دون الاعتداء على الأوضاع المعترف بها من كلا الطرفين: «ولا يحق لأي من الطرفين تغيير من جانب واحد على رغم الخلافات بينهما حول القضية وحول الظلال القانونية للاتفاقية». انظر:
S. M. Koreshi, *Contemporary Power Politics and Pakistan: Kashmir and the Simla Agreement* (Islamabad: Institute Studies, [n. d.]), pp. 133-138.

المتحدة والمحافل الدولية الأخرى طالما لم يتم التوصل ثنائياً إلى حل مرضٍ لطرفي النزاع.

تأسيساً على ما تقدم، ترفض الهند الخضوع لقرارات الأمم المتحدة في إجراء استفتاء يضمن لسكان كشمير حق تقرير المصير في الوقت نفسه الذي عجزت فيه عن تنفيذ سياسة تحقق لها الاستقرار في الإقليم(٤٩).

ومع تصاعد المشاكل الداخلية في الهند، مثل مشكلة السيخ في البنجاب، واهتمام صانع القرار السياسي الهندي بالحفاظ على الاتحاد الهندي، فإن موضوع كشمير أصبح أكثر تعقيداً، ذلك أن الإقرار بحق تقرير المصير لكشمير يمكن أن يشكل سابقة لخطوات لاحقة في إقليم البنجاب لصالح السيخ، الأمر الذي شكل دافعاً رئيسياً لاستمرار الهند في سياستها إزاء كشمير(٥٠).

ب ـ تطورات الموقف حتى عام ١٩٩٠

شهد النصف الثاني من عقد السبعينيات تصاعد الصعوبات التي واجهتها الهند في وادي كشمير، إذ أخفقت كل الوسائل في فرض السيطرة على الإقليم، وبدت الهند في مأزق صعب ناتج من مجموعة أسباب أبرزها(٥١):

(١) زيادة فاعلية النشاط الباكستاني في دعم شعب كشمير.

(٢) تراجع فعالية السلطة المركزية في الهند إثر تصاعد حركات التطرف، وبخاصة السيخ في البنجاب الذين يطالبون بإقامة دولة «خالستان» على غرار ما تحقق للمسلمين في باكستان.

(٣) تصاعد حركات العنف في إقليم جامو وكشمير بشكل بات يهدد علاقته بالهند.

إزاء ذلك تصاعدت اتهامات الهند لباكستان بالتدخل في شؤونها الداخلية عبر إنشاء قواعد لتدريب قوى التمرد الهندية ومدهم بالأسلحة ومتطلبات الثورة(٥٢).

وقد ارتبط القلق الهندي أيضاً بإنجاز طريق «تاراتورم» العام بين الصين

---

(٤٩) يتكون الإقليم تحت سيطرة الهند من ثلاث مناطق متميزة: لاداخ البوذية، وجامو الهندوسية والسيخية، ووادي كشمير المسلم. انظر: الاسترلامب، كشمير: ميراث متنازع عليه، ١٨٤٦ ـ ١٩٩٠، ص ٤٢٤.

(٥٠) المصدر نفسه، ص ٤٢٥.

(٥١) M. J. Akbar, *India: The Siege with Challenges to a Nation Unity* (London: Richard Clayitd, 1985), pp. 255-257.

(٥٢) تفاقمت الأزمة بين البلدين في الثمانينيات بفعل ادعاء الهند دعم باكستان المتطرفين السيخ. انظر: Shaumian, «India's Foreign Policy: Interaction of Global and Regional Aspects,» p. 1167.

وباكستان عام ١٩٧٨ الذي اعتبرته الهند تهديداً عسكرياً لها، وطريقاً للالتفاف حول الوضع الهندي في لاداخ[٥٣].

ومنذ بداية الثمانينيات أصبح العنف مستوطناً في جامو وكشمير، وقد ترافق ذلك مع تصاعد المد الإسلامي الذي عبّر عن نفسه من خلال قوى سياسية جديدة بدأت تفرض نفسها على ساحة الصراع ضد الهند، الأمر الذي دفعها نحو محاولة التحكم بالموقف عبر فرض الحكم المباشر للدولة وتعليق الجمعية التشريعية في جامو وكشمير عام ١٩٨٦، على رغم أن راجيف غاندي أبدى استعداده لاستئناف المفاوضات مع باكستان التي توقفت عام ١٩٨٤، وقد عقد بالفعل اجتماعاً مع ضياء الحق عقب تشييع جنازة انديرا غاندي. وفي هذا الوقت كانت باكستان تسير باتجاهين متلازمين[٥٤]:

(١) التأكيد على عرض الموضوع أمام الأمم المتحدة.

(٢) الدعوة إلى عقد اتفاق عدم اعتداء.

بيد أن العلاقات بينهما ظلت متوترة، وقد ترافق ذلك مع تصاعد اتهامات الهند لباكستان بدعم «الإرهاب والتطرف» في كل من جامو وكشمير، والسيخ في البنجاب.

وفي هذه الفترة تأسس العديد من الأحزاب[٥٥]، ومنها الجبهة المتحدة الإسلامية التي جمعت في عام ١٩٨٧ حوالى ١٣ حزباً، وجيش تحرير كشمير المرتبط بجبهة تحرير جامو وكشمير، ومجموعات أخرى قادت حالة اضطراب واسعة في الإقليم، الأمر الذي أثار أعمال شغب طائفية واسعة بين المسلمين والهندوس والبوذيين في مقاطعة الإقليم، مما دفع الهند إلى تعزيز قواتها هناك واعتماد أسلوب العنف الدموي في مواجهة الثورة. وقد دفع ذلك نحو تصعيد الأزمة مع باكستان[٥٦]. وفي أجواء التهديد بحرب رابعة بين الهند وباكستان، التقت بي نظير بوتو مع نظيرها راجيف غاندي في إسلام آباد عام ١٩٩٠ في محاولة لرأب الصدع بين البلدين[٥٧]، وتكررت

---

(٥٣) الاسترلامب، كشمير: ميراث متنازع عليه، ١٨٤٦ ـ ١٩٩٠، ص ٤٥٤.

(٥٤) عزيز سامي، «الهند: عام على حكم راجيف غاندي: الاستمرارية والتحول،» السياسة الدولية، السنة ٢٢، العدد ٨٤ (نيسان/أبريل ١٩٨٦)، ص ٢٠٢ ـ ٢٠٦.

(٥٥) الاسترلامب، المصدر نفسه، ص ٤٦٦ ـ ٤٦٩.

(٥٦) فلورا لحام، «نحو حرب رابعة بين الهند وباكستان،» اليوم السابع (٥ شباط/فبراير ١٩٩٠)؛ «كشمير مصدر الانفجار الدائم،» السياسة (الكويت)، ١٤/ ٢/ ١٩٩٠، وجاسم محمد تقي، «حرب دينية في شبه جزيرة الهند،» مجلة التضامن (١٩ شباط/فبراير ١٩٩٠).

(٥٧) عندما كان غاندي يقود المعارضة ضد حكومة سنغ عام ١٩٩٠ قال: «إن كشمير أقرب اليوم إلى الانفصال من أي وقت مضى». انظر ترجمة جوزيف ملكون، «جامو وكشمير: تقارير عالمية،» الجمهورية (بغداد)، ١/ ٢/ ١٩٩٠، ص ٢.

اللقاءات من دون تغيير جوهري في موقف الطرفين إزاء كشمير.

والملاحظ على سياسة باكستان إزاء الإقليم خلال هذه المرحلة تأثر الحكومات فيها بالشعور العارم للرأي العام الباكستاني المؤيد لثورة شعب كشمير، ومساعيها لاستثمار ذلك في تحقيق تأييد واسع لسياساتها، وبالمقابل ظلت المشكلة تشكل قضية كرامة ومصير بالنسبة للهند، حيث يشكل أي تنازل في جامو وكشمير تهديداً لمستقبل الاتحاد الهندي بتعدد الطوائف والأعراق(٥٨).

ثالثاً: التعاون السوفياتي ـ الهندي: «اتفاقية الصداقة»

شكلت العلاقات الهندية ـ السوفياتية «وعمودها الفقري اتفاقية الصداقة المعقودة بينهما عام ١٩٧١» قضية مهمة أثرت في الدور الإقليمي لباكستان، ومرد ذلك إلى أن علاقات كل من باكستان والهند مع القوى العظمى أفضت إلى جلب هذه القوى إلى ساحة الصراع الإقليمي بينهما، الأمر الذي أدى إلى تداخل المصالح الإقليمية مع المصالح الدولية، وتبعاً لذلك أصبحت السياسة الإقليمية لكل من القوتين الإقليميتين «الهند» و«باكستان» تواجه في الواقع ثقل القوة الإقليمية الأخرى، مضافاً إليها دعم القوة الخارجية المساندة لها.

وعلى رغم الدور الريادي للهند في حركة عدم الانحياز(٥٩)، إلا أن جذور علاقاتها مع الاتحاد السوفياتي تمتد إلى مرحلة الخمسينيات. ومما ساعد على ذلك انضواء باكستان في الأحلاف الغربية، وقد أخذت العلاقات المتبادلة بالتطور بشكل جدي، حيث تبلور ذلك في أمرين(٦٠): **الأول** اتباع موسكو سياسة متشددة تجاه الانضواء الباكستاني تحت التحالفات الغربية، والثاني محاولة التأثير في طبيعة التوازن الإقليمي للمنطقة عبر إعادة تشكيل العلاقات السوفياتية ـ الهندية وفق صيغ تعاونية. وقد ساعد على ذلك دور الهند في حركة عدم الانحياز التي تناقضت مبادئها وأهدافها مع سياسة الأحلاف الغربية والوجود الاستعماري في دول العالم الثالث. وتبعاً لذلك، اعتمد الاتحاد السوفياتي سياسة مؤيدة للهند في أغلب الأحيان، ومن ضمنها الموقف من

---

(٥٨) أكد أمان الله خان، رئيس جبهة جامو وكشمير أن أغلبية الكشميريين يسعون للاستقلال الذاتي، وليس للانضمام إلى أي من الهند أو باكستان. تقي، المصدر نفسه.

(٥٩) في عام ١٩٤٨ اعتبر ستالين أن إقامة باكستان كدولة على أساس ديني تعبير عن بدائية شديدة، وبالمقابل وجدت باكستان في الاتحاد السوفياتي دولة شيوعية ملحدة ومرفوضة لن تجد لها قدماً في البلاد الإسلامية. انظر: أبو طالب، «تاريخ باكستان الاجتماعي الاستراتيجي،» ص ١٢٠، و

Sayed Riffat Hussain, «Pak-Soviet Relations since 1947,» *Strategic Studies*, vol. 10, no. 3 (Spring 1987), pp. 64-87.

(٦٠) Burke, *Pakistan's Foreign Policy*, pp. 91-100.

كشمير، فضلاً عن تأييده لمطالب أفغانستان في إقليم باشتونستان(٦١).

ومع تصاعد الخلافات الصينية ـ السوفياتية منذ منتصف الستينيات، وترافق ذلك مع تطور وتائر التعاون الصيني ـ الباكستاني، سعى كل من الصين والاتحاد السوفياتي نحو إعادة صياغة التحالفات في المنطقة، الأمر الذي أدى إلى تغييرات مهمة في المناخ الإقليمي في جنوب آسيا عبّر عن نفسه باتجاهين رئيسين: **الأول** المقترحات السوفياتية التي قدمها بريجينيف إلى بلدان شرق وجنوب آسيا حول الأمن الجماعي الآسيوي، وهي المقترحات التي وجدت رفضاً مشتركاً من كل من الصين والولايات المتحدة وباكستان(٦٢). والثاني الوساطة الناجحة التي قامت بها باكستان بين الولايات المتحدة والصين، والتي أفضت إلى تعاون صيني ـ أمريكي عام ١٩٧١، واعتراف أمريكي بالصين واحتلالها لمقعدها الدائم في مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة(٦٣).

تأسيساً على ما تقدم، فقد نشأ محور أركانه الولايات المتحدة والصين وباكستان في منطقة جنوب ـ جنوب شرق آسيا، في مواجهة المحور الآخر وأركانه الهند والاتحاد السوفياتي. وقد توج ذلك بتوقيع اتفاقية التعاون والصداقة في عام ١٩٧١(٦٤)، وهي المعاهدة التي هدفت إلى إلزام الطرفين بالتشاور واتخاذ الإجراءات المناسبة في المشاكل الرئيسية الدولية التي تؤثر في الطرفين، وذلك بموجب المادتين (٦) و(٩) اللتين تدعوان كلاً منهما إلى الامتناع عن تقديم أية مساعدة لأية دولة ثالثة تكون طرفاً في نزاع مع آخرين، وأن يلتقي الطرفان للتشاور حال تعرض أحدهما للاعتداء أو التهديد من طرف آخر. وتبعاً لذلك، فإنهما ملتزمان بالتشاور واعتماد

---

(٦١) شهدت سياسة الاتحاد السوفياتي في أواسط الستينيات اعتماد سياسة حيادية إزاء المسألتين أعلاه. انظر: Hussain, Ibid., pp. 67-68, and
ستيفن ب. كوهين، «جنوب آسيا بعد أفغانستان،» ترجمة مركز البحوث والمعلومات ـ بغداد، **مجلة قضايا الشيوعية** (لندن)، (كانون الثاني/ يناير ـ شباط/ فبراير ١٩٨٥)، ص ٣ ـ ٨.

(٦٢) ترافقت التحولات في جنوب وشرق آسيا مع ظهور مبدأ نيكسون. ولمزيد من التفاصيل، انظر: Paul Y. Hammond, *Cold War and Detente: The American Foreign Policy Process since 1945* (New York: Harcourt Brace, 1975), pp. 314-319, and Shameen Akhtar, «Pakistan and Great Powers,» in: Hasan, ed., *Pakistan in a Changing World*, pp. 182-184.
ولمزيد من التفاصيل، انظر: Jain, «India, Pakistan and Kashmir,» pp. 44-45.

(٦٣) انظر الوساطة الباكستانية بالتفصيل، في: Henry Kissinger, *The White House Years* (London: Weidenfeld and Nicolson, 1979), pp. 698-699, 701 and 714, and William E. Burrows and Robert Windrem, «The Most Dangerous Place on Earth,» *India Today* (15 February 1994), pp. 54-55.

(٦٤) Akhtar, Ibid., p. 176; Kissinger, Ibid., pp. 866-869; Matinuddin, «Rimlands of Southern Asia: A Security Perspective,» p. 37, and Zubeida Mustafa, «Pakistan: The Focus of China's South Asian Policy,» in: Hasan, ed., *Pakistan in a Changing World*, p. 198.

الإجراءات المناسبة في مواجهة المساعدات الأمريكية والصينية التي تقدم لباكستان في أية حرب مع الهند، الأمر الذي أثار ردود فعل سلبية لدى كل من الصين والولايات المتحدة إزاء المعاهدة.

ففي الولايات المتحدة، أكد كيسنجر، وزير خارجية بلاده حينذاك، أن الإدارة الأمريكية دهشت بفعل معرفتها بالتاريخ الطويل للهند، وتأكيدها أنها دولة سلام وعدم انحياز وتتمسك بمبادىء نهرو[٦٥].

وعلى رغم إدراك الولايات المتحدة لدوافع الهند الأمنية، وأن المعاهدة يمكن أن تحول دون تدخل الصين في شؤونها الداخلية، فإنها تدرك أيضاً أن المعاهدة تمكن الاتحاد السوفياتي من زيادة حجمه الاستراتيجي على حساب التعاون الأمريكي - الصيني[٦٦].

ومن وجهة نظر كيسنجر، إن العلاقات الأمريكية - الباكستانية دفعت بالعلاقات الأمريكية مع الهند نحو الوراء، على رغم أن الولايات المتحدة ظلت تنظر إليها على أنها قوة إقليمية كبرى، وأنه لا يوجد سبب جوهري للخصام بين الدولتين[٦٧].

من جانب آخر، أفضت الاتفاقية إلى تعميق أثر الصدمة في سياسة الصين المساندة لباكستان، إذ إن الخلاف الصيني مع الهند في الهملايا، والانشقاق الصيني - السوفياتي، أكدا العناصر الحاسمة في سياسة الصين إزاء جنوب آسيا التي توضح التقارب الصيني - الباكستاني كجواب وحيد على التطور في العلاقات السوفياتية - الهندية.

وما تقدم قد أفضى إلى حدوث تطورات في التوجه الأمريكي إزاء الصين وباكستان من جانب، والاتحاد السوفياتي والهند من جانب آخر، هيأت الأجواء نحو التدخل الهندي في حرب بنغلاديش وانفصالها عن باكستان[٦٨].

ولذلك، عندما أرادت الصين أن تلعب الدور نفسه الذي لعبته في حرب عام ١٩٦٥ عبر تحريك قواتها على الحدود وتقديم الدعم لباكستان، حرك الاتحاد السوفياتي قواته بموجب معاهدة عام ١٩٧١، وأكد لإنديرا غاندي عبر قيادته أنه سيواجه أي تدخل عسكري صيني ضد الهند[٦٩].

(٦٥) Kissinger, Ibid., p. 867.

(٦٦) أكد كيسنجر أن سفير الهند لدى الولايات المتحدة، ومبعوث السيدة غاندي للرئيس الأمريكي عقب المعاهدة ألقى اللوم بشكل كامل على باكستان.

(٦٧) Matinuddin, Ibid., p. 37.

(٦٨) المصدر نفسه.

(٦٩) تشير المصادر أن الاتحاد السوفياتي حرّك قواته عند الحدود الشرقية مع الصين بحجم أكبر من القوات الموجودة في شرق أوروبا. انظر: Mustafa, «Pakistan: The Focus of China's South Asian Policy,» p. 203.

ومنذ ذلك التاريخ، شهدت منطقة جنوب آسيا تطورات مهمة باتجاه الحوار والتعاون بين الولايات المتحدة والصين، الأمر الذي ترك تأثيره في السياسة الباكستانية التي طلبت من الغرب مساعدتها في إعادة بناء باكستان ومواجهة نتائج الانشطار(٧٠).

وفي الوقت نفسه، قدمت الصين الدعم العسكري والاقتصادي لباكستان لمنع الهند من الظهور كقوة إقليمية كبرى سعت مع الاتحاد السوفياتي لتطويق الصين، وعلى رغم محاولات ذو الفقار علي بوتو في السبعينيات تطوير العلاقة مع الاتحاد السوفياتي(٧١)، فقد أفضى الغزو السوفياتي لأفغانستان عام ١٩٧٩ إلى تعزيز المحور الأمريكي ـ الصيني ـ الباكستاني، وقد عبّر عن ذلك تطور المساعدات الأمريكية والصينية لباكستان، كما سنفصل لاحقاً(٧٢).

وعلى رغم ما تقدم، فقد شهد عقد الثمانينيات تحولات مهمة في العلاقات الإقليمية كأحد نتائج التطورات الاقتصادية في العالم، فضلاً عن التهديدات التي بدأت تشكلها سياسة سباق التسلح النووي بين الهند وباكستان على مستقبل السلام الإقليمي والعالمي(٧٣). ففضلاً عن محاولات تطبيع العلاقات الهندية ـ الباكستانية، كما أسلفنا، بدأت الصين والهند خطوات إيجابية نحو تطبيع العلاقات بينهما. ويبدو أن تطور العلاقات بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة منذ النصف الثاني من الثمانينيات، فضلاً عن العلاقات السوفياتية ـ الصينية، قد أدى إلى التأثير إيجاباً باتجاه البحث عن وسائل تحقيق الاستقرار الإقليمي في جنوب آسيا. وفي ضوء ذلك، صدر إعلان دلهي بين الهند والاتحاد السوفياتي إثر زيارة غورباتشوف للهند عام ١٩٨٦ حول مبادىء عالم خال من الأسلحة النووية وعالم محبة، إذ اقترحت الدولتان مؤتمراً دولياً لتحريم استخدام الأسلحة النووية أو التهديد بها، كما تم استعراض إمكانية إيجاد حلول مقبولة بشكل مشترك من قبل دول مختلفة الأنظمة الاجتماعية. وقد اكتسبت مقترحات منع الانتشار النووي حافزاً جديداً عندما اتخذت الخطوة الأولى نحو نزع السلاح النووي في واشنطن في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٧(٧٤).

---

(٧٠) المصدر نفسه، ص ١٩٩ ـ ٢٠٠، و *Morning News* (Karachi), 28/12/1971.

(٧١) خلال زيارة ذو الفقار علي بوتو لموسكو في كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٣، تم التوقيع على بروتوكول لتزويد باكستان باعتماد قدره ٢٣٨ مليون دولار لبناء مصنع للحديد والصلب قرب كراتشي. وقد حاول الاتحاد السوفياتي توظيف توجهات بوتو لإقامة علاقات ودية معه وإبعاد باكستان عن الصين وإدراجها ضمن خطة الأمن الجماعي الآسيوي. انظر: Mustafa, Ibid., pp. 206-207.

(٧٢) Shaumian, «India's Foreign Policy: Interaction of Global and Regional Aspects,» p. 1167.

(٧٣) انظر: «أولاً: قضية التسلح التقليدي وفوق التقليدي،» ضمن هذا الفصل.

(٧٤) Shaumian, Ibid., pp. 1168-1169.

رابعاً: الغزو السوفياتي لأفغانستان

شرعت القوات السوفياتية بعملية دخول واسعة إلى أفغانستان، وذلك بين ٢٥ ـ ٢٨ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٩[٧٥]، ولم يكن هذا الغزو السوفياتي متناقضاً مع طموحاته السابقة في هذه المنطقة التي شكلت مجالاً معترفاً به لنفوذه[٧٦]، فضلاً عن ارتباط البلدين بمعاهدة للصداقة والتعاون مدتها عشرون عاماً، وقعها الرئيس محمد نور تراقي بعد استيلائه على السلطة وإعلانه قيام جمهورية أفغانستان الديمقراطية عام ١٩٧٨[٧٧].

وقد تبع انقلاب تراقي المذكور سلسلة من الانقلابات وردود الفعل العنيفة داخلياً عبر حرب العصابات التي انتشرت في الريف وتوسعت لتقترب من حرب أهلية ساهمت فيها أطراف إقليمية ودولية، إذ جاء التدخل السوفياتي ليضعها في دائرة الصراع بين القوتين العظميين[٧٨].

لقد كان الاتحاد السوفياتي في غزوه لأفغانستان مدفوعاً بأسبابه الخاصة، ومستثمراً طبيعة المتغيرات المحيطة بالموقف داخلياً وخارجياً. فعلى الصعيد الداخلي، كان تصاعد حرب العصابات يهدد بإخفاق برنامج الحكومة الشيوعية وسيطرة القوى الإسلامية على السلطة، الأمر الذي يمكن أن يهدد أمن الاتحاد السوفياتي، وبخاصة بعد سيطرة القوى الدينية على السلطة في إيران[٧٩].

وعلى الصعيد الإقليمي، شهدت العلاقات السوفياتية ـ الهندية تطورات إيجابية باتجاه التعاون في الوقت نفسه الذي تعرضت فيه باكستان لضغوط أمريكية، ومرد ذلك إلى استمرار مساعي باكستان النووية، فضلاً عن دعوة الولايات المتحدة لها لاحترام حقوق الإنسان، إذ استخدم ذلك مسوغاً لقطع المساعدات الأمريكية عنها. وفي ضوء المعارضة الداخلية التي كان ضياء الحق يتعرض لها من قوى المعارضة، فإن باكستان من وجهة نظر الاتحاد السوفياتي لم تكن مؤهلة لإقحام نفسها في مواجهة معه في أفغانستان[٨٠]. كما أن حالة اللااستقرار الداخلي التي عاشتها إيران بعد سقوط

---

(٧٥) لمزيد من التفاصيل، انظر: عبد الحميد الموافي، «الأوضاع الداخلية في أفغانستان والتدخل السوفيتي،» **السياسة الدولية**، السنة ١٦، العدد ٦٠ (نيسان/أبريل ١٩٨٠)، ص ٥٥ ـ ٥٧، ومجموعة العمل الخاصة بأفغانستان، تقرير للكونغرس الأميركي، **أفغانستان: الغزو السوفيتي والرد الأميركي**، دراسات استراتيجية؛ دراسة رقم ١١ (بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، ١٩٨٠)، ص ٨ ـ ١٣.

(٧٦) مجموعة العمل الخاصة بأفغانستان، المصدر نفسه.

(٧٧) المصدر نفسه.

(٧٨) المصدر نفسه، ص ٥٥.

(٧٩) المصدر نفسه، ص ٩ ـ ١٠.

(٨٠) فؤاد حمة خورشيد، «أفغانستان،» (أطروحة دكتوراه، جامعة بغداد، كلية الآداب، ١٩٨٩)، ص ٢٣٥.

نظام الشاه وأزمتها السياسية مع الولايات المتحدة جعلتها تنشغل بأزمتها الداخلية[٨١].

وقد تزامن ذلك مع آثار الانسحاب الأمريكي في فيتنام في سياسة الولايات المتحدة الخارجية وعدم قدرتها لاعتبارات جغرافية على التورط في أفغانستان[٨٢]. وكانت الصين هي الأخرى مشغولة بمشكلاتها الإقليمية مع فيتنام، فضلاً عن أن الطبيعة الطوبوغرافية لحدودها مع أفغانستان تمنعها من أي تدخل حاسم ضد أي تدخل سوفياتي في أفغانستان[٨٣].

تأسيساً على ما تقدم، اعتقد القادة السوفيات بأن تطويع أفغانستان لأهدافهم السوقية المشفوعة بشرعية التدخل، وفقاً لدعوة الحكومة الأفغانية لهم بموجب معاهدة الصداقة المعقودة بين البلدين، هو أمر سهل.

وعلى أية حال، فللاتحاد السوفياتي أسبابه الأخرى في غزو أفغانستان، أبرزها[٨٤]:

أ ـ ارتباط الأمن السوفياتي، ولا سيما جمهورياته الإسلامية في آسيا الوسطى، بأمن واستقرار حدوده الجنوبية، وهو ما أكده أندروبوف في لقائه مع المراسلين الغربيين في ١ نيسان/أبريل ١٩٨٤ بقوله: «إن لنا حدوداً طويلة ومشتركة مع دول أخرى، لذلك، فإنه ستكون قضية مهمة بالنسبة لنا نوع النظام الأفغاني الذي سيكون بجوارنا، فبمساعدتنا لأفغانستان دافعنا عن أمننا القومي»[٨٥].

ب ـ حسم الموقف لصالحه ضد استثمار الولايات المتحدة وحلفائها للموقف في

---

(٨١) انظر: Jirivalenta, «The Soviet Invasion of Afghanistan: The Difficulty of Knowing Where to Stop,» *Orbis*, vol. 24 (Summer 1980), p. 212.

نقلاً عن: المصدر نفسه.

(٨٢) أدى الانتصار الفيتنامي عام ١٩٧٣ على القوات الأمريكية إلى إعلان مبدأ نيكسون الذي دعا القوى الإقليمية الصديقة للولايات المتحدة إلى الاعتماد على قدراتهم الإقليمية من دون تدخل مباشر من قبل الولايات المتحدة مثلما حدث في فيتنام. انظر: وليام ب. كوانت، **الأولويات الأمريكية في الشرق الأوسط**، دراسات استراتيجية؛ دراسة رقم ١ (بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، ١٩٨٠).

(٨٣) خورشيد، المصدر نفسه، ص ٢٥٧ ـ ٢٥٩.

(٨٤) المصدر نفسه، ص ٢٤١ ـ ٢٤٢؛ بيرفايز إقبال شيما، **الأزمة الأفغانية ومعضلة الأمن في باكستان**، ترجمة هجير عدنان زكي (بغداد: الجامعة المستنصرية، معهد الدراسات الآسيوية والافريقية، ١٩٨٤ ـ ١٩٨٥)، ص ٥ ـ ٦؛ السيد عليوة، «انعكاسات الغزو السوفيتي على منطقة الخليج والمحيط الهندي،» **السياسة الدولية**، السنة ١٦، العدد ٦٠ (نيسان/أبريل ١٩٨٠)، ص ٩٦؛ **النشرة الاستراتيجية** (لندن)، (١٤ شباط/فبراير ١٩٨٠)، الملحق، ص ٣، و«عملية أفغانستان من الوجهة العسكرية،» **النشرة الاستراتيجية** (لندن)، (١٤ شباط/فبراير ١٩٨٠)، ص ٤.

(٨٥) المصدر نفسه.

أفغانستان من أجل التدخل الخارجي، وقد عزز من ذلك التقارب الأمريكي - الصيني، ومحاولة الإحاطة بالنفوذ السوفياتي في عموم آسيا.

ج ـ إن الانبعاث الإسلامي عند الحدود الجنوبية للاتحاد السوفياتي جعل من غزو الأخير لأفغانستان أسلوباً وقائياً ضد احتمالات انتقاله إلى الجمهوريات الإسلامية السوفياتية في آسيا الوسطى.

د ـ إن التكوين الإقليمي، جيوبوليتيكياً واستراتيجياً، بين أفغانستان ومنطقة الخليج العربي والمحيط الهندي، حيث هيمنة النفوذ الأمريكي، يكسب الوجود السوفياتي في أفغانستان قيمة جيوستراتيجية.

الآثار الإقليمية للغزو السوفياتي

أثار الغزو السوفياتي لأفغانستان انتقادات واسعة، إقليمياً وعالمياً، بسبب ما حققه من عودة إلى أجواء الحرب الباردة. بيد أن أكثر الدول تأثراً به كانت دول الجوار كباكستان وإيران والصين، بفعل ما حققه من تغيير في معادلات التوازنات الإقليمية ذات البعد الدولي(٨٦). وينبع ذلك من طبيعة علاقات التنافس والصراع الإقليمي السائدة بين القوى الإقليمية الأساسية، وتحديداً إيران وباكستان والهند والصين، وطبيعة علاقاتها مع هذه القوة الدولية أو تلك. لذلك فإن الرضا النسبي الذي واجهت به الهند الغزو السوفياتي، والذي شكل مقدمة لمحور هندي ـ أفغاني ـ سوفياتي، قابله موقف سلبي حاسم من قبل باكستان ـ إيران، فضلاً عن الصين، الأمر الذي أدى إلى فرز واضح للمواقف الإقليمية التي استمرت في التعمق وأخذت أبعادها في الصراع حتى الانسحاب السوفياتي وانهيار النظام الموالي لموسكو في كابول.

أ ـ باكستان والغزو السوفياتي

تتصل باكستان بأفغانستان على امتداد أطول حدود برية بين دولتين متجاورتين، حيث يبلغ طول هذه الحدود ٢٤٦٦ كلم، وتعرف بخط دوراند(٨٧). وفي ضوء المطالب الأفغانية السابقة المدعومة من السوفيات لاسترجاع إقليم باشتونستان، شكل

(٨٦) لمزيد من التفاصيل في هذا الموضوع، انظر: كوهين، «جنوب آسيا بعد أفغانستان،» ص ٣؛ مجموعة العمل الخاصة بأفغانستان، أفغانستان: الغزو السوفيتي والرد الأميركي، ص ١٧؛ عليوة، المصدر نفسه، ص ٩٦؛ جمال علي زهران، «أبعاد الوجود السوفيتي في أفغانستان،» السياسة الدولية، السنة ١٧، العدد ٦٣ (كانون الثاني/يناير ١٩٨١)، ص ١٤٩، ويوسف ميخائيل، «الصين الشعبية والغزو السوفيتي لأفغانستان،» ص ١٠٧ ـ ١١١.

(٨٧) Donald N. Wilber, *Afghanistan: Its People, Its Society and Its Culture* (New Haven, CT: Harf Press, 1962), pp. 25-26.

الغزو السوفياتي لأفغانستان قلقاً وتهديداً أمنياً لباكستان، انطلاقاً من الاعتقاد بأن طموحات الاتحاد السوفياتي السابقة نحو الجنوب يمكن أن تجعل من أفغانستان منصة وثوب تكون باكستان إحدى ضحاياها، وهو الأمر الذي وظفته كل من الولايات المتحدة والصين لجعل باكستان منطقة الصد في مواجهة التدخل السوفياتي[(٨٨)].

ومن جانبها، استثمرت باكستان الموقف للتأكيد على أهميتها ودورها الإقليميين، وتوظيف ذلك لتلقي مساعدات كبيرة هي في أمس الحاجة إليها لمواجهة متطلباتها الإقليمية، وقد عزز من ذلك ضغط اللاجئين الأفغان على الاقتصاد الباكستاني، وما ترتب على ذلك من نتائج اجتماعية، حيث بلغ عددهم أكثر من ثلاثة ملايين لاجيء[(٨٩)].

في ضوء ما تقدم، وعلى رغم الضمانات التي تقدم بها الاتحاد السوفياتي بعدم انتهاك خط دوراند، اعتمدت باكستان سياسة قوية ضد الغزو السوفياتي يمكن إجمال اتجاهاتها بالآتي[(٩٠)]:

(١) تأييد أحزاب المعارضة، وتشجيع اللاجئين الأفغان لديها على الانضمام إلى تلك الأحزاب وحركتها المسلحة.

(٢) الإعداد العسكري لفصائل المعارضة وتجهيزها بالأسلحة والمواد الغذائية،

---

(٨٨) شبما، الأزمة الأفغانية ومعضلة الأمن في باكستان، ص ٢٢، ووليم آل. رختر، «باكستان: دولة مواجهة جديدة،» ترجمة مركز البحوث والمعلومات ـ بغداد، في مجلة: *Current History*, vol. 81, no. 475 (May 1982), pp. 202-206.

انظر أيضاً: زيبغنيو برجنسكي، «خطة للعب،» الرأي العام (الكويت): ٥/١١/١٩٨٦ و١٥/١١/١٩٨٦، و«تزويد باكستان بالأسلحة الأمريكية،» ترجمة مركز البحوث والمعلومات ـ بغداد، صحيفة إزفيستيا السوفياتية، ٢١/٦/١٩٨١.

(٨٩) Ispahani, «Pakistan: Dimensions of Insecurity,» p. 44.

انظر أيضاً: رختر، المصدر نفسه، ص ٢٦ ـ ٣٠؛ شبما، المصدر نفسه، وكلود مالوريه، «تقرير عن أفغانستان،» ترجمة مركز البحوث والمعلومات ـ بغداد، في مجلة: *Foreign Affairs* (Winter 1983-1984).

(٩٠) تقدم الاتحاد السوفياتي بضماناته عبر الهند في نيسان/أبريل ١٩٨٠ من دون أن تؤثر في اتجاهات سياسة باكستان إزاء أفغانستان. انظر: Hussain, «Pak-Soviet Relations since 1947,» p. 77; Pondav Nayak, *Pakistan Society and Politics* (New Delhi: South Asian Publishers, 1984), pp. 104-105;

جمهورية أفغانستان الديمقراطية، وزارة الخارجية، الكتاب الأبيض: الأعمال التخريبية التي تقوم بها باكستان ضد الثورة الأفغانية (كابول: الوزارة، ١٩٨٤)، ص ٤ ـ ١١، السيد عليوة، إدارة الصراعات الدولية: دراسة في سياسة التعاون الدولي (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٨)، ص ٢٤٩، وخورشيد، «أفغانستان،» ص ١٩٦ ـ ١٩٧.

وتسهيل إيصال المساعدات الخارجية إليها.

(٣) إقامة إذاعة «صوت كابول الحرة» الأمريكية، والإذاعة الخاصة بالمعارضة على أراضيها.

لقد شهد الموقف افتراقاً لمنهج الهند إزاء أفغانستان والغزو السوفياتي عن منهج باكستان، إذ اعتمدت السيدة غاندي أسلوباً مسوغاً للغزو، وحذرت من استخدامه ذريعة لزيادة حجم الوجود الأمريكي في منطقة المحيط الهندي، فضلاً عن إمكانية توظيفه باتجاه تدعيم الروابط بين باكستان وكل من الولايات المتحدة والصين، وزعزعة التوازن الدقيق بين الهند وباكستان[٩١].

وقد بني الموقف الهندي على الاعتبارات الجيوبوليتيكية بسبب علاقات الهند غير الودية مع الصين وباكستان، وتعاونها مع الاتحاد السوفياتي. لذلك، فإن الغزو السوفياتي لأفغانستان شكل تهديدات ذات أبعاد متعددة لباكستان[٩٢]، فهو تهديد جيوبوليتيكي ناتج من طبيعة العلاقات الودية للهند وأفغانستان مع الاتحاد السوفياتي، واقتصادي ناتج من وجود ثلاثة ملايين لاجىء أفغاني على أراضيها، وهو تهديد أمني بفعل الدعم السوفياتي ـ الأفغاني المشترك لبعض قوى المعارضة داخل باكستان، ومن بينها قوى انفصالية.

وفي مواجهة ما تقدم، اعتمدت باكستان أسلوبين في آن واحد لتعزيز الدعم الخارجي لموقفها إزاء القضية الأفغانية:

الأول: السعي لتمتين دائرة العمل الإسلامية عبر التأكيد على الهوية الإسلامية للصراع ضد الغزو السوفياتي، واستخدام ذلك لكسب التأييد الإسلامي داخل باكستان وخارجها. وفي ضوء ذلك، بادرت باكستان إلى عقد مؤتمر منظمة المؤتمر الإسلامي في إسلام آباد للفترة من ٢٧ حتى ٢٩ كانون الثاني/يناير ١٩٨٠، حيث صدرت عنه جملة قرارات[٩٣] تتضمن تعليق عضوية أفغانستان في المنظمة، وقطع العلاقات الدبلوماسية معها إلى حين الانسحاب السوفياتي من أراضيها، والدعوة إلى الانسحاب

---

(٩١) انظر: ألبرت وولستر، أنصاف حروب وأنصاف سياسات في الخليج، دراسات استراتيجية؛ دراسة رقم ٢٦ (بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، ١٩٨١)، ص ٢٦؛ مجموعة العمل الخاصة بأفغانستان، أفغانستان: الغزو السوفيتي والرد الأميركي، ص ١٦، ونزيرة الأفندي، «باكستان وأحداث أفغانستان،» السياسة الدولية، السنة ١٦، العدد ٦٠ (نيسان/أبريل ١٩٨٠)، ص ٧٢ ـ ٧٣.

(٩٢) خورشيد، المصدر نفسه، ص ٢٤٥ و٢٩٤.

(٩٣) عبد العاطي محمد أحمد، «القضية الأفغانية في المؤتمر الإسلامي الحادي عشر،» السياسة الدولية، السنة ١٦، العدد ٦٠ (نيسان/أبريل ١٩٨٠)، ص ٨٢. انظر أيضاً: أرشيف وزارة الخارجية العراقية.

الفوري للقوات السوفياتية.

الثاني: تطوير العلاقات مع الولايات المتحدة بصيغة جعلت دور باكستان الاستراتيجي، من وجهة نظر الولايات المتحدة، يبدو وكأنه قد بدأ بالفعل بعد الغزو السوفياتي لأفغانستان[٩٤]، ومرد ذلك إلى الخرق الخطير الذي حققه الغزو السوفياتي لأفغانستان للحزام الشمالي المحيط به، وتعريضه المرتكزات الاستراتيجية الأمريكية في الخليج العربي والمحيط الهندي للخطر، فضلاً عن تعريضه كلاً من باكستان وإيران للانكشاف الأمني. ولخطورة ذلك، اتصل كارتر هاتفياً ببريجينيف، محذراً إياه من غزو الأراضي الباكستانية، مؤكداً «أننا سنرد بالقوة إذا ما حاولتم نقل الغزو السوفياتي إلى باكستان المجاورة»[٩٥].

وفي ضوء ذلك، تصدت الولايات المتحدة لطموحات الاتحاد السوفياتي نحو الجنوب عبر الدور الذي لعبته باكستان في المواجهة، وقد اقترن برفض باكستاني سابق لخطط الاتحاد السوفياتي في آسيا، ومن ضمنها خطته الأمنية عام ١٩٦٨، ومقترحهُ إقامة طريق بين طشقند وموانىء باكستان البحرية، وهي الخطط التي لو تحققت لاستطاع الاتحاد السوفياتي فرض نفوذه على كل من أفغانستان وباكستان ليحقق النتائج الجيوسياسية نفسها التي تترتب عن سيطرته على إيران[٩٦].

ولدورها الاستراتيجي، اعتمدت الولايات المتحدة خططاً واسعة وسريعة لتطوير قدرات باكستان، فضلاً عن توظيف دورها في دعم المعارضة الأفغانية وتسليحها[٩٧].

ب ـ تطور الموقف الباكستاني إزاء الأزمة

التزمت باكستان منذ البداية هدفاً لم تحد عنه، هو إسقاط النظام الموالي للسوفيات في كابول واستبداله بنظام صديق يدين بالولاء لإسلام آباد، ويشكل حلقة ضمن

---

(٩٤) «الباكستان والموازنة الصعبة في الخليج العربي وأفغانستان،» **التقرير الشهري** (مركز البحوث والمعلومات ـ بغداد)، ٧/٦/١٩٨٤.

(٩٥) عن مجلة الحوادث، العدد ١٢١٠ (كانون الثاني/يناير ١٩٨٠)، ص ٣٠. انظر أيضاً تأكيدات برجنسكي بهذا الصدد في: زبيغنيو برجنسكي، «كيف بدأ السباق الأمريكي ـ السوفياتي (٦)،» **الرأي العام** (الكويت)، ٢٥/٩/١٩٨٦.

(٩٦) «الحرب العراقية ـ الإيرانية وتوازن القوى في جنوب آسيا،» **التقرير الشهري** (مركز البحوث والمعلومات ـ بغداد)، السنة ٥، العدد ٦ (حزيران/يونيو ١٩٨٦)، ص ٣١، وأحمد عباس عبد البديع، «النضال من أجل أفغانستان،» **السياسة الدولية**، السنة ١٩، العدد ٧١ (كانون الثاني/يناير ١٩٨٣)، ص ٢٢٢ ـ ٢٢٣.

(٩٧) Seth P. Tillman, *The United States and the Middle East: Interests and Obstacles* (Bloomington, IN: Indiana University Press, 1982), p. 265.

هدف التعاون الإقليمي مع باكستان وإيران وتركيا، وهو الأمر الذي قاومته الهند عبر مساعيها لتعزيز التعاون الإقليمي بين الهند وأفغانستان وتطويره ليشمل إيران في محاولة لتطويق باكستان[٩٨].

وقد استمرت بي نظير بوتو في السياسة نفسها التي خطها سلفها ضياء الحق ضمن منهج احتلال الأولوية في الاستراتيجيا الأمريكية في جنوب آسيا، وتعود هذه الاستمرارية في سياسة باكستان للاعتبارات الأساسية التي استند إليها الموقف الباكستاني وأبرزها[٩٩]:

(١) تعارض سياسة باكستان الإقليمية مع منهج التعاون الإقليمي بين حكومة كابول الماركسية وحكومة الهند المدعومة من موسكو.

(٢) التقاء التحالف الباكستاني ـ الأمريكي عند مسائل مشتركة تؤثر في طبيعة التوازنات الإقليمية والدولية.

(٣) وجود ثلاثة ملايين لاجىء أفغاني على الأراضي الباكستانية.

(٤) الدور الذي تسعى باكستان للعبه إسلامياً إزاء أفغانستان لموقعها الجغرافي، أولاً، وللأولوية التي يحظى بها الإسلام في سياستها الخارجية ثانياً، وللأجواء التنافسية التي تدعمها في زعامة العالم الإسلامي مع دول إسلامية أخرى كالعربية السعودية وإيران، ثالثاً.

وعلى الصعيد الدبلوماسي، دعت باكستان إلى انسحاب القوات الأجنبية كافة من الأراضي الأفغانية واستعادة استقلال أفغانستان وهويتها غير المنحازة، وتوفير الظروف الملائمة لعودة اللاجئين إلى ديارهم بأمن وسلام. وقد أيدت الأمم المتحدة، فضلاً عن المؤتمر الإسلامي وحركة عدم الانحياز، هذه المبادىء، إذ دعت الجمعية العامة للأمم المتحدة في جلستها المنعقدة في ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر عام ١٩٨٥ إلى انسحاب القوات السوفياتية بأغلبية ١٢٢ صوتاً ضد ١٩ صوتاً[١٠٠].

وقد شاركت باكستان في المباحثات غير المباشرة تحت إشراف الأمم المتحدة منذ

---

(٩٨) محمد السعيد إدريس، «باكستان واستراتيجية التوازن الإقليمي،» **السياسة الدولية**، السنة ٢٥، العدد ٩٨ (تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٩)، ص ١٨٥.

(٩٩) المصدر نفسه؛ محمد أبو الفضل أحمد، «الباكستان وحكومة شريف الجديدة،» **السياسة الدولية**، السنة ٢٧، العدد ١٠٤ (نيسان/أبريل ١٩٩١)، ص ٢٠٠ ـ ٢٠١، ومقال للسيد ظفر الحمداني عن سياسة باكستان الخارجية في: *Strategic Studies* (Islamabad), no. 3 (Spring 1987), p. 103.

(١٠٠) جمهورية باكستان الإسلامية، وزارة الإعلام والإذاعة، **جمهورية باكستان الإسلامية: كتاب رسمي**، ص ٢٣٩.

عام ١٩٨٢ عبر الجهود التي بذلها ممثل سكرتير عام الأمم المتحدة، إلى جانب كل من القوتين العظميين، فضلاً عن إيران وحكومة أفغانستان، وقد تبع ذلك مشاركتها في مباحثات جنيف منذ عام ١٩٨٣ التي استمرت حتى عام ١٩٨٨، حيث تحولت إلى مباحثات مباشرة بين باكستان وأفغانستان والتي توجت بتوقيع الاتفاقيات الخاصة بالقضية الأفغانية في ١٤ نيسان/أبريل ١٩٨٨، في حين كانت الحكومة الإيرانية تعلم بتطورات المباحثات عبر القنوات الدبلوماسية(١٠١).

وأهم ما تضمنته الضمانات والاتفاقيات الثلاث دعم جهود التسوية بين الحكومتين الباكستانية والأفغانية بهدف تطبيع العلاقات بينهما، واعتبار الاتفاقيات الثلاث مع الضمانات الدولية كلاً لا يتجزأ في حل القضية، فضلاً عن تحديد مواعيد لانسحاب القوات السوفياتية من أفغانستان التي بدأت فعلاً في ١٥ آب/أغسطس ١٩٨٨ على أن تكمل انسحابها بعد تسعة أشهر من تاريخ توقيع الاتفاقيات.

بيد أن تنفيذ الاتحاد السوفياتي لالتزاماته طبقاً للاتفاقيات المبرمة لم يؤدِ إلى تنفيذ الأطراف الأخرى لالتزاماتها، وبخاصة باكستان التي استمرت، وبضغط أمريكي، في مساندة الثوار الأفغان(١٠٢). وقد ترافق ذلك مع قيام الاتحاد السوفياتي نفسه بإجراء مفاوضات سياسية مع قوى المعارضة الأفغانية، إثر اعتراف غورباتشوف أن التدخل العسكري لبلاده في أفغانستان كان خطأً كبيراً أساء كثيراً إلى سمعة بلاده(١٠٣).

تبعاً لما تقدم، فإن انصراف الاتحاد السوفياتي نحو الإصلاح الاقتصادي والانفتاح في الداخل، تم توظيفه من قبل الولايات المتحدة وباكستان، مترافقاً بدعم الصين لصالح المعارضة الأفغانية التي رفضت حلول الوسط والمبادرات التي تقدمت بها

---

(١٠١) شملت الاتفاقيات الخاصة اتفاقيتين ثنائيتين موقعتين من حكومتي أفغانستان وباكستان، وتعهد دولي موقع من قبل الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة، واتفاقية حول علاقة الأطراف المعنية بتسوية المشكلة موقعة من الأطراف الأربعة، تتضمن احترام سيادة وأمن كل طرف ووحدته الإقليمية، وعدم التدخل بشؤونه الداخلية، وعدم استخدام القوة أو التهديد بها لإزاحة أو تغيير النظام السياسي فيها والامتناع عن دعم أو تدريب وتجهيز فصائل المعارضة لأي غرض ضد الطرف الآخر. للتفصيل انظر:

«Geneva Accord Agreement on the Interrelationships for the Settlement on the Situation Relating to Afghanistan,» p. 7,

نقلاً عن: خورشيد، «أفغانستان،» ص ٣٣٤ ـ ٣٤٩.

(١٠٢) سبق للولايات المتحدة أن مارست ضغطها على حكومة ضياء الحق من أجل إرباك التوصل إلى اتفاق يقضي بانسحاب سوفياتي تدريجي وعودة اللاجئين الأفغان وإجراء تعديل في حكومة بابراك كارمل، تتم عبره مشاركة المعارضة في حكومة ائتلاف وطني. انظر: «الأزمة الراهنة في الباكستان واحتمالات المستقبل،» **التقرير الشهري** (مركز البحوث والمعلومات ـ بغداد)، الملاحق، ملحق رقم (٥).

(١٠٣) المصدر نفسه، ص ٤.

حكومة نجيب الله بتشجيع سوفياتي لتحقيق تسوية سياسية تؤمن مصالح جميع الأطراف في أفغانستان(١٠٤).

وفي ضوء ذلك، فإن باكستان، انطلاقاً من مساعيها لإزالة أحد مصادر القلق الإقليمي لأمنها، دخلت الحوار المباشر مع حكومة أفغانستان تحت إشراف الأمم المتحدة في الوقت نفسه الذي سعت فيه لتقويض سلطة نجيب الله في كابول، معززة ذلك بالتأكيد على ضرورة الانسحاب السوفياتي من أفغانستان. ولذلك أبدت استعدادها للحوار مع الاتحاد السوفياتي انطلاقاً من قناعة عبّر عنها وزير خارجية باكستان في قوله: «إن القضية الأفغانية تشكل جوهر علاقاتنا مع الاتحاد السوفياتي على رغم رغبتنا في التعاون وبحرارة معه»(١٠٥).

في ضوء ما تقدم، يبدو لنا المدى الذي تذهب إليه سياسة باكستان في سياستها الإقليمية، انطلاقاً من الدور الذي تلعبه، والذي يتصل بجوهر مصالحها كقوة إقليمية يرتبط أمنها إلى حد كبير باتجاهات السياسة الإقليمية لدول الجوار، فضلاً عن اتجاهات القوى العظمى ومصالحها في عموم الإقليم. وهي في سياستها الإقليمية كانت دائماً تطمح نحو لعب دور إقليمي يؤهلها لتحقيق قدر من التعاون الإقليمي مع دول الجوار الإسلامية بشكل خاص، بقصد تطويق الدور الهندي، وهو ما سنتناوله في القسم اللاحق.

خامساً: منظمة التعاون الاقتصادي الإقليمي (ECO-SAARC)

ظل التعاون الإقليمي يشكل واحداً من القضايا الأساسية في سياسة باكستان الخارجية، وحتى الوقت الحاضر. ولم يقتصر الجهد الباكستاني الإقليمي في المجال السياسي والعسكري، كما أسلفنا، عبر انضوائها إلى الأحلاف والاتفاقيات، وإنما بذلت باكستان اهتماماً خاصاً في الجهد التعاوني الإقليمي ذي البعد الاقتصادي. فمن اتفاقية التعاون الإقليمي للتنمية (RCD) إلى اتفاقيتي التعاون الاقتصادي (ECO) والتعاون الإقليمي لجنوب آسيا (SAARC)، وهي في كل ما تقدم كانت تضع نصب عينيها الدور الإقليمي الذي تلعبه عبر هذه المنظمات والتكتلات التي تمكنها من تحقيق أهدافها ومصالحها القومية والإقليمية.

---

(١٠٤) جمال الدين محمد علي، «القضية الأفغانية بين المبادرات والمفاوضات،» السياسة الدولية، السنة ٢٣، العدد ٨٧ (كانون الثاني/ يناير ١٩٨٧)، ص ٢٠٢.

(١٠٥) Excerpts of Statement by Shahabzada Yaqub Khan, *Strategic Studies*, Ibid., p. 104, and Nawaz Sharif, «Eradicate Klashinkov Culture,» *Strategic Digest* (New Delhi), vol. 21, no. 9 (1990), p. 1201.

وضمن هذا السياق، نتعرض في هذا القسم إلى منظمة التعاون الاقتصادي ورابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي كمنظمتين انضوت باكستان تحت لوائهما، ولا تزال تبذل جهودها باتجاه تطويرهما وفقاً للأهداف والمصالح الإقليمية نفسها.

١ ـ منظمة التعاون الاقتصادي

تعتبر منظمة التعاون الاقتصادي (ECO)[١٠٦] امتداداً لمنظمة التعاون الإقليمي للتنمية (RCD)[١٠٧] التي تأسست عام ١٩٦٤. وكانت إيران قد اقترحت في عام ١٩٧٥ توسيع إطار منظمة التعاون الإقليمي للتنمية لتشمل الهند والعراق، بيد أن الرفض الباكستاني لمقترح الشاه بسبب طبيعة التنافس مع الهند أفضى إلى إخفاق المقترح الإيراني الذي عبّر عن رغبة إيرانية في الظهور كقوة إقليمية كبرى[١٠٨].

وبعد إلغاء منظمة التعاون الإقليمي للتنمية إثر الثورة الإيرانية عام ١٩٧٩، حدثت محاولات أخرى لإحيائها، ولا سيما من قبل باكستان وتركيا، حيث أكدت الدولتان خلال زيارة الرئيس التركي كنعان إفرين لباكستان عام ١٩٨١ على أهمية إحياء المنظمة. وفي حينها، أعلن ضياء الحق «أن مفتاح إحياء هذه المنظمة هو في تعاون إيران ومشاركتها فيها»[١٠٩].

وكان من الواضح أن اهتمام باكستان وتركيا بإحياء المنظمة مع إيران كان يجري بمباركة الولايات المتحدة لتطويق احتمالات تقارب إيران مع الاتحاد السوفياتي في ظل أجواء الحرب العراقية ـ الإيرانية.

وقد تم التمهيد لإحياء المنظمة بتوسيع التبادل التجاري بين الدول الثلاث، والاتفاق على تنفيذ مشاريع اقتصادية، من ضمنها مشاريع لنقل النفط والغاز من إيران عبر تركيا إلى أوروبا[١١٠]. وكان صاحب قطب زاده، وزير خارجية باكستان، قد أعلن في ٢٤/١٢/١٩٨٣ أن إيران «هي التي ترغب الآن في إحياء هذه المنظمة، وهي همزة الوصل بين باكستان وتركيا لتوسطها بينهما. وتريد إيران لهذه المنظمة أن

---

(١٠٦) Economic Cooperation Organization.

(١٠٧) Regional Cooperation for Development.

(١٠٨) لمزيد من التفاصيل، انظر التقرير الصحفي للسفارة العراقية في باكستان بتاريخ ٢٣/٦/١٩٧٦، أرشيف مكتب النشر والإعلام، القيادة القومية، شؤون آسيا.

(١٠٩) صحيفة الأنوار (بيروت)، ٢٨/١١/١٩٨١. ولمزيد من التفاصيل انظر: هاني الحديثي، **مؤشرات في سياسة باكستان الخارجية وعلاقاتها الدولية**، سلسلة دراسات باكستانية؛ ٣ (بغداد: الجامعة المستنصرية، معهد الدراسات الآسيوية والافريقية، ١٩٨٤).

(١١٠) لمزيد من التفاصيل انظر: هاني الحديثي، «منظمة التعاون والتنمية الإقليمية،» **مجلة الأمن القومي** (بغداد)، السنة ٧، العدد ٢ (١٩٨٥).

تتقدم، وأن باكستان تؤيد ذلك»[111].

في ضوء ما تقدم، وتمهيداً لإحياء المنظمة، تم عقد اتفاقيات سياسية واقتصادية وعسكرية بين الدول الثلاث، أبرزها[112]:

(١) المباشرة بإنشاء مشروع يؤدي إلى ارتباط الدول الثلاث بشبكة مايكرويف.

(٢) زيادة التنسيق الاقتصادي والسعي نحو تحقيق وحدة إقليمية في مجال المواصلات، وبخاصة البرية والجوية.

ولذلك، عقد أول اجتماع لمنظمة التعاون الاقتصادي بتاريخ ٢٧/ ١/ ١٩٨٥[113] في طهران على مستوى وكلاء وزراء خارجية الدول الثلاث المؤلفة للمنظمة، مع إجراء تغيير شكلي في الاسم، وهي منظمة التعاون الاقتصادي بدلاً من منظمة التعاون الإقليمي للتنمية، نزولاً عند رغبة الجانب الإيراني بغية تنصله من تلك الاتفاقيات التي عقدت في زمن الشاه.

وفي هذا الاجتماع تقرر تشكيل مجلس المنظمة من وكلاء وزارات الخارجية للدول الأعضاء واختيار طهران مقراً لسكرتارية المنظمة.

أهداف منظمة التعاون الاقتصادي

تتلخص أهداف منظمة التعاون الاقتصادي بما يلي[114]:

(١) تنشيط التجارة بين بلدان المنظمة بتخفيض الضرائب الجمركية وتذليل الحواجز المعيقة.

(٢) التعاون الصناعي بإنشاء مشاريع صناعية مشتركة مع مراعاة متطلبات السوق الإقليمية.

(٣) إنشاء بنك للاستثمار والتنمية لمنظمة التعاون الاقتصادي بمشاركة القطاعات الخاصة في الدول الأعضاء.

(٤) تشجيع السياحة في المنطقة وتطوير نظام اتصالات ومواصلات فعّال بين الدول الأعضاء، ويشمل ذلك خدمات الهاتف والبرقيات والتلكس والموانىء

(١١١) صحيفة «جنك» الباكستانية، ١٣/ ١٢/ ١٩٨٣، والأنباء (الكويت)، ٢٩/ ٥/ ١٩٨٤.

(١١٢) غسان حسين، «العلاقات الباكستانية ـ الإيرانية،» (أرشيف وزارة الخارجية ـ بغداد)، ص ٢٩ ـ ٣٠.

(١١٣) وكالة الأنباء العراقية (أنصات): ١٥/ ١/ ١٩٨٥، و٢٧/ ١/ ١٩٨٥.

(١١٤) عارف سلطان، «منظمة التعاون الاقتصادي (ECO): الفرص والتحديات،» **قضايا دولية** (إسلام آباد)، (٧ شباط/ فبراير ١٩٩٤)، ص ٢٢.

والمطارات وشبكة الطرقات... إلخ.

يبدو مما تقدم، أن دوافع إحياء منظمة التعاون الاقتصادي تعددت بين دوافع اقتصادية ناتجة من الشعور بأهمية التعاون الاقتصادي الإقليمي في مواجهة التكتلات الاقتصادية الدولية، وهو الأمر الذي بدا بشكل أكثر وضوحاً إثر انهيار الاتحاد السوفياتي وتوسع نطاق المنظمة لتشمل الجمهوريات الإسلامية في آسيا الوسطى(١١٥)، ودوافع سياسية ناتجة من ارتباط سياسة تركيا وباكستان بالولايات المتحدة ولعبهما دوراً بالنيابة تحت هاجس الخوف من توجه إيران للتعاون مع الاتحاد السوفياتي، وذلك في ظل أجواء إقليمية شعرت إزاءها الولايات المتحدة بتهديد مصالحها الحيوية في منطقة جنوب ـ جنوب غرب آسيا بفعل الغزو السوفياتي لأفغانستان واقترابه من منطقة الخليج العربي، حيث أصبحت قاعدتا «قندهار» و«شندان» الجويتان السوفياتيتان في أفغانستان تبعدان ٢٠٠ ميل فقط عن الخليج العربي، فضلاً عن الحرب العراقية ـ الإيرانية(١١٦)، وما رتبته من احتمالات ومواقف ضمنها الدعم السوفياتي الذي قدم لإيران في السنوات الأولى للحرب، انطلاقاً من أهمية إيران الجيوسياسية والجيوستراتيجية لأمن الاتحاد السوفياتي، وحرصه على دعم إيران كأحد عوامل كبح جماح الإمبريالية الأمريكية في المنطقة، وذلك بعد امتناع إيران عن السماح للولايات المتحدة باستخدام أراضيها لردع الاتحاد السوفياتي الذي يسعى لتحقيق مخططاته صوب الخليج(١١٧).

غير أن منظمة التعاون الاقتصادي، منذ تأسيسها وحتى عام ١٩٩٠، لم تتمكن من تحقيق تقدم ملموس على صعيد تقارب الدول الثلاث اقتصادياً، إذ ظلت المشاريع الكبرى تمثل هدفاً لم يدخل حيز التطبيق، ويعود ذلك إلى عدم استقرار إيران داخلياً بعد الثورة وتأثيرات الحرب مع العراق في أوضاعها الداخلية، فضلاً عن اختلاف الدول الثلاث حول الإطار السياسي الذي يحكم عمل المنظمة(١١٨).

فالأتراك ظلوا يعارضون إعطاءها أية صفة سياسية، ولذلك رفضوا باستمرار تسمية وزير خارجيتهم للمشاركة في أعمال مجلس المنظمة، واقترحوا بدلاً منه وزير التجارة. ومن دوافع الموقف التركي طبيعة ارتباطات تركيا وتحالفاتها مع الولايات المتحدة، وتطلعها نحو الانسلاخ من المنطقة، والانتماء إلى المجموعة الأوروبية، فضلاً

(١١٥) سوف نتطرق لذلك بالتفصيل في الفصل الرابع.

(١١٦) النشرة اليومية الخاصة بـ (واع)، ٥/١٢/١٩٨١.

(١١٧) محمد ابراهيم فضة، **التدخل السوفيتي في أفغانستان** (عمّان: الجامعة الأردنية، ١٩٨٦)، ص ١٢٢.

(١١٨) نشرة خاصة، أرشيف وزارة الخارجية.

عن شعورهم بالتنافس الإقليمي مع إيران[١١٩]. ولذلك ظلت تركيا تؤكد على طابع المنظمة الاقتصادي.

أما الجانب الإيراني، فقد استمر في إصراره على إعطاء المنظمة بعداً سياسياً بهدف استغلالها للخروج من العزلة الإقليمية والدولية التي عانتها إيران إثر ثورة عام ١٩٧٩، ودخولها الحرب مع العراق، والعداء مع الغرب والولايات المتحدة. ولذلك سعت إيران خلال اجتماع مؤتمر التعاون الاقتصادي للدول الإسلامية في استانبول عام ١٩٨٧ لرفع مستوى الممثلين في مجلس منظمة التعاون الاقتصادي (الإيكو) من وكلاء وزارة إلى مستوى وزراء الخارجية. وقد أيدت تركيا مساعي إيران على أن يكون التمثيل على مستوى وزراء الاقتصاد، وهو ما لم توافق عليه إيران[١٢٠].

أما باكستان، وبسبب رغبتها في استمرار المنظمة، فقد ظلت مترددة بين الموقفين التركي والإيراني، وانتهى بها الأمر إلى تسمية وزير خارجيتها ممثلاً عنها في مجلس المنظمة، وذلك في اجتماع المجلس الوزاري للمنظمة الاستثنائي الأول الذي عقد في إسلام آباد في حزيران/يونيو ١٩٩٠. وهي في ذلك كانت تتطلع إلى إعطاء المنظمة بعداً سياسياً يحقق لها نتائج إيجابية في مواجهة المخططات الهندية، ويعزز من ذلك دعوتها في عام ١٩٨٩ لإيجاد «تفاهم استراتيجي يضم تركيا وإيران وباكستان وأفغانستان التي ترتبط بروابط تاريخية وثقافية ودينية مشتركة لحماية المنطقة»[١٢١].

وكان وزير خارجية باكستان صاحب زاده يعقوب خان قد ذكر في جلسة افتتاح المؤتمر الوزاري الاستثنائي أن منظمة التعاون الاقتصادي يمكن أن تقدم إطاراً مناسباً لمنطقة يبلغ نفوسها أكثر من ٢٠٠ مليون نسمة، هي مجموع نفوس الدول الثلاث الأعضاء الذين يرتبطون بروابط ميراث وإيمان وتاريخ مشترك. واعتبر قرار مجلس المنظمة رفع مستوى التمثيل إلى مستوى وزاري من شأنه «أن ينهي الفترة المظلمة التي مرت بها هذه المنظمة ويفتح أمامها آفاقاً كبيرة»[١٢٢].

وقد وصف وزير خارجية إيران اجتماع المجلس الوزاري المذكور بأنه يمثل منعطفاً حاسماً ويعكس رغبة قادة الدول الثلاث في تعزيز التعاون الإقليمي، مضيفاً:

---

(١١٩) سوف نتطرق للتنافس التركي ـ الإيراني في الفصل الرابع ضمن إطار توسيع نطاق الإيكو (ECO).

(١٢٠) نشرة خاصة عن وزارة الخارجية.

(١٢١) انظر تصريحات السيدة بي نظير بوتو في صحيفة الوطن (الكويت)، ١٩٨٩/٧/١٩، ص ١. وكانت مصادر مقربة من وزارة الخارجية الهندية قد أشارت إلى تقرير أعدّته لجنة التخطيط السياسي في الوزارة، حذرت فيه من احتمال قيام تحالف إسلامي يضم إيران وباكستان وبنغلاديش، وربما أفغانستان في مرحلة لاحقة. انظر: «صحافة العالم: احتمال قيام تحالف إسلامي بين إيران وباكستان وبنغلاديش،» التقرير الشهري (مركز البحوث والمعلومات ـ بغداد)، ١٨/٦/١٩٧٩.

(١٢٢) نشرة خاصة عن وزارة الخارجية.

«إن الأحداث التي شهدها العالم خلال الفترة المنصرمة قد حثت على إنماء كيانات اقتصادية تستند إلى حقائق اقتصادية وثقافية وتاريخية معينة»[١٢٣].

وفي ضوء ما تقدم، فإن الدول الثلاث الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي اتفقت في الاجتماع المذكور على رفع مستوى المنظمة إلى مستوى وزراء الخارجية، أو أي وزير آخر يحدده البلد المعني، ويمثل ذلك حلاً لإشكالية تسمية أي من الوزراء يقوم بتمثيل بلاده في المنظمة.

كذلك أفضى الاجتماع المذكور إلى تشكيل ست لجان خاصة لتعزيز التعاون الإقليمي في المجالات التالية[١٢٤]:

(١) الاقتصاد والتجارة.

(٢) المواصلات والاتصالات.

(٣) الصناعة.

(٤) الزراعة.

(٥) الطاقة.

(٦) الثقافة والعلوم والتربية.

إضافة إلى ما تقدم، تم إعطاء دور أكبر لسكرتارية المنظمة في طهران، وجعلها أكثر حيوية وقادرة على اتخاذ الخطوات العملية للنهوض بالتعاون التجاري والاقتصادي والصناعي بين الدول الثلاث، وذلك من خلال تخويل سفراء تركيا وباكستان في طهران ووكيل وزارة الخارجية الإيراني لإتمام متابعة تنفيذ المشاريع المتفق عليها، ومنها:

- العمل على تقليص التعريفة الجمركية بين الدول الثلاث من حيث المبدأ على أن تباشر اللجنة الاقتصادية والتجارية بدراسة تفاصيل الموضوع.
- ضرورة إنشاء بنك التنمية والاستثمار المشترك بين الدول الثلاث.
- تنسيق مواقف الدول الثلاث في مجال النفط والغاز والكهرباء.
- عقد مؤتمر قمة لدول المنظمة يحدد موعده في ما بعد.
- إقامة مشاريع مشتركة في المجالين الصناعي والزراعي.
- توسيع التعاون التجاري بين الدول الثلاث ليكون نواة لتأسيس سوق إسلامية مشتركة.
- تعزيز التعاون في مجالي الدفاع المدني والتأمين.

وقد شهدت المنظمة حتى انهيار الاتحاد السوفياتي محاولات جادة من قبل

---

(١٢٣) المصدر نفسه.

(١٢٤) المصدر نفسه.

أعضائها لتطوير عملها ضمن إطار التعاون الإقليمي للدول الثلاث المؤسسة، ففي ٢٣/ ٥/ ١٩٩١، وبدعوة من إيران عقد اجتماع المجلس الوزاري للمنظمة في طهران، حيث تم التوقيع على مذكرة تفاهم بين الدول الثلاث، وقد وقعها عن الجانب الإيراني علي أكبر ولايتي، وزير الخارجية، وعن الجانب التركي أيشتن جلبي، وزير الدولة، وعن الجانب الباكستاني أكرم زكي، وزير الدولة للشؤون الخارجية، وقد حضر الرئيس هاشمي رافسنجاني مراسم التوقيع على المذكرة التي تضمنت(١٢٥):

(١) عقد اجتماع القمة لدول المنظمة الثلاث في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩١، وأن يسبقها اجتماع تمهيدي للمجلس الوزاري.

(٢) إنشاء بنك للاستثمار والتنمية بمشاركة البنوك المركزية للدول الثلاث للقيام بعمليات استثمار في مجال تنفيذ المشاريع المشتركة للمنظمة وفقاً «للمعايير والضوابط المالية المتبعة دولياً».

(٣) الاتفاق على تخفيض التعرفة الجمركية بنسبة ١٠ بالمئة على السلع التي يتم تبادلها بين الدول الأعضاء.

وبعد الانهيار السوفياتي دعمت الدول الأعضاء المؤسسة للإيكو فكرة توسيع إطار المنظمة، وهو ما سنتطرق إليه في قسم لاحق.

٢ ـ رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي (SAARC)(١٢٦)

إن شعور باكستان بأنها جزء من دول جنوب غرب آسيا، وارتباطها مع دوله جغرافياً ودينياً وثقافياً، وانخراطها معها في المنظمات والأحلاف السالفة الذكر، لم يمنع من انخراطها في رابطة جنوب آسيا (سارك) لأسباب لها علاقة بالواقع الجغرافي الذي فرض عليها أن تكون مع الهند من ضمن هذه الرابطة التي ولدت إثر الحروب الإقليمية التي عصفت بدولها، وذلك إثر مبادرة الرئيس البنغالي ضياء الرحمن في مسعى منه لتشكيل رابطة على غرار رابطة «آسيان» لدول جنوب شرق آسيا، مستثمراً ما تتمتع به المنطقة من قيم مشتركة وعادات وتقاليد اجتماعية وعرقية وثقافية وحضارية وتاريخية(١٢٧).

---

(١٢٥) المصدر نفسه.

(١٢٦) South Asian Association for Regional Co-operation.

(١٢٧) Imtiaz H. Bokhan, «South Asian Regional Cooperation Progress and Prospects,» *Asian Survey*, vol. 25, no. 4 (April 1985), p. 374.

ولمزيد من التفاصيل، انظر: رشيد مجيد الربيعي، «رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي،» **مجلة العلوم السياسية** (بغداد)، السنة ٢، العدد ٤ (حزيران/يونيو ١٩٨٩)، ص ١٢٨ ـ ١٤٣.

وفي البداية توجست باكستان من المبادرة، خوفاً من استثمارها من قبل الهند لممارسة دورها كقوة إقليمية كبرى عبر المنظمة، بيد أنها شعرت بالقلق من أن يؤدي رفضها لهذا المقترح إلى إخراجها من المنظمة، فتصبح الساحة مفتوحة أمام الهند التي وجدت بدورها في انضواء باكستان في المنظمة فرصة لسحبها خارج إطار التعاون مع الصين والولايات المتحدة، لذلك لم يكن ممكناً عزل المصالح الاقتصادية المشتركة في التعاون الإقليمي عن هاجس التهديدات الأمنية(١٢٨).

وقد عقد اجتماع المنظمة الأول في دكا في شهر كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٥ عقب سلسلة من الاجتماعات التي تعرضت إلى تحديد المبادىء والأهداف الأساسية للمنظمة(١٢٩).

دوافع إنشاء رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي

في اجتماع قمة رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي (سارك) الذي عقد في دكا، قرر زعماء المنظمة وضع التعاون في منطقة جنوب آسيا في صيغ مؤسسية رسمية، باتجاه إرساء السلام في الإقليم على أساس الخطوة خطوة. القصد من ذلك، تطبيع العلاقات بين دول الإقليم، وإزالة أسباب فقدان الثقة، وغرس قيم التعاون محل قيم الصراع السائدة بين تلك الدول(١٣٠).

وعبر تتبع مسارات «سارك» يمكن القول إن دوافع عدة وقفت خلف إنشائها، أبرزها:

دوافع سياسية: ناشئة من تناقض مصالح الدول وسياساتها الخارجية كنتيجة لتناقض أهداف الدول وقدراتها بين دول كبيرة كالهند وباكستان، ومتوسطة كبنغلاديش، وصغيرة مثل سريلانكا والمالديف وبوتان وغيرها.

---

(١٢٨) أثارت بنغلاديش في ورقة العمل الأصلية المرسلة إلى اجتماع مسؤولي خارجية بلدان جنوب آسيا في الولايات المتحدة عام ١٩٨٠ مسألة الخوف من احتمالات الهيمنة، والتسلط والاستعباد، فضلاً عن علاقات «سارك» مع منظمات التعاون الأخرى، وعملية تأسيس «سارك». انظر:

Syedur Rahman, «Issues and Agenda for South Asia Regional,» *Asian Survey*, vol. 25, no. 4 (April 1985), p. 421.

(١٢٩) حضر اجتماع دكا سبعة دول هي: الهند، باكستان، بنغلاديش، نيبال، سريلانكا، بوتان والمالديف، وقد سبقه اجتماعات أخرى على مستوى سكرتيري ووزراء الخارجية وذلك للفترة (١٩٨١ - ١٩٨٣). للتفصيل، انظر: Government of Pakistan, Ministry of Information and Broadcasting, *Pakistan 1988: An Official*, pp. 454-455; *Strategic Studies*, no. 3 (Spring 1985), and *Keesing's Contemporary Archives: Record of World Events* (London: Longman, 1985), vol. 31, no. 1, p. 33339.

(١٣٠) Muchkund Dubey, «SAARC: The New Imperative,» *Strategic Digest*, vol. 21, no. 7 (July 1991), p. 1206.

وتبعاً لذلك، اختلفت الدوافع السياسية حول انضواء الدول للمنظمة بين دول تسعى لفرض نفوذها على الدول الصغيرة عبر المنظمة كالهند، ودول صغيرة تشعر أن الإطار الجماعي يعزز من قدراتها في مواجهة نزعات الهيمنة والنفوذ لدى الهند، وفق أسس من التكافؤ والسيادة والمساواة والكرامة القومية(١٣١).

دوافع اقتصادية: ناشئة من الشعور بأهمية تعزيز التعاون الاقتصادي، وصولاً نحو تكوين هيكل مناسب للإقليم يغطي حاجاته ومتطلباته التجارية والصناعية والخدمات، والشؤون النقدية والمالية، وبما يحقق الاعتماد المتبادل بين دول الإقليم في المجالات المطلوبة(١٣٢).

إن دول «سارك» حاولت استثمار العوامل الحضارية والثقافية المشتركة، ضمن وحدة جغرافية طبيعية، من أجل تلبية المتطلبات الاقتصادية والسياسية كشرط أساسي في مواجهة التحديات الخارجية والإقلال من تأثيرات الصراع والتنافس الدولي في المنطقة. وفي ضوء ذلك، فإن إعلان دكا أشار إلى بعض المبادىء الأساسية، مثل(١٣٣):

(١) التعهد بعدم التدخل في الشؤون الداخلية لكل دولة من الدول الأعضاء.

(٢) التأكيد على مبادىء عدم الانحياز.

(٣) تخفيف حدة التوتر والسعي لحل النزاعات الحدودية بالطرق السلمية.

(٤) دعم وتعزيز الاستقرار والسلام في المنطقة من خلال زيادة حجم الثقة وحل الخلافات التي أدت إلى الحروب بين دول المنطقة، وتأكيد حسن الجوار والإرادة الحسنة.

وفي قمتها الثانية، عام ١٩٨٦، أقرت رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي (سارك) مذكرة تفاهم تنص على إنشاء سكرتارية دائمة للمنظمة مقرها كاتماندو عاصمة النيبال، وتعنى بالإشراف على تنفيذ البرامج التي تم الاتفاق عليها(١٣٤).

---

(١٣١) الربيعي، «رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي،» ص ١٣٤.

(١٣٢) Dubey, Ibid., p. 1206.

(١٣٣) الربيعي، المصدر نفسه، انظر أيضاً: B. Udayashankar, «Limits and Limitations of SAARC,» *Strategic Analysis*, vol. 9, no. 11 (February 1988), pp. 1067-1068, and Abul Kalam, «Cooperation in South Aisa,» p. 73.

(١٣٤) عقدت المنظمة اجتماعي قمتها الثاني والثالث عامي ١٩٨٦ و١٩٨٧ في كاتماندو، والمؤتمر الرابع عقد في إسلام آباد عام ١٩٨٨، وقد ركزت هذه المؤتمرات على أبرز القضايا ذات الاهتمام المشترك، ومن ضمنها برامج في مجالات الإعلام والثقافة والسياحة وبنك للمعلومات وتبادل المعلومات في مجال التنمية، فضلاً عن الاتفاق على المبادىء العامة التي تنسجم وميثاق الأمم المتحدة، وحركة عدم الانحياز، والدعوة إلى الحوار بين الشمال والجنوب ونزع السلاح النووي ومكافحة المخدرات. انظر: Government of Pakistan, Ministry of Information and Broadcasting, *Pakistan 1988: An Official*, = p. 454; Ispahani, «Pakistan: Dimensions of Insecurity,» p. 31, and K. M. Arif, «Pakistan- Indian

وعلى رغم أن الإرادات السياسية لصناع القرار قد اتفقت على أهمية التعاون في المجال الاقتصادي والفني، إلاً أن المعضلات السياسية ومعضلة الأمن الناتجة من التهديدات المتبادلة، ولا سيما خشية الدول الصغيرة من الهند، فضلاً عن الصراع بين الهند وباكستان، أفضت إلى عدم التوصل إلى حل للمنازعات السياسية بسبب عدم وجود خط مشترك بين الدول الأعضاء. ولذلك ظلت «سارك» تشكل هيكلاً ثانوياً في اعتبارات التسوية التي من دونها لا يمكن أن يحقق شيء جوهري، حيث قادت تلك الاعتبارات دول المنظمة إلى الاتفاق على اتخاذ القرارات بالإجماع(١٣٥). ومن الواضح أن ذلك ينهي فاعليتها في اتخاذ القرارات بسبب المعضلات التي تقترن بهذه القاعدة في اتخاذ القرارات. ولذلك، لم تستطع المنظمة حتى الآن أن تكوّن هيكلاً مناسباً للإقليم يغطي حاجاته ومتطلباته التجارية، والصناعية، والخدمات النقدية والمالية... إلخ. كما أنها لم تستطع أن تكوّن لها تأثيراً محسوساً في حياة شعوب دول الإقليم، من حيث إنتاج البضائع والمبادلات. وبدلاً من ذلك، فقد بدأت طبيعة المتغيرات الدولية تؤشر إلى احتمالات انجذاب منظمة «سارك» ضمن إطار منظمات إقليمية أخرى، مثل آسيان، عبر توسيع إطارها لكي تستطيع تحقيق المصالح في مواجهة ما ستحققه الوحدة الأوروبية خصوصاً(١٣٦).

وفي ضوء القناعات الآنفة الذكر، فقد استخرجت الهند نداء من قادة «سارك» باتجاه عقد معاهدة لرفض عالمي شامل لإجراء التجارب النووية، وذلك في الدورة الرابعة لقمة «سارك» عام ١٩٨٨، التي رحبت أيضاً، بالتفاهم الهندي ـ الباكستاني الذي تم التوصل إليه بين الجنرال ضياء الحق وراجيف غاندي في عام ١٩٨٥، والذي تعهد فيه الطرفان، بالامتناع عن مهاجمة المنشآت النووية للطرف الآخر، وهو التطور الذي أصبح ممكناً بشكل أفضل بعد مجيء بي نظير بوتو إلى السلطة عام ١٩٨٨، حيث اتفقت مع راجيف غاندي على أن «كل طرف سوف يمتنع عن اتخاذ أي فعل أو المساهمة فيه بشكل مباشر أو غير مباشر يهدف إلى تدمير أي منشأة نووية أو تيسير ذلك في البلد الآخر»(١٣٧).

بيد أن عقدة العلاقات الهندية ـ الباكستانية ظلت تترك ظلالها على فاعلية

Relations: The SAARC Trap and India's Emerging Industrial and Military Power,» in: Tarik Jan = [et al.], *Foreign Policy Debate* (Islamabad: Institute of Policy Studies, 1993), pp. 263-265.

(١٣٥) Arif, Ibid., p. 363.

(١٣٦) Dubey, «SAARC: The New Imperative,» pp. 1207-1208.

(١٣٧) Mohammad Waseem, «Pakistan's Lingering Crisis of Dyarchy,» *Strategic Digest*, no. 12 (December 1992), and Selig S. Harrison, «South Asia and the United States: A Chance for a Fresh Start,» *Strategic Digest*, no. 1 (December 1992), p. 1586.

«سارك» بفعل استمرار الاختلاف حول المشكلات الجوهرية، ومنها مشكلة كشمير، والبرنامج النووي، فضلاً عن اختلاف اتجاهات كل من باكستان والهند حيال المنظمة.

وقد أفضت استراتيجية الهند إلى اعتبارها مركز النظام الإقليمي الذي يفرض على الدول الأخرى في النظام الإقليمي أن يكون سلوكها منسجماً مع الدور الإقليمي للهند كقوة كبرى، وبالتالي، فإن سلوك الدول الأعضاء فيه يكمل أمنها كأساس لا بد منه، ويعزز موقعها الإقليمي وطموحاتها نحو دور عالمي، الأمر الذي أفضى إلى تأكيد مخاوف الدول الأخرى الصغيرة من التهديدات التي تواجه أمنها من الهند، وهو ما أدى إلى أن تترك الخلافات ظلالها على «سارك»، وقد تجسد ذلك عبر تأكيد تلك الدول على المحافظة على السيادة والموقع والمساواة القانونية، وبالتالي أن تكون حذرة من أي جهود تكاملية(١٣٨).

أما بالنسبة لباكستان التي لعبت دوراً في تشكيل منظمة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي (سارك)، وتعتبر شريكاً أساسياً لطبيعة قدراتها وإمكانياتها ودورها الإقليمي، فإن سياستها إزاء الهند، التي أرادت تأكيدها عبر المنظمة، هي قيام علاقات جوار جيدة وعلاقات تعاون بموجب ميثاق الأمم المتحدة والمبادىء الأساسية المعترف بها في التعايش السلمي، ومنها المساواة في السيادة والتعاون المتبادل. وفي ضوء ذلك، حاولت باكستان التأكيد على أن يكون ميثاق «سارك» ضامناً لرفاهية شعوب جنوب آسيا ومحققاً للمساواة في مستوى الحياة، وتطوير التقارب في المستوى الاقتصادي والاجتماعي والثقافي(١٣٩).

إن باكستان بذلت جهدها أيضاً لكي تجدد هويتها، ليس كدولة في جنوب آسيا وحسب، وإنما أيضاً كونها ذات هوية كدولة مركز وجزء من غرب آسيا، معرفة تلك الهوية بالانتقال من بيئة الثقافة إلى بيئة الأمن.

وباعتبار باكستان جزءاً من جنوب آسيا، بدليل امتداد حدودها مع الهند، الأمر الذي يميزها من بقية الدول، ظلت الهند تشكل العنصر المهيمن في سياسة باكستان الخارجية، الأمر الذي دفع قادة باكستان باستمرار إلى رفض محاولات الهيمنة من قبل الهند على دول الإقليم الأخرى، ولذلك فإن استجابة باكستان للدور الهندي تجسدت في استمرار تطويرها لقدراتها المادية والمعنوية باتجاه تحقيق الردع المتوازن مع الهند. بيد

---

(١٣٨) Abul Kalam, «Cooperation in South Asia,» pp. 72-73, and Ikram Azam, «Pakistan-Indian Relations: SAARC and Indian Imperialism,» in: Jan [et al.], *Foreign Policy Debate*, pp. 277-279.

(١٣٩) Government of Pakistan, Ministry of Information and Broadcasting, *Pakistan 1988: An Official*, p. 454.

أن ذلك لم يمنعها من أن تظهر ضمن إطار «سارك» لأول مرة، كدليل على حرصها على التعاون الإقليمي، فضلاً عن كون ذلك يعيد تكاملها رسمياً في النظام الأمني لجنوب آسيا بعد النسيان الذي صاحبها بشكل أساسي منذ عام ١٩٧١.

ومن الطبيعي القول إن هذا التناقض ضمن إطار المنظمة أفضى إلى استمرار الخلافات على الصعيد الثنائي، إذ رفضت الهند إدراج القضايا الثنائية الحساسة في جداول أعمالها، مثل الخلافات حول مشكلة كشمير، والبرنامج النووي، فضلاً عن الخلافات الاقتصادية بين الهند والنيبال في عام ١٩٨٩، حينما اتهمت النيبال الهند بفرض حصار اقتصادي عليها، والأزمات الإثنية، وإرسال القوات الهندية إلى سريلانكا، ومشاكل المياه الإقليمية بين الهند وجيرانها، وبخاصة بنغلاديش. ولذلك أخفقت جهود باكستان مع الدول الأخرى الصغيرة ضمن إطار «سارك» لتضمين المناقشات المشكلات الأمنية العسكرية والإثنية والاقتصادية، وظلت التوترات السياسية الإقليمية تحقق خرقاً لإمكانيات التعاون ضمن «سارك»[١٤٠].

تأسيساً على ما تقدم، فإن إحدى المشاكل الرئيسية التي ظلت تواجه سارك وتعيق التعاون الاقتصادي الإقليمي، كانت عدم الانسجام بين أعضائها، وبخاصة الرئيسيين منهم، إذ تتمتع باكستان بميزات فريدة كونها جزءاً من جنوبي وجنوب غربي آسيا، الأمر الذي جعلها لا تضع بيضها كله في سلة «سارك» بسبب حاجتها إلى عمل مشابه باتجاه توسيع نفوذها في منظمة التعاون الاقتصادي (الإيكو)، فضلاً عن اتجاهها نحو تعزيز روابطها التجارية مع الصين وتطويرها[١٤١]. بيد أن ذلك لا يمنع احتمالات تطوير المنظمة، وبخاصة إذا ما اتفق على إيجاد حلول مقبولة للمعضلات الأساسية القائمة بين دول الإقليم.

سادساً: باكستان والقضايا الأساسية في الوطن العربي

من الواضح في تقديرنا أن القضايا الأساسية التي تخص الوطن العربي تتركز في الصراع العربي ـ الإسرائيلي، وما ترتب عنه من قضايا، تبعاً لطبيعة التطور في هذا الصراع، وبالتحديد مشروع الشرق الأوسط، وأمن الخليج العربي وما يتعلق به من شؤون التسلح. وعلى هذا الأساس نسعى لمتابعة سياسة باكستان وتحليلها إزاء هاتين القضيتين الأساسيتين:

---

(١٤٠) في عام ١٩٨٩ أصرت سريلانكا على انسحاب القوات الهندية من أراضيها بشكل كامل قبل انعقاد قمة «سارك» في كولومبو. كما رفضت باكستان الإصرار الهندي على تمثيل أفغانستان المحتلة من قبل السوفيات ضمن المجموعة الإقليمية. انظر: Ispahani, «Pakistan: Dimensions of Insecurity,» pp. 39-42.

(١٤١) انظر: Azam, «Pakistan-Indian Relations: SAARC and Indian Imperialism,» p. 279.

١ ـ الصراع العربي ـ الإسرائيلي ومشروع الشرق الأوسط

كان ظهور باكستان دولة إسلامية مستقلة عام ١٩٤٧، موضع ارتياح من قبل البلدان العربية، فضلاً عن الإسلامية، للاعتبار الديني الذي وقف وراء قيام هذه الدولة.

وقد ترتب عن ذلك نشوء علاقات ودية بين باكستان والدول الإسلامية، وبخاصة منها الأقطار العربية، إذ تأكدت علاقات التعاون المذكورة في أشكال عديدة، منها[١٤٢]:

أ ـ دعم بلدان العالم الإسلامي والوطن العربي لدعوة انضمام باكستان إلى منظمة الأمم المتحدة بعد إعلانها دولة مستقلة في ١٤ آب/أغسطس ١٩٤٧.

ب ـ اتخاذ البلدان العربية والإسلامية في الغالب مواقف مؤيدة أو محايدة كحد أدنى في حروب باكستان مع الهند.

ج ـ الترحيب بدولة باكستان عضواً في الأحلاف والمنظمات الإقليمية، كحلف بغداد (السانتو) ومنظمة المؤتمر الإسلامي.

د ـ الدعم المادي والمعنوي الذي قدمته البلدان العربية والإسلامية لباكستان من أجل تطوير قدراتها الاقتصادية والعسكرية.

لذلك، وسعياً منها وراء المزيد من الدعم الذي تحتاج إليه في مواجهة التحديات العديدة التي تهدد وجودها، اتخذت باكستان مواقف إيجابية من القضايا المركزية التي تخص الوطن العربي والعالم الإسلامي، وبالذات منها القضية الفلسطينية، وهو الأمر الذي عبر عنه العديد من زعماء البلدان العربية[١٤٣].

وفي المقابل، فإن زعماء باكستان، في أحاديثهم عن علاقاتهم مع البلدان العربية، كانوا يؤكدون باستمرار على «وحدة الدين التي لا تفوقها أية وحدة»[١٤٤].

وفي ضوء ذلك، فإن باكستان في مواقفها المؤيدة باستمرار للقضية الفلسطينية كقضية إسلامية وعادلة، كانت تنطلق من رؤيتها للوطن العربي كمحيط إسلامي تستطيع أن تتعاون معه إلى أبعد الحدود.

وهي في مواقفها المؤيدة للجانب العربي في صراعه مع «إسرائيل» حول القضية

---

(١٤٢) لمزيد من التفاصيل، انظر: الحديثي، مؤشرات في سياسة باكستان الخارجية وعلاقاتها الدولية، ص ٤٩ ـ ٥٠.

(١٤٣) انظر جريدة: السياسة (الكويت)، ١٦/١٢/١٩٨٢.

(١٤٤) عن «نيوز سرفيس»، السياسة، ٩/٧/١٩٨٢.

الفلسطينية، كانت تدرك أن ذلك ينطلق من اعتبارين مباشرين: **الأول** مركزية القضية الفلسطينية في الصراع العربي ـ الإسرائيلي، من وجهة نظر البلدان العربية كحد أدنى. **والثاني** ما ترتبه الرابطة الإسلامية على باكستان من مواقف إزاء القضايا العربية والإسلامية، وبخاصة أن هذه الرابطة شكلت أساس قيام باكستان وعنصر هويتها.

بيد أن باكستان، من جهة أخرى، كانت أيضاً تدرك أن مواقفها المؤيدة للقضية الفلسطينية تحقق لها مكسباً سياسياً كبيراً بسبب ما يشكله الوطن العربي والعالم الإسلامي من ثقل في المنظومات الإقليمية والدولية، هي في أمس الحاجة إليه في صراعها المصيري مع الهند، فضلاً عما قدمته البلدان العربية بخاصة من دعم مادي لباكستان في مختلف مجالات الاقتصاد والتنمية. ولتلك الأهمية، نجد أن الهند، وهي الخصم التقليدي لباكستان، قد بنت مواقفها إزاء القضية الفلسطينية في ضوء ما تشكله من تأثير في المواقف العربية إزاء الهند.

فعلى الرغم من اعترافها بإسرائيل في ١٧ أيلول/سبتمبر ١٩٥٠ على أساس الاعتراف بـ«حقيقة قائمة»[١٤٥]، إلاّ أن الهند ظلت تتخذ موقفاً معارضاً لمشاريع إسرائيل التوسعية، ولعملية إخراج العرب من ديارهم، فضلاً عن التعارض العلماني للهند مع الأساس الذي قامت عليه «إسرائيل»، وهو أساس طائفي وعنصري، إلى جانب أن عملية تقسيم فلسطين كانت عملية استعمارية لخدمة غايات الوجود الاستعماري الذي عارضته الهند كدولة قائدة في حركة عدم الانحياز.

بيد أن ما تقدم لا ينبغي أن يبعد عن أذهاننا الجانب المصلحي في المدرك السياسي للهند الذي قام على مجموعة عوامل، أبرزها[١٤٦]:

أ ـ العلاقات الهندية الخاصة ببعض البلدان العربية، وتحديداً مصر، حينما كانت الدولتان عضوين مؤسسين وقياديين لحركة عدم الانحياز، بدءاً من مؤتمر باندونغ للحركة عام ١٩٥٥.

ب ـ المصالح الاقتصادية والتجارية بين الهند والبلدان العربية.

ج ـ النزاع الهندي مع باكستان حول إقليم جامو وكشمير، وأهمية البلدان

---

(١٤٥) على رغم الاعتراف الرسمي للهند بإسرائيل، فإن الهند رفضت إقامة علاقات دبلوماسية كاملة بين البلدين، في حين أنها سمحت بوجود قنصل إسرائيل في بومباي من دون أن يكون له صفة دبلوماسية. انظر: Michael Brecher, «Israel and Afro-Asia,» *International Journal*, vol. 16, no. 2 (Spring 1961), p. 109.

(١٤٦) انظر: أسعد عبد الرحمن، **التسلل الإسرائيلي في آسيا (الهند وإسرائيل)**، سلسلة دراسات فلسطينية؛ ١١ (بيروت: منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، ١٩٦٧)، ص ٦٢ ـ ٦٤.

العربية في هذا النزاع لما تشكله من أصوات في الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الإقليمية والدولية مقابل صوت واحد لـ«إسرائيل».

د ـ وجود عدد كبير من المسلمين داخل الهند، لا بد من أن تأخذه حكومات الهند في الاعتبار في إقامة علاقاتها مع بلدان الوطن العربي والعالم الإسلامي.

في ضوء ما تقدم، وفي ظل معطيات الحرب الباردة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي السابق، وظهور حركة عدم الانحياز، ودور الهند الرئيسي فيها، حددت الهند رؤيتها لإسرائيل وفق مسألتين أساسيتين(١٤٧):

أ ـ إن «إسرائيل» بلد يعتمد كلياً على دعم الدول الرأسمالية المستعمرة لشعوب العالم الثالث، وبالتالي فإنها مرتبطة بالدول الأجنبية.

ب ـ إن إسرائيل لم تقدم أي شيء على صعيد التضامن الآسيوي الأفريقي وعدم الانحياز ومقاومة الاستعمار.

تأسيساً على ما تقدم، حددت الهند موقفها المقارب للموقف الباكستاني من القضية الفلسطينية، مع اختلاف الدوافع والمتغيرات المحيطة بهما، حيث تقرر الموقف الهندي خلال تلك الفترة على أساس(١٤٨):

أ ـ وقوف الهند ضد إخراج العرب الفلسطينيين من ديارهم.

ب ـ معارضة النزعة التوسعية لإسرائيل على حساب الأراضي العربية.

ج ـ معارضة النزعة العنصرية والطائفية التي قامت عليها «إسرائيل».

د ـ اعتبار أن تقسيم فلسطين عملية استعمارية.

ومن الواضح، في ضوء ما تقدم، أن الموقف الهندي من القضية العربية الفلسطينية، اقترب إلى حد بعيد من الموقف الباكستاني، مع الاحتفاظ باختلاف الدوافع. وقد شجع على هذا الموقف بالدرجة الأساسية طبيعة التوازنات الدولية في ظل ظروف الحرب الباردة، الأمر الذي أتاح للعرب فرص التأثير في مواقف الدول، وهو الذي أخذته الدول الأخرى في الاعتبار في بناء موقفها من القضية الفلسطينية. ويعزز من هذا الرأي، التغير السريع في موقف الهند من القضية الفلسطينية إثر انهيار تلك التوازنات لفترة ما بعد الحرب الباردة، كما سنرى ذلك لاحقاً.

ومن جهتها، كانت «إسرائيل» تدرك مسبقاً، الفارق الجوهري في دوافع كل من

---

(١٤٧) المصدر نفسه، ص ٦١.

(١٤٨) المصدر نفسه.

الهند وباكستان من الصراع العربي ـ الإسرائيلي، والقضية الفلسطينية: «إن عدم اعتراف الهند بإسرائيل ناتج عن موقف مصلحي. فطالما أن قضية كشمير قائمة، سيبقى موقف الهند كما هو، لا يتغير، كي لا تخسر الهند الأصوات العربية التي تحتاجها في الأمم المتحدة»(١٤٩).

ولذلك، سعت إسرائيل وفق نفس طويل لبناء علاقات مع الهند عبر وسائل مختلفة. فهي إضافة إلى استمرار أعمال قنصلها في بومباي، فإنها سعت دون كلل لتطوير علاقاتها الدبلوماسية مع الهند، على رغم الرفض الرسمي للهند الذي استمر حتى انتهاء الحرب الباردة عام ١٩٩٠.

ومن منطلق البناء التدريجي للعلاقات، فضلاً عن إدراكها لطبيعة الحياة السياسية في الهند، فإنها سعت وبنجاح لبلورة مفاهيم مشتركة للتعاون مع المعارضة السياسية كخطوة نحو إحداث تغيرات لاحقة في الموقف الهندي(١٥٠).

انطلاقاً مما تقدم، اختلف الموقف الإسرائيلي من البرنامج النووي الباكستاني عنه بالنسبة للبرنامج النووي الهندي، فعلى الرغم من علاقات التحالف الباكستاني مع الولايات المتحدة، الحليف الاستراتيجي لإسرائيل، ظلت إسرائيل ترقب بحذر وريبة الدعوة الباكستانية إلى صنع القنبلة النووية الإسلامية التي تهدد أمن إسرائيل، في حين كان واضحاً أن المقصود من مساعي الهند للحصول على التقانة (التكنولوجيا) النووية خدمة الأمن الهندي في مواجهة التهديدات الباكستانية والصينية لطبيعة الصراع التقليدي معهما.

ومن باب الشعور الإسرائيلي بالتهديد الذي يحققه البرنامج النووي الباكستاني، وردت معلومات عن تعاون إسرائيلي ـ هندي في مجال القدرة النووية والاستعداد لإعداد خطة مشتركة لتدمير المفاعلات النووية الباكستانية. وقد ترافق هذا الاستعداد مع الإعلان عن تمويل عربي للبرنامج النووي الباكستاني(١٥١).

تأسيساً على ما تقدم، فقد قامت سياسة باكستان إزاء الصراع العربي ـ الإسرائيلي على أساسين جوهريين: **الأول** هو الموقف الذي لم يتأثر بطبيعة التحالفات الباكستانية مع الولايات المتحدة والقوى الغربية، وهذا الأمر يتصل بما سلف البحث فيه من

---

(١٤٩) مقال في صحيفة (Jewish Observer)، نقلاً عن: المصدر نفسه، ص ٦٨.

(١٥٠) المصدر نفسه، ص ٧١ ـ ٨٢.

(١٥١) انظر: «هل أصبحت باكستان قادرة على إنتاج القنبلة النووية؟» **الأسبوع العربي** (٢٥ نيسان/أبريل ١٩٨٨)؛ **السياسة** (الكويت)، ١٩٨٨/٩/٢٥، و«تقرير عن خطة إسرائيلية لتخريب منشأة نووية باكستانية،» **الحياة** (لندن)، ١٩٩١/٧/١. لمزيد من التفاصيل، انظر: «الانتشار النووي في إيران، العراق، ليبيا،» **الدراسات العسكرية** (مركز البحوث والمعلومات ـ بغداد)، ١٩٨٤/٨/١٣.

أهمية الإسلام كثابت أساسي من ثوابت سياسة باكستان الإقليمية. والثاني يقوم على الجانب المصلحي في كسب المواقف العربية إلى جانب باكستان في صراعها التقليدي مع الهند، وهي الرابطة ذاتها التي شكلت أساسي الموقف الهندي من هذه المسألة في ظروف الحرب الباردة.

٢ ـ معضلة الأمن والدور الباكستاني في الخليج العربي

يمكن تحديد معضلة الأمن في منطقة الخليج العربي عبر تشخيص طبيعة التهديدات التي واجهت الأمن الإقليمي الخليجي(١٥٢):

أ ـ معضلات داخلية ناتجة من هشاشة الوضع السياسي والاجتماعي لبلدان الخليج.

ب ـ معضلات إقليمية ناتجة من عوامل الصراع والتنافس الإقليمي بين دول الإقليم ذاتها، مثل التنافس الإيراني ـ السعودي، والإيراني ـ العراقي، فضلاً عن المشكلات الحدودية القائمة بين عدد من بلدان الخليج العربي.

ج ـ معضلات دولية نتجت من تنافس القوى العظمى والكبرى على المنطقة، لما تمثله من موقع جيوستراتيجي يشكل المصدر الأساس للطاقة في العالم عبر احتوائه على أغلب احتياطيات النفط العالمية.

وإذا كانت الولايات المتحدة قد حسمت أمر وجودها عبر التنسيق مع القوى الإقليمية، مثل نظام شاه إيران السابق، والعربية السعودية، وأقطار الخليج الأخرى، فضلاً عن وجودها القريب في قواعد استراتيجية مثل دييغو غارسيا والمحيط الهندي، فإن الاتحاد السوفياتي السابق كان دؤوباً في مساعيه لتأكيد وجوده أيضاً عبر تنسيقه مع دولة اليمن الجنوبية سابقاً، واتفاقية الصداقة والتعاون التي عقدها مع العراق والهند في بداية السبعينيات، وتحريك أسطوله الحربي في منطقة المحيط الهندي والخليج العربي، فضلاً عن وجوده القريب في أفغانستان.

وفي ضوء ذلك، تركزت التهديدات التي جابهت أمن الخليج العربي في العناصر التالية:

أ ـ التهديد الأيديولوجي المتمثل بالشيوعية في مواجهة الأفكار الليبرالية والقبلية والعشائرية التي سادت المنطقة.

---

(١٥٢) للتفصيل، انظر: India's Security, U.S. Bajpat, the Politico-Strategic Environment (Institute for Defence Studies and Analysis).

ب ـ التهديد العسكري والنووي المتمثل بوجود الأساطيل والقواعد الأجنبية، والذي ترافق مع نمو دور قوى إقليمية ذات برامج للقدرات النووية، مثل باكستان والهند والعراق وإيران.

ج ـ التهديدات بالتدخل في الشؤون الداخلية.

د ـ التهديد عن طريق تصعيد المشاكل الداخلية التي تقلق عناصر الاستقرار الداخلي لكل دولة وتهددها.

وقد أسلفنا أن منطقة الخليج العربي ظلت تشكل هاجساً أساسياً في سياسة باكستان الإقليمية لاعتبارين أساسيين:

الأول: الموقع الجغرافي لباكستان باعتبارها جزءاً أساسياً وجسراً يربط بين جنوب آسيا وغربها بمنطقة وسط آسيا، الأمر الذي يعزز من روابط الأمن بين المحيط الهندي وأمن الخليج العربي. وقد رتب هذا الأمر مصالح اقتصادية لباكستان، فضلاً عن الهند، بدول الخليج العربي ومن ضمنها إيران.

الثاني: احتلال منطقة الخليج العربي أولوية في سلم أولويات المصالح الاستراتيجية للولايات المتحدة، وارتباط باكستان بعلاقات وثيقة مع الولايات المتحدة، الأمر الذي أوجد لباكستان موقعاً مهماً في الاستراتيجيات الأمريكية في الخليج.

ويمكن تلخيص السياسة الأمريكية إبان فترة الحرب الباردة إزاء الخليج العربي بما يلي[١٥٣]:

أ ـ منع انتشار الشيوعية في منطقة جنوب وجنوب غرب آسيا.

ب ـ السياسة الأمنية والسوقية الأمريكية في منطقة الخليج العربي الغنية بالنفط والموارد المعدنية.

ج ـ تعزيز المصالح الأمريكية بما يتفق واحتواء آسيا الوسطى الغنية بالموارد.

د ـ الاهتمام بباكستان كنقطة وصل بين أوروبا وآسيا، وبخاصة منطقة الخليج العربي.

ولتلك الأهمية انخرطت باكستان بمجموعة من المعاهدات والاتفاقيات الإقليمية، كما سلف ذكره. وقد عزز من الدور الباكستاني المذكور انخراط الهند في اتفاقية للصداقة والتعاون مع الاتحاد السوفياتي عام ١٩٧١، بشكل أفضى إلى تصعيد التنافس الدولي في المنطقة عبر القوى الإقليمية الرئيسية المتمثلة بالهند وباكستان، فضلاً عن العربية السعودية وإيران.

---

(١٥٣) أودي باسكا، «باكستان في المحيط السوقي لما بعد الحرب الباردة،» في مجلة: *Strategic Analysis* (January 1996).

وفي ضوء هذا التنافس، سعت القوى العظمى والكبرى لإضفاء الشرعية على وجودها العسكري والسياسي في المنطقة، وخلق المبررات لهذا الوجود، منها المبررات الداخلية والإقليمية والدولية، حتى بدا أن الهدف من الوجود الأجنبي هو الحفاظ على الأمن والاستقرار الإقليميين ذوي الصلة الوطيدة بالأمن والاستقرار الدوليين[١٥٤].

ولأهمية المصالح الحيوية للولايات المتحدة والغرب في الخليج العربي، تم تعزيز الدور الإقليمي لباكستان والدول الصديقة للولايات المتحدة عبر مجموعة من الاتفاقيات الإقليمية المشتركة[١٥٥]، وبشكل خاص إثر التدخل السوفياتي في أفغانستان، ونجاح الثورة الإيرانية عام ١٩٧٩، ثم نشوب الحرب العراقية ـ الإيرانية، حيث أعلنت الولايات المتحدة صراحة أن «أية محاولة من أية قوى خارجية للسيطرة على منطقة الخليج ستكون بمثابة تهديد للمصالح الحيوية للولايات المتحدة، وستواجه بالوسائل كافة، بما في ذلك القوة العسكرية»[١٥٦].

وتبدو أهمية الدور الباكستاني المناسب للمصالح الأمريكية في منطقة الخليج من إطلالة باكستان على الموقع الاستراتيجي والمتميز الذي تمتعت به هذه المنطقة في ظل أجواء الحرب الباردة، والتنافس الدولي على المنطقة العربية، حيث شكل الخليج العربي أحد مفاتيح السيادة العالمية، ولا سيما تلك التي تتعلق بطبيعة التوازن الدولي، كونه مثل عنصراً أساسياً للسيطرة على مواقع مرور النفط من المنطقة وتوزيعه إلى معظم دول العالم، وذلك بفعل الصلة بين الخليج العربي وبحر العرب والمحيط الهندي ومضيق باب المندب، وعبره إلى البحر الأحمر، وصولاً عبر قناة السويس إلى البحر المتوسط[١٥٧].

لقد تجسد الدور الباكستاني في منطقة الخليج العربي عبر العلاقات المتميزة التي ارتبطت بها باكستان مع البلدان الخليجية، وبخاصة العربية السعودية وإيران. وإذا كانت الثورة الإيرانية عام ١٩٧٩ قد سحبت إيران من دائرة التحالفات مع الغرب التي سبق لها أن اعتمدت على إيران الشاه والعربية السعودية كعمودين أساسيين للاستراتيجيا الأمريكية والغربية في المنطقة، فإن هذا التغيير أفضى إلى تقدم الدور الباكستاني، إذ احتلت باكستان الموقع الإيراني في حماية المصالح الغربية في المنطقة،

---

(١٥٤) لمزيد من التفاصيل، انظر ملفاً خاصاً بالوجود العسكري الغربي في الوطن العربي والشرق الأوسط، في مجلة: **قضايا دولية** (إسلام آباد)، (١٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦)، ص ٣٢.

(١٥٥) انظر بالتفصيل، هاني الحديثي، «العلاقات السعودية ـ الباكستانية،» (بغداد، الجامعة المستنصرية، معهد الدراسات الآسيوية والافريقية، ١٩٨٤)، بحث غير منشور محدود التداول.

(١٥٦) مراد ابراهيم الدسوقي، «أمن الخليج بين التوجه العربي والتوجه الخارجي،» **السياسة الدولية**، السنة ٢٧، العدد ١٠٥ (تموز/يوليو ١٩٩١)، ص ٨٩.

(١٥٧) ملف خاص بالوجود العسكري الغربي في الوطن العربي والشرق الأوسط، ص ٣٠.

حيث شكل موقع الدولتين أهمية حيوية للمصالح الإقليمية، فضلاً عن الدولية. ويعود ذلك إلى ما تستطيع القوتين الإقليميتين أن تؤدياه في ميدان الأزمة، كما وصفها بريجنسكي، التي تمتد على طول سواحل المحيط الهندي والخليج العربي حيث «التركيب الاجتماعي والسياسي الهش في منطقة ذات أهمية حيوية بالنسبة لنا تهددها الانقسامات، وإن الاضطرابات السياسية الناجمة عن هذا الوضع يمكن أن تملأ بعناصر معادية لقيمنا ومتعاطفة مع أعدائنا»[١٥٨].

تأسيساً على ما تقدم، دخلت العلاقات الباكستانية ـ السعودية في فترة الحرب الباردة ضمن إطار تعاون إقليمي كأحد البدائل الرئيسية التي تضمن المصالح والأمن المشترك المتداخلة مع المصالح الأمريكية والغربية في منطقة الخليج[١٥٩].

وقد ساعد على تطور العلاقات الباكستانية ـ السعودية ما يلي:

أ ـ الرابطة الدينية الإسلامية المشتركة.

ب ـ انسجام سياسة البلدين في التعاون مع الغرب والولايات المتحدة بخاصة، الأمر الذي دعم من توجهها المشترك في مقاومة النفوذ الشيوعي والسوفياتي في المنطقة.

ج ـ تقارب المواقف إزاء القضايا الأساسية المشتركة، مثل أمن الخليج، والقضية الفلسطينية والقضية الأفغانية، والحرب العراقية ـ الإيرانية، والتطلع السوفياتي نحو الجنوب حيث المياه الدافئة.

تأسيساً على ما تقدم، دخلت باكستان مع العربية السعودية، فضلاً عن دول الخليج الأخرى، في علاقات متعددة الجوانب، اقتصادية وأمنية وعسكرية وسياسية، حتى أصبحت الصادرات الباكستانية إلى بلدان الخليج في بداية الثمانينيات تقدر بـ ٢٥ بالمئة من إجمالي صادراتها، ومستورداتها تقدر بـ ٢٠ بالمئة من إجمالي وارداتها[١٦٠]،

---

(١٥٨) بريجنسكي، بقلم جاندرا كومار، «المحيط الهندي مثار أزمة أم منطقة سلام،» ترجمة مركز البحوث والمعلومات ـ بغداد، في مجلة: *International Affairs*, vol. 60, no. 2 (1984), p. 5.
انظر أيضاً: وولستر، **أنصاف حروب وأنصاف سياسات في الخليج، وتقرير رسمي عن لجنة العلاقات الخارجية في الكونغرس الأمريكي** (لندن: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٨٢)، ص ١٤٨.

(١٥٩) انظر: بيتر دويجتان، مؤسسة هوفر، جامعة ستانفورد، ١٩٨٠، عن: **دراسات استراتيجية**، العدد ٧، ص ٦، وغسان سلامة، **السياسة الخارجية السعودية منذ عام ١٩٤٥: دراسة في العلاقات الدولية**، الدراسات الاستراتيجية؛ ٣ (بيروت: معهد الإنماء العربي، ١٩٨٠)، ص ١٢٢ ـ ١٢٣.

(١٦٠) انظر بالتفصيل: «التعاون العسكري بين السعودية وكل من باكستان وكوريا الجنوبية وتايوان،» **التقرير الشهري** (مركز البحوث والمعلومات ـ بغداد)، ٢١/٨/١٩٨٤، و Ispahani, «Pakistan: Dimensions of Insecurity,» p. 47.

فضلاً عن الوجود العسكري لباكستان في بعض البلدان الخليجية، وبخاصة العربية السعودية[١٦١].

ويمكن القول إن تدفق المهاجرين من باكستان إلى منطقة الخليج العربي، وتدفق عمولات التحويل الخارجي، والمنافع الأخرى، قد سيطرت على علاقات باكستان مع دول هذه المنطقة منذ أواسط السبعينيات، تبعاً لارتفاع أسعار النفط، وتكرست تلك المنافع في الثمانينيات تبعاً للحرب العراقية ـ الإيرانية. فقد وصلت الأيدي العاملة الفائضة والرخيصة القادمة إلى الخليج من باكستان، إلى ما بين مليون إلى ثلاثة ملايين مهاجر، حققوا للاقتصاد الباكستاني عائداً مهماً للدخل القومي، بلغ أكثر من ملياري دولار[١٦٢].

وفضلاً عن الجانب الاقتصادي، فإن باكستان أولت اهتماماً خاصاً بمتطلبات أمن بلدان الخليج العربي، إذ وثقت روابطها العسكرية والمدنية مع منطقة غرب ـ جنوب غرب آسيا، وتحديداً بلدان الخليج، فضلاً عن خبراتها العسكرية التي قدمتها منذ أواخر الستينيات لبلدان عربية، مثل سوريا وليبيا ومصر والأردن والعراق، وغيرها من الأقطار العربية.

وقد سعى الجنرال ضياء الحق لتوسيع هذه العلاقات مع العربية السعودية ودول الخليج العربي، حيث تمتعت القوات الباكستانية لدى هذه الدول بميزات خاصة، بسبب الخبرة التي لديها، وحصلت على عملات صعبة ونفوذ سياسي. وقد ضمت القوات الجوية الخليجية طواقم باكستانية، وأشرف الباكستانيون على قيادة سفن العربية السعودية وأقطار خليجية أخرى. وعموماً، أفضت الاحتياجات السعودية ـ الباكستانية المشتركة إلى تعزيز الروابط السياسية والعسكرية بين باكستان ودول المنطقة.

وهكذا كانت الحال في سياسة باكستان إزاء التوترات والنزاعات الإيرانية ـ العربية. فعلى الرغم من أن باكستان تبنت فكرة حماية الأمن السعودي والخليجي من احتمالات تهديد سلامة الملاحة وأمنها في منطقة الخليج، فضلت باكستان، لاعتبارات جغرافية واجتماعية وسياسية، الموقف الذي سبق ذكره في قسم الحرب العراقية ـ الإيرانية، وهو الموقف الذي خدم اتجاهات باكستان الإقليمية في توسيع دائرة منظمة التعاون الاقتصادي (الأيكو)، كما أسلفنا.

وقد شهدت مرحلة ما بعد ولادة مجلس التعاون الخليجي إثر الحرب العراقية ـ الإيرانية تنسيقاً خليجياً بدعم سعودي مع باكستان، وباتجاه تعزيز القدرات العسكرية

---

(١٦١) «التعاون العسكري بين السعودية وكل من باكستان وكوريا الجنوبية وتايوان».

(١٦٢) Ispahani, Ibid., p. 44, and

شاهد جويد يوركي، «الهجرة العالمية،» مجلة الباكستان والاقتصاد الخليجي (٢٧ آذار/ مارس ١٩٨٢).

والاقتصادية لباكستان باعتبارها «الجدار» الذي يقف في وجه المد الشيوعي الزاحف من أفغانستان صوب بحر العرب[١٦٣]. ويأتي تطوير العلاقات الخليجية ـ الباكستانية في ضوء حث الولايات المتحدة والدول الغربية واليابان لدول المجلس على ضرورة زيادة اهتمامها بالوضع الاستراتيجي لباكستان في ظل تصاعد عناصر تهديد أمن الخليج بسبب تهديد إغلاق مضيق هرمز إبان الحرب العراقية ـ الإيرانية، وما شكله الوجود السوفياتي في أفغانستان من مخاطر الاقتراب من الخليج العربي.

تأسيساً على ما تقدم، شهدت مرحلة الثمانينيات[١٦٤] تطوراً حيوياً في أهمية الدور الباكستاني في الخليج، الأمر الذي قاد نحو تطوير العلاقات الباكستانية ـ الخليجية من جهة، والباكستانية ـ الأمريكية من جهة أخرى[١٦٥].

٣ ـ الخليج العربي والحرب العراقية ـ الإيرانية

ظلت منطقة جنوبي آسيا، ومن ضمنها باكستان، ترتبط مع منطقة الخليج العربي بعلاقات خاصة، لاعتبارات الجوار الجغرافي، واعتمادها على موارد نفط الخليج، فضلاً عن فرص العمل الواسعة التي وفرتها أقطار الخليج للأيدي العاملة الآسيوية، ومنها الباكستانية. وفي ضوء تعرض منطقة الخليج، فضلاً عن جنوب آسيا، للتنافس الدولي وصراع الاستراتيجيات العالمية، فقد وجدت باكستان، للاعتبارات السالفة الذكر، نفسها معنية بشكل مباشر بأحداث الخليج العربي، وما يتعرض له من تطورات. وقد عزز من ذلك توجه باكستان إثر انفصال بنغلاديش عام ١٩٧١ إلى تنمية علاقاتها وتطويرها مع دول غربي آسيا والخليج العربي، ولا سيما إيران والعربية السعودية اللتين شكلتا حينذاك عمودي الاستراتيجيا الأمريكية في منطقة الخليج[١٦٦].

وقد لعبت عوامل عدة دورها في تطوير تلك العلاقات، ومن أبرزها:

أ ـ انفصال بنغلاديش وانصراف باكستان إلى اعتبار نفسها جزءاً من منطقة جنوب غرب آسيا والشرق الأوسط في مسعى منها لتعزيز نطاقها الإسلامي لمواجهة

---

(١٦٣) «الباكستان والموازنة الصعبة في الخليج العربي وأفغانستان،» ص ٨.

(١٦٤) شهدت مرحلة السبعينيات انخفاض الدعم الأمريكي لباكستان إثر توجه بوتو نحو تطوير برامج بلاده النووية، فضلاً عن خلافات سياسية أخرى أدت إلى تراخي العلاقات بين البلدين إلى حين الغزو السوفياتي لأفغانستان، حيث تصاعدت أهمية باكستان الاستراتيجية في المواجهة مع الاتحاد السوفياتي.

(١٦٥) انظر: المصدر نفسه، ص ١٨.

(١٦٦) لمزيد من التفاصيل، انظر: هاوارد ريغنز، «جنوب آسيا والخليج: الارتباط والمكاسب والقيود،» ترجمة مركز البحوث والمعلومات ـ بغداد، في مجلة: *Middle East Review* (Winter 1985-1986), pp. 4-6, and

وولستر، **أنصاف حروب وأنصاف سياسات في الخليج**، ص ٣٩.

انهيار التوازن الإقليمي لصالح الهند.

ب ـ تطور العلاقات الهندية ـ العراقية إثر توقيع البلدين، وفي وقت متقارب، اتفاقيتين للصداقة والتعاون مع الاتحاد السوفياتي وسعيهما لمواجهة النفوذ الأمريكي في منطقة الخليج العربي والمحيط الهندي، وما ترتب على ذلك من آثار سلبية إزاء العلاقات مع كل من العربية السعودية وإيران وباكستان، باعتبارها دولاً صديقة للولايات المتحدة.

ج ـ ارتفاع أسعار النفط في بداية السبعينيات، وتأثر باكستان سلباً، بفعل اعتمادها على نفط الخليج العربي، الأمر الذي دفعها إلى توثيق العلاقات مع إيران والعربية السعودية لتدارك نتائج ارتفاع الأسعار على اقتصادها في الوقت نفسه الذي توجهت فيه الهند إلى معالجة تأثيرات ارتفاع الأسعار عبر التنسيق الوثيق مع العراق[١٦٧].

د ـ ارتفاع نسب الأيدي العاملة الباكستانية لدى أقطار الخليج، بحيث أشارت التخمينات للنصف الأول من الثمانينيات إلى أن معدل التحويل السنوي لباكستان بلغ من ٢ إلى ٢,٥ مليار دولار أمريكي، بينما كلفت استيراداتها النفطية حوالى ١,٤٥ مليار دولار[١٦٨].

هـ ـ محاولة الاتحاد السوفياتي استثمار الانكفاء الأمريكي إثر هزيمة الولايات المتحدة في فييتنام للاندفاع نحو جنوب ـ جنوب غرب آسيا عبر مشروع الأمن الآسيوي السالف الذكر[١٦٩]، وإعلان مبدأ نيكسون، الأمر الذي عزز من اندفاع باكستان للتنسيق مع إيران والعربية السعودية وأقطار الخليج العربي. وقد عزز من ذلك الغزو السوفياتي لأفغانستان، وإعادة تقييم الولايات المتحدة لسياستها باتجاه دعم الدور الإقليمي لباكستان التي دخلت بدورها سلسلة من الاتفاقيات الأمنية مع أقطار الخليج

---

(١٦٧) أدى ارتفاع أسعار النفط إلى ارتفاع استهلاك وارداته للعملة الصعبة من ١٠ بالمئة من مدخرات باكستان في الستينيات إلى ٣٠ بالمئة في السبعينيات، في حين ارتفعت في الهند من ١٥ بالمئة إلى ٤٠ بالمئة للفترة نفسها. انظر: ريغنز، المصدر نفسه، ص ١٣ ـ ١٤. انظر أيضاً: جيمس إي. هوز، **جدول أعمال مجلس التنمية الخارجي**، ترجمة مركز البحوث والمعلومات ـ بغداد (نيويورك، ١٩٧٥)، ص ٢٣٨ ـ ٢٣٩.

(١٦٨) تشير بعض المعلومات إلى أن نسب التحويلات لباكستان عام ١٩٨٤ أصبحت تساوي صادرات السلع. انظر: شاهد جويد يوركي، «هجَرَة العمال الباكستانيين: المضامين الاجتماعية والاقتصادية في البلاد،» ترجمة مركز البحوث والمعلومات ـ بغداد (١٩٨٤)، ص ٢٦، وغروشري غوامي، «تحويلات العمال المهاجرين في العالم: القضايا والتطلعات،» ترجمة مركز البحوث والمعلومات ـ بغداد، كوادر البنك الدولي، ورقة عمل رقم ٤٨١ (١٩٨١)، ص ٩.

(١٦٩) فضة، **التدخل السوفيتي في أفغانستان**، ص ١٢٥ ـ ١٢٧.

العربي، وبخاصة العربية السعودية[١٧٠].

تأسيساً على ما تقدم، اتخذت العلاقات الباكستانية مع دول الخليج العربي[١٧١]، ومن ضمنها إيران، أبعاداً أمنية واقتصادية واستراتيجية، تركت تأثيرها في سلوك باكستان السياسي إزاء الأحداث في منطقة الخليج العربي، ومنها الحرب العراقية ـ الإيرانية.

٤ ـ باكستان والحرب العراقية ـ الإيرانية

ارتبط الموقف الباكستاني إزاء الحرب العراقية ـ الإيرانية بمجموعة متغيرات متفاعلة محلياً وإقليمياً ودولياً[١٧٢]. فباكستان ارتبطت مع إيران منذ التأسيس بعلاقات جيوسياسية مهمة عززتها المصالح الاقتصادية المشتركة، فضلاً عن ارتباطهما باستراتيجية الغرب لفترة طويلة، مما أدى إلى انضوائها تحت أحلاف ومنظمات إقليمية للتعاون، الأمر الذي ترك تأثيره في الموقف الباكستاني إزاء الحرب من دون أن يغير اختلاف النظام السياسي في إيران عام ١٩٧٩ من جوهر تلك المتغيرات وأبرزها:

أ ـ اللوبي الإيراني داخل باكستان.

ب ـ تهديدات الأمن الإقليمي بفعل الصراع المستمر بين العراق وإيران من جهة، والهند وأفغانستان مع باكستان من جهة أخرى.

ج ـ إقليم بلوشستان والمصالح المشتركة للطرفين.

د ـ استراتيجية القوى الكبرى في المنطقة.

إن المؤسسات الإيرانية الرسمية وغير الرسمية في باكستان عديدة ومتنوعة، وقد شكلت أكبر المؤسسات قياساً لأية دولة أخرى لها علاقات مع باكستان[١٧٣].

---

(١٧٠) انظر بالتفصيل: الحديثي، «العلاقات السعودية ـ الباكستانية». انظر أيضاً: Thonasl Mchaugher, *Arms and Oil* (Washington, DC: Brookings Institution, 1985), p. 152.

(١٧١) لم يتعد حجم التداول التجاري السنوي بين العراق وباكستان قبل عام ١٩٩٠، الـ ٥ ملايين دولار بسبب تركيز العراق على علاقاته مع الهند. من حوار مع السيد مصطفى كمال قاضي، سفير باكستان في بغداد في شهر أيار/مايو ١٩٩٤. انظر أيضاً محاضرته في مركز الدراسات الدولية بجامعة بغداد، بتاريخ ٢٥ أيار/مايو ١٩٩٤.

(١٧٢) انظر بالتفصيل: هاني الحديثي، «موقف باكستان من الحرب العراقية ـ الإيرانية: دراسة تحليلية،» في: مجموعة مؤلفين، آسيا وافريقيا والحرب العراقية ـ الإيرانية (بغداد: الجامعة المستنصرية، معهد الدراسات الآسيوية والافريقية، ١٩٨٦).

(١٧٣) تتوزع القنصليات الإيرانية في المدن التالية: كراتشي، لاهور، بيشاور، كوتيا. في حين توجد المراكز الثقافية في مدن كراتشي، لاهور، بيشاور، مالتان، راولبندي، حيدر آباد، فضلاً عن مركز بحوث لدراسة اللغة الفارسية في إسلام آباد. انظر: حسين، «العلاقات الباكستانية ـ الإيرانية،» (بغداد، أرشيف وزارة الخارجية)، ص ٢١.

إن هذه المؤسسات التي أنشأها شاه إيران استمرت بعد عام ١٩٧٩ مع إجراء تغييرات في إدارتها بشكل يتناسب ومبدأ ما يسمى «تصدير الثورة الإسلامية»، وعلى أساسه، مارست هذه المؤسسات دورها في تعبئة الأوساط الطائفية من الرأي العام الباكستاني لصالح إيران خلال الحرب[١٧٤].

من جانب آخر، لعب المتغير الجيوبوليتيكي لباكستان دوره في سياستها الخارجية، وبخاصة إزاء إيران، فالصراع الباكستاني المستمر مع الهند، فضلاً عن أفغانستان، حتم على باكستان تأمين علاقاتها وتطويرها مع إيران. وقد عزز من ذلك اشتراكهما في تقاسم إقليم بلوشستان الذي ظل يشكل عامل قلق مشترك لأمنهما الإقليمي، وبخاصة أن أفغانستان ادعت مراراً عائدية الإقليم إليها كحق تاريخي مغتصب. ولذلك تشكلت قوى وأحزاب بلوشية انفصالية في مراحل سابقة تدعو إلى قيام بلوشستان الكبرى، الأمر الذي استدعى موقفاً إيرانياً ـ باكستانياً مشتركاً لمواجهة هذا التهديد الذي يمكن أن يؤثر في وحدة كلا البلدين بفعل طبيعة تكوينهما الإثني[١٧٥]. وقد جاء الغزو السوفياتي لأفغانستان، ومساعيه لاستثمار الموقف عبر تشجيع الحركات البلوشية، عاملاً مضافاً لتعزيز نطاق التعاون الإيراني ـ الباكستاني، واعتبار مسألة بلوشستان دافعاً لتنسيق سياساتهما[١٧٦].

وتبعاً لذلك، شكل الغزو السوفياتي لأفغانستان تهديداً إقليمياً مشتركاً لكل من باكستان وإيران، وقد أفضى ذلك إلى تبنيهما موقفاً متشابهاً إزاء الغزو، وتأطير ذلك بإطار إسلامي، على رغم اختلاف مقاصد الدولتين لدى العالم الإسلامي. من جانب آخر، فإن تطور العلاقات الهندية ـ العراقية، المقترن بتوقيع الهند والعراق اتفاقيتي الصداقة والتعاون مع الاتحاد السوفياتي سابقاً، وبتنسيق جهودهما ضمن حركة عدم الانحياز، أدى إلى مشاعر مشتركة للقلق الأمني لدى باكستان وإيران، بفعل ما تشكله الهند من تهديد لباكستان، وتنافس مع إيران التي بدورها تنظر إلى العراق على أنه عامل تهديد لطموحاتها الإقليمية[١٧٧].

إن ما تقدم لا ينفي بالطبع أن باكستان كان يساورها القلق إزاء الشعارات

---

(١٧٤) انظر: وكالة الأنباء العراقية، ١١/ ١٠/ ١٩٨٠؛ السفير، ٧/ ٧/ ١٩٨٠؛ النهار، ٦/ ١/ ١٩٨٠، و«الباكستان والموازنة الصعبة في الخليج العربي وأفغانستان،» ص ١٢.

(١٧٥) ابراهيم بشمي، «بلوجستان وقوس الخليج المشدود،» الأنباء (الكويت): ١٣/ ٦/ ١٩٨٤ و٣١/ ٥/ ١٩٨٤. انظر أيضاً: صوت الخليج، ١/ ٣/ ١٩٧٩.

(١٧٦) بشمي، المصدر نفسه، وحسين، «العلاقات الباكستانية ـ الإيرانية،» ص ٢٤.

(١٧٧) أ. أميري، «شركة باكستان الإمبريالية،» في: Hasan, ed., *Pakistan in a Changing World*, pp. 15-18, and سيرجيت مانسنغ، الهند تبحث عن القوة (دلي الجديدة: [د. ن.]، ١٩٨٤)، ص ٣٨.

الإسلامية التي طرحتها إيران، والتي شكلت أساساً لحملة إعلامية معادية للنظام الباكستاني في إيران، فضلاً عن كونها كانت تنظر إلى النظام الجديد في إيران من خلال عين غربية، فهاجسها اقترن بحرصها على إبعاد إيران عن التعاون مع الاتحاد السوفياتي، ودفعها باتجاه الولايات المتحدة. ويعود ذلك إلى أن قادة باكستان جعلوا إدراكهم للموقف جزءاً من الإدراك الأمريكي له، وفي ضوء ذلك، فإن الضرورات والثوابت في سياسة باكستان إزاء إيران لم تمنع الخلاف بينهما حول مسائل عديدة، منها كيفية التصرف إزاء أفغانستان، والموقف من العربية السعودية، والمسألة الطائفية[178].

وقد اقترن تأييد العربية السعودية وأقطار الخليج العربي الأخرى للموقف الباكستاني إزاء الغزو السوفياتي لأفغانستان بتوثيق أقطار الخليج العربي لموقف معارض لإيران في الحرب العراقية ـ الإيرانية، وعزز ذلك دعم إيران وتحريكها لبعض الجماعات الدينية داخل باكستان وأقطار الخليج العربي من ضمن سياستها إزاء العالم الإسلامي، الأمر الذي دفع باكستان إلى توثيق وتأكيد التنسيق والتعاون مع أقطار الخليج العربي، وإبقاء الخطوط مفتوحة مع إيران للاعتبارات الآنفة الذكر.

وفي ما يتعلق باستراتيجية القوى الكبرى، فإنه من الواضح أن الحرب العراقية ـ الإيرانية قد وقعت في قلب منطقة المصالح الدولية، حيث إن موارد النفط وأهمية المنطقة جيوستراتيجياً تبرز في صراع القوى العظمى[179].

وفي ظل الموازنات الدولية، وعلاقتها بالولايات المتحدة، لعبت باكستان دورها لتأمين المصالح الغربية عبر تعزيز علاقاتها مع بلدان الخليج العربي من جهة، والتحرك على إيران لاحتوائها إقليمياً وإبعادها عن النفوذ السوفياتي، كما أسلفنا من جهة أخرى. وتبعاً لما تقدم، أكد ضياء الحق أنه «في حالة تعرض الجزيرة العربية لأزمة، فإنه سيترك باكستان ويقود حملة عسكرية في حالة طلب ذلك من قبل الحكومة السعودية»[180].

وفي الوقت نفسه استمرت باكستان في تطوير التعاون مع إيران عبر إحياء منظمة التعاون الاقتصادي (ECO) وتطويرها كما أسلفنا.

ويبدو أن باكستان كانت في هذين الموقفين تسعى لعدم تمكين إيران من الظهور

---

(١٧٨) Mushahid Hussain, «Pakistan-Iran Relations in the Changing World Scenario: Challenges and Response,» in: Jan [et al.], *Foreign Policy Debate*, pp. 212-222, and ريغنز، «جنوب آسيا والخليج: الارتباط والمكاسب والقيود،» ص ٧ ـ ١٩.

(١٧٩) للتفصيل، انظر: فضة، التدخل السوفيتي في أفغانستان، ص ١٣١ ـ ١٤٨.

(١٨٠) Mchaugher, *Arms and Oil*, p. 152.

كقوة إقليمية كبرى من دون منافس، لما يمكن أن يشكله ذلك من احتمالات التدخل الإيراني في الشؤون الباكستانية، في وقت لاحق، بدليل توظيف النظام الإيراني لشعاراته الدينية للتأثير في أوساط مهمة من الرأي العام الباكستاني(١٨١).

تأسيساً على ما تقدم، فقد تباين الموقف العملي لباكستان عن موقفها الرسمي المعلن إزاء الحرب؛ ففي الوقت الذي أعلنت فيه رسمياً وقوفها على الحياد وسعيها للبحث عن الوسائل المناسبة لإيقاف الحرب عبر الجهود التي بذلتها، ولا سيما عبر منظمة المؤتمر الإسلامي، شارك الرئيس ضياء الحق في لجنة السلام الإسلامية، وتزعم وفودها إلى طرفي الحرب، فضلاً عن البيانات الرسمية التي صدرت عن الحكومة الباكستانية التي دعت إلى إيقاف الحرب واعتماد الأسلوب السلمي لحل النزاع(١٨٢)، إلى جانب جهودها في حركة عدم الانحياز، واعتبار أن الحرب تشكل قلقاً لباكستان، لما يمكن أن تجره من تدخل القوى العظمى في المنطقة.

بيد أن موقف باكستان العملي إزاء الحرب جسدته طبيعة المتغيرات الآنفة الذكر المؤثرة في سياسية باكستان الخارجية. فعلى الصعيد الإعلامي كانت وسائل الإعلام، وبخاصة الخاضعة لتأثير المؤسسات الدينية والإيرانية، تهاجم العراق وتدينه بـ«العدوان على إيران الإسلامية»(١٨٣). وعلى الصعيد التجاري، تصاعدت وتائر المبادلات التجارية بين البلدين، وبخاصة في ظل أجواء إحياء منظمة التعاون الاقتصادي. وعلى الصعيد السياسي، يوضح تحليل السلوك السياسي لباكستان إزاء الحرب ترجيح باكستان لموقف إيران، أو على الأقل احترام وجهة نظرها على حساب العراق أينما وجدت ذلك مناسباً(١٨٤)، حيث انتقد معاون وزير الخارجية الباكستاني «نيازنيك» قرار مجلس الأمن

---

(١٨١) قـارن مـع: Hussain, «Pakistan-Iran Relations in the Changing World Scenario: Challenges and Response,» pp. 212-219.

(١٨٢) انظر: **الثورة (بغداد)**، ٤/٩/١٩٨٣؛ **السياسة (الكويت)**، ٦/١٢/١٩٨٢؛ **وكالة الأنباء العراقية (أنصات)**، ٢٣/١/١٩٨٢؛ **صحيفة العرب (لندن)**، ١٤/٣/١٩٨٢؛ **الراية (قطر)**، ٢١/٧/١٩٨٣. انظر أيضاً معلومات أرشيف وزارة الخارجية العراقية.

(١٨٣) انظر مفصلاً: الحديثي، «موقف باكستان من الحرب العراقية ـ الإيرانية: دراسة تحليلية،» ص ٢٧ ـ ٣٨.

(١٨٤) في الوقت الذي تجاهل فيه الرئيس السابق ضياء الحق تجاوب العراق مع مبادرته بإيقاف إطلاق النار من طرف واحد أثناء انعقاد المؤتمر الإسلامي الثالث في جدة عام ١٩٨١، امتنعت باكستان عندما كانت عضواً غير دائم في مجلس الأمن عن التصويت على قراراته التي كانت ترفضها إيران مثل القرار رقم (٥٤٠) بتاريخ ١٠/١٠/١٩٨٣ على أساس أنه لم يتفهم وجهة نظر إيران وعدم استجابته المناسبة لاهتمامات إيران، وظنونها... فضلاً عن اعتقادها أن مجلس الأمن تسرّع في إصدار القرار، حيث ادعى ممثل باكستان لديه أنه، ولهذه الأسباب «وبغية الحفاظ على دور باكستان غير المنحاز باعتبارها عضواً في لجنة السلام الإسلامية، فإننا سنمتنع عن القرار...» على رغم ما يتضمنه من معالم إيجابية كالدعوة إلى استمرار دور السكرتير العام وتأكيد حق الملاحة الحرة في المياه الدولية في منطقة الخليج والدعوة إلى عدم اتخاذ أي =

رقم (٥٤٠) في ٣١/١٠/١٩٨٣، مدعياً «ان هذا القرار لم يأخذ في الاعتبار مواقف إيران»، واصفاً الحرب بأنها «المفروضة» على إيران[١٨٥].

فضلاً عن ذلك، عارض وزير خارجية باكستان صاحب زاده يعقوب خان اعتماد المشروع الذي سبق لإيران الاعتراض عليه في اجتماع وزراء خارجية الدول الإسلامية في دكا بتاريخ ٦ ـ ١٠/١٢/١٩٨٣ قائلاً: «كمبدأ، فإن القرار الذي يضع لوماً على أحد الأطراف لا يمكن اعتباره مسوغاً ولن يعزز فرص السلام»[١٨٦].

على رغم ذلك، فإن الموقف الباكستاني الآنف الذكر لم يفض إلى رضا إيران التي استمرت تتهم باكستان بالانحياز للمعسكر الغربي، وأنها تسعى لدفع إيران لتكون تحت وصايته[١٨٧]. وقد استمر الموقف الإيراني المذكور إلى حين زيارة خامنئي باكستان عام ١٩٨٦، والتي شكلت بداية إيجابية في دفع العلاقات الثنائية نحو التحسن[١٨٨].

وعموماً، اتسم الموقف الباكستاني بالإحراج[١٨٩] نتيجة الموقف الناشىء عن تصاعد حرب الناقلات في الخليج العربي، وما ترتب عليه من تصعيد في الموقف بين إيران والعربية السعودية من جهة، الأمر الذي ترك تأثيره سلباً في الاستقرار الداخلي لديهما، وبخاصة إثر أحداث مكة عام ١٩٨٧[١٩٠]، وترافق ذلك مع تصاعد العداء بين الولايات المتحدة وإيران من جهة أخرى، في الوقت نفسه الذي تصاعد فيه الدعم الأمريكي لباكستان بفعل الدور الذي كانت تؤديه في أفغانستان[١٩١].

=إجراء يؤدي إلى تصاعد اتساع النزاع. انظر: حسين، «العلاقات الباكستانية ـ الإيرانية،» ص ٣٣ ـ ٣٤؛ وكالة الأنباء العراقية (أنصات)، ٢٦/١١/١٩٨٣، وأرشيف مركز البحوث والمعلومات ـ بغداد.

(١٨٥) المصدر نفسه.

(١٨٦) أرشيف وزارة الخارجية العراقية.

(١٨٧) Hussain, «Pakistan-Iran Relations in the Changing World Scenario: Challenges and Response,» p. 214, and Nayak, *Pakistan Society and Politics*, p. 110.

(١٨٨) المصدر نفسه.

(١٨٩) للتفصيل، انظر: Hussain, Ibid., pp. 215-217.

(١٩٠) المصدر نفسه.

(١٩١) في الوقت الذي ظلت فيه باكستان تعتمد على الولايات المتحدة وتراعي مصالحها في المنطقة فقد اتجهت إيران، وبفعل الظروف الدولية والإقليمية التي ضيقت عليها الفرص، نحو تطوير العلاقات مع الاتحاد السوفياتي على رغم استمراره في دعم نظام نجيب الله في أفغانستان. للتفصيل، انظر: Ispahani, «Pakistan: Dimensions of Insecurity,» pp. 50-53.

الفصل الرابع

سياسة باكستان الإقليمية
بعد المتغيرات الدولية وانتهاء الحرب الباردة

مقدمة

تتجسد مقاصد الفصل الرابع في البحث في سياسة باكستان الإقليمية بعد المتغيرات الدولية التي أفضت إلى ظهور النظام الدولي الأحادي القطبية، وما نتج منه من تأثيرات حادة في الأوضاع الجيوبوليتيكية لدول العالم في الشمال والجنوب.

وللتعرف إلى ذلك، تناول هذا الفصل **في القسم الأول** تحليلاً نظرياً للمتغيرات الدولية التي في ضوئها تم تحديد أهداف سياسة باكستان على الصعيدين الإقليمي والدولي، والتي توضح مدى الاستمرارية و/أو التغيير في سياستها الخارجية.

وعلى أساس ذلك، تناول **القسم الثاني** الانسحاب السوفياتي من أفغانستان، وانتهاء الحرب الباردة، وتأثير ذلك في الموقع الجيوبوليتيكي لباكستان.

كما تناول **القسم الثالث** الدور الباكستاني في أزمة الخليج إثر أحداث ٢ آب/ أغسطس ١٩٩٠ من حيث مقاصده وطبيعته ونتائجه، ومدى العلاقة مع طبيعة المتغيرات الدولية التي أثرت سلباً في أهمية باكستان جيوبوليتيكياً.

أما **القسم الرابع** فقد تناول معالجة القضايا الأساسية في سياسة باكستان الإقليمية، والتي توزعت على ما يلي: البرنامج النووي، ومشكلة كشمير، والتعاون الإقليمي.

وفي مجال التعاون الإقليمي، تمت متابعة أحدث التطورات في منظمة التعاون الاقتصادي (الإيكو) إثر انضمام الجمهوريات الإسلامية الست، السوفياتية سابقاً، إلى المنظمة عام ١٩٩٢، وكذلك رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي (سارك).

وأخيراً تناول هذا القسم الأخير الصين باعتبارها قضية أساسية في سياسة باكستان الإقليمية، لطبيعة الدور الذي تلعبه آسيوياً، ولموقعها الفاعل إزاء الصراع الهندي ـ الباكستاني.

أولاً: المتغيرات الدولية وتأثيرها في سياسة باكستان إقليمياً ودولياً

أدى ظهور القطبية الثنائية بعد الحرب العالمية الثانية إلى انقسام العالم إلى كتلتين دوليتين متصارعتين على مناطق النفوذ والمصالح نتيجة لتناقض الايديولوجيات والاستراتيجيات، الأمر الذي أفضى إلى نشوب الحرب الباردة التي هي نتيجة لتحولات سياسية تمتد إلى جذور النظام العالمي ذاته[١].

ونتيجة لذلك، تحولت ساحات عالم الجنوب إلى مناطق للصراع تداخلت فيها الأسباب الإقليمية مع الأسباب العالمية، ومن بين تلك المناطق جنوب ـ جنوب غربي آسيا التي تشكل باكستان عقدتها المركزية بفعل موقعها الجغرافي واتصالها الديني والثقافي مع هذه المنطقة كما رأينا سابقاً.

وبموجب ذلك، أصبحت باكستان حلقة ضمن قوس الأزمة المحيط بالاتحاد السوفياتي[٢]، مما جعلها هدفاً لمشاريع تلك القوى العظمى، وتحديداً لمشروع الأمن الآسيوي الذي طرحه بريجنيف عام ١٩٧٤، وبالمقابل لمبدأ نيكسون وكيسنجر في آسيا[٣]، ومن ثم لمبدأ كارتر الذي حاول أن يعالج انفجار الحرب الباردة من جديد إثر الغزو السوفياتي لأفغانستان. إلا أن المتغيرات السوفياتية، ولا سيما إثر تولي غورباتشوف السلطة السياسية، ومن ضمنها سياساته المعروفة بالبيروسترويكا والغلاسنوست، أدت إلى تبنيه استراتيجيا دفاعية أكثر منها هجومية تجاه الولايات المتحدة، وإلى سعيه نحو علاقات تعاونية تهادنية أكثر منها تنافسية إزاء العديد من القضايا ذات الاهتمام المشترك التي شكلت بمجموعها البداية الفعلية لتراجع الاتحاد السوفياتي عن موقعه في النظام الدولي، ثم انهياره واختفائه كقوة عظمى[٤].

إن ما تقدم أشر البداية الحقيقية للانفراد الأمريكي بالنظام الدولي، وهو ما

---

(١) تشارلس أو. ليرتش، **الحرب الباردة وما بعدها**، ترجمة فاضل زكي (بغداد: دار الحرية للطباعة، ١٩٧٥)، ص ١٤.

(٢) للتفصيل، انظر: فرد هاليداي، **السياسة السوفياتية في «قوس الأزمة»**، ترجمة عفيف الرزاز (بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، ١٩٨٢).

(٣) لمزيد من التفاصيل، انظر: فرجينيا برودوين ومارك سلدن، **السر المعروف: مبدأ نيكسون وكيسنجر في آسيا**، ترجمة أحمد طربين ونصير عاروري (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٤)، ص ٨٩ وما بعدها.

(٤) مازن اسماعيل الرمضاني، **السياسة الخارجية: دراسة نظرية** (بغداد: جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، ١٩٨١)، ص ٢٥٢؛ عبد القادر محمد فهمي، **الصراع الدولي وانعكاساته على الصراعات الإقليمية** (الموصل: دار الحكمة للطباعة والنشر، ١٩٩٠)، ص ١١٨؛ ليلى ماركو، «التحول الكبير في السياسة السوفيتية،» **السياسة الدولية**، السنة ٢٤، العدد ٩٣ (تموز/يوليو ١٩٨٨)، ص ٢٨٦ ـ ٢٨٨، وجون ماري، «هل سيعود الاتحاد السوفيتي إلى فرض القوة من جديد؟» **السياسة الدولية**، السنة ٢٧، العدد ١٠٤ (نيسان/أبريل ١٩٩١)، ص ٢٤٨ ـ ٢٤٩.

عبّرت عنه اتفاقية مالطا بتاريخ ١٣ ـ ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩[٥]، التي شكلت إعلاناً عن انبثاق النظام العالمي الأحادي القطبية والفرص الواسعة التي أتاحها للولايات المتحدة للتحرك عالمياً، باعتبارها قائداً للنظام الدولي بلغ ذروته في قيادة التحالف الدولي المعادي للعراق في «حرب الخليج» التي وصفها كيسنجر بأنها كانت «غروباً رائعاً للحرب الباردة»[٦].

بيد أن التساؤل ظل يفرض نفسه حول ما إذا كانت الولايات المتحدة ستكون فعلاً القوة العظمى المطلقة أم أن النظام الدولي الجديد لا يزال في مرحلة السيرورة وربما باتجاه التعددية؟ إن قادة الولايات المتحدة يؤكدون على قيادتهم للعالم، عسكرياً واقتصادياً وفكرياً، ولذلك فإن الولايات المتحدة تنطلق في فرض دورها القيادي للعالم مما تقدمه «الحضارة الغربية» من قواعد تشكل الأساس في انطلاقها لأداء دورها باعتبارها قوة عظمى باتجاه فرض هذه القواعد على المسرح العالمي، ولذلك يؤكد نيكسون أن الرغبة في القيام بدور عالمي على المدى الطويل من القرن الحادي والعشرين «واضحة طوال فترة الحرب الباردة التي امتدت على مدى عشرات السنين، وعلينا أن نستمر في ذلك لعشرات السنين القادمة»[٧].

وتأكيداً لهذا الدور، سعت الولايات المتحدة لدفع مجلس الأمن الدولي إلى إصدار توصيات في قمة مجلس الأمن في ٣١ كانون الأول/يناير من عام ١٩٩٢ تطلق يدها في توجيه العالم وإدارته، ولكن بصورة ظاهرها قانوني، حيث وضع تصور لإطار جديد بضوابط العلاقات الدولية يتماشى مجمله والزعامة الأمريكية للعالم، وتصوراتها

---

(٥) لمزيد من التفاصيل، انظر: أماني محمود فهمي، «القمة العائمة مستقبل العلاقات الأمريكية السوفيتية،» **السياسة الدولية**، السنة ٢٦، العدد ١٠٠ (نيسان/أبريل ١٩٩٠)، ص ٢٣٢ ـ ٢٣٦؛ فتحي حسن عطوة، «الاتحاد السوفيتي والشرق الأوسط بعد قمة مالطا،» **السياسة الدولية**، السنة ٢٦، العدد ١٠٠ (نيسان/أبريل ١٩٩٠)، ص ٢٣٧ ـ ٢٤٠؛ عمران الشافعي، «البيروسترويكا وحقوق الإنسان،» **السياسة الدولية**، السنة ٢٦، العدد ١٠٠ (نيسان/أبريل ١٩٩٠)، ص ٢٤١ ـ ٢٤٨؛ أحمد عباس عبد البديع، «حقائق الموقف السوفيتي من أحداث أوروبا الشرقية،» **السياسة الدولية**، السنة ٢٦، العدد ١٠٠ (نيسان/أبريل ١٩٩٠)، ص ٢٤٩ ـ ٢٥٤، وتشارلز كراوتامر، «لحظة الاستقطاب الدولي،» في مجلة: ***Foreign Affairs*** (1991),

نقلاً عن: دائرة البحوث وتحليل المعلومات في وزارة الخارجية العراقية، قسم الترجمة (٤٥).

(٦) هنري كيسنجر، «أمريكا تقود العالم،» **الجمهورية** (بغداد)، ١٧/١٢/١٩٩١.

(٧) ريتشارد نيكسون، **الفرصة السانحة**، ترجمة أحمد صدقي مراد (القاهرة: دار الهلال، ١٩٩٢)، ص ٢١٣ و١٩٨ ـ ٢١٤.

(٨) أحمد طه محمد، «التفكك الدولي والنظام العالمي الجديد،» **السياسة الدولية**، السنة ٢٨، العدد ١٠٩ (تموز/يوليو ١٩٩٢)، ص ١١٧، وماري، «هل سيعود الاتحاد السوفيتي إلى فرض القوة من جديد؟» ص ٢٤٨ ـ ٢٤٩.

لتوجهات الدول، وتتضمن تلك المبادىء[٨]:

١ ـ رفض البناء الايديولوجي أساساً للعلاقات الدولية وإحلال الديمقراطية وحقوق الإنسان وحرية الانتخابات محله.

٢ ـ التأكيد على أهمية العمل الجماعي ضد الإرهاب والنظم المساندة له.

٣ ـ تقوية دور مجلس الأمن وتوسيع صلاحيات السكرتير العام للأمم المتحدة باعتبارها الآلية المنوط بها الحفاظ على السلم والأمن الدوليين وترسيخ الديمقراطية وحماية حقوق الإنسان.

٤ ـ البدء بتطبيق مبدأ «الدبلوماسية الوقائية» التي تتنبأ بالأزمات وتتصدى لها قبل وقوعها.

إن قراءة ما بين السطور توضح تحديد خيارات الدول في شؤونها الداخلية بما يتناقض ومبدأ السيادة الداخلي لصالح القوة المهيمنة على مجلس الأمن الدولي الذي تزداد فاعليته وفق ما تريده له القوة العظمى المهيمنة، بما في ذلك الاستخدام الذرائعي للقانون الدولي في التدخل في الأمور التي تصادر مفهوم السيادة الوطنية.

من جانب آخر، تدخل الولايات المتحدة حرباً تجارية مع كل من أوروبا واليابان، وتترافق مساعي أوروبا نحو الوحدة الاقتصادية، فضلاً عن تطوير قدراتها العسكرية، مع صعود اليابان نحو مرتبة قوة عظمى اقتصادياً وتقانياً[٩].

وفي ظل هذه التغييرات الدولية، بدأت الصين واليابان بتطبيع العلاقات بينهما، لما لذلك من تأثيرات كبيرة ناتجة من القدرات العسكرية الصينية وقدرات اليابان الاقتصادية والتقانية، الأمر الذي يفتح الباب أمامها عبر فرص اعتمادية متبادلة تمكن الصين من استثمار التقانة اليابانية وتطوير الاستثمارات، ولا سيما في مجال النفط والتقانة، وهذا الأمر قد يتيح الفرصة لظهور قوة آسيوية جديدة يمتد تأثيرها إلى عموم دول آسيا، وبخاصة دول جنوب شرقي آسيا.

وفي ضوء ما تقدم، يبدو أن مستقبل النظام الدولي، إذا ما توفرت الإرادات والقدرات، مقبل على تعددية قطبية في المجال الاقتصادي، وبخاصة مع زيادة واضحة للولايات المتحدة التي لا تريد السماح بقوة منافسة، ولكنها ربما تسمح بقوى تابعة ومكملة للقوة المسيطرة وأهدافها.

تأسيساً على ما تقدم، كان لا بد للانفراد الأمريكي بالنظام الدولي وتأثير ذلك في مجمل تفاعلات النظام الدولي ومؤسساته، من أن يتركا تأثيرهما سلباً أو إيجاباً في طبيعة التفاعلات في منطقة جنوب ـ جنوب غربي آسيا. ومرد ذلك إلى الأدوار

---

(٩) للتفصيل في نسب التطور الاقتصادي لليابان قياساً للولايات المتحدة، انظر: أحمد طه محمد، «حول التكتلات الاقتصادية المعاصرة،» السياسة الدولية، السنة ٢٨، العدد ١١٠ (تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢)، ص ٢٣١ ـ ٢٣٢.

الإقليمية التي لعبتها، والتي تطمح في أن تلعبها القوى الإقليمية الرئيسية، مثل الهند، حليفة الاتحاد السوفياتي السابق والعدو التقليدي للصين، الساعية نحو دور آسيوي كقوة عظمى، وباكستان، حليفة الغرب والولايات المتحدة وحليفة الصين، والتي لعبت دوراً فاعلاً في قضية أفغانستان، فضلاً عن دورها في قضايا إقليمية أخرى، مثل الحرب العراقية ـ الإيرانية، والقضايا الإقليمية ذات الاهتمام العالمي، مثل الانتشار النووي في منطقة جنوب آسيا، واحتمالات تطور التعاون الإقليمي في عموم مناطق جنوب ـ جنوب غربي آسيا، وهي جميعاً محكومة بطبيعة الصراع الهندي ـ الباكستاني الذي يقتضي من الولايات المتحدة ومجلس الأمن باعتباره مؤسسة دولية تهيمن عليها أمريكا، أن يدخلا بشكل فاعل باتجاه تحديد مساراتهما لصالح النظام الدولي الجديد الآخذ بالتبلور، فضلاً عن استراتيجية باكستان الدولية المبنية على صعوبات موقعها الجغرافي في منطقة ذات مصالح حيوية وأهمية جيوبوليتيكية أفضت إلى وجود القوى العظمى والكبرى فيها. وقد عزز من ذلك الحاجات الداخلية والإقليمية لدول المنطقة التي اندفعت للبحث عن حلفاء لها من الخارج لتعزيز تلك الحاجات وتأمينها، ومنها المساعدات الاقتصادية ومعضلة الأمن(١٠).

ولطبيعة التداخل بين الإقليمي والدولي في هذه المنطقة، قاد الانسحاب السوفياتي من أفغانستان وانهيار النظام الثنائي القطبية نحو تغيير في جوهر الاستراتيجية الأمريكية، إذ إن الولايات المتحدة وجدت نفسها مع نهاية الحرب الباردة تملك فرصة لبدء علاقات جديدة في جنوب آسيا تأخذ في الاعتبار التأكيد على الهند كقوة إقليمية أكثر أهمية(١١).

وقد ترافق ذلك مع تأكيدات لمراكز الأبحاث الهندية بأن الدور المرتقب للهند سيكون قريباً من المصالح الأمريكية في المنطقة، إذ أكد جاست سينغ، مدير معهد دراسات الدفاع الهندي «أن مصالح الهند الاستراتيجية تستدعي المحافظة على قوة الهند العسكرية، مما سيجعل الهند تعمل على التعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية من أجل تجديد قوتها العسكرية والتي كانت لوقت قريب روسية الصنع»(١٢).

---

(١٠) Mahaz Ispahani, «Pakistan: Dimensions of Insecurity,» *Adelphi Papers* (Winter 1989-1990), p. 54.

(١١) Selig S. Harrison, «South Asia and the United States: A Chance for a Fresh Start,» *Strategic Digest* (New Delhi), vol. 22, no. 12 (December 1992), p. 1604.

(١٢) *Indo-US Relations in a Changing World* (New Delhi: Institute for Defence Studies and Analysis, 1993),

نقلاً عن: «ندوة هندية ـ أمريكية عقدت في الهند عام ١٩٩٠،» حضرتها مجموعة مؤلفين هنود وأمريكان، السياسة الدولية، السنة ٢٩، العدد ١١٣ (تموز/يوليو ١٩٩٣)، ص ٢٦٩.

لذلك يرى الهنود أن الدور الهندي المستقبلي سيحقق للولايات المتحدة مصالحها في الحفاظ على التوازن في عموم آسيا[13]، وتحقيق المزيد من التحول نحو الديمقراطية داخل النظم الآسيوية الشمولية، حيث تشكل الهند نموذجاً رائداً للديمقراطية والتعددية في عموم آسيا والعالم الثالث، وبالتالي فإن الهند يمكن أن تلعب دوراً إيجابياً في تدعيم العلاقات الأمريكية ـ اليابانية بفعل ما تمتلكه الهند من تاريخ دبلوماسي يمنحها ثقلاً وخبرة وقدرة على التأثير يضفي الفاعلية على سياستها الخارجية، ويعزز من ذلك إمكانية الهند في ملء الفراغ الإقليمي الناتج من تقوقع روسيا الاتحادية، فضلاً عن الصين، بفعل انصرافهما إلى البناء الداخلي. ويخلص الكتّاب والباحثون في هذه الندوة إلى أوجه الالتقاء في النقاط التالية[14]:

١ ـ التعاون العسكري في المحيط الهندي.

٢ ـ التعاون الدبلوماسي لحل الخلافات الإقليمية سلمياً.

٣ ـ التعاون الاقتصادي للمساعدة على ازدهار الهند.

٤ ـ التعاون في مجال حقوق الإنسان والديمقراطية الموجودة في الهند والولايات المتحدة والمفترض غيابها في دول المنطقة الأخرى.

إن ما يعزز من ذلك أن التغييرات التي طرأت على مفهوم العمق الاستراتيجي للأمن القومي الهندي إثر المتغيرات الدولية، حيث «تمتعت الهند بعمق استراتيجي تمثل في إقامة تحالف استراتيجي مع الاتحاد السوفياتي وشبكة من التعاون العسكري والأمني مع نظام كابول»[15]، وإيجاد محور موسكو ـ كابول ـ نيودلهي، خلقت درجة من الثقة لدى الهند في صراعها مع باكستان. لذلك، فإن الانهيار السوفياتي وسقوط نظام كابول، دفعا الهند إلى إعادة النظر في نمط علاقاتها الخارجية عبر تطوير علاقاتها مع الولايات المتحدة من جهة، والإسراع باتجاه تطوير علاقاتها مع دول وسط آسيا من جهة أخرى[16].

إن ما تقدم حدث في ظل مخاوف الهند من تصاعد دور مؤثر لباكستان في ما سمي بدول الهلال الإسلامي الذي يشمل، إضافة إلى دول وسط آسيا، كلاً من

---

(١٣) المصدر نفسه.

(١٤) المصدر نفسه.

(١٥) ب. م.، «حول تطوير العلاقات الهندية ـ الإيرانية،» السياسة الدولية، السنة ٢٩، العدد ١١٣ (تموز/يوليو ١٩٩٣)، ص ١٣١.

(١٦) للتفصيل في العلاقات الأمريكية ـ الهندية الجديدة، انظر: Pinaki Bhattachary, «Indo-US Relations,» *Strategic Analysis* (New Delhi), vol. 17, no. 1 (April 1994), pp. 79-88.

أفغانستان وإيران وتركيا. والملاحظ هنا أن الاهتمام الهندي بتطوير العلاقات مع هذه الجمهوريات، وتحديداً جمهورية كازاخستان النووية، قد ترافق مع تطور في علاقات «إسرائيل» مع كل من الهند، وكازاخستان، فضلاً عن مساعي تطوير العلاقات الهندية ـ الإيرانية(١٧)، الأمر الذي يمكن أن يشير إلى مساع حثيثة لكبح جماح المد الإسلامي الأصولي في العالم الإسلامي، وعبره تطويق القدرات التقنية للدول الإسلامية التي تسعى لتطوير برامجها التقانية، ومنها باكستان. ولعل دخول إيران محور التعاون مع الهند، ما يشير إلى انزعاجها من منافسة باكستان لها في جمهوريات آسيا الإسلامية، فضلاً عن عدم رضاها على علاقاتها مع أقطار الخليج العربي، وبخاصة العربية السعودية(١٨).

تأسيساً على ما تقدم، فإن التوجهات الأمريكية نحو إعادة تشكيل الموازنات في جنوب ـ جنوب غربي آسيا عبر تطوير العلاقات مع الهند، يمكن أن تجد لها دوافع عديدة، أبرزها:

١ ـ مواجهة المد الإسلامي عبر تطوير العلاقات مع كل من الهند وإسرائيل وجمهوريات آسيا الوسطى بأنظمتها التي تغلب عليها النزعة العلمانية(١٩).

٢ ـ مواجهة تصاعد الدور الآسيوي والعالمي لكل من الصين واليابان.

٣ ـ مواجهة التعاون الإيراني مع باكستان والدول الإسلامية الأخرى، بما يهدد المصالح الأمريكية في جنوب ـ جنوب غربي آسيا، ولا سيما منطقة الخليج العربي.

٤ ـ احتمالات التعاون الهندي ـ الإيراني على حساب المصالح الأمريكية، حيث ترفض كلتا الدولتين وجود القواعد والقوات الأجنبية في المناطق المجاورة لها.

٥ ـ احتمالات تطوير العلاقات الهندية ـ الصينية على حساب الدور الأمريكي في آسيا.

ولذلك، عمدت الولايات المتحدة إلى إقامة علاقات متوازنة بين كل من الهند وباكستان عبر استخدام ورقة كشمير وحقوق الإنسان، فضلاً عن البرنامج النووي

---

(١٧) ب.م.، المصدر نفسه، ص ١٣١ ـ ١٣٥، وسعد كمال الدوري، **إسرائيل والهند** (بغداد: جامعة بغداد، مركز الدراسات الفلسطينية، ١٩٩١).

(١٨) ب.م.، المصدر نفسه.

(١٩) Harrison, «South Asia and the United States: A Chance for a Fresh Start,» pp. 1604-1615; Bhattachary, «Indo-US Relations,» pp. 84-88, and Chintamani Mahapatra, «US Approach to Nuclear Proliferation in Asia,» *Asian Strategic Review, 1992-1993* (New Delhi) (August 1993), pp. 196-197.

لدى الدولتين، إذ تمارس ضغوطها لإلزامهما بالتوقيع على معاهدة حظر الانتشار النووي في مناطق جنوب آسيا وإخضاع برامجهما النووية للتفتيش الدولي(٢٠).

وما تقدم، يمكن أن يشجع الولايات المتحدة على دفع الدولتين نحو تشجيع التقارب الإقليمي بينهما في مسألة كشمير، وبما يؤدي إلى تحقيق التقارب باتجاه حظر الانتشار النووي في جنوب آسيا، ولذلك تؤكد الولايات المتحدة إمكانية تحقيق الحل الثنائي لقضية كشمير على أساس اتفاق «سيملا»، وربما يتم ذلك مقابل مساندة عضوية الهند في مجلس الأمن الدولي.

وفي جميع الأحوال، تسير الولايات المتحدة وفق هدف رئيسي، هو منع الهند أو أية قوة أخرى من أن تتطور عسكرياً وتقنياً لتصبح قوة مهددة للنفوذ الأمريكي في منطقة آسيا والمحيط الهندي، فضلاً عن الخليج العربي. ولذلك فإن الولايات المتحدة غير مستعدة لأن تجد قوة عظمى تنافسها على منطقة المحيط الهندي بعد الانهيار السوفياتي. وبالتالي، فإن خروج الهند عن مسار خدمة المصالح الأمريكية، يمكن أن يضع حداً للتعاون الأمريكي ـ الهندي، وهو ما يمكن أن يظهر مع تطور البرنامج النووي الهندي وبرنامجها للصواريخ. ولكي لا تواجه الهند ما واجهه الاتحاد السوفياتي بفعل ضغط النفقات على التسلح أمام محدودية الموارد، فإن الهند يمكن أن تخضع في النهاية للحل الإقليمي الذي تفرضه الولايات المتحدة(٢١) التي تسعى بدورها لفرض مفهومي أمريكا المحوريين: الديمقراطية واقتصاد السوق(٢٢).

تبعاً لما تقدم، يتم تطوير العلاقات الأمريكية ـ الهندية في ضوء استمرار المصالح الأمريكية في مناطق جنوب ـ جنوب غربي آسيا وسعي الولايات المتحدة لاستخدام الهند كحليف لها في المنطقة في ظل عدم استعداد الولايات المتحدة للوجود المباشر،

---

(٢٠) أكد الباحث الأمريكي ستيفان بيتروزن أن بلدان المنطقة تمتلك مقدرة نووية عالية، ومنها الهند التي لم توقع على اتفاقية الحد من الأسلحة النووية، مما تسبب في ذعر وتخوف دائمين من قبل باكستان والصين، وقد ترتب على هذا الوضع سباق تسلح في المنطقة قد يهدد بانفجار في المستقبل. انظر:

Bhattachary, Ibid., p. 269.

(٢١) Tarik Jan [et al.], *Foreign Policy Debate* (Islamabad: Institute of Policy Studies, 1993), p. 162.

لمزيد من التفاصيل في سياسة الولايات المتحدة بعد المتغيرات الدولية، انظر النص الكامل لخطاب مستشار شؤون الأمن القومي الأمريكي، أنتوني ليك، أمام مؤتمر بجامعة جونز هوبكنز والمنشور في مجلة: **قضايا دولية** (إسلام آباد)، السنة ٤، العددان ٢٠٠ ـ ٢٠١ (تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٣)، ص ٢٠.

(٢٢) خطاب أنتوني ليك، المصدر نفسه؛ مختار أمين، «مرتكزات السياسة الخارجية الجديدة لأمريكا،» **قضايا دولية** (إسلام آباد)، (١٢ ـ ١٨ تموز/ يوليو ١٩٩٣)، ص ٢٤ ـ ٢٥، وعبد الله الشيخ، «العلاقات الأمريكية ـ الصينية والمصداقية الأمريكية بين المصالح والمبادىء،» **قضايا دولية** (إسلام آباد)، (٢٥ ـ ٣١ تموز/ يوليو ١٩٩٤)، ص ٢٢ ـ ٢٤.

الأمر الذي يرتب على الهند مسؤوليات إقليمية يمكن أن تجد ما يعززها عبر التعاون مع «إسرائيل» في مجال العلاقات الثنائية من جهة، ومن جهة أخرى، في مجال التحرك في دول آسيا، ومن ضمنها جمهوريات وسط آسيا(٢٣)، الأمر الذي يشكل بحد ذاته عنصر ضغط بصيغة الترغيب والترهيب للقوى الآسيوية الأخرى، وبخاصة روسيا والصين اللتان يمكن أن تجدا في ذلك مجالاً للتنافس ربما يدفعهما نحو التنسيق والتعاون مع الهند، أو بالاتجاه المعاكس، وفقاً لطبيعة التحولات التي تشهدها العلاقات الدولية. والولايات المتحدة من جهتها لم تعد تكتفي بدعم باكستان، وكذلك الصين، الأمر الذي يعني أن كلاً منهما تجد أن دورها في آسيا يقترن بطبيعة علاقاتها بالهند، وكذلك الأمر بالنسبة لليابان، فضلاً عن أوروبا التي أكد زعماؤها، ومنهم المستشار كول، أهمية الهند للأمن العالمي والاستقرار الآسيوي.

وتحاول الهند استثمار كل ذلك لدخول مجلس الأمن عضواً دائماً، مستندة في ذلك إلى ماضيها، باعتبارها دولة قائدة في حركة عدم الانحياز وتتبنى مشاكل عالم الجنوب(٢٤). من جانب آخر، فقد اعتمدت الصين سياسة أكثر براغماتية، إذ انفتحت على الغرب، وصححت علاقاتها مع الهند، وفتحت صفحة جديدة مع روسيا(٢٥)، هذا إلى جانب اعتمادها سياسة الانفتاح إزاء اليابان وكوريا الجنوبية وفييتنام.

وفي ضوء ذلك، يمكن الاعتقاد أن الصين، في المرحلة الأولى على الأقل وحتى نهاية القرن العشرين، ستعمل بصيغة المشاركة مع الولايات المتحدة واليابان، وستسعى لأن تبتعد بنفسها عن أن تكون طرفاً في توزيع القوى الإقليمية في آسيا، الأمر الذي يمكن أن يشكل في حد ذاته ضغطاً غير مباشر على باكستان باتجاه إيجاد حل للمشكلات القائمة مع الهند.

وفي مسعى منه لمواجهة تزايد الضغط الأمريكي على بلاده، أعلن الرئيس الإيراني رافسنجاني عن رغبة بلاده في إقامة تعاون ثلاثي يشمل طهران ـ نيودلهي ـ بكين، وخص التعاون الهندي ـ الإيراني بأهمية بالغة في إعادة تشكيل النظام الدولي

---

(٢٣) K. M. Arif, «Pakistan-Indian Relations: The SAARC Trap and India's Emerging Industrial and Military Power,» in: Jan [et al.], Ibid., p. 259.

(٢٤) انظر: كاظم هاشم نعمة، «هل من دور عالمي جديد للهند؟» نشرة مركز الدراسات الدولية (جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية)، العدد ٧ (أيار/ مايو ١٩٩٣). انظر أيضاً بالتفصيل: Zeinal Abidin, *India Needs Veto Power* (Dhaka: Ramns Publishers; Syed Rahmatullah, 1993).

(٢٥) كاظم هاشم نعمة، «الصين وتوزيع القوة الجديدة،» نشرة مركز الدراسات الدولية (جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية)، العدد ٥ (آذار/ مارس ١٩٩٣)، و Ministry of External Affairs, Official Spokesman's Statement on the Sixth Session of the India-China Joint Working Group, 23 June 1993, New Delhi, p. 129.

الجديد وصياغته[٢٦]. والمشكلة هنا تكمن في التنافس الإيراني ـ الباكستاني، إذ تدعم العربية السعودية اتجاهات باكستان في جمهوريات آسيا الوسطى، الأمر الذي يغيظ إيران[٢٧] التي تشاطر الهند تخاوفها من سيطرة باكستان على مقاليد الأمور في أفغانستان. وقد انعكس ذلك بشكل واضح على الخطاب السياسي الإيراني إزاء مشكلة كشمير وأوضاع المسلمين في الهند، وبخاصة عندما أعلن وزير خارجية إيران عن «دعم بلاده الكامل لوحدة الأراضي الهندية»، مؤكداً «أن إيران لن تدعم الانفصاليين الكشميريين»[٢٨]. وقد عزز من ذلك البيان الختامي الذي صدر إثر زيارة رئيس وزراء الهند لطهران، والذي أدان بشدة الدول المساندة للإرهاب، والذي فسر بأنه إشارة واضحة إلى الدور الباكستاني في كشمير، وهو الأمر الذي أدانته الفصائل الكشميرية في بيان مشترك[٢٩].

تأسيساً على ما تقدم، عدّ عام ١٩٨٨ سنة حاسمة بالنسبة لباكستان[٣٠]، وذلك بسبب تعرض محيطها الأمني لمتغيرات مفاجئة إثر تغير نمط العلاقات الدولية الذي أثر في إمكانية المناورة في سياسة باكستان إزاء القوى العظمى.

لقد ترافق ذلك وعزز بالتغيير السياسي الذي شهدته باكستان إثر مقتل ضياء الحق ومجيء حكومة مدنية، إذ إنه على رغم الإعلان المتبادل عن الرغبة في استمرار تطوير العلاقات الأمريكية ـ الباكستانية، إلا أن تأييد الولايات المتحدة لسياسة الهند وانتقادها لخرق حقوق الإنسان في كشمير، دفعا باكستان لاعتبار ذلك تحولاً في السياسة الأمريكية لصالح الهند. وبالفعل أعلنت الإدارة الأمريكية بدءاً من أول تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٠ عن توقف الدعم الأمريكي لباكستان، الأمر الذي واجهته حكومة نواز شريف برد فعل معاكس، إذ أعلنت استمرار تطوير البرنامج النووي وعدم السماح بمعاينة المنشآت النووية ما لم تفعل الهند الشيء نفسه[٣١].

ولذلك دخلت العلاقات الباكستانية ـ الأمريكية مرحلة جديدة من القلق والتوتر المصحوب بشعور الولايات المتحدة بتخوف من تنامي مد الحركات الدينية في العالم الإسلامي. إزاء ما تقدم، تسعى باكستان لاستمرار وتطوير العلاقات مع الصين والعربية السعودية كحليفتين لباكستان، وتعزيز التعاون مع اليابان ودول المجموعة الأوروبية الاقتصادية لملء الفراغ الذي خلفته واشنطن.

---

(٢٦) ب.م.، «حول تطوير العلاقات الهندية ـ الإيرانية،» ص ١٢٩.

(٢٧) سوف نفصل ذلك لاحقاً.

(٢٨) ب.م.، المصدر نفسه، ص ١٣٢.

(٢٩) المصدر نفسه، ص ١٣٣.

(٣٠) *Asian Strategic Review, 1992-1993*, pp. 198-199.

(٣١) محمد أبو الفضل أحمد، «الباكستان وحكومة شريف الجديدة،» السياسة الدولية، السنة ٢٧، العدد ١٠٤ (نيسان/أبريل ١٩٩٠)، ص ٢٠١.

وتستند سياسة باكستان بعد المتغيرات الدولية إلى مساند متعددة مع تباين في طبيعة الاعتماد على هذه المساند(٣٢). فهي إضافة إلى اعتمادها سياسة تعاونية أوثق مع الدول الإسلامية، وبخاصة ضمن نطاق منظمة التعاون الاقتصادي (الإيكو) كما سنرى لاحقاً، فإنها تسعى إلى استقرار التوازن في منطقة جنوب آسيا واستثماره لتحقيق علاقات طبيعية مع الهند، وربما عبر تطوير منظمة رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي (سارك). كذلك، فإنها تسعى لاستمرار العلاقات المتطورة مع الصين، إلى جانب احتفاظها بعلاقات جيدة مع الولايات المتحدة واليابان، فضلاً عن روسيا. ومرد ذلك إلى أن سياسة باكستان الدولية مبنية على المتطلبات المحلية المتوقعة، وعلى متطلبات الأمن الإقليمي. لذلك فإن المتغيرات في الهوية السياسية للأنظمة لم تغير في مواقف باكستان وسياستها الخارجية(٣٣)، إذ يقوم الإدراك السياسي لصناع القرار في باكستان على أهمية عناصر الجغرافيا السياسية في سياسة بلادهم الخارجية، وما يمنحه موقعها الجغرافي عند مفصل الجنوب، وجنوب غرب آسيا، من قوة تأثيرية، ولا سيما أنها محاطة بدول جوار قلقة ومثيرة للمتاعب (الهند وإيران وأفغانستان)، فضلاً عن قوتين كبيرتين (الصين وروسيا)، وضمن منطقة المصالح الحيوية للولايات المتحدة(٣٤).

تأسيساً على ما تقدم، تهدف سياسة باكستان إلى ما يلي(٣٥):

١ ـ إقليمياً: لا تزال الهند تشكل مصدر تهديد مستمراً لأمن باكستان، وستستمر كذلك على المدى المنظور بفعل استمرار الخلاف الجوهري حول كشمير ومعضلة الأمن الإقليمي، الأمر الذي يرتب على باكستان ربط سياسة استمرار الحوار مع الهند بتطوير سياستها الدفاعية والبحث عن الأصدقاء.

وفي أفغانستان، لم ينه الانسحاب السوفياتي الأزمة، إذ انفجرت الصراعات الداخلية بفعل الصراع على السلطة، وإذا كان نظام ضياء الحق قد واجه بصرامة التحدي الشيوعي في أفغانستان، فإن الأنظمة اللاحقة له تواجه مصاعب صراع الفصائل في ما بينها، كما سنفصل في ذلك لاحقاً.

وفي جمهوريات آسيا الوسطى، تسعى باكستان لبناء علاقات تعاون متبادلة مع

---

(٣٢) لقاء شخصي مع سفير دولة باكستان السيد مصطفى كمال قاضي في مكتبه بتاريخ ٢٩/١٢/١٩٩٣.

(٣٣) Ispahani, «Pakistan: Dimensions of Insecurity,» pp. 54-60.

(٣٤) المصدر نفسه.

(٣٥) Mian Abdul Waheed, «Pakistan's Foreign Policy in the 1990's,» in: Jan [et al.], *Foreign Policy Debate*, pp. 157-164.

هذه الجمهوريات بما يعزز إمكانية التكامل ضمن إطار منظمة التعاون الاقتصادي (الإيكو) كما سنرى لاحقاً. وفي منطقة الخليج العربي، ترى باكستان نفسها الجزء المكمل للخليج، وأن الأمن الباكستاني والاقتصاد متداخلان ومرتبطان مع هذه المنطقة، الأمر الذي يجعلها دؤوباً في مساعيها لإقامة شبكة من العلاقات المنسجمة مع جميع بلدان الخليج.

٢ ـ دولياً: تتأثر باكستان كقوة إقليمية بحكم أهميتها الجيوبوليتيكية بمجمل التغيرات على صعيد النظام الدولي. لقد انهار الاتحاد السوفياتي وظهرت جمهورية روسيا الاتحادية وريثاً طبيعياً له، وهي تعمل على استعادة بنائها السياسي ونفوذها الدولي وفق فلسفة السوق الحرة المترافقة مع محاولة تخفيض إنفاقها العسكري.

وعلى رغم الانسحاب السوفياتي من أفغانستان، واستقلال الجمهوريات الإسلامية في آسيا الوسطى والقوقاز، فإن الطموحات الروسية في هذه المناطق مستمرة، بدليل طبيعة الاتفاقيات التي وقعتها روسيا مع هذه الدول، الأمر الذي يثير ظلالاً من الشكوك على طبيعة العلاقة بين هذه الدول وروسيا الاتحادية، إذ عادت المتغيرات الاقتصادية والجيوسياسية، فضلاً عن الأمنية والعسكرية، لتلعب دورها في تأكيد صعوبة تلك التكهنات. تبعاً لذلك، لوحظت منذ عام ١٩٩٣ العودة إلى قيام علاقات تعاونية بين عدد من الجمهوريات السوفياتية سابقاً وروسيا الاتحادية عبر رابطة الدول المستقلة التي شملت جميع الجمهوريات الإسلامية المستقلة عن الاتحاد السوفياتي السابق، فضلاً عن روسيا البيضاء وأوكرانيا[٣٦].

لقد انخرطت روسيا في المؤسسات الاقتصادية والسياسية والأمنية الغربية، ودول آسيا الوسطى تسعى لتأسيس ولاءات مع تجمعات إقليمية أخرى مثل منظمة التعاون الاقتصادي (الإيكو) وأذربيجان وجورجيا، فضلاً عن أن الجمهوريات القوقازية الأخرى ترغب في الارتباط بتركيا، وترتبط مولدافيا بعلاقات عرقية مع رومانيا، في حين تشعر أوكرانيا وبيلاروسيا بميولهما نحو الغرب.

أما الجمهوريات البلطيقية الثلاث (أستونيا ولاتفيا وليتوانيا)، فقد رفضت الانضمام إلى رابطة الكومنولث التي تضم ١١ جمهورية متعددة الأعراق، كما في الجدول رقم (٤ ـ ١).

---

(٣٦) للتفصيل، انظر: محمد دياب، «تجربة مجموعة الدول المستقلة: هل تستعيد الروسيا هيمنتها؟» **شؤون الأوسط**، السنة ٦، العدد ٥٥ (أيلول/سبتمبر ١٩٩٦)، ص ٨١، ومعتز محمد سلامة، «أمن الكومنولث بين الدور الروسي ومصادر التهديد،» **السياسة الدولية**، السنة ٣١، العدد ١١٩ (كانون الثاني/يناير ١٩٩٥)، ص ٢١٥.

الجدول رقم (٤ ـ ١)

التكوينات العرقية في رابطة الكومنولث الروسي ونسبتها لعدد السكان

الجمهوريات	المساحة (ألف كلم²)	السكان في عام ١٩٩٠ مليون نسمة	أهم العرقيات كنسبة مئوية من عدد السكان
١ ـ روسيا الاتحادية	١٧٠٧٥,٤	١٤٨	٨٣ بالمئة روس، ٤ بالمئة تتارم، ٣ بالمئة أوكرانيون.
٢ ـ أوكرانيا	٦٠٣,٧	٥١,٨	٧٤ بالمئة أوكرانيون، ٢١ بالمئة روس، ١ بالمئة يهود.
٣ ـ أوزبكستان	٤٤٧,٤	٢٠,٣	٦٩ بالمئة أوزبك م، ١١ بالمئة روس، ٤ بالمئة تتارم، ٤ بالمئة كزاخ م، ٤ بالمئة طاجيك م.
٤ ـ كازاخستان	٢٧١٧,٣	١٦,٧	٤١ بالمئة روس، ٣٦ بالمئة كزاخ م، ٦ بالمئة أوكرانيون، ٥ بالمئة ألمان، ٢ بالمئة تتارم.
٥ ـ روسيا البيضاء	٢٠٧,٦	١٠,٢	٧٩ بالمئة بيلاروسيون، ١٢ بالمئة روس، ٤ بالمئة بولنديون، ٢ بالمئة أوكرانيون.
٦ ـ أذربيجان	٨٦,٦	٧,١	٧٨ بالمئة أذربيجانيون م، ٨ بالمئة روس، ٨ بالمئة أرمن.
٧ ـ جورجيا	٧٩,٧	٥,٤	٦٩ بالمئة جورجيون، ٩ بالمئة أرمن، ٧ بالمئة روس، ٥ بالمئة أذربيجانيون م، ٣ بالمئة أوستن، ٢ بالمئة أبخازيون.
٨ ـ طاجكستان	١٤٣,١	٥,٢	٥٩ بالمئة طاجيك م، ٢٣ بالمئة أوزبك م، ١٠ بالمئة روس.
٩ ـ قرغيزيا	١٩٨,٥	٤,٤	٤٨ بالمئة قرغيزم، ٢٦ بالمئة روس، ١٢ بالمئة أوزبك م، ٣ بالمئة أوكرانيون، ٢ بالمئة تتارم.
١٠ ـ تركمانستان	٨٤٤,١	٣,٦	٦٨ بالمئة تركمان م، ١٣ بالمئة روس، ٩ بالمئة أوزبك م، ٣ بالمئة كزاخ م.
١١ ـ أرمينيا	٢٩,٨	٣,٣	٩٠ بالمئة أرمن، ٥ بالمئة أذربيجانيون، ٢ بالمئة روس، ٢ بالمئة أكراد م.

ملاحظة عامة: حرف (م) المثبت أمام بعض التكوينات العرقية يدل على الديانة الإسلامية لها.

المصدر: توفيق غانم، الانهيار السوفيتي والعالم، ط ٢ (إسلام آباد: معهد الدراسات السياسية، ١٩٩٣)، ص ٢٥.

وعموماً، يمكن القول إن الأهداف الأمنية والاقتصادية، فضلاً عن دوافع النفوذ السياسي التاريخية، شكلت ركائز أساسية استندت إليها دوافع إنشاء المجموعة[٣٧].

إن الجمهوريات المستقلة لا تزال، ومن الممكن أن تستمر، تشكل، من وجهة نظر القادة والمفكرين والسياسيين الروس، الحزام الجيوبوليتيكي والمنطقة الحيوية التي لا يمكن للأمن الروسي أن يتغاضى عنها.

وبالنسبة للجمهوريات المستقلة، فهي ترى أن توثيق علاقاتها مع روسيا يشكل صمام أمان لما يمكن أن تشهده من اضطرابات عرقية أو طائفية داخلياً، فضلاً عما يمكن أن تجلوه التناقضات والصراعات السياسية في ما بينها من جهة، وبينها وبين دول الجوار، مثل تركيا وإيران وأفغانستان والصين من جهة أخرى، من مصادر للتهديد، يدفعها نحو الاحتماء بالمظلة الروسية.

وفي ضوء ذلك، فإن البحث عن الأهداف الاقتصادية والأمنية التي تقف خلف إنشاء مجموعة الدول المستقلة (الكومنولث الروسي) لا بد من أن يرتبط أو يؤدي إلى البحث عن أبعاد ومستقبل الهيمنة الروسية على دول الرابطة[٣٨]، وانعكاس ذلك على دول الجوار. وحيث إن باكستان في طليعة الدول المعنية بما يحدث في أفغانستان، فضلاً عن الجمهوريات الإسلامية السوفياتية سابقاً، فإن تطور الدور الروسي باتجاه دول الإقليم المحيطة بها، يعد مصدراً من مصادر تهديد أمنها الإقليمي لاعتبارات عديدة، أبرزها:

١ ـ العلاقات الباكستانية مع مجموعة الكومنولث الإسلامية التي دخلت في عضوية منظمة التعاون الاقتصادي (الإيكو) إلى جانب باكستان منذ عام ١٩٩٢.

٢ ـ التداخل العرقي لهذه الجمهوريات مع أفغانستان الدولة المجاورة لباكستان والتي تحظى بأولوية في سياسة باكستان الإقليمية، والتي تتداخل عرقياً مع التكوين العرقي للمجتمع الباكستاني، وبخاصة في إقليم الحدود الشمالي الغربي. وإذا كانت روسيا الاتحادية قد دخلت في اتفاقيات للأمن الإقليمي الآسيوي مع عدد من هذه الجمهوريات، فضلاً عن الصين[٣٩]، تفادياً لعناصر التهديدات العرقية والدينية المشتركة، فإن باكستان تجد في تطور النفوذ الروسي ما يهدد أمنها الإقليمي، وذلك

(٣٧) انظر: نبيل شبيب، «أبعاد الهيمنة الروسية على رابطة الدول المستقلة،» **قضايا دولية** (إسلام آباد)، (١٥ نيسان/ أبريل ١٩٩٦)، ص ٤ ـ ٦.

(٣٨) يرى بعضهم أن الاعتبارات والعوامل الجيوبوليتيكية والأمنية ستظل، ولمدة طويلة قادمة، تشكل الهاجس والأولوية القصوى التي تحرك معظم الفاعلين في هذه المنطقة. انظر: سلامة، المصدر نفسه، ص ٢١٩.

(٣٩) تقارير صحفية عن أرشيف مركز الدراسات الدولية بجامعة بغداد، ١٩٩٦ ـ ١٩٩٧، وتقارير أرشيفية أخرى عن وزارة الخارجية العراقية.

انطلاقاً من طبيعة العلاقات الروسية ـ الهندية، والتنسيق بين البلدين في أفغانستان، ويعزز من هذه المخاوف تأكيد الرئيس الروسي يلتسين في تموز/يوليو ١٩٩٣، في معرض حديثه عن الحدود بين طاجكستان وأفغانستان، أنها «حدود روسيا»، وقيامه بوضع العلامات الروسية على تلك الحدود بالفعل في صيف عام ١٩٩٤[٤٠].

من جانب آخر، أسفرت نهاية الحرب الباردة عن تصاعد دور الصين ومجموعة دول جنوب شرق آسيا (الآسيان)، فضلاً عن اليابان، وهي دول ذات تأثير بالغ في سياسة باكستان الإقليمية، لطبيعة المصالح المتبادلة، تعززها صلات الجوار مع شبه القارة الهندية، والتنافس الهندي ـ الباكستاني على كسب ود الصين وتطوير العلاقات معها ومع منطقة جنوب شرق آسيا.

وعلى رغم الهموم الأمنية الإقليمية في منطقة جنوب شرق آسيا وجنوب بحر الصين، وما تشكله من تهديدات للأمن الإقليمي بفعل المشكلات العرقية والقضايا الإقليمية الناتجة من منازعات الحدود وتنازع السيادة على الجزر، وتدخلات القوى العظمى والكبرى[٤١]، إلاّ أن معدلات النمو الاقتصادي والتطور التقني الذي شهدته هذه الدول جعلت منها أحد المراكز الاقتصادية المهمة عالمياً والمقدر لها أن تلعب دوراً ريادياً ضمن النظام الدولي المتعدد في مراكز الاستقطاب[٤٢].

إن ازدياد أهمية منطقة جنوب شرق آسيا، اقترن بتصاعد دور الصين ونمو طموحها نحو الأنطقة الإقليمية المحيطة بها في جنوب ـ جنوب شرق آسيا، موظفة الانسحاب السوفياتي من المنطقة والانسحاب الجزئي للقوات الأمريكية من بعض قواعدها في هذه الدول، الأمر الذي أثار احتمالات التنافس الأمريكي ـ الصيني في عموم هذه المناطق في هذه المرحلة والمراحل القادمة من القرن الحادي والعشرين، وهو أمر ترافق مع تصاعد النفوذ الياباني والتنسيق الياباني ـ الأمريكي لاحتواء منطقة جنوب شرق آسيا بشكل خاص، مما أثار مخاوف دول هذه الأنطقة الإقليمية التي تجد نفسها أمام تزاحم الاستراتيجيات الاقتصادية والأمنية للقوى الخارجية ذات المصالح الحيوية لدى المنطقة في آن معاً[٤٣].

---

(٤٠) شبيب، «أبعاد الهيمنة الروسية على رابطة الدول المستقلة».

(٤١) G.V.C. Naidu, «Ethnic Issues in Southeast Asia,» *Strategic Analysis*, vol. 15, no. 8 (November 1992), p. 6.

(٤٢) أحمد محمد فرج، «الآسيان والأبيك: خيارات الإقليمية والعالمية في شرق آسيا،» **السياسة الدولية**، السنة ٣٠، العدد ١١٦ (نيسان/أبريل ١٩٩٤)، ص ١٤٠.

(٤٣) قارن مع: عبد الله الشيخ، «الحرب التجارية بين اليابان والولايات المتحدة،» **قضايا دولية** (إسلام آباد)، (٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤)؛ معتز أحمد سلامة، «الصين والولايات المتحدة: جوهر الخلاف،» **السياسة الدولية**، السنة ٣٢، العدد ١٢٦ (تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦)، ص ١٧٦؛ أحمد السيد النجار، «حرب إسلام آباد على جبهة التجارة الأمريكية ـ اليابانية،» **السياسة الدولية**، السنة ٣١، العدد ١٢١ (تموز/ =

إن الحذر الأمريكي إزاء الصين يأتي، إضافة إلى ما تقدم، من إدراكها للثقل الإقليمي للصين في منطقة الباسفيكي، والذي يمنحها وضعاً يتفوق على الوضع الأمريكي في محيط الإقليم، وهو ما يهدد المصالح ومستقبل الوجود الأمريكي في منطقة تمثل الرهان الأمريكي حول مستقبل الازدهار الاقتصادي. وتسعى الصين من جهتها لتعزيز نفوذها عبر مساعيها لتطوير وجودها العسكري في أرخبيل سبراتلي وباراسيل الغني بالنفط في بحر الصين الجنوبي، حيث تتنازع ست دول عليه وعلى ممراته البحرية الاستراتيجية، هي، إضافة إلى الصين، كل من فيتنام والفيليبين وتايوان وماليزيا وبروناي[٤٤].

وفي مواجهة ذلك، أكدت وثائق البنتاغون أن الولايات المتحدة ستكون طرفاً في هذا النزاع لأن لها مصالح استراتيجية في الحفاظ على أمن الممرات البحرية[٤٥]. وفي ضوء ذلك، تسعى الولايات المتحدة للحفاظ على وجود استراتيجي في بعض مناطق جنوب شرق آسيا، مثل جزيرة أوكيناوا في اليابان وكوريا الجنوبية. وتوظف الولايات المتحدة القلق الأمني لدى مجموعة دول جنوب شرق آسيا (الآسيان) إزاء تطور قدرات الصين واليابان لفرض هيمنتها الاقتصادية والتجارية على المنطقة، فضلاً عن نفوذها العسكري[٤٦].

إن ما تقدم يثير اهتمام باكستان، فضلاً عن الهند، لاعتبارات جيوبوليتيكية. لقد دخلت الهند مع مجموعة دول الآسيان ضمن دائرة الشراكة الاقتصادية[٤٧]

= يوليو ١٩٩٥)، ص ١٨٠ ـ ١٨٣، وهناء عبيد، «العلاقات الأمريكية ـ الصينية: صراع حضاري أم تجاري؟» **السياسة الدولية**، السنة ٣١، العدد ١٢١ (تموز/يوليو ١٩٩٥)، ص ١٨٥.

(٤٤) سوسن حسين، «الصين: دور الزعامة في القرن القادم،» **قضايا دولية** (إسلام آباد)، السنة ٥، العدد ٢٢٦ (أيار/مايو ١٩٩٤)، ص ٢٥، وسلامة، المصدر نفسه، ص ١٧٣.

(٤٥) تحتفظ الولايات المتحدة بوجود عسكري في أوكيناوا وكوريا الجنوبية بـ ٤٧ و٣٧ ألف جندي على التوالي ضمن وجود عسكري أمريكي يصل إلى ١٠٠ ألف جندي يتوزعون على دول جنوب شرق آسيا. للتفصيل، انظر: عثمان التبيري، «النمور الآسيوية: العملاق الاقتصادي القادم،» **قضايا دولية** (إسلام آباد)، (٢٩ نيسان/أبريل ١٩٩٦)، ص ٢٤ ـ ٢٥.

(٤٦) انظر المعلومات الخاصة بمنظمة سارك في الفصلين الثالث والرابع.

(٤٧) ازدادت صادرات الهند إلى مجموعة دول الآسيان من ٣٠١,٥ مليون دولار عام ١٩٨٠ إلى ١٦٠٣ ملايين دولار عام ١٩٩٠، بمعدل زيادة سنوي قدره إلى ٦,٢ ـ ٦,٥ بالمئة، وازدادت الصادرات الهندية للسنوات اللاحقة لعام ١٩٩٠ إلى مختلف مجموعة دول الآسيان بمعدلات وصلت إلى ٨٥,٤ بالمئة. ومن المتوقع أن تشهد زيادات كبيرة في القرن القادم في ضوء مساعي تطوير وسائل الاتصالات وهياكل الخدمات، وتوسيع وتطوير طريقي التجارة، وتطوير مستوى المنتجات. لمزيد من التفاصيل، انظر:
D. Banerjee, «South East Asian and Indian Emerging Opportunities,» *Strategic Analysis* (New Delhi), vol. 17, no. 6, pp. 713 and 684-692; «ASEAN Ministers Agree to Free Trade Programme,» *Financial Times*, 24-25/10/1992, p. 3, and Abul Kalam, «Cooperation in South Asia,» *Regional Studies* (Islamabad), vol. 6, no. 3 (Summer 1988), pp. 72-73.

وتأكيداتها المستمرة على دورها الإقليمي والدولي، مما يجعل من شراكتها الاقتصادية مع مجموعة دول آسيان بديلاً تستند إليه في إيجاد رابطة مصالح اعتمادية متبادلة تفضي إلى تكامل أكبر بين مجموعتي الآسيان وسارك مستقبلاً، مما يعني الهيمنة على دور باكستان الإقليمي التي هي عضو في رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي (سارك). فضلاً عما تقدم، بدأت الهند بتطبيع علاقاتها مع الصين منذ عام ١٩٨٨ سعياً نحو بناء أجواء إقليمية مستقرة. ويعزز من ذلك التطور الاقتصادي الذي يشهده البلدان، بما يشجع فرص التعاون التجاري بين أكبر قوتين آسيويتين من حيث العدد السكاني(٤٨).

ولشعور الولايات المتحدة بخطورة الدور الصيني على مصالحها في آسيا، وما يمكن أن يشكله التعاون الصيني ـ الهندي من تكريس وتعزيز لهذا الخطر، فإنها سعت نحو تطوير العلاقات مع الهند في مختلف المجالات(٤٩).

في ضوء ما تقدم، تجد باكستان في فرص التقاء المصالح بين الهند من جهة، ومجموعة دول جنوب شرق آسيا (الآسيان) والولايات المتحدة، فضلاً عن اليابان من جهة أخرى، ما يمكن أن يؤثر سلباً في دورها وسياساتها الإقليمية، الأمر الذي جعلها تكرس جهودها على محور الصين، حيث تطور مستوى العلاقات الاستراتيجية بينهما وامتداده إلى إيران، فضلاً عن آسيا الوسطى الإسلامية، وضمن ذلك الدور الذي تلعبه الصين كمصدر رئيس للتسلح الاستراتيجي لباكستان، وكذلك إيران، وضمن تطوير برامجها النووية، الأمر الذي يجعل من احتمالات وصول العلاقات الصينية ـ الهندية إلى مستويات متطورة أمراً محفوفاً بالمخاطر، وذلك في ظل استمرار أسباب الصراع الهندي ـ الباكستاني، فضلاً عن مساعي الصين لاعتبار محور باكستان ـ إيران مجالاً حيوياً لها في مواجهة محاولات الهيمنة الأمريكية على الشؤون العالمية ومنطقة جنوب وجنوب غرب ووسط آسيا تحديداً(٥٠).

أما على صعيد العلاقات مع الولايات المتحدة التي اتسمت بالبرود أحياناً، وبالحرارة في أحيان أخرى، فإن باكستان تسعى نحو علاقات طبيعية معها تفضي إلى استمرار المصالح المشتركة. فالولايات المتحدة صديق حميم في كثير من الأحيان وعنصر

---

(٤٨) S. P. Seth, «China and Asian Security,» *World Focus* (New Delhi), vol. 14, nos. 11-12 (November-December 1993), p. 54, and V. P. Dutt, «India and China: A Leap in the Future,» *World Focus* (New Delhi), vol. 14 (1993), p. 15.

(٤٩) حذّر السيناتور الأمريكي «لاري بريسلر» خلال زيارته للهند في ١٩٩٣ من المشاكل الخطيرة التي تشكلها الصين على الأمن الإقليمي وبرامج الانتشار النووي المترافقة مع زيادة الإنفاق العسكري بواقع ٥٠ بالمئة على رغم انتهاء الحرب الباردة. انظر: Mian Abdul Waheed, *Pakistan's Foreign Policy in the 1990's* (Islamabad: [n. pb.], 1993), pp. 157-167.

(٥٠) المصدر نفسه.

مهم لباكستان، إذ منحتها مساعدات اقتصادية وعسكرية طيلة الفترة الماضية، وعلى رغم أن المساعدات الأمريكية متوقفة نسبياً بفعل إصرار باكستان على الاستمرار في برنامجها النووي، وعدم وجود ما يستفز المصالح الأمريكية في المنطقة، كما حدث في أفغانستان، تبقى باكستان مدينة للجهود الكبيرة التي بذلتها الولايات المتحدة ضمن إطار التعاون في التقانة والاستثمارات التي هي في أمس الحاجة إليها ولمدى طويل باتجاه إنجاز الاكتفاء الذاتي، الأمر الذي يجنب باكستان المواجهة ويدفعها نحو إهمال القضايا التي تثير السخط. ومصلحة باكستان تقتضي ذلك، وبخاصة أنها تشعر أن خيط المودة بين الولايات المتحدة والهند قد لا يكون طويلاً بفعل طموحات الهند في تحقيق السيطرة من منطقة الخليج وصولاً إلى استراليا، متضمناً ذلك السيطرة على النفط والهيمنة في منطقة المحيط الهندي، الأمر الذي يتناقض مع مصالح الولايات المتحدة، فضلاً عن اليابان واستراليا[٥١].

يمكن أن تشكل سياسة باكستان إزاء جمهوريات آسيا الوسطى كما سلف ذكره، ودعم الصين لباكستان، نقطة جذب لاستمرار اهتمام الولايات المتحدة بباكستان، التي تريد الاستفادة من التنافس الدولي على المنطقة لتمسك العصا من الوسط. ولعل رفض الصين الإذعان لمطالب الولايات المتحدة بعدم بيع صواريخ تكتيكية لباكستان يصل مداها إلى ٣٠٠ كلم (أرض ـ أرض إم/ ١١)، يعبر عن طبيعة الرغبة الصينية التي تلاها تحسن في الموقف الأمريكي إزاء باكستان إثر الزيارة التي قام بها رئيس البرلمان الباكستاني وسيم سجاد في التاسع من حزيران/يونيو ١٩٩١، والتي أعلن في أعقابها عودة الحرارة إلى العلاقات الأمريكية ـ الباكستانية التي تدهورت إثر إعلان الولايات المتحدة فرض العقوبات الاقتصادية على باكستان في خريف عام ١٩٩٠[٥٢]. والذي يبدو حتى الآن أن الموقع الجيوبوليتيكي لباكستان ومجاورتها لكل من أفغانستان وإيران، فضلاً عن الصين والهند، وتصاعد المد الأصولي الإسلامي وامتداداته في العالم الإسلامي، تجعل من باكستان دولة ذات أهمية إقليمية مستمرة، الأمر الذي يستبعد معه أن تفقد أهميتها النسبية، إلى جانب أنه ليس من مصلحة الولايات المتحدة أن تفقد حليفاً ظل مخلصاً لها منذ الخمسينيات. لذلك، وحرصاً منها على عملية التوازن الإقليمي واللعب على ورقة التناقضات الإقليمية، ستحافظ الولايات المتحدة على علاقة متوازنة نسبياً مع باكستان[٥٣].

---

(٥١) المصدر نفسه، ص ١٦٢.

(٥٢) Chintamani Mahapatra, «The US Pressure of Pakistan, Wasim's Mission to Washington,» *Strategic Analysis* (New Delhi), vol. 4, no. 6 (September 1991), p. 645.

انظر أيضاً جريدة الرأي (الأردن)، العدد ٧٦٢٩، وأرشيف الخارجية العراقية.

(٥٣) طارق دحروج، «التطورات السياسية في باكستان،» السياسة الدولية، السنة ٢٩، العدد ١١٣ (تموز/يوليو ١٩٩٣)، ص ١٧٧ ـ ٢٦٨. وقد تم التوقيع في باكستان على ١٦ اتفاقية تجارية في مجال الطاقة =

ثانياً: الانسحاب السوفياتي من أفغانستان

شكل الانسحاب السوفياتي من أفغانستان إعلاناً نحو انتهاء الحرب الباردة التي سادت العلاقات القائمة على النظام الثنائي القطبية. وكان واضحاً منذ البداية أن الانسحاب السوفياتي المذكور تقف خلفه دوافع عديدة، ولكن أبرزها(٥٤):

١ ـ رغبة الاتحاد السوفياتي في تحسين علاقاته بالولايات المتحدة والغرب.

٢ ـ التكاليف الباهظة لاستمرار الغزو السوفياتي لأفغانستان بفعل المساعدات الغربية للمجاهدين الأفغان والدور الذي لعبته باكستان.

٣ ـ عدم القدرة على حسم الموقف عسكرياً لصالح الاتحاد السوفياتي.

وخلال مراحل المفاوضات من أجل الانسحاب، لعبت باكستان دوراً فاعلاً في التوصل إلى نتائج صبت في صالح الثوار الأفغان وإسقاط نظام نجيب الله في مرحلة ما بعد الانسحاب، كما أسلفنا، بيد أن باكستان واجهت معضلتين في مرحلة ما بعد الانسحاب:

المعضلة الأولى: تمثلت في كون انتهاء الحرب الباردة التي أعقبت الانسحاب السوفياتي من أفغانستان قد أفضت إلى تضاؤل الأهمية الاستراتيجية لباكستان التي استندت أساساً إلى التدخل السوفياتي عام ١٩٧٩(٥٥). ولذلك تأثرت العلاقات الباكستانية ـ الأمريكية سلباً منذ عام ١٩٩٠ بفعل الموقف الأمريكي من البرنامج النووي الباكستاني، فنجد أن الفارق الأساسي في مسعى الجنرال ضياء الحق عن مسعى بي نظير بوتو إزاء أفغانستان هو أن الجنرال ضياء الحق لعب دوره في الحرب

= مع الولايات المتحدة، وذلك إثر الزيارة التي قامت بها إلى باكستان وزيرة الطاقة الأمريكية، هازل أوليري، يوم ٢١/٩/١٩٩٤ على رأس بعثة تجارية رفيعة المستوى. وقد بلغت قيمة هذه المعاهدات ٤ مليارات دولار. كما تم التوقيع على ثلاث اتفاقيات لتأكيد حسن النيات لدى الطرفين. وقد وصفت السيدة بوتو هذه الصفقة بأنها تعكس مدى الثقة التي يوليها المستثمرون الأجانب للاستقرار الاقتصادي في باكستان، في حين يرى بعض المراقبين فيها محاولة لتحسين العلاقات الثنائية بين البلدين. انظر تقرير في مجلة: **قضايا دولية** (إسلام آباد)، (١٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤)، ص ٩.

(٥٤) سليم س. هارسيون، «انقسام المقاومة والصراعات العرقية تهدد مستقبل أفغانستان،» **السياسة الدولية**، السنة ٢٤، العدد ٩٣ (تموز/يوليو ١٩٨٨)، ص ٢٩٣ ـ ٢٩٥. انظر أيضاً: زبيغنيو برجنسكي، «إنهاء الحرب الباردة،» **السياسة الدولية**، السنة ٢٦، العدد ١٠٠ (نيسان/أبريل ١٩٩٠)، ص ٣٠٥ ـ ٣٠٧؛ جوزيف س. ناي، «الحد من التسلح بعد الحرب الباردة،» **السياسة الدولية**، السنة ٢٦، العدد ١٠٠ (نيسان/أبريل ١٩٩٠)، ص ٣٠٨ ـ ٣١٤، وصوفي بسيس، «في الأمم المتحدة أيضاً انتهت الحرب الباردة،» **السياسة الدولية**، السنة ٢٦، العدد ١٠٠ (نيسان/أبريل ١٩٩٠)، ص ٣١٤ ـ ٣١٦.

(٥٥) انظر: Mahapatra, «US Approach to Nuclear Proliferation in Asia,» p. 194.

الأفغانية وهو يطمح إلى استثمار هذا الدور في سبيل الحصول على الدعم الاقتصادي والعسكري من قبل الولايات المتحدة في صراعه مع الهند، إذ أمكنه بالفعل الحصول على ٧ مليارات دولار منها، في حين سعت بي نظير بوتو منذ استلامها السلطة عام ١٩٨٨ نحو إرساء علاقات الصداقة مع الولايات المتحدة عبر مساعيها لزيادة الوزن السياسي الإقليمي لبلادها[٥٦]، بتطوير علاقاتها الإقليمية.

وخدمة لهذا الغرض، سعت بوتو لإجراء بعض التعديلات على سياسة بلادها، عندما أبدت حرصها على الإسراع بإنهاء الأزمة الأفغانية لأسباب اقتصادية ـ اجتماعية تتعلق بالأعباء الثقيلة التي تتحملها باكستان نتيجة لوجود ثلاثة ملايين ونصف مليون لاجىء أفغاني على أراضيها، وطرحت فكرة تأييد الحل السياسي المقدم من جانب الاتحاد السوفياتي ونظام نجيب الله إلى حين تعديل موازين القوى العسكرية لصالح المقاومة الأفغانية وتمكين الأفغان في ما بعد من إقامة نظام سياسي جديد تمثله حكومة تعكس مجمل القوى السياسية على المسرح الأفغاني.

بيد أن استمرار الموقف الأمريكي إزاء القضية الأفغانية، وفق الثوابت نفسها التي تقوم على أساس سقوط نظام كابول، أدى إلى تراجع بي نظير بوتو عن خيارها والاستمرار في دعم الخيار الأمريكي الذي في ضوئه واصلت دعم المقاومة الأفغانية بالسلاح والأغذية ضد حكومة كابول بعد الانسحاب السوفياتي، وتوقفت عن أية مبادرات سياسية إلى حين سقوط الحكومة، وهو الخيار الذي ظلت المخابرات الباكستانية تدعمه، إذ كانت تلعب «دوراً مسيطراً في تقرير الجهة التي تذهب إليها إمدادات الأسلحة»[٥٧].

المعضلة الثانية: لقد كانت فصائل المقاومة الأفغانية متفقة عند هدف واحد، وهو الانسحاب السوفياتي وإسقاط نظام نجيب الله، ولكنها لم تكن تمتلك برنامجاً سياسياً موحداً للحكم البديل، الأمر الذي عرّضها للدخول في صراعات في ما بينها، حتى قبل الانسحاب السوفياتي وسقوط حكومة كابول. لذلك شمل الصراع السياسي والعسكري أجنحة المقاومة داخل أركان حكومة المجاهدين المؤقتة التي اتخذت من إسلام آباد مقراً لها[٥٨].

---

(٥٦) انظر: محمد السعيد إدريس، «باكستان واستراتيجية التوازن الإقليمي،» **السياسة الدولية**، السنة ٢٥، العدد ٩٨ (تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٩)، ص ١٨٣.

(٥٧) انظر بالتفصيل: ياسر علي هاشم، «التطورات الأخيرة في الأزمة الأفغانية،» **السياسة الدولية**، السنة ٢٦، العدد ٩٩ (كانون الثاني/يناير ١٩٩٠)، ص ٢١٠ ـ ٢١٥، والمصدر نفسه، ص ١٨٠ ـ ١٨٥.

(٥٨) شملت حكومة المجاهدين المؤقتة سبعة فصائل، وهي الفصائل الرئيسية الفاعلة على الساحة الأفغانية ومثلت أهل السنة، في حين لم تشارك فيها المنظمات الثماني الشيعية ومقرها طهران، وهي فصائل صغيرة أقل فاعلية. انظر: إدريس، المصدر نفسه، ص ١٨٤.

وعلى رغم أن الإسلام كان يشكل العامل المشترك لدى هذه الفصائل، إلاً أنها انجرت إلى أصولها العرقية والإثنية في الصراع في ما بينها، ودخل التطرف بين صفوفها ليزيد الأمر تعقيداً.

وفي ضوء ما تقدم، أفضى الانسحاب السوفياتي وغياب برنامج سياسي متفق عليه مسبقاً، ووجود تنافس بين القوى التي تحالفت ضد الوجود السوفياتي، إلى انفجار الموقف داخلياً، ودخول القوى السياسية في حرب أهلية واسعة(٥٩) عبر الصراع بين الحزب الإسلامي بقيادة حكمتيار، والجمعية الإسلامية بقيادة رئيس الدولة برهان الدين رباني، وهما طرفا الصراع الأساسيان، فضلاً عن قوى سياسية أخرى اختلفت ولاءاتها مع هذا الطرف أو ذاك، ومنها حزب الوحدة (الشيعي) الذي يمثل الهزارة، والميليشيات الأوزبكية بقيادة عبد الرشيد دوستم الذي يمثل الأوزبك في الشمال. وإذا علمنا أن حكمتيار يمثل الباشتون الذين يشكلون ٦٠ بالمئة من سكان أفغانستان ويسكنون إقليم الباشتون المجاور لإقليم الباشتون الباكستاني، وأن رباني يمثل الطاجيك الذين يشكلون ٣٠,٧ بالمئة من السكان، في حين يشكل الأوزبك ٥ بالمئة، ليتوزع ٣,٨ بالمئة بين المنغوليين والآخرين، لأدركنا طبيعة التأثير العرقي في الصراع السياسي الدائر في أفغانستان(٦٠). ويعزز من ذلك، أن دوستم يتلقى الدعم من أوزبكستان وروسيا، والحزب الإسلامي يحصل على الدعم العسكري الباكستاني ويمسك بخطوط الإمداد عبر الحدود الباكستانية ـ الأفغانية، في حين تتلقى الفصائل الشيعية الدعم من إيران.

تأسيساً على ما تقدم، شكل الصراع العرقي والطائفي في أفغانستان تهديداً لدول الجوار، ولا سيما باكستان، لطبيعة التداخل الإثني، إذ يرتبط الباشتون في كلا البلدين بروابط مشتركة ولا يفصل بينهما سوى خط دوراند الوهمي، ولأفغانستان مطاليبها في الإقليم الباكستاني كما سلف ذكره، الأمر الذي جعل باكستان معنية بأمر الصراع الداخلي في أفغانستان بشكل مباشر، حيث ركزت دعمها للجماعات المتطرفة التي تستلم المساعدات منها لتقوم بتوزيعها على أتباعها في الداخل، وبالمقابل تساند هذه الجماعات النظام الباكستاني في مواجهة حالات التمرد في الإقليم الشمالي الغربي. والمبدأ الأساس الذي يجعل هذه الجماعات تجد الإسناد من النظام الباكستاني هو أنها تلغي الجانب القبلي وتتمسك بالجانب الديني، الأمر الذي عرضها لعداء زعماء القبائل الذين بدورهم يشكلون عقدة النظام الباكستاني بسبب إحساس الأخير أن النزعة القبلية

(٥٩) انظر: هارسيون، «انقسام المقاومة والصراعات العرقية تهدد مستقبل أفغانستان،» ص ٢٩٤. انظر أيضاً: Harrison, «South Asia and the United States: A Chance for a Fresh Start,» p. 1605.

(٦٠) معلومات وثائقية عن جامعة البكر للدراسات العسكرية العليا. انظر أيضاً: عدنان ابراهيم، «أفغانستان بين عبثية الحرب وسراب الحلول،» قضايا دولية (إسلام آباد)، السنة ٥، العدد ٢١١ (كانون الثاني/يناير ١٩٩٤)، ص ٤ ـ ٥.

يمكن أن تهدد وحدة باكستان مستقبلاً، وهو الأمر الذي يفسر «خوف باكستان من ظهور قوة باشتونية قومية، ومن هنا يأتي إصرارهم على التحكم في توزيع المساعدات الأمريكية لكي يرسلوها إلى الجماعات المتطرفة من غير الباشتون»[٦١].

ولطبيعة الدور الإقليمي الذي لعبته باكستان إزاء أفغانستان، فقد لعبت أيضاً دور الوسيط بين الأطراف المتصارعة في محاولة منها للتوصل إلى حلول تتفق عندها الفصائل الرئيسية[٦٢]، وتلبي في الوقت نفسه طموحات باكستان في قيام نظام إسلامي يتعامل معها بإيجابية في ما يتعلق بإقليم الباشتون، فضلاً عن تعزيز فرص التعاون الإقليمي بما يعزز من مكانة باكستان ويحافظ على قيمتها الاستراتيجية في مواجهة الطموحات الإقليمية للهند من جهة، ولتعزيز قدرتها التفاوضية مع الولايات المتحدة من جهة أخرى، بما يؤمن استمرار المساعدات الخارجية لها ويخفف من أعباء الضغوط الأمريكية عليها، ولا سيما أن باكستان كانت تهدف من دعم الثوار الأفغان دعم مكانتها في المجتمع الإسلامي والحصول على الدعم الغربي ـ الأمريكي. ولذلك فقد وسع انهيار الاتحاد السوفياتي مجال الطموحات الباكستانية لتشمل جمهوريات آسيا الوسطى عبر أفغانستان بفعل الميزة الجيوبوليتيكية لأفغانستان ومجاورتها للدول الإسلامية المذكورة. وتبعاً لذلك، فقد سهل انهيار الموقف داخل أفغانستان وتعرضها لاحتمالات التقسيم على باكستان أن تكون إحدى القوى الإقليمية التي تبحث عن حصتها داخل أفغانستان[٦٣]. وقبل أن يحصل ذلك، كانت باكستان تبذل جهودها في سبيل التوصل إلى حل مع فصائل المقاومة المتناحرة. وقد شهدت الأزمة تنسيقاً سعودياً ـ باكستانياً تجسد في لقاء وزير خارجية باكستان آصف علي مع نظيره السعودي سعود الفيصل في الرياض يوم ١٩/٦/١٩٩٤ واتفاقهما على جمع القادة الأفغان على مائدة المفاوضات من جديد[٦٤]. وتأتي هذه الجهود في ظل تفاقم الأزمة الأفغانية واقتراب موعد انتهاء فترة

---

(٦١) هارسيون، المصدر نفسه، ص ٢٩٥. انظر أيضاً بالتفصيل: إدريس، «باكستان واستراتيجية التوازن الإقليمي،» ص ١٨٤.

(٦٢) The Embassy of the Islamic Republic of Pakistan, «Baghdad Report: A Press Breifing by Pakistan's Foreign Office Spokesman, on 31 March 1993,» p. 4.

في آذار/ مارس ١٩٩٣، وقعت فصائل المعارضة الأفغانية بوساطة باكستان اتفاقية تقسيم السلطات بين تلك الفصائل، بموجبها تم تسليم الرئاسة للأستاذ رباني ولغاية حزيران/ يونيو ١٩٩٤، في حين استلم حكمتيار ويسانده حليفه دوستم رئاسة الوزارة واعتبار أنها حكومة مؤقتة حتى يحين اختيار حكومة أخرى، وقد استمر القتال بين قوات رئيس الدولة وقوات رئيس الوزراء المدعوم من دوستم، إذ تأخر الاتفاق على تشكيل حكومة أخرى بعد انتهاء الفترة المحددة لها في حزيران/ يونيو ١٩٩٤. انظر مجلة: قضايا دولية (إسلام آباد)، (٤ تموز/ يوليو ١٩٩٤)، ص ٧. انظر أيضاً: Jan [et al.], *Foreign Policy Debate*, p. 159.

(٦٣) عبد الله صالح، «الصراع على أفغانستان ومستقبل الدولة،» السياسة الدولية، السنة ٣٠، العدد ١١٦ (نيسان/ أبريل ١٩٩٤)، ص ٢٠٢.

(٦٤) قضايا دولية (إسلام آباد)، (٤ ـ ١٠ تموز/ يوليو ١٩٩٤)، ص ٧.

رئاسة رباني، وفي ظل أجواء طرح فيها العديد من المقترحات البديلة(٦٥).

وعلى أية حال، فإن الأزمة الأفغانية، واستمرار الصراع بين الفصائل، يفترضان استمرار الدور الباكستاني الفاعل في هذه القضية. بيد أن التوصل إلى حسم الصراع يبدو متوافقاً عند متغيرين أساسيين:

١ ـ **داخلي**، حيث يتوقف ذلك على مقدرة قادة أفغانستان وفرصهم في التوصل إلى حل شامل يأخذ في الاعتبار واقع التقسيم الإثني والقبلي في أفغانستان الذي أفضى إلى تغليب الصراعات الإثنية والقبلية على العامل الوحيد المشترك، وهو العامل الديني. وهذه التعددية يمكن أن تطرح نمطاً من العلاقات الفدرالية ضمن دولة أفغانستان كبديل يلبي حاجة الإقليم(٦٦).

٢ ـ **خارجي**، حيث يتداخل المتغير الدولي بالمتغيرات الإقليمية في واقع إقليمي يشهد تناقضات حادة وتنافساً على الدور الفاعل بين كل من الهند وإيران وباكستان، فضلاً عن روسيا ودول الجوار الأخرى من جمهوريات آسيا الوسطى السوفياتية سابقاً، وتصب تفاعلاتها جميعاً في القضية الأفغانية التي تشكل نموذجاً لمشكلات دول عالم الجنوب المهددة بالانفجار في ظل النظام الدولي الأحادي القطبية.

ثالثاً: باكستان والقضايا الأساسية في الوطن العربي

١ ـ الصراع العربي ـ الإسرائيلي: تطور الموقف في فترة ما بعد الحرب الباردة

أفضى انهيار الاتحاد السوفياتي وانتهاء عصر الثنائية القطبية إلى اختلال موازين القوة لصالح الولايات المتحدة التي أصبحت القوة السائدة والقائدة للنظام الدولي. ومع اختلال التوازن في العلاقات الدولية، برزت مسألة الشرق الأوسط لتحتل الأولوية في

(٦٥) اشترط رباني لانتهاء فترة ولايته تسليم مقاليد الحكم لمجلس وطني يمثل الشعب الأفغاني، وإلاّ فإنه سيظل في الحكم حتى لا يحدث فراغ سياسي، في حين تطالب المعارضة التي يقودها حكمتيار تسليم الأمر إلى مجلس القادة الذي يختار حكومة مؤقتة أخرى. وطرح القائد اسماعيل خان والي هيرات صيغة للحل تتلخص في تشكيل مجلس من ٢٧ شخصاً، بما فيهم قادة الأحزاب، وكذلك القادة الميدانيين والشخصيات المستقلة. المصدر نفسه.

(٦٦) سبق لبي نظير بوتو أن أكدت عزمها على إقامة فدرالية في أفغانستان، الأمر الذي دعا نجيب الله الحاكم السابق لأفغانستان إلى اتهامها بأنها تريد الاستيلاء على مناطق حساسة ومهمة في بلاده. انظر: وفاء ثروت، «أفغانستان بعد الانسحاب السوفيتي،» السياسة الدولية، السنة ٢٥، العدد ٩٧ (تموز/يوليو ١٩٨٩)، ص ٢٢٠.

اهتمام الولايات المتحدة للاعتبارات الاستراتيجية التي عبرت عنها حرب الخليج الثانية، إذ أكدت الولايات المتحدة عبرها عن اهتمامها بتحقيق تسوية سياسية للصراع العربي ـ الإسرائيلي يحقق هدفين في آن واحد: **الأول** هيمنة إسرائيل كقوة إقليمية رئيسية عبر مشروع الشرق الأوسط. **والثاني** السيطرة على النفط الذي يستمر في تشكيل العنصر الأساسي للطاقة في العالم.

وقد تأيد عبر المؤتمرات التي عقدت والاتفاقيات التي وقعت أن هناك ترابطاً وثيقاً بين الدور الإقليمي الذي تلعبه إسرائيل عبر مشروع الشرق الأوسط، والهيمنة الأمريكية على نفط المنطقة، وأن ذلك كله يتم عبر تشجيع أسلوب الخصخصة للاقتصادات العربية(٦٧).

إن ما تقدم يعكس حقيقتين: **الأولى**: الهيمنة الأمريكية على النظام الدولي ومؤسساته. **والثانية**: ضعف الدور العربي في المنظمات الدولية والإقليمية.

وتأسيساً على ما تقدم، فقد اختفت المسألة الأولى التي حكمت العلاقات العربية مع باكستان والهند، وهي مصلحة كل من الدولتين في كسب الأصوات العربية لصالحها في الصراع التقليدي الدائر بينهما بالصيغة التي كانت تدفع كل منهما إلى تأييد الحق العربي في فلسطين، في حين استمرت المسألة الثانية ذات العلاقة بالموقف الإيديولوجي من هذه القضية.

إن تأكيد زعماء باكستان على الدور الإيجابي لباكستان كدولة إسلامية ديمقراطية معتدلة تسعى لاسترضاء الولايات المتحدة لم يدفعها إلى أكثر من تأكيدها على تشجيع الحل السلمي للقضية الفلسطينية، وفق ما قررته القرارات الصادرة عن المنظمة الدولية، وبما يتناسب ويحافظ على حقوق الشعب العربي الفلسطيني في إقامة دولته المستقلة وسلطته الوطنية(٦٨). ويبدو أن الحكومات الباكستانية لم ترد أن تذهب إلى أكثر من هذا المدى لكي لا تثير عواطف الرأي العام ضدها، إذ تحظى هذه المسألة بقدسية خاصة لدى الشعب الباكستاني الذي يشهد تنامياً متزايداً للحركات الإسلامية ذات العلاقة بالموقف من قضايا العالم الإسلامي، وتحديداً في أفغانستان وفلسطين.

ولهذا الاعتبار، تحركت إسرائيل نحو تنمية علاقاتها مع الهند التي انخرطت في

---

(٦٧) للتفصيل، انظر حواراً مع د. محمود عبد الفضيل، منشوراً في مجلة: **قضايا دولية** (إسلام آباد)، (٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦)، ص ١٨ ـ ١٩، وتقارير أخرى في: المصدر نفسه، ص ١٢ ـ ١٧. انظر أيضاً: أليس بولدينج، «بناء السلام في الشرق الأوسط،» مراجعة ريهام الخياط، **السياسة الدولية**، السنة ٣٢، العدد ١٢٥ (تموز/يوليو ١٩٩٦)، ص ١١١.

(٦٨) معلومات أرشيفية عن مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، ومكتبة وزارة الخارجية العراقية.

دائرة الدول الساعية لتطوير العلاقات مع «إسرائيل» مستغلة الموقف الجديد إقليمياً ودولياً: إقليمياً، تنافس الأطراف العربية على توقيع اتفاقيات سلام مع إسرائيل تحت ظروف انهيار التوازنات الإقليمية بين العرب وإسرائيل لصالح الأخيرة كأحد نتائج حرب الخليج الثانية وتدمير القدرات العسكرية والمادية للعراق. ودولياً، الانهيار السوفياتي وانعقاد الأمر للولايات المتحدة في قيادة النظام الدولي الأحادي القطبية[٦٩].

وعلى رغم أن الهند احتفظت بعلاقات تعاون جيدة مع روسيا الاتحادية من جهة أولى، إلاّ أنها من جهة أخرى سعت لتطوير علاقات وثيقة مع الولايات المتحدة. وقد ترافق ذلك مع السعي لتحقيق برنامج داخلي للإصلاح الاقتصادي يقوم على تنمية أسلوب الخصخصة للاقتصاد الهندي.

إن المصالح المشتركة في التنسيق مع الولايات المتحدة في منطقة المحيط الهندي، والرغبة المشتركة في مواجهة احتمالات تطور النفوذ الصيني في آسيا، وما يحققه من تهديدات للأمن الهندي[٧٠]؛ كل ذلك شجع وعزز أجواء تنمية العلاقات الهندية ـ الإسرائيلية، والتي تشكل في اعتقادنا عناصر خطرة تهدد العالم العربي والإسلامي عبر المسارات التالية:

أ ـ إن عامل الضغط الذي شكلته البلدان العربية والإسلامية على الهند في مواقفها إزاء القضية الفلسطينية إبان فترة الحرب الباردة قد زال بسبب انخراط العرب أنفسهم في عملية التسوية السياسية مع إسرائيل.

ب ـ إن صعود المد الديني والإسلامي في عموم الوطن العربي والعالم الإسلامي يشكل قاعدة مشتركة تقف بالضد منها الهند الهندوسية، وإسرائيل اليهودية ـ الصهيونية، في مواجهة هذا المد الديني ـ الثقافي الذي يتناقض جذرياً مع الطروحات الهندوسية ـ الصهيونية.

ج ـ إن تحول الهند نحو اقتصاد السوق ودخولها في حوار بعيد المدى مع الولايات المتحدة، وانضواءها في الشراكة الاقتصادية لمجموعة دول جنوب شرق آسيا (الآسيان)، يجعلها مرتبطة بمصالح متعددة ومشتركة مع اتجاهات المصالح الإسرائيلية ـ الأمريكية في آسيا.

وفي ضوء ما تقدم، شهدت العلاقات الإسرائيلية ـ الهندية لفترة ما بعد الحرب الباردة، وتحديداً منذ عام ١٩٩٢ عندما تم توطيد العلاقات الدبلوماسية بينهما[٧١]،

---

(٦٩) توفيق غانم، الانهيار السوفيتي والعالم، ط ٢ (إسلام آباد: معهد الدراسات السياسية، ١٩٩٣)، ص ٦٥ ـ ١٤٥.

(٧٠) انظر مفصلاً: Bhattachary, «Indo-US Relations,» pp. 79-89.

(٧١) اعترفت الهند بإسرائيل عام ١٩٥٠، وسمحت بفتح قنصلية إسرائيلية في بومباي فقط، ولم يتم تبادل السفراء بينهما لاعتماد الهند سياسة إيجاد توازن بين اتجاهين داخل الهند: **الأول** هندوسي يدعو إلى التعاون مع إسرائيل، والثاني إسلامي رافض لذلك، فضلاً عن الروابط القوية التي ربطت الهند بالعرب. =

تطورات واسعة، من ضمنها التعاون المتبادل في مجال الخبرات النووية. وهذا ما دعاه شمعون بيريس خلال زيارته للهند في حزيران/ يونيو ١٩٩٣ «الرباط الطبيعي» بين الهند وإسرائيل؛ هذا الرابط الذي «ينبع من حب البلدين القديم للديمقراطية، ومواجهتهما لعدو مشترك»(٧٢).

وضمن هذا الإطار، حذر الجنرال حميد غل، الرئيس السابق لجهاز الاستخبارات العسكرية الباكستانية، من خطر قيام تعاون نووي هندي ـ إسرائيلي يشكل تهديداً لمكونات العرب، إذ تطمح الهند إلى السيطرة على مصادر المياه حتى الخليج العربي، وهذا التعاون يمكن أن يضع باكستان والعرب بين فكي كماشة إسرائيلية ـ هندية(٧٣).

ولذلك، نرى أن المستقبل يمكن أن يشهد تنامياً في العلاقات الإسرائيلية ـ الهندية على حساب باكستان وعلاقاتها الإقليمية، وأن هذه العلاقات تترافق مع تنمية وتطوير العلاقات الإسرائيلية ـ التركية، وعبر تركيا، تطوير العلاقات الإسرائيلية مع جمهوريات آسيا الوسطى والقوقاز الإسلامية السوفياتية سابقاً باتجاه تطويق المد الإسلامي في هذه الدول من ناحية، وإحكام الطوق على احتمالات نهضة العالم الإسلامي مستقبلاً من ناحية أخرى(٧٤).

وهنا ستجد باكستان نفسها في مواجهة مع إسرائيل بشكل مباشر أو غير مباشر على غير ساحة، الأمر الذي يهيئها لدور أكثر فعالية في وسط العالم الإسلامي لمواجهة النفوذ الصهيوني في مناطق مصالحها، وبخاصة في منطقة آسيا الوسطى ذات الأهمية بالنسبة لباكستان، كما أسلفنا في أقسام سابقة.

بيد أن ما تقدم لا ينفي الاحتمال الآخر، وهو تخلي باكستان عن هذا الدور إذا ما أذعنت لإرادة الولايات المتحدة وإسرائيل في التخلي عن برنامجها النووي، وانخراطها ضمن دائرة التعاون الشرق أوسطي كشرط أساس نحو فتح أبواب التعاون

= وبعد انتهاء الحرب الباردة أقيمت علاقات دبلوماسية رسمية كاملة بينهما، وذلك في ٢٩ كانون الثاني/ يناير ١٩٩٢. انظر: «أسلحة إسرائيلية للهند،» مجلة وراء الأخبار الهندية (١٧ شباط/ فبراير ١٩٩٧).

(٧٢) وليام بوروس ورويرت ويندرم، **أسلحة الدمار الشامل** (عمان: دار الجليل للنشر والدراسات والأبحاث الفلسطينية، ١٩٩٤)، ص ٢٥٤.

(٧٣) انظر تصريحاته في مجلة: **الوسط** (٢٢ نيسان/ أبريل ١٩٩٦)، ص ٣٠ ـ ٣٢.

(٧٤) لمزيد من التفاصيل، انظر: استير جولد برشت، «النشاط الاقتصادي الإسرائيلي في أوروبا الشرقية،» **معاريف** (إسرائيل)، ١٧/ ٤/ ١٩٩١، ودراسة بحثية صادرة عن الدار العربية للدراسات والنشر والترجمة، القاهرة، العدد ٧ (آب/ أغسطس ١٩٩٢). انظر أيضاً: مصطفى علوي، «الانعكاسات الإقليمية والدولية لاستقلال الجمهوريات الإسلامية الجديدة في آسيا الوسطى والقوقاز،» **الفكر الاستراتيجي**، العدد ٣٦ (نيسان/ أبريل ١٩٩٢)، ص ٦٢ ـ ١٦٣.

بينها وبين الولايات المتحدة والغرب الذي تعول عليه باكستان في تعزيز ولعب دور إقليمي في محيطها الإقليمي، إذ تشكل رأس جسر يربط جنوب آسيا مع غربها ووسطها.

٢ ـ معضلة الأمن والدور الباكستاني في الخليج العربي: تطور الموقف في فترة ما بعد الحرب الباردة

كان لا بد من أن يترك انهيار الاتحاد السوفياتي وانتهاء الحرب الباردة تأثيره الواضح في أمن الخليج العربي وجنوب آسيا بفعل التأثير الذي يتركه ذلك التغيير في الدور الإقليمي الذي تؤديه كل من باكستان والهند كقوتين إقليميتين تسعيان باستمرار نحو النفوذ والتفوق الإقليمي.

لقد كانت الهند دولة قائدة في حركة عدم الانحياز، بينما انحازت باكستان نحو الولايات المتحدة والغرب، وارتبطت بمجموعة اتفاقيات ومعاهدات إقليمية للأمن، وقد خلق انهيار الاتحاد السوفياتي بيئة جديدة للأمن اختلفت فيها التوازنات والعلاقات الإقليمية والدولية، وبخاصة أن الانهيار السوفياتي جاء في أعقاب حرب الخليج الثانية بشكل أفضى إلى هيمنة شبه مطلقة للولايات المتحدة على عموم منطقة الخليج العربي.

وقد ترافق هذا الأمر مع إجراء تغيير في العلاقات الهندية ـ الأمريكية، ترك تأثيراته اللاحقة في التنسيق لضمان الأمن في منطقة المحيط الهندي التي تواجه محاولات جادة من قبل الصين ليكون لها موطىء قدم عبر مساعيها لإنجاز نظام «SLMB» الذي سيعطي أبعاداً جديدة في الأهمية الاستراتيجية للمحيط الهندي، حيث ستنال دول مثل تايلند، وبنغلاديش، وباكستان، وجزر في المحيط الهندي، اهتماماً جديداً في السياسة الصينية إزاء هذه المنطقة[٧٥].

وفي ظل هذه التطورات وضعت الإدارة الأمريكية استراتيجية منع الانتشار الثنائي لأية قوة أو عقيدة، مع وضع تصميم لمواجهة أية تهديدات للمصالح الأمريكية في منطقة الخليج العربي وجنوب آسيا، فضلاً عن وسط آسيا[٧٦].

وتزداد أهمية الدور الباكستاني لفترة ما بعد الحرب الباردة بازدياد أهمية المحيط

---

(٧٥) انظر: Batpai, «India's Security,» pp. 105-114, and Bhattachary, «Indo-US Relations,» pp. 79-89.

(٧٦) أودي باسكا، «باكستان في المحيط السوقي لما بعد الحرب الباردة،» Strategic Analysis (January 1996).

الإقليمي لباكستان، والذي يتضمن ما يلي[٧٧]:

أ ـ العلاقة الأمنية والاستراتيجية الثابتة لمنطقة الخليج العربي الغنية بالنفط مع مصالح أوروبا واليابان والولايات المتحدة.

ب ـ انفتاح جمهوريات آسيا الوسطى الغنية بالموارد على الولايات المتحدة والغرب.

ج ـ ازدياد أهمية منطقة جنوب آسيا والمحيط الهندي للقوى العظمى والكبرى والقوى الإقليمية الكبرى في المنطقة، حيث يفضي التنافس بينها إلى حالة من انعدام التعاون والاستقرار في المنطقة.

إن لكل من هذه المناطق همومها الأمنية الخاصة بها، حيث توجد المشكلات الحدودية والإثنية والدينية في منطقة وسط آسيا، والتهديدات النووية في جنوب آسيا، والمشكلات السياسية والاجتماعية في منطقة الخليج.

ولأهمية الدور الباكستاني، إذ تتوسط باكستان موقعاً ثلاثياً يربطها بجنوب آسيا وآسيا الوسطى ومنطقة الخليج التي تعتبر منطقة الفرص الاقتصادية[٧٨]، أكد الرئيس الأمريكي كلينتون خلال زيارة بي نظير بوتو للولايات المتحدة في ١١ نيسان/ أبريل عام ١٩٩٥ على تعزيز الصداقة بين باكستان والولايات المتحدة، ولذلك وردت تعديلات براون على تعديلات برسلي الآنفة الذكر، وبموجب هذا التعديل أصبح بالإمكان نقل التجهيزات العسكرية من الولايات المتحدة إلى باكستان[٧٩].

ولكي لا تضيع الولايات المتحدة فرصة التعاون مع الهند أيضاً، فإنها اقترحت على الهند وباكستان القبول بفكرة التوقيع المشترك على حظر الانتشار النووي والقبول ببعض المراقبة على برامجهما النووية.

وللاعتبارات الاستراتيجية التي تضعها الولايات المتحدة لمناطق وسط آسيا، وجنوب وجنوب غرب آسيا، وضمنها منطقة الخليج العربي، يبدو أن الدور الباكستاني في منطقة الخليج العربي يرتبط بموقعها الذي يؤهلها لأن تكون جسراً بين هذه المناطق. ويعزز من ذلك، مساعي زعماء باكستان للتأكيد على النهج الإسلامي المعتدل المستند إلى إطار برلماني في الحكم. وبذلك، فإن على باكستان أن تتحمل عبئاً استراتيجياً يتناسب وطموحاتها في لعب دور إقليمي فاعل، ويتناسب في الوقت نفسه

---

(٧٧) Batpai, Ibid., pp. 105-114, and Bhattachary, Ibid., pp. 79-89.

(٧٨) Batpai, Ibid.

(٧٩) المصدر نفسه.

مع أهداف الاستراتيجيا الأمريكية. بيد أن هذا الدور يتناقض مع معطيات إقليمية أخرى لا تقل أهمية، أبرزها:

أ ـ إمكانية تطور العلاقات الهندية ـ الأمريكية وفق ما سلف ذكره.

ب ـ إمكانية تصادم الدور الباكستاني المدعوم من قبل الولايات المتحدة بدور الصين الذي تسعى للعبه على عموم الساحة الآسيوية بسبب رغبة الولايات المتحدة في مقاومة النفوذ الصيني، الأمر الذي يثير احتمال الصدام بين الصين وباكستان التي تؤدي دوراً إقليمياً يخدم في أحد اتجاهاته الاستراتيجيا الأمريكية.

ج ـ إمكانية تصادم الدور الباكستاني المدعوم أمريكياً مع إيران والدور الإقليمي الذي تمثله في المناطق الإقليمية ذات الصلة بباكستان، وذلك يعود إلى طبيعة الموقف الأمريكي من العقيدة الدينية للنظام السياسي الإيراني.

د ـ إن ما تقدم يثير احتمال التنسيق الصيني ـ الإيراني لتطويق الدور الباكستاني إذا ما انسجم بالضد من أهدافهما مع الدور الأمريكي.

إزاء هذه التناقضات، نعتقد أن باكستان ستستمر في تعزيز دورها الإقليمي في الخليج والسعي للاستفادة من موقعها الجغرافي وعلاقاتها الإقليمية مع مناطق نشاطها الإقليمي، باتجاه إيجاد شبكة من المصالح المشتركة تستطيع عبرها أن تخدم مصالحها الإقليمية، مستفيدة من التنافس الأمريكي ـ الصيني، فضلاً عن الروسي، من دون أن تخسر صداقة أحد، وبخاصة الصين التي تمثل عمقاً سوقياً تستند إليه باكستان في مواجهة خصمها التقليدي الهند، فضلاً عما تحققه باكستان من خيار تعتمد عليه في مواجهة الضغط الأمريكي الذي تمارسه الولايات المتحدة بين حين وآخر، وبخاصة في مجال البرنامج النووي. وهي بناء على ما تقدم، تستطيع أن تمارس دور الاحتواء لإيران وفق ما يحقق رغبات الولايات المتحدة، موظفة في ذلك علاقات التعاون الإقليمي القائمة بينهما والتي خدمت مصالح البلدين في ظروف صعبة سابقة كما حدث في نزاعات باكستان مع الهند والحرب العراقية ـ الإيرانية، وفق ما سلف ذكره.

ومن جهتها، تسعى الهند لاحتواء هذا الدور الإقليمي لباكستان. ففي الوقت الذي تسعى الهند وباكستان لتطوير العلاقات مع إيران وتنسيق سياستهما في منطقة الخليج العربي والمحيط الهندي بما يملكانه من طموح إقليمي في هذه المنطقة، تسعى الهند أيضاً لتطوير علاقاتها مع آسيا الوسطى، وباتجاه إبعادها عن مظلة باكستان. لذلك تنظر الهند إلى منطقة آسيا الوسطى باعتبارها منطقة ذات أهمية قصوى في تنافسها مع باكستان، وهي ترى أن أفضل وسيلة لتنفيذ هذه السياسة هو التعاون

الاقتصادي الذي بدأته بشكل مباشر أو عبر التنسيق مع روسيا[٨٠]، في حين ترى باكستان أن استقلال آسيا الوسطى يمكنها من أدائها دوراً حيوياً في إعادة ربط منطقتين إسلاميتين حيويتين، هما، إضافة إلى وسط آسيا، منطقة جنوب غرب آسيا والخليج العربي، الأمر الذي يمنحها عمقاً استراتيجياً تستطيع توظيفه في أداء دور إقليمي فاعل في مواجهة الدور الهندي.

بيد أن المواجهات الإثنية وعناصر العنف والاضطراب في بعض جمهوريات آسيا الوسطى، مثل طاجكستان، فضلاً عن المشكلات المماثلة داخل باكستان، تترك تأثيراتها السلبية في أداء دور باكستاني إقليمي فاعل بالاتجاه الذي تطمح إليه، وهو ما تحاول الهند توظيفه لصالحها عبر التنسيق مع روسيا، فضلاً عن إسرائيل وتركيا، باتجاه تعزيز الاتجاهات العلمانية في آسيا الوسطى وتقويض دعائم الاتجاهات الإسلامية الأصولية في دول بدأت تتشكل حديثاً.

وخلاصة القول، إن استمرار الحكومة الباكستانية في تبني فكرة اللقاء والتعاون مع الولايات المتحدة، وإبداء الحرص على التأكيد أن المصالح الأمريكية هي المفتاح لاستمرارها وأمنها، سيؤديان إلى تركيز الانتباه حول علاقات باكستان مع غرب آسيا، مثل إيران، والعربية السعودية، وبلدان الخليج الأخرى، وتركيا.

٣ ـ الدور الباكستاني في أزمة حرب الخليج الثانية[٨١]

شكلت منطقة الخليج العربي، ولا سيما بعد الحرب العالمية الثانية، منطقة مصالح حيوية للأمن القومي الأمريكي، حيث اعتمدت الولايات المتحدة على العربية السعودية وأقطار الخليج، فضلاً عن القوى الإقليمية المجاورة لحماية تلك المصالح وضمانها[٨٢].

وعلى أثر الاستخدام السياسي للنفط من قبل الحكومات العربية للضغط على القرار السياسي لدى دول الغرب إزاء حرب تشرين/أكتوبر مع إسرائيل عام ١٩٧٣، والذي أدى إلى إحداث اضطراب شديد في أسواق النفط والتسبب في عجز لدول

(٨٠) يعتبر إعلان يلتسين ـ راو الموقع بينهما في ١٩٩٤ والذي يعارض أية جهود لإثارة الاضطرابات العرقية أو الدينية أو زعزعة استقرار الحدود والدول والحكومات ضمن جهود الهند لتطويق حركة باكستان في وسط آسيا واحتوائها.

(٨١) هاني الحديثي، «موقف تركيا وإيران وباكستان من أزمة وحرب الخليج،» في: حرب الخليج (بغداد: منشورات الجمعية العراقية للعلوم السياسية، ١٩٩٢)، ص ٦٢ ـ ٧٨.

(٨٢) عصام عبد الحكيم، «مسلسل المصالح الأمريكية في الوطن العربي،» قضايا دولية (إسلام آباد)، (١٦ أيار/مايو ١٩٩٤)، ص ٤ ـ ٥ و١٣.

الغرب وصل إلى حوالى ٦٠ مليار دولار، بدأت الولايات المتحدة بالتفكير في وسائل الحفاظ على مصالحها النفطية في الخليج بصورة أكثر فعالية بحيث تضمن عدم تكرار مثل هذا الاستخدام(٨٣).

وفي ضوء ذلك، انصرف الفكر الاستراتيجي للولايات المتحدة إزاء المنطقة باتجاهين(٨٤):

الأول: مثله وزير الخارجية الأمريكي الأسبق كيسنجر الذي دعا إلى احتلال منطقة الخليج والسيطرة على مخزونها النفطي. بيد أن هذا الخيار واجه عقبة أساسية تتمثل في ما يمكن أن يترتب من نتائج إزاء الرفض السوفياتي، بما في ذلك احتمالات المواجهة الشاملة.

الثاني: دعا إلى وضع تسوية شاملة للصراع العربي ـ الإسرائيلي يتم في ضوئها ضمان المصالح الأمريكية في عموم المنطقة العربية والشرق الأوسط وإلى أمد مستقبلي بعيد. وعلى هذا الأساس، شهدت المنطقة العربية إخراج مصر من الصراع العربي ـ الإسرائيلي، وتهيئة المنطقة لأجواء الترتيبات السلمية اللاحقة.

ووفقاً لما تقدم، فإن العقبات الأساسية التي واجهت الاستراتيجيا الأمريكية إزاء المنطقة هي ظروف الحرب الباردة الناشئة من التنافس على مناطق النفوذ مع الاتحاد السوفياتي، ووجود الأنظمة العربية الرافضة للهيمنة الأمريكية ولمنطق التسويات السلمية بين العرب وإسرائيل، ومن ضمنها المشروعات التي طرحتها الإدارة الأمريكية.

واستمراراً لسياسة الولايات المتحدة(٨٥)، اعتمدت الإدارات الأمريكية المتعاقبة مبادىء معروفة، مثل مبدأ نيكسون وكارتر وريغان، كمنطلقات أساسية عبرت عن الاستمرارية في الاستراتيجيا الأمريكية إزاء منطقة الخليج العربي، فضلاً عن المناطق الأخرى ذات الأهمية الحيوية، حيث سعت الولايات المتحدة لمواجهة طموحات الاتحاد السوفياتي نحو المياه الدافئة ومنع الامتدادات الأخرى للقوى الإقليمية، مثل إيران والعراق، اللذين تم إشغالهما في ما بعد من خلال الحرب العراقية ـ الإيرانية.

---

(٨٣) في ١١ نيسان/أبريل ١٩٩٠، أكد الرئيس بوش في خطابه أمام الكونغرس ضرورة إرسال مئات الآلاف من القوات الأمريكية إلى العربية السعودية والخليج لحماية النظام الأمني في المنطقة، وذلك قبل أحداث ٢ آب/أغسطس ١٩٩٠ بأربعة أشهر. للتفصيل، انظر: توفيق غانم، **الخبرات التاريخية وحرب الخليج، ١٩٩٠ ـ ١٩٩١** (إسلام آباد: معهد الدراسات السياسية، ١٩٩١)، ص ٤٢.

(٨٤) المصدر نفسه، ص ١٣.

(٨٥) انظر خطاب أنتوني فير ستانديغ، نائب مساعد وزير الخارجية الأمريكي لشؤون الشرق الأدنى في الاتحاد الصناعي للأمن القومي في ٢٢/٣/١٩٩٤، في مجلة: **قضايا دولية** (إسلام آباد)، (٢٣ أيار/مايو ١٩٩٤)، ص ٢٠ ـ ٢١.

تأسيساً على ما تقدم، اقترنت ظروف انتهاء الحرب الباردة وتراجع الدور السوفياتي عن موقعه كقوة عظمى بأزمة الخليج والعدوان على العراق باتجاه تحقيق الاستراتيجيا الأمريكية التي ارتكزت على المبدأ الأساس الاستراتيجي للولايات المتحدة، كما عرفه أنتوني ليك، مستشار الأمن القومي الأمريكي بأنه «حماية مصالح أمريكية بالغة الأهمية تتمثل في أمن أصدقائنا، وفي التدفق الحر للنفط بأسعار مستقرة»[٨٦].

وفي اعتمادها لسياسة التوازن هذه، تركز الولايات المتحدة على مجموعتي أهداف رئيسية، حددهما أنتوني ليك بما يلي[٨٧]:

أ ـ الحد من قدرة إيران أو العراق على تهديد الاستقرار في المنطقة.

ب ـ تعزيز القدرات الدفاعية لأصدقائنا في المنطقة، لكل دولة بمفردها، وبالاشتراك مع شركائها الإقليميين، وبصورة جماعية مع الولايات المتحدة وقوى صديقة أخرى.

ومن الواضح أن الولايات المتحدة استثمرت الظروف الناشئة من انتهاء الحرب الباردة ونتائج الحرب ضد العراق باتجاه الترويج لفكرة «النظام الدولي الجديد»[٨٨] الذي تقوده هي، وتسعى عبره لأن تلاحق مصالحها في العالم، ولا سيما منطقة الخليج وعموم منطقة الشرق الأوسط، عبر ترتيبات السلام التي تريد منها استكمال مشروعها في إنهاء الصراع العربي ـ الإسرائيلي، وإدخال المنطقة ضمن مشروع الشرق الأوسط الذي يضمن مصالح الولايات المتحدة الحيوية عبر الدور الذي ستلعبه، فضلاً عن إسرائيل، في هذا المشروع[٨٩].

وانطلاقاً من كون أزمة الخليج وشن الحرب ضد العراق قد شكلتا أكبر حدثين شهدتهما بداية التسعينيات، بحيث أديا إلى التأثير في مجريات الواقع الدولي ودفعها باتجاه إرساء دعائم النظام الدولي الأحادي القطبية، فإن من الطبيعي أن تبحث كل دولة عن موقعها في هذه الأحداث بشكل يحافظ على أهدافها وطموحاتها، وباكستان

---

(٨٦) المصدر نفسه. انظر أيضاً: رأي الرئيس الأسبق نيكسون الذي يقول: «ولما كان الخليج يحتوي على ٦٥ بالمئة من احتياطي البترول العالمي، وسوف يظل قابلاً للاستغلال على مدى ربع القرن القادم فلا مناص من أن نظل مرتبطين به وبالمنطقة». في: نيكسون، **الفرصة السانحة**، ص ١٤٩.

(٨٧) المصدر نفسه.

(٨٨) انظر: عبد الوهاب المسيري، «النظام الدولي الجديد وتحديات العالم العربي،» **قضايا دولية** (إسلام آباد)، (٨ آب/أغسطس ١٩٩٤)، ص ٢٦ ـ ٢٧.

(٨٩) محمد سليمان، «هل دخلت المنطقة نفق «الحقبة الإسرائيلية»؟» **قضايا دولية** (إسلام آباد)، (١٦ أيار/مايو ١٩٩٤)، ص ١٠ ـ ١٣.

هي إحدى الدول التي وجدت نفسها في ظل أحداث إقليمية ودولية تترك فيها تأثيراتها بشكل فاعل ومباشر، وتؤثر سلباً أو إيجاباً، في دورها الإقليمي بعد ما لعبته من دور خلال الحرب الباردة، وبخاصة إزاء حرب أفغانستان والحرب العراقية ـ الإيرانية.

لقد تزامنت أزمة الخليج مع إقالة بي نظير بوتو[٩٠]، وتشكيل حكومة نواز شريف، وحدوث تحول في سياسة باكستان تجسد في إدانة الدخول إلى الكويت والمطالبة بالانسحاب منها وتنفيذ قرارات الأمم المتحدة. وقد تبع ذلك إرسال وفود رسمية إلى أقطار الخليج العربي تؤكد لها موقفها المذكور واستعدادها لتقديم أشكال المساعدات كافة التي يطلب منها تقديمها[٩١]، وبذلك تماثل موقفها مع الموقفين الإيراني والتركي.

وبالفعل أرسلت باكستان أكثر من ١٠,٠٠٠ مقاتل وخبير عسكري إلى العربية السعودية للمشاركة مع قوات التحالف الدولي وفق الوعد الذي قدمه نواز شريف خلال زيارته للعربية السعودية وأقطار الخليج الأخرى خلال الأزمة[٩٢].

لقد تعرض الموقف الباكستاني الرسمي لمعارضة واسعة من قبل الرأي العام الباكستاني عبر عنه تحالف المعارضة الذي ضم أكثر من ٢٢ جماعة، من بينهم حزب الشعب الباكستاني، ويعود ذلك في الدرجة الأساسية إلى طبيعة الشعارات الإسلامية التي رفعها العراق في مواجهة الوجود الأمريكي في الخليج والديار المقدسة، إذ أظهر معهد «جالوب» أن ٧٧ بالمئة من الباكستانيين يعارضون الوجود الأمريكي في الخليج ويتعاطفون مع الشعارات الإسلامية التي يرفعها العراق[٩٣].

---

(٩٠) في تطور مفاجىء أعلن الرئيس الباكستاني حل حكومة بي نظير بوتو وإرسال قوات باكستانية إلى العربية السعودية في مواجهة العراق وتعيين مصطفى جاتوي رئيساً مؤقتاً للوزراء، وإعلان حالة الطوارىء في البلاد، والدعوة إلى إجراء انتخابات جديدة، في أخبار مجلة: **السياسة الدولية**، السنة ٢٦، العدد ١٠٢ (تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٠). انظر أيضاً: بدر محمد عبد العاطي، «إيران وتركيا وباكستان وترتيبات ما بعد الحرب،» **السياسة الدولية**، السنة ٢٧، العدد ١٠٤ (نيسان/أبريل ١٩٩١)، ص ٢٠٢؛ أحمد، «الباكستان وحكومة شريف الجديدة،» ص ٢٠٢، وخالد ديوران، «باكستان.. بعد سقوط بنازير بوتو،» **السياسة الدولية**، السنة ٢٧، العدد ١٠٣ (كانون الثاني/يناير ١٩٩١)، ص ٢٢٦.

(٩١) عبد العاطي، المصدر نفسه، ص ٦٧.

(٩٢) تقرير عن رويتر، وكالة الأنباء العراقية، ٢٥/ ١١/ ١٩٩٠، وغانم، **الخبرات التاريخية وحرب الخليج، ١٩٩٠ ـ ١٩٩١**، ص ١١٩، الشكل رقم (٣).

(٩٣) طالب التحالف الوطني الذي قاده حزب الشعب الباكستاني بسحب القوات الباكستانية من العربية السعودية، ورفض الغارات التي تشنها القوات الغربية الهادفة إلى تدمير العراق، وقد أصدر مجلس الشيوخ الباكستاني بياناً طالب فيه دول التحالف وقف غاراتها «الوحشية» ضد العراق. انظر: عبد العاطي، المصدر نفسه، ص ٦٥ ـ ٧١.

وفي ضوء تصاعد المعارضة الشعبية لسياسة الحكومة إزاء إعلان الحرب ضد العراق، تقدمت حكومة نواز شريف بمبادرة دبلوماسية لإنهاء الحرب الهدف منها امتصاص الضغوط الداخلية، عبر خطة من خمس نقاط، هي[٩٤]:

أ ـ وقف إطلاق النار.

ب ـ انسحاب العراق من الكويت.

ج ـ انسحاب جميع القوات الأجنبية.

د ـ إحلال قوات إسلامية بديلة.

هـ ـ عقد اجتماع لمنظمة المؤتمر الإسلامي.

وضمن هذا المسار، قام نواز شريف بجولة في عدد من البلدان العربية والإسلامية شملت إيران، وتركيا، والعربية السعودية، والأردن، ومصر، وتونس، وليبيا، والجزائر، والمغرب، من دون التوصل إلى نتائج لطبيعة المتغيرات والمصالح الدولية التي أحاطت بالموقف. وعموماً يمكن القول إن الموقف الرسمي لباكستان تأثر بالعديد من المتغيرات الداخلية والخارجية، ومن أهمها:

أ ـ لقد أدركت باكستان أن الحقوق التاريخية التي استند إليها العراق في دخوله الكويت تشكل سابقة خطيرة تهدد أمنها القومي، كونها دولة حديثة انفصلت عن الهند حديثاً، ولا تزال تخوض معها صراع وجود، وهي لذلك تخشى أن تواجه مطلباً هندياً مماثلاً، في ظروف دولية متغيرة، الأمر الذي جعلها تقف على أرضية مغايرة تماماً لمنطق الفعل العراقي.

لقد تفاعل هذا المتغير الداخلي مع المصالح الاقتصادية، إذ تعد باكستان من بين ٤٩ قطراً الأقل نمواً في العالم[٩٥]. ولكون الاقتصاد الباكستاني متخلفاً، يتم الاعتماد على المساعدات والقروض الخارجية لدعم موارد الدولة لسد الحاجات القومية[٩٦]، وبخاصة من قبل الولايات المتحدة وصندوق النقد الدولي، فضلاً عن العربية السعودية، الأمر الذي ترك تأثيره في القرار السياسي الباكستاني[٩٧]. وقد عزز من ذلك طبيعة الإنفاق العسكري الواسع لباكستان واعتمادها على بلدان الخليج في تغطية

---

(٩٤) المصدر نفسه، ص ٦٨. ولمزيد من التفاصيل، انظر: S. M. Koreshi, «Contemporary Power Politics and Pakistan: Role for Pakistan and the Muslim World in the Gulf Crisis,» *Strategic Studies* (Islamabad), (November 1990), pp. 163-177, and Tarik Jan, *Issues in Pakistan Politics* (Islamabad: Institute of Policy Studies, [n. d.]), p. 126.

(٩٥) George Thomas Kurian, *Encyclopedia of the Third World* (London: [n. pb.], 1983), p. 1367.

(٩٦) راجع الفصل الثاني، «الإمكانيات والقدرات الموضوعية والمجتمعية».

(٩٧) انظر: هاني الحديثي، **مشكلات وتجارب التنمية في العالم الثالث: المعضلات الأساسية للتنمية في باكستان** (بغداد: جامعة بغداد، مركز دراسات العالم الثالث، ١٩٩٠)، ص ٢٠٠ ـ ٢٠٥.

جزء مهم من ذلك الإنفاق، الأمر الذي أفضى إلى مصالح مشتركة انتهت إلى قيام مشاريع اقتصادية وتجارية تركت تأثيرها في الشعور بالأمن المشترك الذي شهد توقيع العديد من الاتفاقيات، وقد تضمنت وجود قوات باكستانية على الأراضي السعودية لحماية أمن النظام السعودي(٩٨).

ب ـ المتغيرات الإقليمية والدولية وارتباط الدور الإقليمي لباكستان بسياسة الغرب ومصالحه الدولية إلى حد بعيد، وقد عبرت عنه من خلال انضوائها إلى الأحلاف والاتفاقيات الإقليمية ذات الصلة بالغرب، فضلاً عن دورها في أفغانستان واعتبار ذلك شرطاً أساسياً في ضمان الأمن الإقليمي لها. وقد شكل الانهيار السوفياتي وانتهاء الحرب الباردة قلقاً باكستانياً من أن يؤدي ذلك إلى التقليل من أهميتها الجيوستراتيجية بالنسبة للولايات المتحدة والمصالح الغربية، لذلك سعت باكستان عبر موقفها من الأزمة ومشاركتها في أحداث الخليج للتأكيد على استمرارية الأهمية لدورها الإقليمي تعززه طبيعة الاتفاقيات التي تربط باكستان بالعربية السعودية(٩٩).

تأسيساً على ما تقدم، فإن حكومة نواز شريف كانت تأمل، من وقوفها إلى جانب الولايات المتحدة وقوات التحالف في أزمة الخليج والحرب ضد العراق، أن تستعيد قيمتها الجيوسياسية طمعاً في استئناف الولايات المتحدة مساعداتها العسكرية والاقتصادية ذات القيمة الحيوية للأمن الباكستاني(١٠٠).

ولذلك، فإن عدم استجابة الولايات المتحدة لرفع الحظر عن المساعدات أدى إلى ردود فعل سلبية داخل باكستان، منها تصريحات رئيس الأركان وقائد الجيش إسلام بيك بتمسك بلاده بالقدرات النووية وتثمينه للطاقات العراقية في المجال النووي والعسكري الاستراتيجي، وتحذيره من مخاطر تدمير هذه القدرات على دور العالم الإسلامي(١٠١).

---

(٩٨) هاني الحديثي، «العلاقات السعودية ـ الباكستانية،» (بغداد، الجامعة المستنصرية، معهد الدراسات الآسيوية والافريقية، ١٩٨٤)، بحث غير منشور محدود التداول؛ بيتر دويجنسان، «الشرق الأوسط والولايات المتحدة الأمريكية في الثمانينيات،» دراسات استراتيجية، مصدر سابق، ونزيرة الأفندي، «باكستان وأحداث أفغانستان،» السياسة الدولية، السنة ١٦، العدد ٦٠ (نيسان/أبريل ١٩٨٠)، ص ٦٩.

(٩٩) Thonasl Mchaugher, *Arms and Oil* (Washington, DC: Brookings Institution, 1985), p. 152, and Mahapatra, «US Approach to Nuclear Proliferation in Asia,» p. 194.

انظر أيضاً: «التعاون العسكري بين السعودية وكل من باكستان وكوريا الجنوبية وتايوان،» التقرير الشهري (مركز البحوث والمعلومات ـ بغداد)، ٢١/٨/١٩٨٤، ص ١٨ ـ ٤٧.

(١٠٠) *Daily News*, 31/1/1991.

(١٠١) Mahapatra, «The US Pressure on Pakistan, Wasim's Mission to Washington,» p. 650.

انظر أيضاً: عبد العاطي، «إيران وتركيا وباكستان وترتيبات ما بعد الحرب،» ص ٦٨.

بيد أن ذلك أدى إلى زيادة التوتر في العلاقات الباكستانية ـ الأمريكية، ولم يعد أمام باكستان سوى استئناف جهودها لإقناع الإدارة الأمريكية باستئناف المساعدات، إذ عمدت إلى ثلاث وسائل مترافقة مع التأكيد على تطوير القدرات الذاتية:

أ ـ السعي لتحسين موقف باكستان لدى الإدارة الأمريكية، حيث أقال نواز شريف قائد الجيش إسلام بيك لموقفه الآنف الذكر، وعين بدلاً منه آصف نواز الذي يعد خيار الغرب بحسب وصف الصحف الباكستانية له(١٠٢). وقد تبع ذلك زيارة وسيم سجاد رئيس البرلمان للولايات المتحدة عام ١٩٩١، إذ نجح في ما وصفه بإذابة الجليد وعودة الحرارة إلى العلاقة بين البلدين عبر نجاح المناقشات التي جرت في الكونغرس الأمريكي بتقديم مساعدات لباكستان بقيمة ٣٥٠ مليون دولار مع توجيه الدعوة للهند لاحترام حقوق الإنسان في خالستان والبنجاب وكشمير(١٠٣).

ب ـ نمو التطلع لدى باكستان نحو لعب دور إقليمي مهم في أية ترتيبات إقليمية كوسيلة لاستعادة الثقل الإقليمي الذي تراجع، ولذلك أكد نواز شريف لدى افتتاحه أعمال مؤتمر وزراء خارجية دول منظمة التعاون الاقتصادي (الإيكو) مع تركيا وإيران أنه من المُلِح «قيام بنية مستقرة في المنطقة لتفادي مغامرة أخرى يقوم بها بلد مثل العراق في حق جيرانه الأصغر منه والأكثر ضعفاً»(١٠٤).

كما دعا نواز شريف إلى أن يكون أمن الخليج من مسؤولية دول المنطقة مؤكداً دور بلاده فيها. لذلك رفض الاستجابة لطلب المعارضة بسحب القوات الباكستانية من العربية السعودية من أجل تأمين دور لباكستان (في الترتيبات وخصوصاً أن هناك اتفاقاً للتعاون بين باكستان والعربية السعودية)(١٠٥).

وضمن هذا المسعى تستمر باكستان في التأكيد على دورها، إلى جانب إيران وتركيا ضمن منظمة التعاون الاقتصادي (الإيكو)، متمنية أن يشكل ذلك مدخلاً إلى احتواء الدور الإيراني واستثمار الموقف لصالح إقامة جسور مع الغرب.

ج ـ استمرار التأكيد على العلاقات الوثيقة مع الصين كحليف ضامن لأمن باكستان يحقق لها قدراً من القوة لا بد من أن تأخذه الولايات المتحدة في الاعتبار في سياستها إزاء جنوب وجنوب غرب آسيا(١٠٦).

---

(١٠٢) Mahapatra, Ibid., p. 650.

(١٠٣) المصدر نفسه، ص ٦٥١.

(١٠٤) عبد العاطي، المصدر نفسه، ص ٧٠.

(١٠٥) المصدر نفسه.

(١٠٦) سنفصل في هذا الموضوع في مبحث لاحق.

رابعاً: القضايا الأساسية في سياسة باكستان الإقليمية

على رغم التغييرات التي شهدتها السياسة الدولية، فقد اتسمت القضايا الأساسية التي استحوذت على اهتمام سياسة باكستان الإقليمية بالاستمرارية، وظلت تتمحور عند المسائل الأساسية التالية:

١ ـ البرنامج النووي

ظل البرنامج النووي الباكستاني يتعرض لضغط خارجي مستمر، وبخاصة من قبل الولايات المتحدة التي أوقفت مساعداتها لباكستان منذ عام ١٩٩٠ لرفضها التخلي عن برنامجها النووي وإخضاع منشآتها النووية للتفتيش الدولي، وعدم التوقيع على معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية.

ولذلك، فإن السياسة الأمريكية قامت على أساس الاعتراف بأن كلاً من باكستان والهند لديها القدرة على امتلاك أسلحة نووية، وأن جهودها تتركز على تشجيع التراجع المتبادل، أو تجميد قدراتها النووية والدخول في حوار إقليمي باتجاه السيطرة على التسلح النووي(١٠٧).

وبسبب امتناع الرئيس الأمريكي عن إعطاء شهادته أمام الكونغرس الأمريكي لصالح باكستان، فإن توقف المساعدات الأمريكية يعد موقفاً أكثر جدية من البرنامج النووي الباكستاني، وذلك إثر أحداث الخليج التي أثارت المخاوف من احتمالات استثمار الدول لثغرات الرقابة الدولية على المنشآت النووية وتطويرها لأسلحة نووية بما يتعارض وحظر الانتشار النووي في العالم(١٠٨).

إن الموقف الأمريكي المذكور يستند إلى ما يسمى «تعديلات بريسلر» (Pressler Amendments) عام ١٩٧٨ التي أقرها الكونغرس الأمريكي، وبموجبها امتنع الكونغرس عن المصادقة على أية مبيعات أو تصدير مواد تقانية أو تجهيزات عسكرية لباكستان ما لم يصادق الرئيس الأمريكي سنوياً على تعهد أمام الكونغرس بأن باكستان لا تمتلك جهازاً للتفجير النووي(١٠٩).

---

(١٠٧) Harrison, «South Asia and the United States: A Chance for a Fresh Start,» p. 1615; Mushahid Hussain, «Nuclear Issue, Ball in Pakistan's Court,» *Nation* (29 November 1990); *Asian Strategic Review, 1992-1993*, pp. 189-197, and Nawaz Sharif, «Eradicate Klashinkov Culture,» *Strategic Digest* (New Delhi), vol. 21, no. 9 (1990), pp. 1203-1204.

(١٠٨) Mahapatra, «The US Pressure on Pakistan, Wasim's Mission to Washington,» pp. 649-650.

(١٠٩) المصدر نفسه؛ *Asian Strategic Review, 1992-1993*, p. 192, and كمال الهلباوي، **السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط** (إسلام آباد: معهد الدراسات السياسية، ١٩٩٣)، ص ١٧٠.

وإذا كانت إدارة ريغان قد دفعتها مصالحها في أفغانستان إلى ممارسة الضغط على الكونغرس واستحصال قرار باستمرار المساعدات لباكستان، فإن إدارة بوش بعد انتهاء الحرب الباردة، ومنذ عام ١٩٩٠ تحديداً، لم تستطع التصديق على ما يؤكد عدم امتلاك باكستان لأجهزة التفجير النووي، الأمر الذي عرضها للمقاطعة، فضلاً عن بروز مطالبات في الكونغرس لتطبيق تعديلات بريسلر على الدول الأخرى مثل الهند. بيد أن أعضاء في الكونغرس تساءلوا إذا كان الأمر كذلك، فلِمَ لا يشمل أيضاً الصين وإسرائيل وجنوب أفريقيا، حيث يريد البيت الأبيض أن يكون هناك سياق عام للسياسة الأمريكية يطبق على أية دولة في ما يتعلق بالمساعدات، لكن ذلك يخضع لطبيعة المصالح الأمريكية في العالم(١١٠).

ومن جهتها، قدمت باكستان مقترحات عديدة لمواجهة تلك الضغوط منها مقترحات رئيس الوزراء الباكستاني نواز شريف في كلية الدفاع الوطني براولبندي في عام ١٩٩١، دعا فيه كلاً من الاتحاد السوفياتي السابق والولايات المتحدة والصين للتشاور مع الهند وباكستان من أجل إيجاد حل لقضية انتشار الأسلحة النووية في جنوب آسيا(١١١).

وفي الوقت الذي أيدت فيه القوى العظمى الثلاث مقترحات باكستان، فقد رفضتها الهند مبدئياً(١١٢) على أساس أنها لم تجد شيئاً جديداً في المقترحات، إذ ظلت تصر على إعطاء هذه المسألة بعداً عالمياً ورفض فكرة اعتبار جنوب آسيا منطقة خالية من الأسلحة النووية، لأن ذلك في المفهوم الجغرافي للهند يستلزم أخذ العنصر الصيني في الاعتبار(١١٣).

وفي ضوء معاودة إدارة بوش الضغط على الهند لإقناعها بقبول مقترح اعتبار جنوب آسيا منطقة خالية من الأسلحة النووية، وبدافع استثمار المعطيات الدولية الجديدة لتحسين العلاقات مع الولايات المتحدة وتطويرها، أعلنت الهند استعدادها للتعاون مع الولايات المتحدة ضمن اجتماع تعقده القوى الخمس خلال اجتماع

---

(١١٠) Mahapatra, Ibid., p. 653; *Asian Strategic Review*, Ibid., p. 196, and *Herald Tribune*, 12/6/1991.

(١١١) Text of Address to the National Defence College, Nawaz Sharif, Prime Minister of Islamic Republic of Pakistan, *Rawalpindi* (6 June 1991).

(١١٢) في الوقت الذي امتنعت فيه الحكومة الهندية من إعطاء تعليق على المقترحات، فإن جهات هندية أخرى غير رسمية تباينت آراؤها ما بين رافض ومطالب بالاستفادة من التعامل مع هذه المقترحات. لمزيد من التفاصيل، انظر: Mahapatra, Ibid., p. 646.

(١١٣) Mahapatra, «US Approach to Nuclear Proliferation in Asia,» p. 197; Bhattachary, «Indo-US Relations,» p. 93 and *Hindu* (20 January 1992).

الجمعية العامة للأمم المتحدة في كانون الثاني/ يناير ١٩٩٢، بيد أن الولايات المتحدة عبّرت عن تأييدها لعقد اجتماع ثنائي بين الهند وباكستان بحضورها ومساعدتها، وهو ما تملصت منه الهند[١١٤].

وضمن هذا الإطار أكدت الولايات المتحدة لباكستان خلال زيارة رئيس مجلس الشيوخ الباكستاني وسيم سجاد لها عام ١٩٩١ أن المساعدات الأمريكية لبلاده لن تستأنف قبل إعطاء باكستان ضمانات بعدم امتلاك أو القيام بتصنيع قنبلة نووية[١١٥]. وفي الوقت نفسه، عاودت الولايات المتحدة جهودها لدى الهند وباكستان عبر زيارة لهما قام بها أعضاء من الكونغرس الأمريكي من أجل حل المشكلات الإقليمية الناجمة عن مساعيهما لامتلاك القدرة النووية[١١٦].

لقد استمرت الهند تتمسك بالثوابت الأساسية في سياستها النووية، وقوامها ارتباط أمن الهند بقدرات الصين النووية، التي رفضت بدورها إخضاع هذا الموضوع للنقاش ما لم يأت ضمن إطار كلي تشترك فيه روسيا والولايات المتحدة[١١٧].

وفي المقابل، استمرت باكستان على رفضها التوقيع المنفرد على اعتبار جنوب آسيا منطقة خالية من الأسلحة النووية، ولكنها إزاء اعترافها بأن الإدارة الأمريكية غير مقتنعة بادعائها تجميد برنامجها النووي منذ عام ١٩٨٩، أعلنت على لسان ناطق رسمي باسم خارجيتها عن ثوابت أساسية أربعة[١١٨]:

---

(١١٤) Zafar Iqbal Cheema, «Nuclear Diplomacy in South Asia During the 1980's,» *Strategic Digest* (New Delhi), vol. 22, no. 12 (December 1992), p. 1588.

(١١٥) حقق وسيم سجاد لقاءات مع كبار المسؤولين الأمريكان في إدارة بوش، منهم نائب الرئيس كيلي، وجيمس بيكر، ووزير الدفاع تشيني، ومستشار الأمن القومي برنت سكوروفت، وسكرتير الدولة للشؤون السياسية روبرت كمت، وسكرتير الدولة لشؤون الأمن القومي ريجنالد بارتولوميو. وكان تركيزه على مبادرة نواز شريف قبل سفر الوفد للولايات المتحدة. انظر: Mahapatra, «The US Pressure on Pakistan, Wasim's Mission to Washington,» p. 645.

(١١٦) *International Herald Tribune*, 12/6/1991, in: *Asian Strategic Review, 1992-1993*, p. 197.

(١١٧) Report to the Congress on Progress Toward Regional Non Proliferation on South Asia, 1993.

(١١٨) أكد الرئيس الباكستاني فاروق لغاري أن البرنامج النووي أمر مهم وحيوي بالنسبة لأمن بلاده، وأنه مسألة إقليمية تتطلب تسويتها مشاركة كل الأطراف المعنية، وأن حكومة باكستان لن تقدم على إحداث تغيير في برنامجها النووي إلا إذا اشتركت الهند أيضاً، وأن الدوافع الحقيقية لمنع المساعدات الأمريكية عن باكستان بموجب قانون «برسلر» هو البرنامج النووي. انظر ذلك مع الثوابت المشار إليها أعلاه في مجلة: قضايا دولية (إسلام آباد)، (١٥ آب/أغسطس ١٩٩٤)، ص ٩، و *The News* (Islamabad): 15/2/1992, and 10/2/1992, p. 1.

أ ـ أن بلاده أعطت تأكيدات أن برنامجها النووي هو برنامج سلمي.

ب ـ أن بلاده لن تجري تفجيراً لجهاز نووي.

ج ـ أن الأسلحة الحساسة سوف لا تنقل إلى أية دولة من دول العالم الثالث.

د ـ أن البرنامج النووي لباكستان قد تم تجميده عند مستوى عام ١٩٨٩.

وفي ضوء ما تقدم، دخل البرنامج النووي في عموم منطقة جنوب آسيا في حلقة مفرغة مقترنة بالغموض الذي يسود أجواء الردع بالشك، وقد ترتب عن ذلك تطوير العلاقات الصينية ـ الباكستانية في المجال النووي وتصنيع الصواريخ، وسعي الهند للقضاء على معوقات البرنامج النووي خلال خمس سنوات من أجل إعلان نفسها قوة كبرى[١١٩].

وقد زاد الموقف تعقيداً ظهور دول نووية أخرى هي الجمهوريات المستقلة عن الاتحاد السوفياتي السابق، إذ لم يلتزم بعضها حتى الآن بالتوقيع على اتفاقية «ستارت» (START)، الأمر الذي يجعل استمرار التزام الولايات المتحدة وروسيا فيها أمراً صعباً[١٢٠]. وبالتالي، فإنه على رغم النجاح المؤقت الذي حققته الهند مع إدارة كلينتون في أهمية الحوار الثنائي وجدواه، إلاّ أن عدم التوصل إلى اتفاق واضح للتوقيع على معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية جعل البيئة الإقليمية تتحمل كل هذه العناصر بشكل مباشر، مما يحمل الولايات المتحدة مسؤولية بذل جهد استثنائي إزاء الحوار النووي مع أطراف البيئة الإقليمية[١٢١].

وبعبارة أخرى، فإن الاستقرار الإقليمي الذي كان يفترض تحقيقه عبر إنجاز عملية التوازن في الردع الذي يخلقه نشاط الدولتين (الهند وباكستان) في المجال النووي، انقلب بشكل معاكس ونحو تسارع وتائر نشاطهما، فضلاً عن الصين، باتجاه إنجاز خطوات جدية في هذا المجال، الأمر الذي أفضى إلى توسيع أطر التعاون مع

---

(١١٩) Cheema, «Nuclear Diplomacy in South Asia During the 1980's,» p. 1590.

(١٢٠) بعد إعلان باكستان اقتراحها بعقد اتفاقية للسيطرة على الأسلحة النووية في المنطقة تشمل الصين وروسيا والولايات المتحدة والهند، وبسبب شعور الهنود أن باكستان بدأت تعاني الضعف في قيمتها الاستراتيجية إثر المتغيرات الدولية، وأنها أصبحت بحاجة أكبر إلى المساعدات الخارجية، رفضت تلك الدول المقترح الباكستاني مدعية أن العالم قد تغير، وأن المقترح الباكستاني ضيق الأفق، وينبغي أن يشمل دول آسيا الوسطى الخمسة الجديدة، ومن ضمنها كازاخستان، فضلاً عن أن بإمكان الصواريخ الصينية الصنع الموجودة لدى العربية السعودية أن تطال الهند، وكذلك الحال بالنسبة للصواريخ الإيرانية الكورية المنشأ. انظر: *Asian Strategic Review, 1992-1993*, pp. 198-199, and William E. Burrows and Robert Windrem, «The Most Dangerous Place on Earth,» *India Today* (15 February 1994), pp. 52-74.

(١٢١) المصدر نفسه، ص ١٩٩.

قوى خارجية، مثل التعاون الهندي مع إسرائيل، والتعاون الباكستاني مع الصين.

وضمن هذا الاتجاه، تستمر باكستان في رفض إخضاع برامجها النووية بشكل منفرد للمعاينة، كون ذلك يشكل من وجهة نظرها كارثة على أمنها القومي(١٢٢). ولذلك، فإنها سعت للحصول على تأييد روسيا الاتحادية لمقترحات نواز شريف الآنفة الذكر خلال مباحثات وزير خارجية روسيا في إسلام آباد التي استهدفت وضع الخطط الأولية لاتفاقية تحدد أسس التعاون الإقليمي وتفضي إلى التوقيع على معاهدة منع الانتشار النووي(١٢٣).

إن مرحلة ما بعد الحرب الباردة التي شهدت الانهيار في توازن العلاقات الدولية وقيادة الولايات المتحدة قوات التحالف ضد العراق في حرب الخليج الثانية تتصف بارتباك عميق في الفكر الاستراتيجي الأمريكي بسبب الانصراف نحو إعادة تخطيط الاستراتيجيا الأمريكية من حيث محصلات المستقبل المهددة. وكان ذلك حينما بدأ البحث عن الأعداء المتوقعين للمصالح الأمريكية.

ومن المواضيع الرئيسية القلق المتزايد من النزاعات الإقليمية التي اندلعت عقب الحرب الباردة، وفي مقدمة المخاوف تلك الناتجة من احتمالات انتشار التسلح الاستراتيجي والنووي.

وفي منطقة جنوب آسيا، فإن التوتر الشديد بين الهند وباكستان والمترافق مع تطور برامجهما النووية زاد من تصورات احتمال حدوث كارثة نووية لا بد من أن تصيب المصالح الأمريكية في منطقة جنوب آسيا والخليج العربي والمحيط الإقليمي المجاور لطبيعة التأثر والتأثير بأضرار شديدة. إن ما تقدم دفع الولايات المتحدة إلى حالة ارتباك ما بين ممارسة الضغط على الهند وباكستان للتخلي عن الخيار النووي وإلزامهما بالتوقيع على معاهدة حظر الانتشار النووي، وما بين مصالحها الاستراتيجية التي تقتضي التعاون مع هذا الطرف أو ذاك بشكل يدفع الولايات المتحدة نحو تبرير تصرفها في غض النظر أو إبداء المرونة والتعاون مع أحد هذه الأطراف وفقاً لمتطلبات تلك المصالح.

لذلك نرى أنه في الوقت الذي سعت فيه الولايات المتحدة لتطوير علاقاتها مع الهند في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، واستخدمت أسلوب التحذير من طموحات

---

(١٢٢) Mahnaz Ispahani, «Pakistan: Dimensions of Insecurity,» *Adelphi Papers* (Winter 1989-1990), pp. 34-36, and Abdul Waheed, «Pakistan's Foreign Policy in the 1990's,» p. 162.

(١٢٣) إن تطوير باكستان لعلاقاتها مع روسيا بهذا الاتجاه هو مؤشر نحو اعتماد التعددية في أعمدة سياستها الخارجية بقصد تخفيف الضغط الأمريكي عليها. انظر: The Embassy of the Islamic Republic of Pakistan, Baghdad, Report on Press Briefing by Pakistan's Foreign Office Spokesman on 7th April 1993, p. 2.

الصين، وأبدت استعدادها لتفهم وجهة نظرها إزاء مشكلة كشمير، فإنها عادت منذ منتصف ١٩٩٣ لمغازلة باكستان في قضية كشمير متأملة الاستفادة منها عبر توظيفها لخدمة مصالحها في آسيا الوسطى والخليج العربي ومنطقة جنوب آسيا[١٢٤].

ومما يعزز هذا الاتجاه موافقة الكونغرس الأمريكي على مقترحات هانك براون المقدمة في ٢١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ التي مهدت الطريق بنقل تجهيزات عسكرية أمريكية إلى باكستان[١٢٥].

وهنا يرى كيسنجر أن المصالح الأمريكية في آسيا أبعد من كونها تقتصر على الجانب الاقتصادي، وإنما تتعداه إلى مصلحة سياسية أساسية تكمن في عدم السماح لقيام تكتل معادٍ للمصالح الأمريكية[١٢٦].

وفي ضوء ذلك، تسعى الولايات المتحدة لإقناع دول آسيا، ومنها الهند وباكستان، بالخضوع لاتفاقية حظر الانتشار النووي عبر التوقيع عليها، وهو ما تستمر الدولتان في رفضه كنتيجة لطبيعة قناعات كل من الدولتين كما هو معبر عنه آنفاً.

وبعبارة أخرى، فإن الهند وباكستان تسعيان لحيازة الأسلحة النووية باعتبارها وسيلة الردع المكافئة تجاه الخصوم القائمين أو المحتملين الحائزين هذا السلاح، أو من يظن أنه بحوزتهم حالياً أو مستقبلياً، وبذلك فإنهم ينضمون إلى الفريق من الدول التي ترى في عملية الردع النووي المتقابل وسيلة أكثر فعالية في الترتيبات الإقليمية حفاظاً على الاستقرار الإقليمي[١٢٧]. وقياساً على ذلك فإن الدولتين الهند وباكستان تبديان حق الدول في تحقيق الانتشار الأفقي للسلاح النووي كمنهج لتحقيق الأمن الجماعي الإقليمي. وينطبق ذلك على الموقف من الانتشار النووي في الوطن العربي حيث الصراع العربي ـ الإسرائيلي، ويعزز من هذا الاستنتاج، التقارير التي تشير إلى التعاون الإسرائيلي ـ الهندي في مجال تبادل الخبرة والمعرفة النووية مقابل تعاون عربي مع باكستان في انتشار برامجها النووية وتطويرها، وخصوصاً في مجال التمويل[١٢٨].

---

(١٢٤) دعت مساعدة وزير الخارجية الأمريكي روبن رافائيل إلى اعتماد طريقة الاستفتاء في مسألة استقلال كشمير. انظر: Bhattachary, «Indo-US Relations,» pp. 79-89.

(١٢٥) قدرت قيمة التجهيزات العسكرية الأمريكية لباكستان بـ ٣٦٨ مليون دولار أمريكي. للتفصيل، انظر: باسكا، «باكستان في المحيط السوقي لما بعد الحرب الباردة».

(١٢٦) المصدر نفسه.

(١٢٧) يرى فريق آخر أن انتشار مناطق خالية من السلاح النووي هو نوع من أنواع الترتيبات الإقليمية حفاظاً على الأمن والاستقرار الإقليمي. انظر: خليل اسماعيل الحديثي، «معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية: المسار والمستقبل في ضوء المؤتمر الاستعراضي الرابع،» المستقبل العربي، السنة ١٦، العدد ١٧٥ (أيلول/سبتمبر ١٩٩٣)، ص ٣٦.

(١٢٨) أشارت المصادر إلى تمويل عربي للبرنامج النووي الباكستاني حيث تم تجهيزه باليورانيوم من نيجيريا وتمويله السري بالمعدات من أوروبا الغربية وأمريكا. لمزيد من التفاصيل، انظر: =

تأسيساً على ما تقدم، نعتقد باحتمال تطوير الهند وباكستان لمساحة قدراتهما النووية، بحيث يشمل التعاون بينهما المنطقة العربية حيث الصراع العربي - الإسرائيلي، الأمر الذي يثير إمكانية التعاون الإقليمي بين الهند وإسرائيل من جهة، وباكستان ودول عربية وإسلامية من جهة أخرى، يساعد على ذلك عدم فعالية معاهدة عدم الانتشار النووي، فضلاً عن كونها تمييزية، إذ إن الحقيقة هي أنها لا تضمن عدم الانتشار الفعلي للأسلحة النووية بسبب أن القوى النووية الموجودة تخرق التزاماتها عندما يتعلق الأمر بمتطلبات مصالحها. هذا إلى جانب الصعوبات التقنية التي ترافق التفتيش على الالتزامات بعدم امتلاك الأسلحة النووية، ووهم تحقيق الأمن والاستقرار في المناطق الخالية من الأسلحة النووية وانعدام الاطمئنان السياسي الذي يوصل فكرة التفتيش المشترك على المنشآت النووية. إن كل ما تقدم أوصل الحوار بين باكستان والهند في هذا المجال إلى طريق مسدود، الأمر الذي يجعل من منطقة جنوب آسيا منطقة تتقبل كافة الاحتمالات، حيث ترى الهند أنه حتى في حالة الالتزام المشترك بتنفيذ معاهدة حظر الانتشار النووي يضعها في موقف غير متكافىء بسبب الارتباط المتين بين الصين، مالكة الأسلحة النووية، وباكستان المجاورة لها، فضلاً عن تمركز السفن الحربية الأمريكية بأسلحتها النووية في المحيط الهندي[١٢٩].

إن الارتباط الجغرافي وتشابك عناصر الأمن في جنوب آسيا ومنطقة المحيط الهندي مع بحر العرب والخليج العربي بصفاته المذكورة آنفاً يخلق قاعدة مشتركة لطبيعة التهديدات والتحديات التي تواجه معضلة الأمن في عموم المنطقة العربية والخليج العربي بخاصة، فضلاً عن منطقة جنوب آسيا.

٢ ـ مشكلة كشمير

ظلت مشكلة كشمير تمثل عقدة العلاقات الهندية - الباكستانية، وهي تشكل مع البرنامج النووي في كل منهما قضيتين جوهريتين في سياسة باكستان الإقليمية. ولذلك استمرت الدولتان في تقديم حججهما بصدد كشمير وفقاً لقرارات الأمم المتحدة و/أو اتفاقية سيملا عام ١٩٧٢.

ومع عقد التسعينيات لم يبد هناك حل واضح في المنظور للمشكلة، بيد أن الواقع يفرض نفسه في التقسيم الواقعي للولاية إلى مناطق (لا تختلف بصورة أساسية

World Politics, vol. 38, no. 2 (January 1986), pp. 315-342; *Hindustan Times* (3 December 1980); = *Washington Star* (14 April 1981), and

بوروس وويندرم، أسلحة الدمار الشامل، ص ٢٥٣ ـ ٢٥٤.

(١٢٩) *Asian Survey*, vol. 28, no. 11 (November 1988), pp. 1166-1167.

عن مختلف المكونات التي تفحصها أوين ديكسون عندما صمم اقتراحاته للاستفتاء الإقليمي في عام ١٩٥٠)[١٣٠].

إن جامو رقعة هندوسية تحمل عبئاً إضافياً من اللاجئين الهندوس من وادي كشمير، ولاداخ ذات التقاليد البوذية التيبتية هي الشق الخلفي الهندي للمواجهة الصينية ـ الهندية على طول القطاع الغربي للحدود المتنازع عليها بين الأمتين، وأن كتلة البونش (بدون مدينة بونش) وهي قلب إزاد كشمير إلى جانب ميربور، ومظفر آباد، مقترنة بتحالفها الوثيق مع باكستان، والمناطق الشمالية. وكانت غيلغيت القديمة وتوابعها الإضافية إلى بالتستان اندمجت بباكستان التي قدمت لها الطريق الذي يشكل الرابطة الاستراتيجية الحيوية مع الصين، ولذلك فإن منطقة الصراع الحقيقية تتركز عند وادي كشمير الواقع تحت سيطرة الهند[١٣١].

وفي ضوء استمرار الخلافات الإقليمية يعيش وادي كشمير حرباً غير معلنة، حيث يوجد جيش هندي قوامه نصف مليون جندي في مواجهة شعب كشمير الذي لا يزيد عدده على أربعة ملايين نسمة[١٣٢]. ويتصدر كفاحه فئتان رئيسيتان هما جبهة تحرير جامو وكشمير بزعامة آمان الله خان ود. فاروق حيدر، والتي تؤيد الاستقلال التام لكامل جامو وكشمير عن كل من الهند وباكستان، وحزب المجاهدين الذي يؤيد صورة ما من التحالف مع باكستان، وقد اتحدت الفئتان تحت راية «الجبهة الإسلامية المتحدة» بزعامة علي الجيلاني إثر الانتفاضة الواسعة التي عمت أنحاء كشمير الواقعة تحت سيطرة الهند عام ١٩٩٠ لتبدأ كفاحاً مسلحاً يحقق لشعب كشمير حقه في تقرير

---

(١٣٠) اقترح أوين ديكسون ممثل الأمم المتحدة عام ١٩٥٠ خطة الأخذ بالاستفتاء بالأقسام أو المناطق ومن ثم وضع كل قسم أو منطقة في دولة حسب نتيجة التصويت فيها، أو خطة يمكن بها التسليم بأن بعض المناطق كان من المؤكد أن تصوت للانضمام إلى باكستان أو الهند، وهكذا تحول كل منها دون تصويت فيها إلى الدولة المعنية، والاستفتاء يجب أن يكون مقصوراً على المناطق غير المؤكدة التي ظهر أنها في وادي كشمير وربما بعض المناطق المتاخمة. انظر: الاسترلامب، كشمير: ميراث متنازع عليه، ١٨٤٦ ـ ١٩٩٠، ترجمة سهيل زكار (دمشق: [د. ن.]، ١٩٩٢)، ص ٤٧٧، و Rahmatullah Khan, *Kashmir and the United Nations* (Delhi: Vikas Publications, 1969), pp. 41-52.

وللاطلاع بالتفصيل على وجهة نظر الهند، انظر: بول شارما، قضية كشمير (بيروت: دار الصياد، [د. ت.]).

(١٣١) الاسترلامب، المصدر نفسه، ص ٤٧٨.

(١٣٢) خورشيد أحمد، «المحادثات الباكستانية ـ الهندية... لماذا ولمن؟» قضايا دولية (إسلام آباد)، العدد ٢١١ (كانون الثاني/ يناير ١٩٩٤)، ص ٢٤، وقضايا دولية (٤ تموز/ يوليو ١٩٩٤)، ص ٩. تشير التقديرات الهندية، أن عدد سكان جامو وكشمير لعام ١٩٩١ بلغ ٧,٧١٨,٧٠٠ نسمة، عن معلومات أرشيفية في سفارة الهند، بغداد.

المصير[١٣٣]. وقد اقترن الكفاح المسلح باعتماد الجانب السياسي والإعلامي عبر إنشاء «حركة تحرير كشمير العالمية» من أجل طرح القضية في الوسط الدولي الشعبي والرسمي، ومن أهدافها السعي لتمكين شعب كشمير من ممارسة حقه في تقرير المصير وفق قرارات الأمم المتحدة بهذا الشأن، وتوفير الدعم والمساندة من قبل الرأي العام العالمي لنضال الحركة، وحماية حقوق الإنسان لشعب كشمير، وتقديم كل أشكال المساعدات الإنسانية له[١٣٤].

وقد استطاعت الحركة بمؤازرة باكستان من تقديم القضية لمختلف الأوساط الدولية، من بين ذلك مناقشة الموضوع لدى الكونغرس الأمريكي والبرلمان الأوروبي، وإبداء بريطانيا رغبتها لمناقشة الموضوع في قمة الكومنولث، فضلاً عن محاولة الوفود الكشميرية طرح وجهة نظرها في المؤتمر العشرين لوزراء خارجية منظمة المؤتمر الإسلامي في استانبول في آب/أغسطس ١٩٩١ ومشاركته أيضاً في مؤتمر القمة الإسلامي في داكار في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١ الذي دعا لإيجاد تسوية سلمية للقضية وفق قرارات الأمم المتحدة والدعوة لاحترام حقوق الإنسان وتقرير المصير[١٣٥]. هذا فضلاً عن المشاركة الأولى في مؤتمر دول حركة عدم الانحياز في هراري. وفي مواجهة ذلك، اعتمدت الهند أسلوبين في آن واحد[١٣٦]:

أ - استخدام وسائل العنف والقمع والتهجير في الإقليم ومنه.

ب - اتهام باكستان بدعم ما سمته «الإرهاب» داخل الإقليم.

وهي في مواجهتها تلك تكون مدفوعة بعوامل أساسية، أبرزها[١٣٧]:

---

(١٣٣) قاومت السلطات الهندية هذا الاتحاد واعتبرته غير قانوني واعتقلت قادته ومنذ ذلك التاريخ والهند تواجه مأزقاً حقيقياً يهدد باندلاع حرب أخرى مع باكستان. انظر: الاسترلامب، المصدر نفسه، ص ٤٥١ - ٤٥٢، وجاسم محمد تقي، «حرب دينية في شبه جزيرة الهند،» مجلة التضامن (١٩ شباط/ فبراير ١٩٩٠)، ص ١٦.

(١٣٤) منشور خاص عن كشمير من دون ذكر جهة وتاريخ الإصدار، ص ٤٣.

(١٣٥) انبثقت عن مؤتمر القمة الإسلامي لجنة المساعي الحميدة بإشراف رئيس المؤتمر الإسلامي لوزراء الخارجية، وأجرى الاتصالات اللازمة مع حكومة الهند التي رفضت ذلك فضلاً عن رفضها استقبال بعثة تقصي الحقائق الإسلامية وزيارة إقليم جامو وكشمير معتبرة ذلك تدخلاً في الشؤون الداخلية للهند. انظر: المصدر نفسه.

(١٣٦) قضايا دولية (إسلام آباد): (٥ تموز/يوليو ١٩٩٣)، ص ٧؛ (١٢ تموز/يوليو ١٩٩٣)، ص ٧؛ (٩ أيار/مايو ١٩٩٤)، ص ٩؛ أ.ج. نوراني، «تواطؤ باكستان في الإرهاب في جامو وكشمير،» وتقرير من دون تاريخ صادر عن حكومة الهند بعنوان: «الإرهاب في كشمير: باكستان العقل المدبر». انظر أيضاً:

Tatyanal Shaumian, «India's Foreign Policy: Interaction of Global and Regional Aspects,» *Asian Survey*, vol. 28, no. 11 (November 1988), p. 1165.

(١٣٧) انظر: طاهر أمين، «السياسة الهندية في كشمير،» قضايا دولية (إسلام آباد)، (١٨ تموز/ يوليو ١٩٩٤)، ص ١٦ - ١٧. ولمزيد من التفاصيل، انظر ديباجة القرار الصادر عن مجلس البرلمان الهندي =

أ ـ إن العداء التقليدي مع باكستان أدى إلى معادلة صفرية في قضية كشمير، بحيث إن الربح لأحد الطرفين يعني خسارة مؤكدة للطرف الآخر.

ب ـ إن الإقرار بمبدأ حق تقرير المصير وفق ما تريده باكستان يمكن أن يفضي إلى سلسلة من الحركات الانفصالية تهدد عموم الاتحاد الهندي القائم على أساس التعدد العرقي والديني.

ج ـ إن التفوق في الميزان التقليدي والنووي لصالح الهند يجعلها تشعر بتوفر الضمانة للحفاظ على الوضع الراهن، حيث تسيطر على ثلثي إقليم كشمير.

د ـ إن التنازل عن قضية كشمير لا يتناسب وطموحها في الظهور كقوة كبرى تسعى لتمثيل دائم في مجلس الأمن الدولي.

وإزاء الضغط الهندي المشفوع بالمصالح المتبادلة مع مختلف دول العالم اضطرت باكستان في مناسبات عديدة إلى سحب مشاريع القرارات التي كانت تتقدم بها إلى المؤتمرات الدولية[(١٣٨)].

وبالمقابل شهدت سياسة باكستان في التسعينيات استمرارية الطروحات السابقة ذاتها ووفق المبادىء ذاتها التي سبق لباكستان التأكيد عليها إزاء كشمير[(١٣٩)]. وفي استمرارية سياستها المذكورة تسعى باكستان لتحقيق ما يلي:

أ ـ التأكيد على دورها كدولة مركز إقليمي عبر نجاحها في إيجاد حل مشرف

= التي تطالب باكستان بإخلاء جميع مناطق جامو وكشمير الواقعة تحت سيطرتها، والمنشور في مجلة: **آفاق الهند** (دلهي)، السنة ٦، العدد ١١ (أيار/مايو ١٩٩٤)، ص ٢١. وقد وردت معلومات أخرى تشير إلى تنسيق بين الهند وإسرائيل لإغلاق حدود كشمير مع باكستان لمواجهة أعمال العنف. انظر: **قضايا دولية**، المصدر نفسه، (٢٣ أيار/مايو ١٩٩٤)، ص ٨، و(٦ حزيران/يونيو ١٩٩٤)، ص ٨.

(١٣٨) اضطرت باكستان لسحب مشروع القرار الذي تقدمت به إلى مؤتمر جنيف لحقوق الإنسان في ١٩٩٤ بعد أن تعرضت لضغوط مورست إزاءها من قبل الصين والمجموعة الأوروبية ومنظمة المؤتمر الإسلامي من أجل عدم تأجيج الموقف مع الهند، وفحوى المشروع يعبر عن القلق إزاء الانتهاكات المستمرة لحقوق الإنسان التي تمارسها الهند إزاء شعب جامو وكشمير والدعوة لإرسال بعثة تقصي حقائق ورفع تقرير بذلك للدورة (٤٩) للجمعية العامة للأمم المتحدة، في حين كانت الهند تؤكد على جدوى المفاوضات الثنائية في حسم المشاكل المختلف عليها. انظر: س. وسيورام، «فشل خطوة الباكستان حول كشمير،» **آفاق الهند**، السنة ٦، العدد ١١ (أيار/مايو ١٩٩٤)، ص ١٨.

(١٣٩) للتفصيل، انظر: *Economist* (3-9 February 1990), p. 60; «Kashmir Forty Years of Anger,» (31 March-April 1990), and «Kashmir Echoes of War,» (27 January - 2 February 1990), pp. 69-70.

انظر أيضاً: أحمد، «الباكستان وحكومة شريف الجديدة،» ص ٢٠٠، و *Defence Journal* (Karachi), vol. 16, no. 3 (1990), pp. 44-45.

لقضية معقدة شغلت اهتمام السياسات الإقليمية والدولية منذ عام ١٩٤٧.

ب ـ ضمان الأمن عبر ما يحققه حل المشكلة لصالحها من ترجيح لعملية التوازن الإقليمي على حساب التفوق الإقليمي للهند فضلاً عما يمكن أن يرتب ذلك من نتائج لصالحها داخل الهند حيث يعيش ١٥٠ مليون مسلم بدأت باكستان تثير اهتمام الرأي العام الإسلامي نحوهم عبر التأكيد على حقوقهم المشروعة داخل الهند. وهي في سبيل تحقيق أهدافها تعتمد وسائل عدة، أبرزها(١٤٠):

ـ الاستمرار في تقديم كل أشكال الدعم للمقاومة الكشميرية.

ـ استثمار المتغيرات الدولية والتأكيد على ورقة حقوق الإنسان في مجلس الأمن الدولي لطرح موضوع حقوق الإنسان في كشمير والسعي لتدويل القضية عبر مطالبة مجلس الأمن بفاعلية أكبر إزاء تطبيق قراراته السابقة.

ـ تكثيف الجهود باتجاه تبني الدول الإسلامية الفاعلة منها بشكل خاص مثل السعودية وتركيا، فضلاً عن مجموعة التعاون الاقتصادي لوجهة نظر باكستان إزاء كشمير(١٤١).

ـ استثمار المصالح المشتركة مع الصين إزاء كشمير وفق اتفاقية ١٩٦٣ لكسب دعم صيني مستمر لمواقفها إزاء كشمير.

ـ استمرار المساعي إزاء الولايات المتحدة وبلدان أوروبا الغربية من أجل تفهم هذه الدول لوجهة نظر باكستان ودعمها في المحافل الإقليمية والدولية(١٤٢).

وفي الواقع فإن كل الجهود الآنفة الذكر لم تسفر عن تغيير حقيقي في السياسة الإقليمية للهند وباكستان إزاء كشمير، وإنما أفضت إلى محاولة مواجهة الضغوط الخارجية عبر الإعلانات المستمرة من كليهما عن الاستعداد لعقد مفاوضات دبلوماسية بينهما، لم يسفر عقدها عن تغيير حقيقي لما كانوا يعلنونه عنه سابقاً(١٤٣).

---

(١٤٠) انظر: «باكستان: رؤية بنظير بوتو لمستقبل باكستان،» قضايا دولية (إسلام آباد)، (٢٢ آذار/مـــــارس ١٩٩٤)، ص ٩، و Ikram Azam, «Pakistan-Indian Relations: SAARC and Indian Imperialism,» in: Jan [et al.], *Foreign Policy Debate*, p. 280.

(١٤١) تقرير بالإنكليزية عن: Tehran Communique First ECO Summit Meeting, 16-17 February 1992 (27-28 BHHI 1370), and Harrison, «South Asia and the United States: A Chance for a Fresh Start,» pp. 1605-1608.

ومعلومات أرشيفية عن وزارة الخارجية العراقية.

(١٤٢) انظر مجلة: قضايا دولية (إسلام آباد)، (٥ تموز/يوليو ١٩٩٣)، ص ٧. انظر أيضاً البيان الصحفي للسيد محمد نواز شريف رئيس وزراء باكستان في ٣/٤/١٩٩٣، نقلاً عن: The Embassy of the Islamic Republic of Pakistan, Baghdad (5 April 1993).

(١٤٣) في ٣٠/١٢/١٩٩٣ أعلن مجلس النواب الباكستاني وبالإجماع تأكيده على ضرورة الحل السياسي للمشكلة ولكنه كرّر الشروط التي طرحتها باكستان في المناسبات السابقة. انظر: The Embassy of Pakistan, Baghdad (8 January 1994), and *Kashmir Calling News*, Lahore, Pakistan ready for =

وعلى أية حال، فتبعاً للمتغيرات الدولية وانعكاسها على النظام الإقليمي في جنوب آسيا، وفي ضوء تغير المركز الإقليمي لباكستان مترافقاً مع استمرار الضغوط داخلياً وإقليمياً ودولياً كما سلف ذكره، فإن حكومة باكستان قد تستجيب للضغوط الأمريكية ـ الهندية، وربما تتخذ خطوات باتجاه المشروع الذي تطرحه بعض الأطراف[١٤٤] القاضي بتقسيم كشمير بين الأطراف المعنية، وربما بصورة تقترب من مقترحات أوين ديكسون لعام ١٩٥٠ وهو ما نرجحه في مستقبل العلاقات الهندية ـ الباكستانية للاعتبارات التالية[١٤٥]:

أ ـ إن توازن الردع التقليدي والنووي يجعل من الصعب اللجوء إلى خيار القوة والحرب في حسم الموقف لما يعنيه ذلك من التهديد باحتمالات حرب شاملة بين البلدين تهدد السلم والأمن الدوليين.

ب ـ إن انتهاء الحرب الباردة والتغييرات التي شهدها النظام الدولي لصالح الولايات المتحدة باعتباره قطباً وحيداً، ورغبة الولايات المتحدة في تطوير علاقاتها مع الهند من جهة، وعدم خسارة باكستان من جهة أخرى، يجعل الظروف مهيأة دولياً لإيجاد تسوية خارج حدود المعادلة الصفرية.

ج ـ إن رغبة الولايات المتحدة في أن يترافق الحل مع اتفاق بحظر الانتشار النووي في جنوب آسيا، ولطبيعة الضغوط التي تمارسها إزاء البرنامج النووي الباكستاني بشكل خاص، قد تدفع باكستان إلى القبول بتسوية وسط للمشكلة مقابل إيجاد حل يرضي الطرفين الهندي والباكستاني بخصوص برنامجيهما النوويين.

د ـ إن باكستان ترتبط بعلاقات إقليمية عديدة مع دول الجوار، ومن بينها الدول الإسلامية، ولا سيما الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي، وبعضها يرتبط بعلاقات ود ومصالح مشتركة مع الهند كما هو الحال بالنسبة لإيران والعربية السعودية وأقطار الخليج الأخرى، فضلاً عن تركيا، الأمر الذي يولد ضغطاً على باكستان باتجاه القبول

Purposeful Talks: Benazir, vol. 3, no. 11, 16-31 October 1993. =

(١٤٤) عادل رمضان، «الحكومة الباكستانية الجديدة بين عوامل الاستقرار واللااستقرار،» قضايا دولية (إسلام آباد)، العدد ٢٠٠ (تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣)، ص ١٨ ـ ١٩.

(١٤٥) إن الاعتبارات أعلاه لا تنفي الصعوبات الجدية التي تواجهها الهند إزاء قضية كشمير وربما إخفاقها في تحقيق مقاصدها إذا ما تغيرت الظروف الدولية لصالح باكستان تحت أي مبرر أو متغير تراه الولايات المتحدة ضرورياً لمصالحها وأمنها القومي، وبخاصة أن قضية كشمير اتخذت أبعاداً واسعة على جميع الصعد وبشكل خاص على صعيد التنظيمات الإسلامية التي يتصاعد تأثيرها. انظر: Government of India, Ministry of Home Affairs, «Profile of Terrorist Violence in Jamu and Kashmir,» (February 1994).

بحل وسط لمشكلة كشمير، ويمنعها من التفكير بخيار آخر. يؤكد ذلك أن باكستان لم تفلح في تأمين تبني موقف موحد من قبل منظمة المؤتمر الإسلامي في قضية كشمير لعرضه على المنظمات الدولية ومنها مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة.

هـ ـ إن رغبة كل من الصين والهند في تطبيع العلاقات بينهما وتطويرها لصالح البلدين وبما يحقق الأمن والاستقرار في جنوب آسيا يحقق هدفين في آن واحد. ففي الوقت الذي يشكل فيه ذلك ضغطاً على باكستان نحو قبول تسوية سلمية كحل وسط مع الهند للأهمية التي تشكلها الصين لباكستان حاضراً ومستقبلاً، فإنها من جهة أخرى تدفع الهند نحو القبول بتقسيم الإقليم الذي يقع جزء منه تحت سيطرة الصين وفقاً للاتفاق الصيني ـ الباكستاني الموقع عام ١٩٦٣.

و ـ إن وجود كل من الهند وباكستان في عضوية منظمة «سارك»، ولطبيعة الاعتماد المتبادل كمبدأ أساسي في مستقبل العلاقات الإقليمية والدولية ربما يدفعهما نحو القبول بحل وسط يرضي الطرفين.

ز ـ إن التفسير الإقليمي لمقترحات أوين ديكسون في إجراء انتخابات إقليمية كما أسلفنا يمكن أن يتناسب وتفسيرات حق تقرير المصير الذي يجد مطاطية واسعة في استخدامه من قبل مجلس الأمن الدولي في الوقت الراهن، الأمر الذي يلبي جوهر قرارات الأمم المتحدة لعامي ١٩٤٨ و١٩٤٩ الآنفة الذكر، في الوقت نفسه الذي يحقق فيه حلاً وسطاً لطروحات باكستان والهند إزاء ادعائهما الأحقية في إقليم كشمير.

٣ ـ التعاون الاقتصادي الإقليمي (ECO-SAARC)

من السمات الجوهرية للنظام الدولي في التسعينيات اتجاه انتقال بعض الوحدات الوطنية إلى أطر التعاون الإقليمي لمواجهة التحديات من داخل وخارج الوحدة الوطنية تلبية لتسارع نمو الحاجات والمصالح المتبادلة في ظل تصاعد إرادات التكتلات الكبيرة، وبخاصة الاقتصادية التي بدأت تشكل أبرز مظاهر النظام الدولي الجديد مثال المجموعة الأوروبية، والولايات المتحدة وكندا والمكسيك، ودول الآسيان.

وعلى العكس من ذلك، فإن هناك نزعات قوية لبعض القوى في عالم الجنوب، وبتشجيع دولي، للانتقال من الوحدات القومية إلى مجموعات أقل لاعتبارات عرقية أو دينية، كما هو الحال في جنوب آسيا، حيث الامتثال الخاطىء لدى بعض تلك الجماعات للفهم السياسي لمفهوم حق تقرير المصير كما تريده القوى العظمى، وخصوصاً الولايات المتحدة في ظل نظام أحادي القطبية كوسيلة للتدخل في الشؤون

الداخلية لدول عالم الجنوب[١٤٦].

إن انهيار الاتحاد السوفياتي أفضى إلى ظهور الجمهوريات الإسلامية المستقلة عنه في وسط آسيا وهي ترتبط مع بقية الجمهوريات المستقلة الأخرى برابطة «الكومنولث». وهي تسعى لإعادة بناء مؤسساتها الدفاعية والاقتصادية والاجتماعية معتمدة على المساعدات الخارجية. وحيث إن الموقف الجيوستراتيجي يشهد هيمنة الولايات المتحدة على النظام الدولي، فإن ذلك قد يعرضها لعلاقة تبعية لها عبر المساعدات التي تقدمها لهذه الجمهوريات مقابل التحول نحو النهج الرأسمالي[١٤٧]. والولايات المتحدة في ذلك تسعى لتعزيز مصالحها الدولية عبر ترويج الفلسفة التي تزعم أن الصراعات الإيديولوجية قد انتهت بانتهاء الاتحاد السوفياتي، وأن التطور الإيديولوجي الإنساني قد وصل إلى نهايته حيث النصر النهائي والحاسم هو للديمقراطية الليبرالية الغربية[١٤٨].

وفي ضوء اهتمام باكستان بالدائرة الإسلامية، واعتبارها ساحة أساسية في حركة سياستها الخارجية اتجهت باكستان لاستثمار هذا التطور، وأداء دورها على الصعيد الإقليمي الإسلامي بما يحقق لها أهدافاً عدة، أبرزها:

أ ـ تحقيق تعاون اقتصادي باتجاه التكامل الإقليمي بما يؤدي إلى قيام كتلة إسلامية قوية قادرة على مواجهة التحديات والمتطلبات الاقتصادية في مواجهة التكتلات الاقتصادية العالمية.

ب ـ مواجهة مخاطر التشطير الإثني والعرقي الذي يواجه شعوب وسط وجنوب غربي آسيا والدول المجاورة الناتجة من حالة التعددية الإثنية والعرقية التي تسود هذه المنطقة، وليس أفضل من الإسلام من يوجد قاعدة مشتركة تتفق عندها جميع شعوب وتكوينات هذه الدول كرابطة إقليمية مشتركة.

ج ـ إن دخول باكستان تعاوناً إقليمياً أكبر ظل يشكل هاجساً وهدفاً تستطيع عبرهما مواجهة مخاطر الدور الإقليمي الذي تلعبه الهند التي تظهر حرصها على لعب دور القوة الإقليمية الكبرى في منطقة المحيط الهندي، الأمر الذي يهدد بشكل جدي أمن باكستان.

د ـ الرغبة في لعب دور إقليمي أكبر يحفظ لباكستان موقفاً استراتيجياً بما يؤمن

---

(١٤٦) حسوني قدور بن موسى، «إشكالية حق تقرير المصير ووحدة الدولة،» قضايا دولية (إسلام آباد)، (٢٠ حزيران/يونيو ١٩٩٤)، ص ٢٢ ـ ٢٣، ونبيل شبيب، «أزمة حقوق الإنسان والحل الحضاري،» قضايا دولية (إسلام آباد)، (١٢ تموز/يوليو ١٩٩٣)، ص ٢٠.

(١٤٧) Hamid Gul, «ECO's Strategic Significance in the Context of Islamic Resurgence and Geopolitical Environment,» in: Jan [et al.], *Foreign Policy Debate*, pp. 194-195.

(١٤٨) المصدر نفسه، ص ١٩٥.

استمرار المساعدات الخارجية وتخفيف الضغوط التي تمارس ضدها وبخاصة من قبل الولايات المتحدة.

إن ما تقدم من أهداف برز بشكل واضح بعد عام ١٩٨٨، وهو عام استلام بي نظير بوتو للسلطة السياسية، حيث اتجهت إلى محاولة تهيئة أجواء جديدة لحل المشكلات الإقليمية تستند إلى فكرة التوازن الإقليمي في منطقة جنوب آسيا. ولتحقيق ذلك فإنها دعت حينذاك إلى قيام «اتفاق استراتيجي يضم باكستان وأفغانستان وإيران وتركيا» انطلاقاً من المصالح المشتركة لهذه الدول، وقد عززت المتغيرات الدولية اللاحقة للانسحاب السوفياتي من أفغانستان وما ترتب عنها من إجراء تغييرات كبيرة في نمط التحالفات الدولية في هذه المنطقة من موقفها وسعيها للالتزام بمقاربة إقليمية تفضي إلى إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب آسيا، وتجنيب دول الإقليم مخاطر السباق في التسلح النووي والتقليدي، فضلاً عن ضرورة إيجاد حل للمشكلات الإقليمية الأخرى[١٤٩].

وهي في ذلك الزعم إنما تسعى لإزالة التنافس الإيديولوجي، وخصوصاً الإسلام، وفرض قيم نظامها الذي تمثله، وبالتالي إعاقة حركة الدول من البحث عن منافسين محتملين، وضمن هذا الاتجاه تستند على «إسرائيل» كقوة إقليمية ارتبطت مصالحها كلياً بالمصالح الأمريكية ومنهجها العالمي بقصد تحقيق وضمان الهيمنة ليس على منطقة الشرق الأوسط وحسب، وإنما على عموم مناطق جنوب آسيا، وجنوب غربها، ووسطها، بما يؤمن لها الهيمنة المطلقة على مصادر النفط. بيد أن الواقع يشير أيضاً إلى أن الحرب الباردة منذ الحرب العالمية الثانية قد تركت تأثيرها سلباً في اقتصاد الولايات المتحدة وموقعها التنافسي في التجارة الدولية، وذلك لكونها وضعت أكبر قدر من طاقتها الإنسانية ومصادرها القومية في تنافس الحرب الباردة على حساب الأساس الاقتصادي، الأمر الذي أفضى إلى تراجع اقتصادي جدي إزاء بروز قوى اقتصادية كبرى جديدة مثل اليابان وألمانيا[١٥٠]، فضلاً عن الصين وربما روسيا في المستقبل، الأمر الذي يفضي إلى ظهور اتجاهات فكرية في العالم الإسلامي تهتم بإقامة نسيج من العلاقات بصيغة التحالف الإسلامي، يساعد على ذلك ما يتعرض له البناء المادي للرأسمالية من مظاهر سلبية يرفضها الإسلام الذي يستجيب للرفض الذاتي ويحقق التوازن بين المصلحة العامة والخاصة، فضلاً عن كونه يحقق المساواة دون تمييز

---

(١٤٩) إدريس، «باكستان واستراتيجية التوازن الإقليمي،» ص ١٧٦ ـ ١٨٦.

(١٥٠) لمزيد من التفاصيل، انظر: الشيخ، «العلاقات الأمريكية ـ الصينية والمصداقية الأمريكية بين المصالح والمبادىء،» ص ٢٢ ـ ٢٤؛ وليد نويهض، «الإنفاق العسكري والاستهلاك أنهكا خزينة أميركا،» الحياة، ١٠/١٢/١٩٩١، ص ٨، ومركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام، **التقرير الاستراتيجي العربي، ١٩٩٠** (القاهرة: المركز، ١٩٩١)، ص ١٥٨ ـ ١٧٠.

على أساس الجنس أو اللون ويؤمن قيام سلطة الديمقراطية، ولذلك فإن الإسلام يمتلك القوة للظهور كنظام في المستقبل(١٥١).

ضمن هذا الإطار، نشطت باكستان في دورها لتوسيع إطار التعاون الإقليمي ضمن منظمة التعاون الاقتصادي، فضلاً عن جهودها الأخرى في المنظمات الإقليمية، ومنها منظمة المؤتمر الإسلامي إلى جانب منظمة سارك والكومنولث(١٥٢).

ومما شجع على التحرك الباكستاني بهذا الاتجاه أن دول العالم الإسلامي كما هو الحال في الجمهوريات الإسلامية في آسيا الوسطى والقوقاز، فضلاً عن تركيا وإيران وباكستان، تمتلك قدرات مهمة للتطور رغم محاولات الغرب منع العالم الإسلامي من امتلاك ناصية التطور التقاني ومنها التقنية النووية بكل الوسائل كما حصل في إعلان حرب شاملة ضد قدرات العراق إثر دخوله الكويت، واستمرار فرض الحصار عليه، وممارسة الضغط الأمريكي ضد باكستان وليبيا، وقلقها من القدرات النووية الموجودة لدى جمهوريات آسيا الوسطى الإسلامية(١٥٣). ولذلك نجد أن باكستان ـ في أعقاب انهيار الاتحاد السوفياتي واستقلال الجمهوريات الست الإسلامية فيه ـ أولت اهتماماً ملحوظاً في توجهاتها نحو هذه الجمهوريات حيث دخلت في اتفاقيات اقتصادية عديدة معها، وقام رؤساء هذه الجمهوريات بزيارة باكستان لتدعيم الروابط معها، وكانت باكستان هي المبادرة لحمل هذه الجمهوريات على دخول منظمة التعاون الاقتصادي، حيث أعلن رئيس جمهورية باكستان دعوته في ١٩/ ١٢/ ١٩٩١ لإنشاء كتلة أو حلف إسلامي يشمل أفغانستان والجمهوريات الإسلامية المذكورة إضافة إلى دول المنظمة المؤسسة الثلاث(١٥٤).

---

(١٥١) Gul, «ECO's Strategic Significance in the Context of Islamic Resurgence and Geopolitical Environment,» pp. 196-197.

انظر أيضاً: توفيق غانم، «أقاليم السيطرة الطولية والقطاعات الاعتراضية،» قضايا دولية (إسلام آباد)، (٣ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤)، ص ٤ ـ ٥ و١٧، ومركز الدراسات الحضارية في القاهرة، «النظام الدولي الجديد وتحديات العالم العربي،» قضايا دولية (إسلام آباد)، (٨ آب/أغسطس ١٩٩٤)، ص ٢٦ ـ ٢٧.

(١٥٢) أعلنت باكستان انسحابها من الكومنولث عام ١٩٧٢ بسبب اعتراف بريطانيا ببنغلاديش إثر انفصالها عن باكستان عام ١٩٧١. وخلال زيارة بي نظير بوتو لبريطانيا ولقائها مع تاتشر في تموز/يوليو ١٩٨٩ تم الاتفاق على عودة باكستان للكومنولث بعد أن أزالت الهند اعتراضها على عودة باكستان. انظر: جمال الدين محمد علي، «مؤتمر القمة العاشر لدول الكومنولث،» السياسة الدولية، السنة ٢٦، العدد ٩٩ (كانون الثاني/يناير ١٩٩٠)، ص ٢٣٦.

(١٥٣) Gul, Ibid., pp. 198-199.

(١٥٤) تقرير عن منظمة التعاون الاقتصادي (إيكو)، أرشيف وزارة الخارجية العراقية. انظر أيضاً:
M. Mustafa Kamal Kazi, «Emerging Trends in the South, Central and West Asia, and Foreign Policy Challenges Confronting Pakistan,» (Notes for Talk at the Centre of International Studies, University of Baghdad, 25 May 1994), and Gul, Ibid., p. 183.

إن تشجيع تعاون الجمهوريات الإسلامية المستقلة عن الاتحاد السوفياتي مع الدول الإسلامية ضمن منظمة التعاون الاقتصادي يعد أمراً طبيعياً، حيث اتجهت الدول السلافية ودول البلطيق للتعاون مع أوروبا. يعزز من ذلك وجود الصين كقوة آسيوية مساندة لدول العالم الثالث وتستطيع أن تلعب دوراً جوهرياً، حيث إن الصين تتعرض أيضاً لضغوط الولايات المتحدة بسبب طموحاتها في آسيا الوسطى وجنوب غرب آسيا، وإن العلاقات المتطورة بين الصين وباكستان تجعل من الأخيرة معبراً للصين نحو مناطق طموحاتها، ولا سيما في جمهوريات آسيا الوسطى لطبيعة الاعتبارات الجغرافية والثقافية التي تربط باكستان بهذه الجمهوريات. ويبدو أن هذا الدور الصيني يجد ترحيب باكستان كونه يعزز من القيمة الحيوية الجيوسياسية لباكستان في منطقة تتوجه صوبها أنظار الولايات المتحدة والغرب وطموحاتهما، ولعل الرفض الصيني للضغوط الأمريكية التي مورست ضدها من أجل منعها من بيع صواريخ موجهة لباكستان تعبير عن طبيعة الرغبة الصينية، الأمر الذي تستثمره باكستان لمواجهة الضغط الأمريكي ضدها(١٥٥).

أ ـ تطور منظمة التعاون الاقتصادي

في ضوء التقاء رغبات باكستان مع كل من إيران وتركيا في دعم استقلال جمهوريات آسيا الوسطى الإسلامية بادرت هذه الدول في اجتماع وزراء دول مجلس الإيكو الذي بدأ أعماله في أنقرة في ٥/٢/١٩٩٢ بالترحيب بفكرة توسيع المنظمة والتحضير لذلك في اجتماع طهران لتضم تلك الجمهوريات(١٥٦).

وفي ضوء الجهود المشتركة عقد مؤتمر طهران لبلدان الإيكو في ١٦ شباط/ فبراير ١٩٩٢، وكان مؤتمراً سباعياً حضره إلى جانب الدول المؤسسة الثلاث رؤساء كل من أذربيجان وطاجكستان وتركمانستان وأوزبكستان إلى جانب ممثلين عن كل من كازاخستان وقيرغيزيا(١٥٧). وقد أكد المؤتمر آماله في تحقيق الأهداف الاقتصادية للمنظمة مع الأخذ في الاعتبار دور الاقتصاد في تعيين السياسات العالمية بعد انهيار النظام الشيوعي.

---

(١٥٥) انظر: أرشيف وزارة الخارجية العراقية؛ الرأي (الأردن)، العدد ٧٦٢٩، وأنصات (واع)، ٩/٨/١٩٩٤ حيث رفضت الصين للمرة الثانية الإذعان للضغط الأمريكي بهذا الصدد.

(١٥٦) «ECO Ministerial Meeting Starts in Ankara Today,» *Turkish Daily News*, 5/2/1992.

(١٥٧) Tehran Communique First ECO Summit Meeting, 16-17 February 1992 (27-28 BHHI 1370).

انظر أيضاً: غانم، الانهيار السوفيتي والعالم، ص ١٣٧ ـ ١٣٨.

وفي هذا الجانب تم التأكيد على أهمية تطوير التعاون في مجال المواصلات والاتصالات والطاقة والزراعة والصناعة، والتوصية للمجلس الوزاري للمنظمة باتخاذ القرارات التنفيذية اللازمة بهذا الشأن إلى جانب السعي لإرساء دعائم الاتصال بين دول المنظمة ومناطق العالم الأخرى وإقامة العلاقات التجارية معها بما يمكنها من تحقيق النفع المتبادل للدول الأعضاء، كما تم الترحيب بمشاركة القبارصة المسلمين الأتراك في نشاطات المنظمة الاقتصادية والفنية والثقافية دون الإساءة إلى موقف الدول الأعضاء إزاء المساعي المبذولة لإيجاد تسوية نهائية للمشكلة القبرصية وفقاً للقرارات الدولية.

وفي هذا المؤتمر تم الاتفاق على ثلاث قضايا سياسية[١٥٨]:

(١) الأخذ في الاعتبار الوضع المتأزم في جامو وكشمير ولزوم مراعاة حقوق الإنسان والحل العاجل للقضية وفق متطلبات شعب كشمير والالتزامات في هذا الخصوص.

(٢) الدعوة لإقامة السلام في أفغانستان معلنين دعمهم التام للمساعي الرامية إلى إيجاد حل سياسي عاجل يكون مقبولاً من الشعب الأفغاني.

(٣) المطالبة بحل عادل ودائم للقضية الفلسطينية على أساس استيفاء الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني.

ومن المسائل الثلاث أعلاه يبدو أن المسألتين الأولى والثانية تشكلان أولوية في سياسة باكستان الخارجية، فضلاً عن المسألة الثالثة التي يشترك فيها جميع الأطراف.

وقد وافق الأعضاء في المنظمة على مواصلة الجهود لإزالة العقبات عن طريق تخفيض التعريفة الجمركية بين دول المنظمة.

وفي تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢ عقد اجتماع وزراء منظمة الإيكو (ECO) في إسلام آباد حضرته إلى جانب الدول المؤسسة الثلاث كل من أفغانستان، وأوزبكستان، وتركمانستان، وقيرغيزيا، وأذربيجان، وكازاخستان، وطاجكستان[١٥٩]، وفيه تم التوقيع على وثائق الانتماء للدول الجديدة الموقعة على بيان طهران الآنف الذكر فضلاً عن أفغانستان بحضور رئيس وزراء باكستان نواز شريف. وحيث إن هذا المؤتمر اقتصر جدول أعماله على قبول الدول الجديدة، فإن مؤتمر كويتا (Quetta) اللاحق الذي عقد في عاصمة ولاية بلوشستان الباكستانية تضمن جدول أعمال حضرت له

---

(١٥٨) المصدر نفسه.

(١٥٩) أرشيف وزارة الخارجية. انظر أيضاً: M. R. Siddiqui, «Quetta ECO Moot,» *Pakistan Pictorial* (Islamabad), (January-April 1993), p. 10.

جميع الدول الأعضاء، وهو يعد الاجتماع الثالث لمجلس المنظمة بتشكيله الجديد حيث عقد في ٦ ـ ٧ شباط/ فبراير ١٩٩٣، والذي افتتحه رئيس وزراء باكستان أيضاً نواز شريف وبحضور وزراء خارجية الدول العشر الأعضاء(١٦٠).

وفي ضوء ذلك أصبحت هذه المنظمة تمثل منطقة من العالم الإسلامي يبلغ عدد سكانها حوالى ٣١٦ مليون نسمة وبنسبة ٢٥ بالمئة من سكان العالم الإسلامي بأكمله، منهم ٢٣٥ مليون نسمة في الدول الثلاث المؤسسة، وفي باكستان وحدها حوالى ١١٠ ملايين نسمة، وتغطي مساحة شاسعة تبلغ ثمانية ملايين كلم^2 وتتمتع بثروات زراعية ومعدنية هائلة رغم أنها تعاني بشكل عام الفقر والتخلف الاقتصادي(١٦١).

وبسبب امتداد مساحة دول الإيكو فإن حدودها مع دول العالم تصبح واسعة أيضاً حيث يحدها من الشمال روسيا، ومن الشرق الصين والهند، وتتاخم منطقة الشرق الأوسط، المنطقة ذات الأهمية التي تضم ٤٠ بالمئة من نفط العالم فضلاً عن أهميتها الاستراتيجية، ولذلك فإن حدود دول المنظمة في تماس مع خمس بحار: البحر العربي، والبحر الأسود، وبحر الأورال، وبحر قزوين، والبحر المتوسط. وبفعل الإسلام فإن شعوب دول الإيكو تتداخل تاريخياً بتقاليد وقيم وثقافة مشتركة، فضلاً عن تجارب مشتركة في مواجهة قوى الاستعمار الخارجي.

ورغم امتلاك هذه الدول مصادر عديدة للثروة(١٦٢) إلاّ أنها لم تحقق استثماراً لها

---

(١٦٠) المصدر نفسه، ص ١٠.

(١٦١) عارف سلطان، «منظمة التعاون الاقتصادي (ECO): الفرص والتحديات،» **قضايا دولية** (إسلام آباد)، (٧ شباط/ فبراير ١٩٩٤)، ص ٢٢؛ **Siddiqui, Ibid., pp. 10-11; Gul, «ECO's Strategic Significance in the Context of Islamic Resurgence and Geopolitical Environment,» pp. 183-184, and Notes of talk given by Ambassador of Pakistan.**

(١٦٢) تمتلك دول الإيكو ثروة اقتصادية متكاملة تتمثل في الثروة النفطية والمعدنية الهائلة الكامنة في دول آسيا الوسطى وبالخصوص في أذربيجان حيث احتياطي النفط الهائل وإنتاج القطن، وفي طاجكستان الفحم الحجري والنفط والرصاص والزنك واليورانيوم والراديوم والأسبستوس، وفي كازاخستان الفحم الحجري والصلب والكروم والنحاس ووفرة الكهرباء، وفي تركمانستان الفحم الحجري والسلفور والملح والقطن واحتياطي النفط الهائل. إضافة لذلك فهناك إمكانيات التصدير الواسعة في كل من باكستان وإيران وتركيا فضلاً عن امتلاكها قاعدة متواضعة في مجال الصناعات الخفيفة.

أما شبكة المواصلات فإن أفغانستان تمتلك شبكة طرق واسعة تربط المحطات الرئيسية للسكك في تركمانستان وأوزبكستان مع تلك في كامان (Chaman) وبيشاور التي تشكل عنصر ربط بين الاتحاد السوفياتي السابق وباكستان بما يمكن تسميته قلب الإيكو الأكثر أهمية. الطرق السريعة تربط بين كابول و«Sherkhan» في الاتحاد السوفياتي سابقاً وبيشاور، وبقية الطرق الممهدة تربط قندهار، هيرات ومزار الشريف مع كابول والمدن الحدودية في باكستان، إيران، تركمانستان، أوزبكستان وطاجكستان.

وفي الوقت نفسه، فإن إيران تمتلك شبكة واسعة من سكك الحديد ترتبط بالنظام الأوروبي عبر تركيا =

يخدم مصالحها القومية. وتستطيع دول الإيكو أن تشكل تكاملاً اقتصادياً فضلاً عن كونها سوقاً كبيرة لدولها الزراعية، ويمكن أن تشكل كارتلاً لإنتاج القطن. وتستطيع باكستان فضلاً عن تركيا وإيران أن تزود جمهوريات آسيا الوسطى بالخبرة التي تحتاج إليها في تطوير نظام الاقتصاد الحر، هذا إلى جانب أن باكستان وإيران وتركيا عبر منافذها البحرية يمكن أن تشكل منافذ للدول المغلقة مثل أفغانستان وأوزبكستان وتركمانستان وقيرغيزيا وكازاخستان في الوقت نفسه الذي يمكن لكازاخستان أن تشكل مخرجاً للبر الروسي والشرق الأقصى وتستطيع ربط إسلام آباد مع فلاديفستوك وروسيا، وهذا الطريق يمكن أن يبقى الأقصر مع الطريق المباشر بين باكستان وطاجكستان. وتتمتع دول الإيكو بشبكة مواصلات جيدة بفعل ما خلفته بريطانيا والاتحاد السوفياتي وراءهما من نظام واسع للمواصلات التي خدمت مصالحهما من طرق وسكك حديد(١٦٣).

وفي ضوء امتلاك باكستان وكازاخستان القدرة والخبرة والتقنية النووية، فضلاً عن امتلاك طاجكستان احتياطياً كافياً من اليورانيوم إلى جانب القدرات التقليدية المتطورة لدى دول الإيكو، فإن المنظمة يمكن أن تحقق نظاماً متوازناً للقوى في المنطقة يمكنها من مجابهة عداء الهند وإسرائيل، فضلاً عن الولايات المتحدة، حيث أشارت بعض الدراسات الصادرة عن الولايات المتحدة إلى إمكانية إنشاء مثلث هندي ـ أمريكي ـ إسرائيلي يعالج المخاوف المشتركة من عوامل ثلاثة(١٦٤):

(١) الإسلام.

= وكذلك الاتحاد السوفياتي سابقاً عبر «Jolfa»، وهي تستخدم أيضاً للتجارة مع الدول المجاورة. أما تركيا فتمتلك أفضل الطرق وشبكة السكك الحديد في الشرق الأوسط وهي تربط جميع دول الجوار، يشمل ذلك مناطق البحر الأسود. وفي الشمال كازاخستان تجلس منفرجة الساقين على أغلب طرق النقل شرق ـ غرب الرئيسية بين روسيا الأوروبية والمنطقة المتنفذة في مناطق حقول نفط سيبيريا. في حين يربط طريق الحرير عبر جبال كاراكورم وممر خيبر الصين عبر باكستان مع جميع جمهوريات آسيا الوسطى ودول جنوب ـ غرب آسيا. انظر: Gul, Ibid., p. 187; Siddiqui, Ibid., p. 10, and

سلطان، «منظمة التعاون الاقتصادي (ECO): الفرص والتحديات،» ص ٢٣.

(١٦٣) أفضت شبكة المواصلات من طرق وسكك حديد لدى دول الإيكو إلى ترابط جميع هذه الدول فيما بينها من جهة، وما بينها والدول المجاورة حيث التجارة مع روسيا وأوروبا والصين. انظر بالتفصيل: Gul, Ibid., p. 187; Siddiqui, p. 11, and

سلطان، المصدر نفسه، ص ٢٣.

(١٦٤) هناك حديث يدور حول تشكيل مثلث ثلاثي الأطراف هندي ـ أمريكي ـ إسرائيلي يتوجه صوب آسيا الوسطى أكده روبرت أوكلي مستشار الرئيس الأمريكي في تقرير موثق حيث عبر عن مخاوف الولايات المتحدة. انظر: Notes for talk given by Ambassador of Pakistan, p. 6.

(٢) عدم الاستقرار في المنطقة.

(٣) وجود معدات نووية في هذه المنطقة.

وتشير هذه التقارير إلى قلق هندي ـ إسرائيلي من التعاون النووي بين دول المجموعة الإسلامية (ECO)، الأمر الذي يرتب بالمقابل تطوير العلاقات الهندية ـ الإسرائيلية، ويعزز من ذلك رغبة البلدين في التحول إلى قوى اقتصادية كبيرة تجعل من المناطق الممتدة بينهما ودول الجوار سوقاً لمنتجاتهما، الأمر الذي يرتب ضرورة التعاون في المجال الأمني والعسكري(١٦٥).

إن ما تقدم يوضح لنا أسباب التركيز على البرنامج النووي في باكستان كما كان الحال بالنسبة للعراق والدول الإسلامية(١٦٦)، وغض النظر عن البرنامج النووي لدى الهند وإسرائيل، يعزز من ذلك تبادل الزيارات وعلى مستويات عليا بين إسرائيل والهند حيث أعلن وزير خارجية إسرائيل بيريس خلال زيارته للهند في عام ١٩٩٣ أن زيارته تشكل فاتحة جديدة للعلاقات الهندية ـ الإسرائيلية. وقد تبعتها زيارة وزير خارجية الهند لإسرائيل في العام نفسه، أثمر ذلك عن ظهور تعاون في المجال النووي والأسلحة الحديثة وتبادل المعلومات الاستخبارية(١٦٧).

في ضوء ما تقدم، فإن منظمة الإيكو يمكن أن تشكل ثاني أكبر تجمع دولي في حجم العضوية بعد المجموعة الاقتصادية الأوروبية(١٦٨) معززة بتميزها في المتاخمة الجغرافية لكل الدول الأعضاء بدون حواجز جغرافية، فضلاً عن ارتباط بعضها ببعض بشبكة مواصلات تربطها بالدول المجاورة لها، إضافة إلى الثروات الاقتصادية التي تتمتع بها، مما يؤهلها لأن تلعب دوراً مهماً ضمن التكتلات الاقتصادية في العالم.

بيد أن المنظمة من جانب آخر تواجه عقبات وتحديات جدية تؤثر سلباً في تطورها، الأمر الذي يحد بدوره من دور باكستان الإقليمي عبر تعريضه لمنظمة الإيكو للإخفاق. وأبرز هذه التحديات هي:

محلياً: لا تزال دول المجموعة تشكو من ضعف التماسك السياسي والاقتصادي

---

(١٦٥) انظر مباحثات وزير الدفاع المصري في باكستان، عن صحيفة مسلم الباكستانية، في مجلة: **قضايا دولية** (إسلام آباد)، (١٥ آب/أغسطس ١٩٩٤)، ص ٩.

(١٦٦) Gul, «ECO's Strategic Significance in the Context of Islamic Resurgence and Geopolitical Environment,» p. 199, and Siddiqui, «Quetta ECO Moot,» p. 9.

(١٦٧) Gul, Ibid., and Siddiqui, Ibid., p. 9.

(١٦٨) المصادر نفسها.

مترافقاً مع تصاعد المشكلات الإثنية والدينية بسبب الطبيعة التعددية التي أفضت إلى تصاعد العنف الداخلي المترافق مع غياب الاستقرار السياسي حيث لا تزال الجمهوريات الإسلامية تسعى إلى بناء مؤسساتها الداخلية السياسية والاقتصادية، فضلاً عن التداخل الاجتماعي مع دول الجوار حيث تتجاور أذربيجان مع تركيا، وإيران مع أذربيجان وتركمانستان في حين تجاور أفغانستان كل من طاجكستان وأوزبكستان وتركمانستان[١٦٩]. ويسود هذه الجمهوريات شعور بالانتماء المشترك للإسلام، ورغبة في التمسك بالقيم الإسلامية ووعي يشير نحو صحوة إسلامية. بيد أنها تعاني تدني مستوى التطور الاقتصادي وارتباط الموارد والمؤسسات الاقتصادية بالمصانع الثقيلة في روسيا[١٧٠].

ومما يزيد الأمر تعقيداً تعدد الانتماءات اللغوية والمذهبية لدول آسيا الوسطى والقوقاز الإسلامية مع الدول المجاورة (أفغانستان، إيران، تركيا) وتداخلها، فنجد أن أذربيجان تشترك مع إيران في الثقافة والمذهب الشيعي، ولكنها تشترك مع تركيا في النواحي العرقية واللغوية[١٧١]. وتمثل معضلة أفغانستان الناتجة من تركيبتها العرقية المعقدة، فضلاً عن الصراعات العرقية الدائرة في أذربيجان وطاجكستان، عقبات جدية أمام تفعيل المنظمة وتطويرها.

---

(١٦٩) تضم أوزبكستان (٢٠) مليون نسمة منهم (٨ بالمئة) روس، وكازاخستان (١٦,٥) مليون نسمة منهم (٤٣ بالمئة) روس و(٥ بالمئة) أوكرانيون و(٥ بالمئة) مجموعات أخرى. وطاجكستان (٥,١) مليون نسمة منهم (٤٣ بالمئة) أوزبك و(٧ بالمئة) روس. وقيرغيزيا (٤,٣) مليون نسمة منهم (٢٦ بالمئة) روس و(١٢ بالمئة) أوزبك. وتركمانيا (٣,٥) مليون نسمة منهم (٩ بالمئة) روس و(٩ بالمئة) أوزبك. أذربيجان (٧) ملايين نسمة منهم (٧,٩ بالمئة) روس و(٧ بالمئة) أرمن. وينتمي مسلمو الجمهوريات الست إلى ثلاث مجموعات عرقية هي: مجموعة الشعوب التركستانية (٨٥ بالمئة من المسلمين) وتضم معظم سكان أوزبكستان وكازاخستان وأذربيجان وتركمانستان وقيرغيزيا. وهؤلاء من أصول تركية ـ مغولية ولغاتهم قريبة من التركية وهم أقرب ثقافياً إلى تركيا. ومجموعة الشعوب الإيرانية (٨,٤ بالمئة) من المسلمين ويتمركزون في طاجكستان وقريبون من الإيرانيين إثنياً، ولغتهم مشتقة من الفارسية لكنهم من السنة بعكس أغلبية الإيرانيين. في حين يدين الأذربيجانيون بالمذهب الشيعي. انظر: محمد السيد سليم، «العرب فيما بعد العصر السوفيتي: المخاطر والفرص،» **السياسة الدولية**، السنة ٢٨، العدد ١٠٨ (نيسان/أبريل ١٩٩٢)، ص ١٥٠، وهيلين كارير دانكوس، **القوميات والدولة السوفيتية**، ترجمة هنرييت عبودي (بيروت: دار الطليعة، ١٩٧٩)، ص ٨٨.

(١٧٠) دانكوس، المصدر نفسه، وسلطان، «منظمة التعاون الاقتصادي (ECO): الفرص والتحديات».

(١٧١) لمزيد من التفاصيل، انظر: **الحدود العرقية الآسيوية ـ السوفيتية**، تأليف نخبة من الأساتذة، ترجمة مركز البحوث والمعلومات ـ بغداد (نيويورك: مطبعة بيرغامون، ١٩٧٩)، ومحمد عاشور، «الدور التركي في آسيا الوسطى والقوقاز،» **قضايا دولية** (إسلام آباد)، (١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥)، ص ٣٠.

إقليمياً: التنافس التركي ـ الإيراني مع باكستان إزاء هذه الجمهوريات التي شكلت منذ القدم ساحة تنافس تاريخي بين الفرس والأتراك. وبالنسبة لإيران فإنها تسعى عبر منظمة الإيكو والدبلوماسية المباشرة إلى استثمار الشعارات الدينية التي ترفعها لتوقيع العديد من الاتفاقيات الثقافية والاقتصادية التي تستطيع عبرها أن تؤكد هيمنتها على هذه الجمهوريات، وهي في ظل ظروف الوجود الأمريكي في منطقة الخليج العربي الذي يشكل محددات على حركتها في المنطقة تسعى لتأكيد أهميتها الإقليمية وموقعها المركزي في المنطقة كخطوة أولى نحو العودة إلى ممارسة نفوذها في منطقتي الخليج العربي والمحيط الهندي. لذلك فإن تصريحات الإيرانيين ومنهم وزير الخارجية، ولايتي، بأنهم لا يجدون هناك أي احتكاك مع الأتراك، وأن كل دولة من حقها أن تتابع مصالحها لدى الجمهوريات الإسلامية الأخرى، لا تعبر عن الواقع[١٧٢].

لقد تحركت إيران لتطوير علاقاتها الإقليمية مع الجمهوريات الإسلامية المذكورة عبر منظمة الإيكو أو عبر الأساليب الثنائية المباشرة وعلى جميع الصعد، ولا سيما الصعيد الاقتصادي، بفعل حاجة الجمهوريات الماسة للمساعدات الاقتصادية ضمن جهودها لإعادة بناء قاعدتها الاقتصادية إثر استقلالها عن الاتحاد السوفياتي. ولذلك تم التوقيع على عدد من الاتفاقيات والعقود أبرزها ربط الجمهوريات بموانىء إيران عند الخليج العربي بشبكة من سكك الحديد[١٧٣]، والارتباط بشبكة أنابيب للنفط والغاز التي تحقق تزويد بعض هذه الجمهوريات بالنفط الإيراني وعبرها إلى أوروبا بدلاً من تركيا مثل الاتفاق الذي وقع مع تركمانستان التي تعتمد على واردات النفط من روسيا، إضافة لما يحققه ذلك من منافذ بحرية للجمهوريات عبر إيران.

لقد ترافق هذا الجهد مع مساعي إيران لإنشاء منظمة جديدة للدول المطلة على بحر قزوين «منظمة بحر الخزر» لتقابل مشروع تركيا الذي أعلنته في «بيان

(١٧٢) انظر وقارن بين تصريح ولاياتي في: *Turkish Daily News*, 5/2/1992, مع ألكسي فاسيلييف وفلاديمير غوديسكو، «السياسة الإيرانية في آسيا الوسطى وما وراء القوقاز (سلسلة ١ من ٣)،» الحياة، ١٦/٧/١٩٩٢، ص ١٣. لمزيد من التفصيل، انظر: هاني الحديثي، «أثر التنافس الإقليمي الإيراني التركي الباكستاني في جمهوريات آسيا الوسطى الإسلامية على منطقة الخليج والوطن العربي،» **مجلة التوثيق الإعلامي** (بغداد)، مج ١٠ (١٩٩٣)، ص ٧ ـ ١٤.

(١٧٣) تسعى إيران لإقامة مشروع مد سكة حديد يربط بحر قزوين بميناء بندر عباس المطل على الخليج العربي لغرض ربط كل من بلدان الخليج مع هذه الجمهوريات عبر عقدة طهران. لمزيد من التفاصيل، انظر: السيد سليم، «العرب فيما بعد العصر السوفيتي: المخاطر والفرص،» ص ١٥٧؛ فاسيلييف وغوديسكو، المصدر نفسه؛ مركز الدراسات الحضارية في القاهرة، «التنافس الدولي والإقليمي على منطقة آسيا الوسطى والقوقاز،» ص ٢٦ ـ ٢٧. لمزيد من التفاصيل، انظر: الحديثي، المصدر نفسه.

استانبول»[١٧٤]. وقد ترافق ذلك مع جهود إيران على الصعيد الثقافي والإيديولوجي والإعلامي في الاهتمام بتنمية الثقافة الفارسية عبر اقتراح إنشاء مجلس للجمهوريات الناطقة بالفارسية، فضلاً عن مساعي نشر الثقافة الفارسية جنباً إلى جنب مع تطوير الاتصالات الدينية[١٧٥]. وكان من الطبيعي أن يثير هذا التعاون احتمالات تطوير العلاقات العسكرية ولا سيما في الجانب النووي محاولة الاستفادة من خبرات هذه الجمهوريات، وبخاصة كازاخستان النووية مستثمرة الحاجة الاقتصادية والمصالح المتبادلة[١٧٦].

ظهر التنافس التركي ـ الإيراني واضحاً حول المستقبل الاقتصادي، فتركيا كانت تريد منطقة وسط آسيا منطقة نفوذ لتركيا تتصل بالغرب عبر تركيا التي أرادت من نظامها العلماني نموذجاً تحتذي به هذه الجمهوريات، وتستطيع عبره أن تتعامل مع الغرب الذي أبدى حذره من نمو التيار الديني الذي تدعمه إيران التي تسعى لإقامة عالم إسلامي يتصل بالخارج عبر إيران. وضمن التنافس بينهما عرض الوفد التركي مشروع أنبوب غاز من حقول تركمانستان إلى تركيا بديلاً من المشروع الإيراني الآنف الذكر. وقد أعلن الإيرانيون اعتراضهم على المشروع التركي[١٧٧].

وفي أجواء هذا التنافس، تتسلح تركيا بالدعم الغربي والروسي، فضلاً عن التكوين العرقي واللغوي، يسند ذلك النموذج العلماني التركي الذي يبدو مقبولاً لدى العديد من المنظمات والنظم السياسية في جمهوريات آسيا الوسطى الإسلامية التي ظلت بعيدة عن التأثيرات الدينية طيلة فترة الحكم الشيوعي السوفياتي[١٧٨]. وكما أن

---

(١٧٤) ضمت منظمة بحر الخزر إلى جانب إيران كلاً من روسيا الاتحادية وأذربيجان وتركمانستان وكازاخستان في حين ضم بيان استانبول كلاً من تركيا وأرمينيا وأذربيجان وبلغاريا وجورجيا ومولدافيا ورومانيا وروسيا وأوكرانيا. انظر تقريراً عن التنافس التركي ـ الإيراني في التوجه نحو الجمهوريات الإسلامية في آسيا الوسطى، وزارة الخارجية العراقية، معلومات أرشيفية.

(١٧٥) المصدر نفسه.

(١٧٦) تقرير عن جريدة **الأهرام**، ١٧/٢/١٩٩٢، ومعلومات أرشيفية أخرى، و«واشنطن تحذر إيران من شراء التكنولوجيا النووية من كازاخستان،» **الشرق الأوسط**، ٩/١/١٩٩٢.

(١٧٧) أنس سنو، «الشركات الإسرائيلية تغزو الجمهوريات الإسلامية الست،» **الوطن العربي** (٢٩ أيار/مايو ١٩٩٢).

(١٧٨) المصدر نفسه؛ السيد سليم، «العرب فيما بعد العصر السوفيتي: المخاطر والفرص،» ص ١٥٧ وما بعدها؛ تقرير عن التنافس التركي ـ الإيراني في التوجه نحو الجمهوريات الإسلامية في آسيا الوسطى؛ الحديثي، «أثر التنافس الإقليمي الإيراني التركي الباكستاني في جمهوريات آسيا الوسطى على منطقة الخليج والوطن العربي؛ أحمد ناجي، «تركيا والجمهوريات الإسلامية السوفيتية المستقلة،» **السياسة الدولية**، السنة ٣٠، العدد ١١٦ (نيسان/أبريل ١٩٩٤)، ص ٢٠٦ ـ ٢٠٩، وأحمد السيد النجار، «مصاعب الانتقال ودوافع التكتل في الجمهوريات السوفيتية،» **السياسة الدولية**، السنة ٣٠، العدد ١١٦ (نيسان/أبريل ١٩٩٤)، ص ١٤٩ ـ ١٥٠.

إيران دخلت مداخل ثقافية وإعلامية ودينية معها، فإن تركيا أيضاً سعت لاستثمار الخصائص المشتركة العرقية والدينية لتحقيق التأثير التركي حيث سعت لاستبدال الأبجدية السيرالكية (السلافية) بالأبجدية اللاتينية، واستخدمت القمر الصناعي الأمريكي فوق المحيط الهندي لنشر برامجها الثقافية في الجمهوريات الإسلامية، فضلاً عن إقامة وتنظيم شبكة اتصالات وتعاون ثقافي وعلمي(١٧٩). في ضوء ما تقدم، فإن باكستان تجد في التنافس التركي ـ الإيراني ما يمكن أن يؤدي إلى تقويض الاستقرار والسلم في هذه الجمهوريات، فضلاً عن كونه يشكل عقبة أمام طموحاتها المشابهة إزاء هذه المنطقة، الأمر الذي يشكل خيبة أمل في قيام تعاون إقليمي إسلامي يصب لصالحها إزاء الهند، وهو الذي يجعلها حذرة من أية خطوة تنافسية، ولا سيما مع إيران لما يمكن أن يترتب على ذلك من دفع إيران للتقارب مع الهند.

بيد أن استمرار الطموحات الباكستانية في لعب دور إقليمي بارز باتجاه الجمهوريات الإسلامية أثار من جانب آخر مخاوف مشتركة في كل من الهند وإيران، وخصوصاً أن الهند أبدت قلقها إزاء الحديث عما يسمى الهلال الإسلامي المتمثل في الإيكو واحتمالات ظهور أنظمة إسلامية راديكالية في هذه الجمهوريات، الأمر الذي يترك تأثيره سلباً في موقف الهند.

وفي ضوء القلق المشترك لدى الهند وإيران من الضغوط الأمريكية والغربية عليهما وما يمكن أن يؤديه ازدياد النفوذ الغربي في آسيا الوسطى من تعزيز العزلة الدولية والضغوط باتجاه التخلي عن برامجهما النووية، وفي مواجهة التعاون الباكستاني ـ السعودي للعمل المشترك في وسط آسيا، فضلاً عن التنافس القائم بين إيران وباكستان بصدد قيام كل منهما بمد خطوط سكك حديد لربط جمهوريات وسط آسيا بالعالم الخارجي عبر منافذهما البحرية، فإن تعاوناً ثنائياً بين الهند وإيران بدأت تبرز ملامحه في العديد من المجالات التقانية والاقتصادية والعسكرية(١٨٠). وقد عزز من ذلك

---

(١٧٩) يمكن القول إن تركيا استندت في حركتها إزاء الجمهوريات على: ١ ـ التداخل العرقي والثقافي والاجتماعي؛ ٢ ـ الدعم الأمريكي والغربي باتجاه تحجيم الدور الإيراني ومعه الأصولية الإسلامية؛ ٣ ـ النظام العلماني الذي يحظى بالقبول في الجمهوريات الإسلامية. ومع ذلك تبقى الرغبة التركية قائمة في الانضمام للمجموعة الأوروبية لما يشكله ذلك من تطوير إمكانياتها في مد العلاقات مع آسيا الوسطى ولعب دور الجسر الاقتصادي بين أوروبا وآسيا.

(١٨٠) تعد الزيارة السرية التي قام بها الأدميرال آل. رامداس، القائد السابق للبحرية الهندية، إلى إيران خلال الفترة من ٢٣ ـ ٢٧ آب/أغسطس ١٩٩٤ مؤشراً مهماً باتجاه تطوير التعاون بين القوات البحرية في كلا البلدين، وبخاصة أنها تمت عقب عدم الارتياح الذي أظهرته إيران تجاه المناورات البحرية المشتركة بين باكستان والولايات المتحدة والتي تمت قرب الحدود الإيرانية والتي تعلقت بالسبل الملائمة للتعامل مع الغواصات، حيث شعرت إيران أنها هي المستهدفة بعد استلامها ثلاث غواصات روسية الصنع من طراز كيلوكلاس. انظر: ب.م. «حول تطوير العلاقات الهندية ـ الإيرانية،» ص ١٢٩ ـ ١٣٥.

تصريح رافسنجاني عن رغبة بلاده في إقامة تعاون ثلاثي يشمل طهران ـ نيودلهي ـ بكين، وتخصيصه (التعاون الهندي الإيراني بأهمية بالغة في إعادة تشكيل وصياغة النظام الدولي الجديد»[١٨١]. وبتوقيع مذكرة التفاهم المشترك بين البلدين إثر زيارة رئيس وزراء الهند لطهران والتي تتضمن تعاوناً في مجال المواصلات والاتصالات والترانزيت والتقانة، فإن منفذاً للهند عبر إيران قد يفتح للتعاون ضمن إطار الإيكو، الأمر الذي يضع نهاية لـ«الاحتكار الباكستاني للتعاون مع هذه المنظمة بوصفها الممثل الوحيد لبلدان جنوب آسيا»[١٨٢]. وبذلك تتواصل جهود إيران لإقامة سوق آسيوية مشتركة تشمل الهند، وهو ما رفضته باكستان كما سلف ذكره. ومن جهتها، فإن الهند تستفيد من تطوير علاقاتها الإقليمية مع كل من إيران وجمهوريات آسيا الإسلامية باتجاهين في آن واحد.

الأول: تحجيم دور باكستان الإقليمي، ومنعها من استثمار امتداداتها لدى بلدان الإيكو في محاصرة الهند وطموحاتها الإقليمية.

الثاني: تلبية رغبتها في دفع الولايات المتحدة لتطوير علاقاتها مع الهند والتنسيق معها إزاء منطقة المحيط الهندي وكسب موقفها إزاء الصراع مع باكستان، ولاسيما في قضيتي كشمير والبرنامج النووي.

دولياً: شهدت دول منظمة الإيكو تغيرات حادة إثر الانهيار السوفياتي وبروز الأحادية القطبية. لقد تراجعت العلاقات الأمريكية ـ الباكستانية، وتتعرض إيران لمزيد من الضغوط الأمريكية في الوقت الذي شجعت فيه الولايات المتحدة النشاط التركي في الجمهوريات الإسلامية في آسيا الوسطى، وقد ترافق ذلك مع تطوير إسرائيل لعلاقاتها مع هذه الجمهوريات، ولا سيما مع كازاخستان النووية في محاولة منها لمنع قيام تعاون نووي مع الدول الإسلامية، ولا سيما تلك التي تمتلك برامج نووية تثير قلق «إسرائيل» كما هو الحال بالنسبة لباكستان[١٨٣].

تبعاً لذلك، فإن الولايات المتحدة تسعى عبر تطوير علاقات الدعم الاقتصادي

---

(١٨١) المصدر نفسه، ص ١٢٩.

(١٨٢) المصدر نفسه، ص ١٣٤، وورقة نيفين عبد الخالق، ورقة قدمت إلى ندوة عقدها مركز الدراسات الحضارية في القاهرة، في مجلة: قضايا دولية (إسلام آباد)، السنة ٥، العدد ٢٣٩ (آب/أغسطس ١٩٩٤)، ص ٢٧.

(١٨٣) بعد الاتفاق الذي وقعته إسرائيل مع كازاخستان قام وزير خارجية إسرائيل بيريس بزيارة أوزبكستان وتوقيع اتفاق أمني، فضلاً عن اتفاق آخر مع تركمانستان وذلك ضمن إطار تطوير العلاقات بين إسرائيل وهذه البلدان، والتي تستهدف مقاومة تطور الأصولية الإسلامية في عموم منطقة آسيا الوسطى. للتفصيل، انظر تقريراً من القدس «قدس برس» المنشور في مجلة: قضايا دولية (إسلام آباد)، (١٨ تموز/يوليو ١٩٩٤)، ص ٨، وسنو، «الشركات الإسرائيلية تغزو الجمهوريات الإسلامية الست،» ص ٣.

والسياسي لجمهوريات آسيا المستقلة عن الاتحاد السوفياتي إلى منع أية محاولة جديدة لصعود قوى معادية لمصالحها في المنطقة ويشمل ذلك التيار الإسلامي، فضلاً عن مساعيها لتطوير محاولات تحقيق الإصلاح باتجاه اقتصاد السوق الحر والديمقراطية الليبرالية كهدف عالمي يتناسب وطموحاتها العالمية. وفي مساعي مشابهة للدول الغربية أكد الرئيس الفرنسي لدى زيارته لكل من أوزبكستان وتركمانستان عام ١٩٩٤ أن فرنسا تنظر للمنطقة ضمن الأولويات الاستراتيجية التي تقوم على مقاومة التعصب الديني وهو الشعار الذي يستخدمه الغرب لتسويغ التدخل في الشؤون الداخلية للعالم الإسلامي، وتطبيق المعايير «الديمقراطية» للأمم الغربية في الدول الإسلامية. ومن ذلك يبدو الهدف الحضاري للتنافس الغربي على مناطق آسيا الإسلامية حيث الموقف العدائي من الحضارة الإسلامية وطرح البديل الغربي عبر اقتصاد السوق والديمقراطية واستخدام ورقة حقوق الإنسان[١٨٤].

وفي ضوء ما تقدم، فإن الجمهوريات الإسلامية اعتمدت حتى الآن مسارات عدة في سياساتها الخارجية، فهي من جهة تحافظ على علاقاتها مع المجموعة الإسلامية ضمن إطار الإيكو، ومن جانب آخر تشهد هذه الجمهوريات عودة نحو تطوير العلاقات مع موسكو مدفوعة لذلك بإخفاق محاولات الاستقلال الاقتصادي بفعل تكامل المشاريع الاقتصادية مع موسكو ضمن الخطط الاقتصادية للاتحاد السوفياتي السابق. ولذلك شهدت دول الكومنولث المستقلة توقيع العديد من الاتفاقيات في المجالات المختلفة التي أكدت زعامة روسيا الاتحادية لهذه المجموعة[١٨٥].

إضافة إلى ذلك، فإن هناك مشاريع مقترحة لإقامة اتحاد أوروبي ـ آسيوي جديد يكون بديلاً من اتحاد الدول المستقلة الحالي يحقق العديد من الاتفاقيات في مجال الأمن والاقتصاد[١٨٦]. ومحصلة ذلك أن الدور الباكستاني يواجه تحديات جدية في منظمة الإيكو، وذلك بفعل التحديات التي تواجه المنظمة ذاتها، الأمر الذي يعرض قرارها

---

(١٨٤) انظر تقريراً لمجلة قضايا دولية (إسلام آباد)، (٩ أيار/مايو ١٩٩٤)، ص ١٩، وعبد الله الشيخ، «دور العامل الإسلامي في فشل السياسة الخارجية الأمريكية،» قضايا دولية (إسلام آباد)، العددان ٢٢٠ ـ ٢٢١ (آذار/مارس ١٩٩٤)، ص ٤.

(١٨٥) السيد النجار، «مصاعب الانتقال ودوافع التكتل في الجمهوريات السوفيتية،» ص ١٥؛ علي الزكري، «كييف، في الجمهوريات السوفياتية السابقة: هزيمة القوميين والعودة إلى موسكو،» قضايا دولية (إسلام آباد)، العدد ٢٤١، ص ١٦ ـ ١٧، وسلطان، «منظمة التعاون الاقتصادي (ECO): الفرص والتحديات،» ص ٢٣.

(١٨٦) قام رئيس كازاخستان نور سلطان نزاييف بزيارة إلى أوكرانيا ضمن إطار العلاقات الثنائية المتطورة بينهما ويسعى عبر زيارته للحصول على دعم الرئيس الأوكراني لمقترحه بصدد إنشاء اتحاد أوروبي - آسيوي بديل عن رابطة الكومنولث. انظر تقارير معهد الدراسات السياسية، في مجلة: قضايا دولية (إسلام آباد)، (٢٢ آب/أغسطس ١٩٩٤)، ص ٩.

السياسي لحالة من عدم الاستقرار في مواجهة معضلة الأمن الإقليمي في منطقة جنوب آسيا. ولذلك، فإن مدى نجاح المنظمة أو إخفاقها في تحقيق الاستقرار والبروز ككتلة اقتصادية آسيوية، يرتبط بطبيعة المتغيرات الإقليمية والدولية التي تسود العلاقات الدولية خلال العقدين القادمين، وإن الإقرار بأن متغيرات عديدة يمكن أن يشهدها العالم بعد الانهيار السوفياتي وما ترتب عن أزمة الخليج من نتائج يعني إمكانية بروز غير نموذج في النظام الدولي، الأمر الذي يرشح المنظمة كأحد النماذج المحتملة في مستقبل النظام الدولي إذا استطاعت دول المنظمة أن تحدد لنفسها إطاراً عاماً تستطيع الالتزام به وصولاً نحو الأهداف المشتركة.

إن ما يعزز هذا الاستنتاج، هو أن الجمهوريات الإسلامية السوفياتية سابقاً والتي هي ضمن إطار الإيكو تسعى مع الجمهوريات الأخرى ضمن رابطة الدول المستقلة (الكومنولث) لإعادة ترتيب أوضاعها الداخلية، وهي تحتاج إلى سنوات مضاعفة لكي تؤسس لها مؤسساتها الدفاعية والنووية والاقتصادية لتبدأ بالسوق الاقتصادية للدول المستقلة.

ب ـ منظمة سارك

في موضع سابق من البحث وجدنا أن سارك هي منظمة حديثة نشأت عام ١٩٨٥ كحاجة إقليمية لتحقيق الأمن والاستقرار الإقليميين، بيد أنها منذ البداية نشأت وهي تحمل عناصر ضعفها، ومن أبرز تلك العناصر:

(١) التأكيد على أن يقوم نظام التصويت على أساس الإجماع في اتخاذ القرارات، الأمر الذي أنهى قدرتها على اتخاذ القرارات في المسائل الملحة.

(٢) إنها لم تستطع أن تعطي حلاً للمنازعات السياسية بسبب غياب الأساس المشترك بين الدول الأعضاء. لذلك ظلت المنظمة تشكل هيكلاً ثانوياً، وقد تأكد خلال السنوات الأخيرة أن دول المنظمة بعيدة عن تحقيق منهج مشترك لها[١٨٧]. ومن دون شك، فإن الصراع الهندي ـ الباكستاني يشكل العقدة الجوهرية في مشكلات المنظمة رغم أن الهند تعد قوة إقليمية كبرى أكثر تطوراً من باكستان في مختلف المجالات حيث إنها فضلاً عن إنتاجها للتقانة المدنية ومنها المكائن الصناعية استطاعت أن تتقدم في بحوث وتقانة الفضاء (Space) والتقانة النووية والعسكرية[١٨٨].

---

(١٨٧) Muchkund Dubey, «SAARC: The New Imperative,» *Strategic Digest*, vol. 21, no. 7 (July 1991), p. 1206.

(١٨٨) K. M. Arif, «Pakistan - Indian Relations: The SAARC Trap and India's Emerging Industrial and Military Power,» in: Jan [et al.], *Foreign Policy Debate*, p. 264.

وإلى جانب استمرار الصراع الهندي ـ الباكستاني وطموحات كل من الهند وباكستان لأن تشكل مركز المنظمة أو محورها، فإن أحد مشاكل منظمة سارك المستمرة أيضاً هي عدم التشابه بين الدول الأعضاء بفعل الاختلاف المنهجي والإيديولوجي للدول والأنظمة السياسية، ففي الوقت الذي تتوجه الهند فيه لتطوير علاقاتها مع الولايات المتحدة وجنوب شرق آسيا، تسعى باكستان إلى تطوير علاقاتها مع الصين ودول الإيكو.

إن منطقة جنوب آسيا، كما هو الحال في مناطق آسيا الأخرى، تعيش مشكلة النمو، وتسعى لتطوير صناعاتها الوطنية وتطوير مجالاتها الاقتصادية والتجارية، ولكنها في الوقت نفسه تعيش حالة القلق إزاء الصراعات الإقليمية من جهة، ومعدلات التنمية المرتفعة لدى الدول الصناعية من جهة أخرى، بسبب تزايد قوانين الحماية في كل من أوروبا وأمريكا اللتين تسعيان عبر اتفاقية «الغات» إلى علاقة تبعية بينهما وبين دول عالم الجنوب، الأمر الذي يعرض اقتصادات عموم دول جنوب آسيا وخططها التنموية إلى حصار الدول المتطورة صناعياً، يعزز من ذلك مجاورة دول جنوب آسيا لدول جنوب شرق آسيا حيث اليابان ودول جنوب شرق آسيا المنضمة إلى اتفاقية الآسيان، وبات اندلاع الحرب التجارية بين الشرق والغرب أمراً وارداً[١٨٩].

إن منظمة سارك، كما هو الحال بالنسبة للإيكو، تعاني من مشكلة موقف الولايات المتحدة من إقامة تكتل حقيقي في آسيا دون مشاركتها، لذلك نجد أن الولايات المتحدة تحاول إجهاض منظمة الآسيان من خلال منظمة الأبيك[١٩٠]، ولذلك فإن مستقبل سارك يمكن أن يتأثر إلى درجة كبيرة بمستقبل النفوذ الأمريكي في آسيا حيث إن إخفاق سارك في التحول إلى كتلة اقتصادية تقوم على أساس الاعتماد المتبادل وعبر هيكلية واضحة يمكن أن يفضي إلى إجهاض سارك وانضوائها تحت تكتلات أكبر أو أقوى منها، ويعزز من ذلك تنافر القوى الأساسية في سارك عبر توزيع ولاءاتها وتحالفاتها بين الولايات المتحدة والصين وربما روسيا في المستقبل.

ولعل فرصة سارك في التطور تكمن في تطور مستويات الحرب التجارية بين الولايات المتحدة واليابان، فضلاً عن الصين، حيث إن تطور القدرات لدى كل من

(١٨٩) فرج، «الآسيان والأبيك: خيارات الإقليمية والعالمية في شرق آسيا،» ص ١٤٠ ـ ١٤٥.

(١٩٠) تأسست منظمة الآسيان عام ١٩٦٧ من ست دول هي: ماليزيا، أندونيسيا، بروناي، الفيليبين، تايلاند، سنغافورة. وفي تشرين الثاني/نوفمبر عام ١٩٩٤ عقد اجتماع في مدينة سياتل الأمريكية برعاية الرئيس الأمريكي كلينتون، وهو اجتماع قمة منظمة التعاون الاقتصادي لدول آسيا والمحيط الهادئ ومختصرها (الأبيك) التي ظهرت عام ١٩٨٩، وهي تضم جميع دول الآسيان إلى جانب الولايات المتحدة وأستراليا وكندا والمكسيك ونيوزيلندا، فضلاً عن الصين واليابان وهونغ كونغ وغينيا الجديدة وتايوان وكوريا الجنوبية. وكان واضحاً أن الولايات المتحدة تريد احتواء دول منظمة الآسيان وفرض نفوذها عليها بصيغة الاستعمار الاقتصادي. انظر: المصدر نفسه.

الصين واليابان وإمكانية احتوائهما لدول جنوب شرق آسيا وربما عبر الانضمام إلى (الآسيان) ما يحقق اندفاعاً أمريكياً نحو دعم سارك ككتلة مستقلة بقيادة الهند تقف في وجه اليابان والصين، وفي الوقت نفسه تحفظ للولايات المتحدة مصالحها في آسيا، ولعل في ذلك ما يفسر حرص الولايات المتحدة على تحقيق توازن في العلاقة بين الهند وباكستان. بيد أن وجود باكستان ضمن سارك يشكل عقبة أساسية في طريق هذا الاحتمال بسبب طبيعة العلاقات التحالفية بين باكستان والصين، الأمر الذي يمكن، في حالة إصرار الدعم الأمريكي لدعم دور الهند لدى دول سارك[١٩١]، أن يؤدي إلى انسحاب باكستان من سارك واكتفائها بتطوير العلاقات مع دول الإيكو من جهة، والصين من جهة ثانية.

إن ما تقدم لا ينفي التطور البطيء في إنشاء عدد من اللجان والبرامج في مجالات الصحة والاتصالات ومعالجة مسائل الفقر في دول المنظمة[١٩٢]، بيد أنه يظل تطوراً بطيئاً يحكمه استمرار الخلافات السياسية بين الهند وباكستان.

٤ ـ الصين

تمثل الصين قضية مهمة في سياسة باكستان الإقليمية انطلاقاً من مسألتين مهمتين: **الأولى**: الدور الذي يمكن للصين أن تلعبه آسيوياً ودولياً باعتبارها قوة كبرى محتملة إثر المتغيرات الدولية. **والثانية**: موقف الصين إزاء قضايا الهند وباكستان الرئيسية، وبخاصة كشمير والبرنامج النووي. إن الصين هي إحدى القوى الدولية الصاعدة، ومؤمل لها أن تلعب دوراً دولياً ضمن النظام الدولي الذي تؤشر اتجاهاته نحو التعددية القطبية وإن كان بريادة أمريكية.

وتكمن القوة المحتملة للصين في أبعاد ثلاثة:

أ ـ تطور نسب التنمية في الصين ووصولها إلى ١٣ بالمئة لعام ١٩٩٣[١٩٣].

ب ـ احتمالات الوحدة مع هونغ كونغ وتايوان وإقامة دولة الصين الكبرى وما

---

(١٩١) هناك رأي في الإدارة الأمريكية عبّر عنه ونستون لورد، مساعد وزير الخارجية الأمريكي مفاده «أن أوروبا لا تزال تمثل «لنا» أهمية كبرى ولكننا نعتقد أن آسيا أصبحت لها الأهمية الأولى». انظر: المصدر نفسه، ص ١٤٤.

(١٩٢) Ministry of External Affairs, Official Spokesman's Statements, New Delhi (July-October 1993), p. 133.

(١٩٣) سوسن حسين، «الصين.. هل تصبح القوة العظمى الأولى في القرن الحادي والعشرين؟» السياسة الدولية، السنة ٣٠، العدد ١١٦ (نيسان/أبريل ١٩٩٤)، ص ٢٢٥، والشيخ، «العلاقات الأمريكية ـ الصينية والمصداقية الأمريكية بين المصالح والمبادىء،» ص ٢٢.

يترتب على ذلك من نتائج على قدرات الصين الاقتصادية تضعها في قمة الهرم الاقتصادي(١٩٤).

ج - تطبيع العلاقات الصينية - اليابانية وبروز إمكانية التعاون الإقليمي بين البلدين، الأمر الذي سيترك لاحقاً (في حال الإنجاز) تأثيراته الحاسمة تقانياً واقتصادياً وعسكرياً باتجاه التعددية في مراكز الاستقطاب الدولي.

ومن مظاهر تطور الدور الصيني(١٩٥) موقفها الرافض للتهديدات الأمريكية إزاء تعاونها الاستراتيجي مع باكستان، ومساعيها لتطوير علاقاتها مع دول آسيا الوسطى بعد الانهيار السوفياتي باتجاه إعادة الحياة لطريق الحرير، وتطبيع العلاقات مع الهند باتجاه تحقيق الاستقرار الإقليمي عبر التعاون في المجالات الاقتصادية والفنية. تبعاً لما تقدم فإن باكستان معنية بشكل مباشر بالدور الصيني الجديد لطبيعة العلاقات الثنائية التحالفية القائمة بينهما من جهة، ولطبيعة الموقف الصيني من قضايا مهمة ومثيرة بالنسبة لباكستان أبرزها مشكلة كشمير والبرنامج النووي إلى جانب طموح الصين إزاء المحيط الهندي المقترن مع طموحاتها في لعب دور عالمي وبشكل أكثر تخصيصاً السعي للعب دور آسيوي قيادي، الأمر الذي يقتضي منها إرساء قواعد استراتيجية في منطقة المحيط الهندي، حيث ستجد الصين نفسها إزاء الحاجة إلى الاعتماد على قوى إقليمية مهمة تشرف على هذه المنطقة، ومن أبرزها باكستان، ويعزز من ذلك احتمالات التنافس مع الهند إزاء مد النفوذ في المنطقة، وهو ما يمكن أن توظفه الولايات المتحدة لصالحها عبر التنسيق مع الهند في مواجهة الدور الصيني المقبل باتجاه تطويقه وتحجيمه(١٩٦).

ولطبيعة المصالح المشتركة بينهما تستمر باكستان في التوجه نحو الصين باعتبارها

---

(١٩٤) فرج، «الآسيان والأبيك: خيارات الإقليمية والعالمية في شرق آسيا،» ص ١٤١؛ عبد الله صبري، «الصعود الاقتصادي لشرق آسيا: الاتجاهات والمحددات،» **السياسة الدولية**، السنة ٣٠، العدد ١١٦ (نيسان/أبريل ١٩٩٤). انظر أيضاً: «التنمية الاقتصادية والدول حديثة التصنيع،» **المجلة الاقتصادية** (البنك المركزي المصري)، السنة ٣٢، العدد ٣ (١٩٩٢)، ص ٤٩٩، وحسين، المصدر نفسه، ص ٢٢٦ - ٢٢٧.

(١٩٥) انظر: حسين، المصدر نفسه، ص ٢٢٩؛ الشيخ، المصدر نفسه، ص ٢٢ - ٢٣؛ مطيع الله تائب، «الصين وآسيا الوسطى على طريق الحرير،» **قضايا دولية** (إسلام آباد)، العدد ٢٢٨ (أيار/مايو ١٩٩٤)، ص ٢٢؛ مراد ابراهيم الدسوقي، «الصين والهند والتحاور عبر لغة المصالح،» **الأهرام**، ١٧/٩/١٩٩٣، و «India and Its Neighbours,» *World Focus*, nos. 167-168 (November - December 1993), pp. 47-54.

(١٩٦) Abdul Waheed, *Pakistan's Foreign Policy in the 1990's*, p. 161, and *Asian Strategic Review, 1992-1993*, p. 197.

حليفاً استراتيجياً يحقق لها الأمن ويدعم موقفها إزاء الهند، فضلاً عن كونها تشكل العمق الاستراتيجي الذي تعتمد عليه في مواجهة أساليب الضغط الأمريكية، لذلك تبدو باكستان صريحة وواضحة في دعم ظهور كتلة آسيوية تقودها الصين، ولذلك فإنها تسعى لدى دول عالم الجنوب لإقناعها بالتعامل وتحقيق التعاون مع الصين انطلاقاً من الدور المستقبلي الذي تخطط له الصين وترغب فيه باكستان، وبخاصة أن الصين تحاول الظهور بمظهر المدافع عن قضايا دول عالم الجنوب انطلاقاً من طبيعة المبادىء التي تؤمن بها، والدور الذي تراه لنفسها في وسط دول عالم الجنوب بعيداً عن سيطرة القوى الخارجية[١٩٧].

(١٩٧) Notes for talk given by Ambassador of Pakistan to Iraq.

انظر أيضاً: ملاحظات من لقاء شخصي مع سعادة سفير باكستان في بغداد.

خاتمة واستنتاجات

على رغم أن المنهج الوظيفي في دراسة العلاقات الدولية ظهر بشكل خاص في الستينيات من القرن العشرين، بيد أن المتغيرات الدولية الناشئة إثر انتهاء الحرب الباردة، تؤكد أهمية هذا المنهج في دراسة العلاقات الدولية وتحليلها.

وفي اعتقادنا أن اعتماده أساساً في دراستنا لسياسة باكستان الإقليمية ناتج من اجتهادنا الخاص بأهمية الانصراف إلى الدراسات الواقعية التي تعتمد على مبدأ الانتشار التدريجي في التعاون. إن انضمام باكستان أو مساهمتها في إنشاء منظمتي سارك والإيكو، يعبر في اعتقادنا عن انصراف نحو حل المشكلات الإقليمية والسعي لتحقيق التعاون الإقليمي عبر الأطر التعاونية التي يمكن لهذه المنظمات أن تحققها إذا ما أخذت مداها الحقيقي الذي يرتقي إلى مستوى ما يحدث من متغيرات على صعيد العلاقات الدولية.

وحيث إن التغير في وسائل السياسة الخارجية ينصرف غالباً نحو خدمة الأهداف والمصالح العليا للدولة التي غالباً ما يكون التغيير الذي يصيبها بطيئاً وتدريجياً بسبب ما تشهده السياسات الخارجية للدول من قدر من الاستمرارية في المبادىء الأساسية المقترنة بالتغيير في الوسائل التنفيذية، فإن سياسة باكستان الإقليمية اتسمت بالثبات عند المبادىء والقيم الأساسية التي نشأت عليها دون أن يلغي ذلك تعدد المناهج التي اعتمدت في سبيل الوصول إلى تلك المبادىء والقيم الأساسية.

وإذا كانت المتغيرات الموضوعية والمجتمعية قد لعبت دورها في التأثير في السلوك السياسي الخارجي لباكستان وباتجاهات متعددة ومتباينة أحياناً، فإن التغيير الذي أصاب القيم والمناهج الأساسية التي شكلت جوهر إيديولوجيا باكستان كان أبطأ بكثير من حركة التغيير في الوسائل التي اعتمدت لتحقيقها، علماً أن باكستان لازالت دولة نامية تتعرض للتأثيرات التي تتعرض لها الدول الأخرى في عالم الجنوب.

وتبعاً لما تقدم تستمر مساعي باكستان في معالجة قضاياها الإقليمية ذات الأهمية الحيوية المرتبطة بالأمن والمصالح القومية. وفي ما يتعلق بقضية كشمير التي ظلت تحتل

الأولوية في اهتماماتها الإقليمية، فإن المتغيرات الدولية الناشئة من التحول من النظام الدولي الثنائي القطبية إلى النظام الأحادي القطبية وما ترتب عليه من نتائج تركت تأثيراتها الفاعلة باتجاه القبول بنوع من التسوية السياسية عبر حل وسط بين تمسك الهند بتفسيرها لاتفاقية سيملا والتزام باكستان بربط المادة (١) من تلك الاتفاقية وقرارات الأمم المتحدة بهذا الشأن كما أسلفنا. لذلك نرى أن القبول بالتقسيم الراهن كأمر واقع، والاعتراف بخط وقف إطلاق النار كحدود طبيعية تفصل الهند عن باكستان، وربما مع بعض التغييرات الحدودية التي تضمن الأمن والمصالح الاقتصادية للطرفين، هو الحل الأفضل الذي يمكن أن يعزز تحقيق اتفاق بينهما يفضي إلى الإقرار بحق المواطنين بالهجرة المتبادلة بين الهندوس والمسلمين على غرار ما حدث في عام التقسيم (١٩٤٧)، وبالتالي فإن مقترح أوين ديكسون في الأخذ بالاستفتاء بالأقسام أو المناطق ومن ثم وضع كل قسم أو منطقة في دولة بحسب نتيجة التصويت فيها، أو اعتماد خطة يمكن بها تحويل أو ضم المناطق المحسوم ولاؤها للهند أو باكستان دون الحاجة لإجراء تصويت فيها، واقتصار التصويت على المناطق غير المؤكدة، يبدو أكثر واقعية، ويمكن أن يشكل أساساً لحل مستقبلي خصوصاً إذا استمرت التوازنات الإقليمية قائمة ومدعومة باستمرار الظروف الدولية التي لا تسمح بحل حاسم لصالح أحد الطرفين.

وأما بالنسبة للبرنامج النووي، فإن تطوره لدى باكستان والهند على تلك المستويات التي وصل إليها يجعل من الصعوبة التخلي عنه ما لم يتم إيجاد تسوية شاملة للمشكلات الإقليمية القائمة بينهما وفي المقدمة منها مشكلة كشمير.

ونرى أنه حتى في حالة مثل هذه التسوية، فإن الطموحات السياسية الإقليمية لكل من الدولتين تتعاكس بفعل الدور الإقليمي المركزي الذي تسعى لإنجازه كل منهما. لذلك وفي ظل استمرار غياب حل عالمي شامل لمشكلات الانتشار النووي أفقياً وعمودياً، وإخفاق مخططات نزع شامل للأسلحة النووية، فإن المتوقع أن تتوصل الدولتان في مراحل لاحقة إلى أساسيات في نشاطهما النووي، منها:

١ - الإقرار بحق كل من الدولتين في الحفاظ على ما وصلت إليه من مستوى في برنامجها النووي.

٢ - تجميد العمل في الجانب العسكري من البرنامج النووي عند الحدود التي وصلت إليه كونه يشكل عنصر إنفاق باهظ التكاليف يترك تأثيراته سلباً في إمكانيات تحقيق وتطوير التنمية لديهما، ويهدد كنتيجة لذلك الاستقرار الداخلي والإقليمي لكليهما.

٣ - التوصل إلى اتفاقيات إقليمية مشتركة بعدم الاعتداء على المنشآت النووية للأطراف المعنية، وربما تدخل الصين في مثل هذه الاتفاقيات كعنصر أساسي لضمان الأمن والسلام في جنوب آسيا بشكل يؤدي إلى تعزيز الضمانات التي تثير هواجس

الهند إزاء دعوات الحل الثنائي الإقليمي بين الهند وباكستان وحسب.

٤ ـ إن ما تقدم يمكن أن يترابط ويتفاعل مع اتفاقيات مماثلة تعقد من قبل دول إقليم جنوب آسيا مع الجمهوريات النووية الآسيوية المستقلة عن الاتحاد السوفياتي سابقاً، فضلاً عن إيران، وربما عموم منطقة الشرق الأوسط.

٥ ـ إن مشاركة القوى النووية الأساسية في العالم مثل الولايات المتحدة وروسيا، فضلاً عن الصين، في تحقيق مثل هذا الإجماع الإقليمي يعزز ويعضد من مشاعر الأمن في مواجهة هواجسه التي تتمسك بها الهند بشكل خاص.

وفي مجال العلاقات الإقليمية، فإن الصين وأفغانستان وإيران للاعتبارات الواردة في البحث تشكل عناصر أساسية في الأمن الإقليمي.

ونرى أن ازدياد مصالح الصين في آسيا ونمو طموحاتها نحو جنوب آسيا والمحيط الهندي، فضلاً عن دول غرب ووسط آسيا، سيعزز من اعتمادها على باكستان لموقعها الجيوبوليتيكي، بيد أن ذلك يمكن أن يترافق مع تطوير التعاون، وبخاصة في المجالات الفنية والاقتصادية مع الهند كقوة آسيوية كبرى لا يمكن تجاهلها، وهو ما تؤكده محاور التطبيع في العلاقات بين البلدين منذ انتهاء الحرب الباردة وحتى الوقت الحاضر، خصوصاً أن استمرار تطوير العلاقات الصينية ـ الباكستانية، مترافقاً مع ما هو متوقع من نمو لقدرات الصين مستقبلاً، يمكن أن يترك تأثيره عبر الترغيب والترهيب في مستقبل العلاقات الصينية ـ الهندية.

إن ما تقدم من جانب آخر يمكن أن يكتسب أهميته مما هو مؤشر فيما تشهده العلاقات الهندية ـ الأمريكية من تطورات إيجابية، فمن المحتمل أن توظف الولايات المتحدة ذلك لمحاصرة طموحات الصين في المحيط الهندي مستقبلاً بشكل يترافق ويتفاعل مع تطور دور الصين باعتبارها قوة كبرى أو عظمى.

أما أفغانستان فإن طبيعة التعددية الإثنية قد تركت تأثيرها سلباً باتجاه استمرار الصراع وصعوبة التوصل إلى حل جذري في ظل غياب برنامج وطني أو إسلامي يتفق عليه. وفي ظل استمرار تدخل القوى الخارجية فإن أفغانستان تبدو مشروعاً قابلاً للتقسيم بين دول الجوار، بيد أن معارضة الهند لأية تغييرات جيوبوليتيكية تهدد التوازنات الإقليمية من جهة، ومخاطر التقسيم على جميع أو أغلب دول الجوار الإقليمي التي تتضمن تكوينات عرقية أو طائفية مُهدِدة للوحدة الوطنية والقومية من جهة أخرى، هما بحد ذاتهما عاملان يمنعان تقسيم أفغانستان. وفي ضوء ما تقدم، فإن المرجح هو استمرار حالة عدم الاستقرار إلى حين تجد القوى الأفغانية أن لا مفر من القبول بخيارات أخرى تتفق ومصالح دول الإقليم والقوى الخارجية الأخرى، فضلاً عن مصالح أفغانستان. ويتفق مع ذلك مستقبل العلاقات الباكستانية مع إيران التي

تتوقف إلى درجة كبيرة على المستوى المستقبلي لتطور العلاقات الإيرانية ـ الهندية التي نعتقد أنها ستكون مرهونة إلى درجة كبيرة بمدى تطور العلاقات الهندية ـ الأمريكية، هذا على فرض استمرار النظام الإيراني وإيديولوجيته ومسارات سياسته الخارجية الراهنة حيث تفترق العلاقات الأمريكية ـ الإيرانية في منطقتي الخليج العربي والمحيط الهندي. ويمكن القول إن هناك احتمالين رئيسين بهذا الخصوص:

الأول: إذا اتفقت مصالح الهند مع مصالح الولايات المتحدة في المنطقة، فإن هذا سيفضي إلى تعاون مشترك ضد إيران التي ستلجأ في هذه الحالة إلى تطوير العلاقات مع باكستان ودول الجوار الإسلامي الأخرى، فضلاً عن الصين، إلى مستوى استراتيجي.

الثاني: إذا اختلفت المصالح الهندية ـ الأمريكية في المستقبل، فإن هذا يمكن أن يحقق تعاوناً هندياً ـ إيرانياً مشتركاً ربما يكون على حساب باكستان ما لم يتم تحقيق وفاق إقليمي بين الهند وباكستان يشكل قاعدة يمكن أن تضم إطاراً أوسع للتعاون الإقليمي بين منظمتي سارك والإيكو. وفي مثل هذه الحالة ستشهد آسيا انحساراً للنفوذ الأمريكي لصالح الصين ودول آسيا الأخرى ومن ضمنها العالم الإسلامي.

وتجدر الإشارة إلى أن اتفاقاً آسيوياً نحو التعاون بين المجموعات والتنظيمات الإقليمية الآنفة الذكر سيدفع باتجاه تغييرات في مضمون الثوابت الإقليمية في سياسة باكستان، وذلك كنتيجة طبيعية للتغيير الذي ستشهده البيئة الإقليمية على صعيد الأمن والعلاقة مع القوى الخارجية والتأكيد على المضمون التعاوني الاقتصادي على حساب التمسك بالقيم العقائدية في سياسات الدول الإقليمية. ويمكن لذلك أن يؤشر بزوغ دور مستقبلي للقوى الآسيوية في السياسة الدولية في ظل نظام متعدد الأقطاب وإن كان بريادة أمريكية.

إزاء ما تقدم، سوف تسعى الولايات المتحدة ومعها حلفاؤها دول أوروبا إلى مقاومة ذلك عبر العديد من الوسائل أبرزها:

١ ـ الحفاظ على سياسة متوازنة بين الهند وباكستان مع ترجيح للتعاون مع الهند في مجال السيطرة على مناطق المحيط الهندي منعاً ـ أو تعطيلاً ـ لدور صيني مؤمل في هذه المنطقة، الأمر الذي سيرجح بدوره استمرار التعاون الصيني ـ الباكستاني بشكل أعمق قياساً لإمكانيات التعاون الصيني مع الهند.

٢ ـ الاستمرار في تأزيم المشكلات العرقية والطائفية في عموم المنطقة على غرار ما يحدث في أفغانستان لتعطيل إمكانيات تطور التعاون الإقليمي وتحقيق التنمية في منطقة جنوب آسيا ودول الجوار الأخرى.

ولذلك فإن منطقة كشمير ومناطق أخرى داخل الهند وباكستان يمكن أن تشهد

في هذه الحالة تصعيداً للخلافات والصراعات العرقية والطائفية، وربما الحروب الإقليمية المحدودة تحقيقاً للأهداف نفسها.

٣ ـ تأكيد تطوير العلاقات الهندية ـ الإسرائيلية، فضلاً عن دول آسيوية أخرى مثل سريلانكا وغيرها لطبيعة الأهداف المشتركة في مواجهة احتمالات صعود علاقات التعاون في العالم الإسلامي، وفي هذه الحالة، ستشهد الهند وإسرائيل تنسيقاً كبيراً باتجاه تطويق البرنامج النووي الباكستاني، وربما السعي لتحجيمه أو تدميره حيث يمكن عبر هذا الأسلوب أن تتدخل الولايات المتحدة لفرض حل يكون لصالح الهند وإسرائيل في مجال تحجيم الانتشار النووي في دول العالم الإسلامية.

إن المعلومات المتوفرة حول التعاون الهندي ـ الإسرائيلي في مجالات عديدة ومن ضمنها المجال النووي يعضد هذا الرأي، ولكنه في الوقت نفسه يجابه عقبة أساسية تتمثل في قدرة باكستان على الرد المقابل المقرون بتأييد الصين.

٤ ـ استمرار الوجود الأمريكي وتعزيزه في منطقة الخليج العربي ومناطق أخرى في آسيا ومن ضمنها منطقة المحيط الهندي للبقاء قريباً من مناطق المصالح الحيوية انطلاقاً من رؤية استراتيجية قوامها الاحتواء والتطويق. ولذلك فإن تعزيز الدور الإسرائيلي في منطقة الشرق الأوسط ودعم تطوير العلاقات الإسرائيلية ـ الهندية من أجل تأمين دور إقليمي متقدم لإسرائيل في هذه المنطقة سيكون أحد مساعي الولايات المتحدة لمنع توظيف الصين لعلاقاتها مع باكستان باتجاه نشر نفوذها في مناطق آسيا وتحديداً غرب ووسط آسيا.

تبعاً لما تقدم، فإن تطوير التعاون الإقليمي بين دول المنظومات الإقليمية وذات الصلة بتوجهات وسياسة باكستان الإقليمية سوف تتعرض لتهديدات جدية ما لم تنشأ إرادات إقليمية واعدة باتجاه دعم التعاون الإقليمي وتعزيزه اعتماداً على قوى صديقة كالصين كخطوة أساسية نحو مقاومة التحديات الخارجية القائمة والمحتملة. وما تقدم يعني أن منظمات التعاون الإقليمي مثل سارك والإيكو أمام مفترق طرق: فهي إما أن ترتقي إلى مستوى التحديات لتحقق قدراً عالياً من التعاون الإقليمي تحقيقاً وحفاظاً للأمن الإقليمي ومتطلبات التنمية والتطور، وهذا يقترن بالقرار السياسي الناضج المستند على قاعدة المصالح الاقتصادية المتبادلة، وإما أنها ستواجه إجهاضاً لمشاريعها وبرامجها بفعل تداخل المصالح الدولية للقوى المهيمنة عالمياً وطغيانها إلى المصالح الإقليمية والداخلية للدول الأعضاء في المجموعات الإقليمية.

ولأن كلا الاحتمالين قائم، فإننا نرجح أن التطور في التعاون الإقليمي سيكون تطوراً واعداً، ولكنه سيسير بخطى بطيئة تتناسب ومعطيات الموقف ومتغيراته إقليمياً ودولياً. ولأهمية ما تقدم وبخاصة على المصالح الوطنية للعراق، فضلاً عن المصالح العربية التي تتأثر سلباً أو إيجاباً بالمناطق المجاورة لها، ولطبيعة الروابط الاستراتيجية

جغرافياً واقتصادياً وسياسياً بين بلدان الإقليم العربي ودول الأقاليم الآسيوية وتحديداً دول جنوب ـ غرب ووسط آسيا، نعتقد أن مزيداً من الدراسات العلمية لها، لتطوير رؤى ومصالح تعاونية بين الوطن العربي ومناطق الجوار المذكورة، يعد ضرورياً.

وحيث إن العراق يشكل منطقة القلب لأية علاقات إقليمية عربية مع دول الجوار الآسيوية للاعتبارات الجغرافية والجيوبوليتيكية التي يتمتع بها، فإن العراق في اعتقادنا ينبغي أن يؤكد وجوده الإقليمي عبر تعزيز سياسة إقليمية تعاونية مع دول متعددة من مناطق الجوار الإقليمي العربية والإسلامية، ولا سيما أن اعتماد العلاقات التعاونية، وفق منهج وظيفي، ينطوي على دفع الخلافات السياسية نحو الخلف، ويرجح التعاون في المجالات الاقتصادية والفنية، ويسهل حل العديد من المشكلات الإقليمية المشتركة.

وفي سبيل ذلك، يعد دخول العراق منظمة الإيكو (ECO) والدعوة لقيام تنظيم إقليمي عربي مشرقي، مهماً، خصوصاً أنه يستطيع عبرهما أن يلعب دوراً فاعلاً في تحقيق الاتصال والتعاون الإقليمي بين المنظومتين الإقليميتين نظراً لموقعه الجيوبوليتيكي.

وعلى هذا الأساس يستطيع العراق، مدعوماً بدول التعاون الإقليمي، أن يدخل حواراً إقليمياً متوازناً مع الهند كقوة آسيوية كبرى لها مصالح مهمة في المنطقة.

وتأسيساً على ما تقدم، فإن السياسة الإقليمية لباكستان، فضلاً عن السياسة الإقليمية للهند وعلاقاتهما مع القوى الآسيوية ودول الجوار ومنها الصين وإيران وأقطار الخليج العربي، وكذلك جمهوريات وسط آسيا وتركيا وإسرائيل، تظل من المواضيع المهمة التي تحتاج إلى المزيد من البحث والتحليل لتأثيرها في الأمن الوطني والإقليمي لعموم دول جنوب غرب ووسط آسيا، ولا سيما العراق والوطن العربي.

الملاحق

الملحق رقم (١)

(*) القرار رقم ٤٧ (١٩٤٨) بشأن مسألة الهند وباكستان المقدم من ممثلي بلجيكا والصين وكولومبيا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية والصادر عن مجلس الأمن في اجتماعه المائتين والسادس والثمانين المنعقد في ٢١ أبريل/نيسان ١٩٤٨ (الوثيقة رقم S/726 المؤرخة ٢١ أبريل/نيسان ١٩٤٨).

إن مجلس الأمن

إذ نظر في الشكوى المقدمة من حكومة الهند بشأن النزاع على ولاية جامو وكشمير، وإذ استمع إلى كلمة ممثل الهند المؤكدة لهذه الشكوى وإلى رد ممثل باكستان وشكواه المضادة،

وإذ يؤيد بقوة الرأي القائل بأهمية التبكير بإقرار السلام والنظام في جامو وكشمير وبضرورة أن تبذل الهند وباكستان قصارى جهدهما سعياً إلى وقف كافة أشكال القتال،

وإذ يلاحظ بارتياح أن كلاً من الهند وباكستان ترى أن مسألة انضمام جامو وكشمير إلى باكستان ينبغي أن تتقرر بالطريقة الديمقراطية المتمثلة في إجراء استفتاء عام حر ونزيه،

(*) اقترع مجلس الأمن على هذا القرار بتاريخ ١٩٤٨/١/٢٠، وكانت النتيجة كالتالي:

مؤيدون: الأرجنتين(**)، كندا(**)، الصين، فرنسا، سوريا(**)، المملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية.

معترضون: لا أحد.

ممتنعون: بلجيكا(**)، كولومبيا(**)، جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية(**) والاتحاد السوفياتي.

البلدان ذات النجمتين (**) تعني أعضاء غير دائمين في مجلس الأمن.

وإذ يرى أن استمرار النزاع يمكن أن يشكل خطراً على السلام والأمن الدوليين،

يؤكد قراره رقم ٣٨ (١٩٤٨) الصادر في ١٧ يناير/كانون الثاني ١٩٤٨؛

يقرر زيادة عدد أعضاء اللجنة المشكلة بموجب قراره رقم ٣٩ (١٩٤٨) الصادر في ٢٠ يناير/كانون الثاني ١٩٤٨، إلى خمسة أعضاء وأن تضم، بالإضافة إلى الأعضاء الوارد ذكرهم في ذلك القرار، ممثلي.......... و.........، وأن يقوم رئيس المجلس، في حالة عدم اكتمال عضوية اللجنة خلال عشرة أيام بدءاً من تاريخ اعتماد هذا القرار، باختيار عضو أو أعضاء من الأمم المتحدة، حسبما يقتضي الأمر، لاستكمال الأعضاء الخمسة؛

يكلف اللجنة بالتوجه إلى شبه القارة الهندية وبأن تضع هناك مساعيها الحميدة تحت تصرف حكومتي الهند وباكستان بغية تيسير اتخاذ التدابير اللازمة سواء لإقرار السلام والنظام أو لقيام الحكومتين بعقد الاستفتاء العام بالتعاون معاً ومع اللجنة، كما يطلب من اللجنة أن تطلع المجلس على ما يتم اتخاذه انطلاقاً من هذا القرار؛ ولهذا الغرض،

يوصي حكومتي الهند وباكستان باتخاذ التدابير المبينة أدناه باعتبارها مناسبة في نظر مجلس الأمن للتوصل إلى وقف القتال ولتوفير الظروف المواتية لإجراء استفتاء عام حر ونزيه يتقرر من خلاله انضمام ولاية جامو وكشمير إلى أي من الهند أو باكستان.

أ ـ إقرار السلام والنظام

١ ـ ينبغي على حكومة باكستان أن تتعهد ببذل قصارى جهدها لكي:

(أ) تضمن أن ينسحب من ولاية جامو وكشمير رجال القبائل والوطنيون الباكستانيون الذين لا يقيمون عادة في الولاية والذين دخلوها لأغراض القتال، وأن تمنع دخول مثل هذه العناصر بأي شكل من الأشكال إلى الولاية وتحجم عن تقديم مساعدة مادية من أي نوع لأولئك الذين يقاتلون داخل الولاية.

(ب) أن تحيط جميع المعنيين علماً بأن التدابير المنصوص عليها أعلاه وفي الفقرات التالية تكفل لجميع رعايا الولاية، بصرف النظر عن عقيدتهم أو طائفتهم أو حزبهم، الحرية الكاملة في التعبير عن وجهات نظرهم وفي التصويت على مسألة انضمام الولاية، وأنه يتعين عليهم من ثم التعاون في صون السلام والنظام.

٢ ـ ينبغي على حكومة الهند:

(أ) أن تبادر حيث يثبت على نحو يرضي اللجنة التي تشكلت بموجب القرار رقم ٣٩ (١٩٤٨) الصادر عن مجلس الأمن، أن رجال القبائل ينسحبون وأن ترتيبات

لوقف القتال قد اتخذت بالفعل، والقيام، بالتشاور مع اللجنة، بتنفيذ خطة لسحب قواتها من جامو وكشمير، مع خفض حجمها تدريجياً إلى الحد الأدنى من القوة المطلوبة لمساعدة السلطة المدنية في المحافظة على القانون والنظام،

(ب) أن تعلن أن الانسحاب يجري على مراحل؛ وأن تعلن عن انتهاء كل مرحلة من هذه المراحل؛

(ج) حين يتم خفض القوات الهندية إلى الحد الأدنى من القوة المنصوص عليها في الفقرة (أ) أعلاه، أن تتخذ، بالتشاور مع اللجنة، الترتيبات اللازمة لتنفيذ تمركز القوات الباقية بما يتفق والمبادىء التالية:

(١) ألا ينطوي وجود القوات على أي تخويف أو شبه تخويف لسكان الولاية؛

(٢) أن يبقى في المناطق المتقدمة أقل عدد ممكن من القوات؛

(٣) أن يرابط أي احتياطي من القوات يمكن أن يندرج ضمن القوة الإجمالية داخل منطقة القاعدة الحالية لهذه القوات.

٣ ـ أن توافق حكومة الهند على أن ترابط هذه القوات في مناطق يتم الاتفاق عليها مع المشرف العام على الاستفتاء إلى أن ترى إدارة الاستفتاء العام المشار إليها أدناه ضرورة ممارسة سلطات الإدارة والإشراف على القوات والشرطة في الولاية وفقاً لما تنص عليه الفقرة ٨.

٤ ـ أن تبدأ، بعد دخول الخطة المشار إليها في الفقرة الفرعية (أ) من الفقرة ٢ أعلاه، حيز التنفيذ في الاستعانة بأسرع ما يمكن بقوات محلية يتم اختيارها في كل إقليم كي تتولى إقرار القانون والنظام وصونهما مع إيلاء الاعتبار الواجب لحماية الأقليات وفقاً للمتطلبات الإضافية التي تحددها إدارة الاستفتاء المشار إليها في الفقرة ٧.

٥ ـ أن تقوم اللجنة، إذا تبين أن هذه القوات المحلية غير كافية، وبناء على موافقة حكومتي الهند وباكستان باتخاذ الترتيبات اللازمة للاستعانة من أية منطقة بقوات ترى أنها فعالة لخدمة الغاية المتمثلة في تحقيق السلام.

ب ـ الاستفتاء العام

٦ ـ تتعهد حكومة الهند بالعمل على أن تقوم حكومة الولاية بدعوة المجموعات السياسية الرئيسية إلى اختيار ممثلين مسؤولين كي يشاركوا مشاركة كاملة وعلى قدم المساواة في مباشرة الإدارة على المستوى الوزاري أثناء الإعداد للاستفتاء وإجرائه.

٧ ـ تتعهد حكومة الهند بأن تنشأ في جامو وكشمير إدارة للاستفتاء تنظم بأسرع

ما يمكن استفتاء على مسألة انضمام الولاية إلى الهند أو إلى باكستان.

٨ ـ تعمل حكومة الهند على أن توكل الولاية إلى إدارة الاستفتاء العام السلطات التي تراها هذه الإدارة ضرورية لإجراء استفتاء عام نظيف ونزيه بما في ذلك ـ تحقيقاً لهذا الغرض وحده ـ إدارة القوات والشرطة في الولاية والإشراف عليها.

٩ ـ تعمل حكومة الهند، بناء على طلب إدارة الاستفتاء العام، على أن توفر من القوات الهندية المساعدات التي قد تحتاجها الإدارة العامة للاستفتاء لأداء مهامها.

١٠ ـ (أ) توافق حكومة الهند على تعيين مندوب للأمين العام للأمم المتحدة مشرفاً عاماً على الاستفتاء.

(ب) يتمتع المشرف العام على الاستفتاء، الذي يعمل كموظف بولاية جامو وكشمير، بسلطة تعيين المعاونين وغيرهم من المساعدين وصياغة النظم التي تحكم الاستفتاء. وتقوم ولاية جامو وكشمير بتعيين هؤلاء المساعدين والمعاونين رسمياً كما تذيع رسمياً مشروعات النظم والترتيبات.

(ج) تتعهد حكومة الهند بالعمل بما يكفل قيام حكومة جامو وكشمير بتعيين الأشخاص ذوي الكفاءة العالية الذين يختارهم المشرف العام على الاستفتاء للعمل كقضاة لهم وضع خاص في النظام القضائي للولاية كي يولوا النظر في القضايا التي يرى المشرف العام على الاستفتاء أنها تؤثر تأثيراً خطيراً على إعداد استفتاء عام حر ونزيه وإدارته.

(د) تشكل اختصاصات المشرف العام موضوعاً لمفاوضات منفصلة تجري بين الأمين العام للأمم المتحدة وحكومة الهند. ويحدد المشرف العام اختصاصات مساعديه ومرؤوسيه.

(هـ) يتمتع المشرف العام بحق الاتصال المباشر بحكومة الولاية وباللجنة المنبثقة عن مجلس الأمن وبمجلس الأمن من خلال هذه اللجنة، وبحكومتي الهند وباكستان وبممثليهما في اللجنة. ويجب عليه أن يخطر أي طرف أو جميع الأطراف سالفي الذكر (حسبما يتراءى له) بكل ما ينشأ من ظروف تتعارض في رأيه مع حرية الاستفتاء العام.

١١ ـ تتعهد حكومة الهند بأن تمنع، أو تقدم للمشرف العام والعاملين معه الدعم الكامل لمنع أي تهديد أو إكراه أو تخويف، وأية رشوة أو غيرها من أشكال التأثير غير اللائق على المقترعين في الاستفتاء، وتعلن حكومة الهند هذا التعهد رسمياً، كما تحث حكومة الولاية على إعلانه بوصفه تعهداً دولياً ملزماً لجميع السلطات العامة والمسؤولين في جامو وكشمير.

١٢ ـ تعلن حكومة الهند نفسها، ومن خلال حكومة جامو وكشمير، كما تبين للكافة، أن جميع رعايا الولاية، بصرف النظر عن عقيدتهم أو طائفتهم أو حزبهم،

سوف يتمتعون بالأمان والحرية في التعبير عن وجهات نظرهم، وفي الاقتراع على مسألة انضمام الولاية، كما ستتوافر حرية الصحافة وحرية الكلمة والتجمع وحرية التنقل داخل الولاية، بما في ذلك حرية الدخول والخروج على النحو المشروع.

١٣ ـ تبذل حكومة الهند، وتعمل على أن تبذل حكومة الولاية بدورها، قصارى الجهد لإخلاء الولاية من جميع المواطنين الهنود بخلاف أولئك الذين يقيمون فيها عادة أو الذين دخلوها في أو منذ ١٥ أغسطس/آب ١٩٤٧ لغرض مشروع.

١٤ ـ تعمل حكومة الهند على أن تفرج حكومة الولاية عن جميع المسجونين السياسيين وتتخذ كافة الخطوات الممكنة بغية:

(أ) دعوة جميع مواطني الولاية الذين رحلوا عنها بسبب الاضطرابات إلى العودة وأن تتاح لهم حرية العودة إلى ديارهم وممارسة حقوقهم كمواطنين؛

(ب) الإحجام عن أي أعمال انتقامية؛

(ج) توفير الحماية الملائمة للأقليات في كافة أجزاء الولاية.

١٥ ـ تبلغ لجنة مجلس الأمن، لدى انتهاء الاستفتاء، المجلس بما إذا كان الاستفتاء حراً ونزيهاً بالفعل أم لا.

ج ـ أحكام عامة

١٦ ـ تدعى كل من حكومتي الهند وباكستان إلى تعيين ممثل لها لدى اللجنة كي يقدم لها ما تحتاجه من مساعدة في أداء مهمتها.

١٧ ـ تعين اللجنة في جامو وكشمير عدداً من المراقبين وفقاً لما يتطلبه أي عمل من الأعمال التي تتخذ لتنفيذ التدابير المبينة في الفقرات السابقة.

١٨ ـ تقوم لجنة مجلس الأمن بتنفيذ المهام الموكلة إليها في هذا القرار.

الملحق رقم (٢)

(*) القرار الصادر عن لجنة الأمم المتحدة للهند وباكستان والمؤرخ في ١٣ أغسطس/آب ١٩٤٨ (الوثيقة رقم S/1100 الفقرة ٧٥، المؤرخة في ٩ نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٤٨).

إن لجنة الأمم المتحدة للهند وباكستان

إذ تولي عناية فائقة لما أبداه كل من ممثلي الهند وباكستان من وجهات نظر بشأن الوضع في ولاية جامو وكشمير،

(*) اعتمدت لجنة الأمم المتحدة للهند وباكستان هذا القرار بالإجماع في ١٣/٨/١٩٤٨.
أعضاء اللجنة: الأرجنتين وبلجيكا وكولومبيا وتشيكوسلوفاكيا والولايات المتحدة الأمريكية.

وإذ ترى أن وقف القتال فوراً وإصلاح الأوضاع التي يمكن أن يشكل استمرارها خطراً يهدد السلام والأمن الدوليين أمران ضروريان لإنجاز مساعيها الرامية إلى مساعدة حكومتي الهند وباكستان في تحقيق تسوية نهائية للموقف،

تقرر أن تعرض على حكومتي الهند وباكستان في آن معاً، المقترحات التالية:

الجزء الأول

وقف إطلاق النار

أ ـ توافق حكومتا الهند وباكستان على أن تصدر القيادتان العليان في البلدين، كل على حدة وفي آن واحد، أمراً بوقف إطلاق النار يسري على جميع القوات الخاضعة لسيطرتهما، وذلك في أقرب تاريخ ممكن ـ أو في أقرب تواريخ ممكنة ـ يتم الاتفاق عليه بصفة مشتركة في غضون أربعة أيام من قبول الحكومتين لهذه المقترحات.

ب ـ توافق القيادتان العليان للقوات الهندية والباكستانية على الإحجام عن اتخاذ أية تدابير من شأنها زيادة القدرة العسكرية للقوات الخاضعة لسيطرتهما في ولاية جامو وكشمير. (يراعى، في إطار هذه المقترحات، أن عبارة «القوات الخاضعة لسيطرتها» تشمل جميع القوات النظامية وغير النظامية، المقاتلة أو المشاركة في القتال في كلا الجانبين).

ج ـ يبادر القائدان العامان للقوات الهندية والقوات الباكستانية دون إبطاء إلى التباحث بشأن أية تغييرات محلية في الأوضاع الراهنة من شأنها تيسير وقف إطلاق النار.

د ـ تقوم اللجنة، حسبما يتراءى لها، وطبقاً لما تراه ممكناً، بتعيين مراقبين عسكريين يتولون، تحت سلطتها وبالتعاون مع كلا القيادتين، الإشراف على الالتزام بوقف إطلاق النار.

هـ ـ توافق حكومتا الهند وباكستان على مناشدة شعبيهما الإسهام في توفير جو يساعد على إجراء مزيد من المفاوضات وفي العمل على استمرار هذا الجو.

الجزء الثاني

اتفاقية هدنة

توافق الحكومتان، في نفس الوقت مع قبولهما الاقتراح الخاص بوقف القتال فوراً على النحو المبين في الجزء الأول، على المبادىء التالية كأساس لصياغة اتفاقية هدنة تتحدد تفاصيلها خلال مناقشات تجري بين ممثليهما واللجنة:

أ ـ (١) توافق حكومة باكستان على سحب قواتها من ولاية جامو وكشمير حيث يشكل وجود القوات الباكستانية على أرض هذه الولاية تغيراً مادياً في الوضع منذ أن عرضته حكومة باكستان على مجلس الأمن.

(٢) تبذل حكومة باكستان قصارى الجهد للعمل بما يكفل إخلاء ولاية جامو وكشمير من رجال القبائل والوطنيين الباكستانيين من غير المقيمين فيها عادة والذين دخلوا الولاية بغرض القتال.

(٣) تتولى السلطات المحلية، تحت إشراف اللجنة، إدارة الأراضي التي تجلو منها القوات الباكستانية إلى حين التوصل إلى تسوية نهائية.

ب ـ (١) توافق حكومة الهند على البدء في سحب الجزء الأكبر من قواتها من ولاية جامو وكشمير على مراحل يتم الاتفاق عليها مع اللجنة، وذلك حين تبلغ اللجنة حكومة الهند بأن رجال القبائل والوطنيين الباكستانيين المشار إليهم في الفقرة الفرعية أ (٢) من الجزء الثاني أعلاه، قد انسحبوا واضعين بذلك حداً للوضع الذي عرضته حكومة الهند على مجلس الأمن بوصفه السبب في وجود القوات الهندية في ولاية جامو وكشمير، وبأنه يجري أيضاً سحب القوات الباكستانية من الولاية.

(٢) تحتفظ الحكومة الهندية داخل الخطوط القائمة حال وقف إطلاق النار بقوة تمثل الحد الأدنى من قواتها وتعتبر بالاتفاق مع اللجنة ضرورية لمساعدة السلطات المحلية في تحقيق الالتزام بالقانون والنظام، إلى حين قبول شروط التسوية النهائية للوضع في ولاية جامو وكشمير. وستضع اللجنة مراقبيها أينما ترى أن الضرورة تقتضي ذلك.

(٣) تتعهد حكومة الهند بالعمل على أن تتخذ حكومة ولاية جامو وكشمير كل ما يمكنها اتخاذه من تدابير لكي تعلن رسمياً اعتزامها حماية السلام والقانون والنظام، وكفالة كل الحقوق السياسية وحقوق الإنسان.

ج ـ (١) يذاع، عند التوقيع عليه، النص الكامل لاتفاقية الهدنة أو للبيان المتضمن المبادىء المتعلقة بها على نحو ما تم الاتفاق عليه بين الحكومتين واللجنة.

الجزء الثالث

تؤكد حكومتا الهند وباكستان من جديد رغبتهما في أن يتحدد الوضع المقبل لولاية جامو وكشمير بما يتفق وإرادة شعب الولاية. وتوافق الحكومتان، من هذا المنطلق ولدى قبول اتفاقية الهدنة، على إجراء مشاورات مع اللجنة لتحديد الشروط العادلة والمنصفة التي تكفل التعبير الحر عن هذه الإرادة.

الملحق رقم (٣)

(*) القرار رقم ٩١ (١٩٥١) بشأن مسألة الهند وباكستان، المقدم من ممثلي المملكة المتحدة والولايات المتحدة، والصادر عن مجلس الأمن في ٣٠ مارس/آذار ١٩٥١ (الوثيقة رقم S/2017/REV.I المؤرخة في ٣٠ مارس/آذار ١٩٥١).

إن مجلس الأمن

وقد تلقى تقرير السير أوين ديكسون، ممثل لجنة الأمم المتحدة للهند وباكستان، بشأن المهمة التي كلفه بها قرار مجلس الأمن رقم ٨٠ (لعام ١٩٥٠) الصادر في ١٤ مارس/آذار ١٩٥٠، وأحاط علماً بهذا التقرير؛

وإذ يلاحظ أن حكومتي الهند وباكستان قد قبلتا الأحكام الواردة في القرارين الصادرين في ١٣ أغسطس/آب ١٩٤٨ و٥ يناير/كانون الثاني ١٩٤٨ عن لجنة الأمم المتحدة للهند وباكستان، أكدتا مجدداً رغبتهما في أن يتقرر مستقبل ولاية جامو وكشمير بطريقة ديمقراطية تتمثل في إجراء استفتاء تحت إشراف الأمم المتحدة؛

وإذ يلاحظ أن المجلس العام «للمؤتمر الوطني لعموم جامو وكشمير» قد اتخذ في أكتوبر/تشرين الأول ١٩٥٠ قراراً يوصي بعقد جمعية تأسيسية لتحديد الشكل المقبل والانتخابات المقبلة لولاية جامو وكشمير؛

وإذ يلاحظ أيضاً من تصريحات صدرت عن سلطات رسمية أنه من المزمع اتخاذ تدابير لعقد هذه الجمعية التأسيسية وأن المنطقة التي ستنتخب منها هذه الجمعية ليست سوى جزء من كامل أراضي جامو وكشمير؛

وإذ يذكر الحكومات والسلطات المعنية بالمبدأ المتضمن في قراراته ٤٧ (لعام ١٩٤٨) الصادر في أبريل/نيسان ١٩٤٨، و١٥ (لعام ١٩٤٨) الصادر في ٣ يونيو/حزيران ١٩٤٨، و٨٠ (لعام ١٩٥٠) الصادر في ١٤ مارس/آذار ١٩٥٠، وبقراري لجنة الأمم المتحدة للهند وباكستان الصادرين في ١٣ أغسطس/آب ١٩٤٨ و٥ يناير/كانون الثاني ١٩٤٩، بأن الوضع النهائي لولاية جامو وكشمير سيتحدد وفقاً للإرادة التي يعبر عنها الشعب بطريقة ديمقراطية من خلال استفتاء حر ونزيه يجري تحت إشراف الأمم المتحدة؛

(*) اقترع مجلس الأمن على هذا القرار في ٣٠/٣/١٩٥١، وكانت النتيجة كالتالي:

مؤيدون: البرازيل(**)، الصين، الاكوادور(**)، فرنسا، هولندا(**)، المملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية.

معترضون: لا أحد.

ممتنعون: الهند والاتحاد السوفياتي ويوغسلافيا.

البلدان ذات النجمتين (**) تعني أعضاء غير دائمين في مجلس الأمن.

وإذ يؤكد أن عقد جمعية تأسيسية على نحو ما أوصى به المجلس العام «للمؤتمر الوطني لعموم جامو وكشمير»، وأي عمل قد تسعى هذه الجمعية إلى اتخاذه لتحديد الشكل المقبل والانتخابات المقبلة للولاية بكاملها أو لأي جزء منها، لا يشكلان تحديداً لوضع الولاية طبقاً للمبدأ سالف الذكر؛

وإذ يعلن إيمانه بأن من واجب مجلس الأمن، في اضطلاعه بمسؤوليته الأولية للحفاظ على السلام والأمن الدوليين، أن يساعد الطرفين على التوصل إلى حل ودي لنزاع كشمير، وبأن حل هذا النزاع على وجه السرعة أمر له أهمية بالغة للحفاظ على السلام والأمن الدوليين؛

وإذ يلاحظ من تقرير السير أوين ديكسون أن نقاط الخلاف الرئيسية التي تحول دون اتفاق الطرفين هي:

(أ) إجراءات ومدى إخلاء الولاية من القوات العسكرية توطئة لعقد استفتاء.

(ب) مدى الرقابة التي يتعين فرضها على ممارسة الحكومة لوظائفها في الولاية لضمان حرية الاستفتاء ونزاهته.

(١) يقبل استقالة السير أوين ديكسون نزولاً على طلبه ويعرب عن امتنانه للسير أوين لما أبداه من اقتدار وتفان في اضطلاعه بمهمته؛

(٢) يقرر أن يعين ممثلاً للأمم المتحدة للهند وباكستان خلفاً للسير أوين ديكسون؛

(٣) يكلف ممثل الأمم المتحدة بأن يتوجه إلى شبه القارة وأن ينفذ، بعد التشاور مع حكومتي الهند وباكستان، إخلاء ولاية جامو وكشمير من القوات العسكرية على أساس القرارين الصادرين عن لجنة الأمم المتحدة للهند وباكستان في ١٣ أغسطس/آب ١٩٤٨ و٥ يناير/كانون الثاني ١٩٤٩؛

(٤) يناشد الطرفين التعاون إلى أقصى حد مع ممثل الأمم المتحدة في تنفيذ إخلاء ولاية جامو وكشمير من القوات العسكرية؛

(٥) يكلف ممثل الأمم المتحدة بأن يقدم تقريراً إلى مجلس الأمن في غضون ثلاثة أشهر من تاريخ وصوله إلى شبه القارة. فإذا لم يكن ممثل الأمم المتحدة قد نفذ، عند تقديم هذا التقرير، الإخلاء العسكري، طبقاً للفقرة ٣ أعلاه، أو حصل على موافقة الطرفين على خطة لتنفيذ مثل هذا الإخلاء، فإن عليه أن يعرض على مجلس الأمن نقاط الخلاف بين الطرفين بشأن تفسير وتنفيذ القرارين الصادرين في ١٣ أغسطس/آب ١٩٤٨ و٥ يناير/كانون الثاني ١٩٤٩، والتي يرى ضرورة حلها لتنفيذ مثل هذا الإخلاء؛

(٦) يناشد الطرفين، إذا ما رأى ممثل الأمم المتحدة أن مناقشتهما معه لم تسفر عن اتفاق كامل، أن يقبلا التحكيم في كل نقاط الخلاف المتبقية والتي يحددها ممثل الأمم المتحدة في التقرير الذي يقدمه طبقاً للفقرة ٥ أعلاه، على أن يقوم بهذا التحكيم محكم، أو هيئة تحكيمية، يعينه (أو يعينها) رئيس محكمة العدل الدولية بعد مشاورات مع الطرفين؛

(٧) يقرر أن يستمر فريق المراقبين العسكريين في الإشراف على وقف إطلاق النار في الولاية؛

(٨) يرجو حكومتي الهند وباكستان العمل بما يكفل الاستمرار في الالتزام بإخلاص باتفاقهما بشأن وقف إطلاق النار، ويناشدهما اتخاذ كافة التدابير الممكنة التي تكفل قيام واستمرار جو يساعد على إجراء مزيد من المفاوضات والإحجام عن كل عمل من شأنه الإضرار بالتسوية العادلة والسلمية؛

(٩) يطلب من الأمين العام أن يقدم إلى ممثل الأمم المتحدة للهند وباكستان كل الخدمات والتسهيلات اللازمة لتنفيذ أحكام هذا القرار.

(*)القرار رقم ١٢٢ (١٩٥٧) الصادر عن مجلس الأمن في اجتماعه الخامس والستين بعد السبعمائة في ٢٤ يناير/كانون الثاني ١٩٥٧.

إن مجلس الأمن

وقد استمع إلى بيانات من ممثلي حكومتي الهند وباكستان بشأن النزاع على ولاية جامو وكشمير،

وإذ يذكر الحكومتين والسلطات المعنية بالمبدأ المتضمن في قراراته ٤٧ (١٩٤٨) الصادر في ٢١ أبريل/نيسان ١٩٤٨، و٥١ (١٩٤٨) الصادر في ٣ يونيو/حزيران ١٩٤٨، و٨٠ (١٩٥٠) الصادر في ١٤ مارس/آذار ١٩٥٠، و٩١ (١٩٥١) الصادر في ٣٠ مارس/آذار ١٩٥١، وبقراري لجنة الأمم المتحدة للهند وباكستان الصادرين في أغسطس/آب ١٩٤٨، و٥ يناير/كانون الثاني ١٩٤٩، بأن يتقرر الوضع النهائي لولاية

(*) اقترع مجلس الأمن على هذا القرار في ١٩٥٧/١/٢٤، وكانت النتيجة على النحو التالي:
مؤيدون: استراليا(**)، الصين، كولومبيا(**)، كوبا(**)، فرنسا، العراق(**)، الفيليبين(**)، السويد(**)، المملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية.

معترضون: لا أحد.

ممتنعون: الاتحاد السوفياتي.

البلدان ذات النجمتين (**) تعني أعضاء غير دائمين في مجلس الأمن.

جامو وكشمير طبقاً للإرادة التي يعبر عنها الشعب بالطريقة الديمقراطية من خلال استفتاء حر ونزيه يجري تحت إشراف الأمم المتحدة،

(١) يؤكد من جديد ما أكده في قراره ٩١ (١٩٥١)، ويعلن أن عقد جمعية تأسيسية على نحو ما أوصى به المجلس العام «للمؤتمر الوطني لعموم جامو وكشمير»، وأن أي عمل اتخذه أو قد يسعى إلى اتخاذه هذا المجلس لتحديد الشكل والانتماء المقبلين للولاية أو لأي جزء منها، وأي عمل تقدم عليه الأطراف المعنية دعماً لمثل هذه التدابير من جانب هذه الجمعية، لا يشكلان تحديداً لوضع الولاية طبقاً للمبدأ سالف الذكر؛

(٢) يقرر الاستمرار في نظر النزاع.

الملحق رقم (٤)

(*) القرار الصادر عن اجتماع لجنة الأمم المتحدة للهند وباكستان في ٥ يناير/ كانون الثاني ١٩٤٩ (الوثيقة رقم S/1196، الفقرة ١٥، المؤرخة في ١٠ يناير/كانون الثاني ١٩٤٩).

إن لجنة الأمم المتحدة للهند وباكستان

إذ تلقت من حكومتي الهند وباكستان رسالتين مؤرختين في ٢٣ ديسمبر/كانون الأول و٢٥ ديسمبر/كانون الأول ١٩٤٨، على التوالي، تفيدها بقبولهما المبادىء التالية المكملة لقرار اللجنة الصادر في أغسطس/آب ١٩٤٨؛

١ ـ تتقرر مسألة انضمام ولاية جامو وكشمير إلى الهند أو إلى باكستان من خلال الطريقة الديمقراطية المتمثلة في إجراء استفتاء عام حر ونزيه؛

٢ ـ يعقد استفتاء عام حين ترى اللجنة أنه قد تم تنفيذ ترتيبات وقف إطلاق النار والهدنة المبينة في الجزأين الأول والثاني من قرار اللجنة الصادر في ١٣ أغسطس/آب ١٩٤٨؛ وإنجاز الترتيبات اللازمة للاستفتاء؛

٣ ـ (أ) يعين الأمين العام للأمم المتحدة، بالاتفاق مع اللجنة، مشرفاً عاماً على الاستفتاء يكون شخصية تتمتع بمكانة دولية رفيعة وخليقة بالثقة العامة. وتقوم حكومة جامو وكشمير بتعيينه رسمياً لشغل هذه الوظيفة.

(*) اعتمدت لجنة الأمم المتحدة للهند وباكستان هذا القرار بالإجماع في ١٩٤٩/٩/٥.
أعضاء اللجنة: الأرجنتين وبلجيكا وكولومبيا وتشيكوسلوفاكيا والولايات المتحدة الأمريكية.

(ب) يستمد المشرف العام على الاستفتاء من ولاية جامو وكشمير السلطات التي يراها ضرورية لتنظيم الاستفتاء العام وإدارته والعمل بما يكفل حرية هذا الاستفتاء ونزاهته.

(ج) يخول المشرف العام على الاستفتاء سلطة تعيين فريق من الموظفين، فضلاً عن المساعدين والمراقبين وفقاً لما يحتاجه.

٤ ـ (أ) بعد تنفيذ أحكام الجزأين الأول والثاني من قرار اللجنة الصادر في ١٣ أغسطس/آب ١٩٤٨، وحين تطمئن اللجنة إلى استتباب الأوضاع السلمية في الولاية، تحدد اللجنة والمشرف العام على الاستفتاء، بالتشاور مع حكومة الهند، الوضع النهائي للقوات المسلحة الهندية والقوات المسلحة للولاية، على أن يراعى في هذا الوضع إيلاء العناية المناسبة لأمن الولاية وحرية الاستفتاء العام.

(ب) فيما يتصل بالأراضي المشار إليها في الفقرة الفرعية (أ) ٢ من الجزء الثاني من القرار الصادر في ١٣ أغسطس/آب، تحدد اللجنة والمشرف العام على الاستفتاء، بالتشاور مع السلطات المحلية، الوضع النهائي للقوات المسلحة في هذه الأراضي.

٥ ـ يتعين على جميع السلطات المدنية والعسكرية داخل الولاية والعناصر السياسية الرئيسية في هذه الولاية التعاون مع المشرف العام على الاستفتاء في التحضير لهذا الاستفتاء وعقده.

٦ ـ يدعى جميع مواطني الولاية الذين غادروها بسبب الاضطرابات إلى العودة وتكفل لهم حرية العودة وممارسة جميع حقوقهم كمواطنين. وتيسيراً لعودة هؤلاء المواطنين إلى وطنهم، يتم تشكيل لجنتين تتكون الأولى ممن تعينهم الهند، وتضم الثانية المعينين من قبل باكستان.

وتعمل هاتان اللجنتان تحت قيادة المشرف العام على الاستفتاء. وتتعاون حكومتا الهند وباكستان وجميع السلطات في ولاية جامو وكشمير مع المشرف العام على الاستفتاء في وضع هذا الترتيب موضع التنفيذ.

٧ ـ تتعهد جميع السلطات في ولاية جامو وكشمير بالعمل مع المشرف العام على الاستفتاء بما يكفل:

(أ) عدم تعرض المقترعين في الاستفتاء لأي تهديد أو إكراه أو تخويف أو رشوة، أو غير ذلك من أشكال التأثير.

(ب) عدم وضع أي قيود على النشاط السياسي المشروع في الولاية. ويتمتع جميع رعايا الولاية، بصرف النظر عن عقيدتهم أو طائفتهم أو حزبهم، بالأمان وحرية التعبير عن وجهات نظرهم والتصويت على مسألة انضمام الولاية إلى الهند أو باكستان. وتكفل حرية الصحافة والكلمة وحرية التنقل في الولاية، بما في ذلك حرية الدخول والخروج المشروعين.

(ج) يتم الإفراج عن جميع المسجونين السياسيين.

(د) تكفل الحماية المناسبة للأقليات في جميع أنحاء الولاية.

(هـ) عدم اللجوء إلى أعمال انتقامية.

٨ ـ يحيل المشرف العام على الاستفتاء إلى لجنة الأمم المتحدة للهند وباكستان المشاكل التي قد يحتاج فيها إلى مساعدة، كما تستطيع اللجنة، حسبما يتراءى لها، أن تناشد المشرف العام على الاستفتاء الإنابة عنها في النهوض بأي من المسؤوليات الموكلة إليها.

٩ ـ يقوم المشرف العام عقب الاستفتاء بإبلاغ نتيجته إلى اللجنة وإلى حكومة جامو وكشمير. وعندئذٍ تقدم اللجنة إلى مجلس الأمن شهادة عما لو كان الاستفتاء العام قد اتسم بالحرية والنزاهة أم لا.

١٠ ـ بعد التوقيع على اتفاقية الهدنة مباشرة يجري وضع تفاصيل المقترحات سالفة الذكر خلال المشاورات المشار إليها في الجزء الثالث من قرار اللجنة الصادر في ١٣ أغسطس/آب ١٩٤٨. ويشارك المشرف العام على الاستفتاء مشاركة كاملة في هذه المشاورات؛

تثني على حكومتي الهند وباكستان لمبادرتهما الفورية بإصدار أوامر وقف النار تسري اعتباراً من الدقيقة السابقة لمنتصف ليل أول يناير/كانون الثاني ١٩٤٩، طبقاً للاتفاق الذي تم التوصل إليه حسبما يقضي قرار اللجنة الصادر في ١٣ أغسطس/آب ١٩٤٨؛

وتقرر العودة في المستقبل القريب إلى شبه القارة الهندية للنهوض بالمسؤوليات الملقاة على عاتقها بموجب القرار الصادر في ١٣ أغسطس/آب ١٩٤٨، وبمقتضى المبادىء سالفة الذكر.

الملحق رقم (٥)

اتفاقية بشأن العلاقات الثنائية بين حكومة باكستان وحكومة الهند

سيملا في الثاني من شهر يوليو/تموز ١٩٧٢

١ ـ عقدت حكومة باكستان وحكومة الهند العزم على أن يضع البلدان حداً للنزاع والمواجهة اللذين أفسدا علاقاتهما، وأن يعملا على تعزيز علاقات الود والتآلف وعلى إقامة سلام دائم في شبه القارة، لكي يتسنى للبلدين، من الآن فصاعداً، تكريس مواردهما وطاقاتهما للمهمة الملحة التي تتمثل في تعزيز رفاهية الشعبين.

وتحقيقاً لهذه الغاية، اتفقت حكومة باكستان وحكومة الهند على ما يلي:

(أ) أن تكون المبادىء والأغراض المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة هي

التي تحكم العلاقات بين البلدين.

(ب) إن البلدين قد عقدا العزم على تسوية خلافاتهما بالطرق السلمية، من خلال المفاوضات الثنائية أو أي طرق سلمية أخرى يتفق عليها الجانبان فيما بينهما. وإلى حين التسوية النهائية لأي مشكلة من المشكلات بين البلدين، لا يغير أي طرف الوضع من جانب واحد، ويمنع الجانبان تنظيم أو مساعدة أو تشجيع أية أعمال تكون ضارة بعلاقات الود والتآلف.

(جـ) إن الشرط الأساسي للوفاق وحسن الجوار والسلام الدائم بينهما هو أن يلتزم البلدان بالتعايش السلمي، واحترام سلامة أراضي وسيادة كل منهما، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لكل منهما، على أساس المساواة والمنفعة المتبادلة.

(د) أن تسوى القضايا الأساسية وأسباب النزاع التي أفسدت العلاقات بين البلدين على مدى السنوات الخمس والعشرين الأخيرة بالطرق السلمية.

(هـ) أن يحترم كل طرف على الدوام، الوحدة الوطنية للطرف الآخر، وسلامة أراضيه، واستقلاله السياسي، ومساواته في السيادة.

(و) أن يمتنع كل طرف، طبقاً لميثاق الأمم المتحدة، عن التهديد باستخدام القوة أو عن استخدامها ضد سلامة أراضي الطرف الآخر واستقلاله السياسي.

٢ ـ سوف تتخذ الحكومتان جميع ما بوسعهما من خطوات لوقف الدعاية المعادية ضد بعضهما البعض. وسوف يشجع البلدان نشر المعلومات التي من شأنها تشجيع تطور العلاقات الودية فيما بينهما.

٣ ـ ولإعادة العلاقات وتطبيعها بالتدريج بين البلدين، خطوة خطوة، اتفق على ما يلي:

(أ) تتخذ الخطوات لاستئناف الاتصالات البريدية، والبرقية، والبحرية والبرية، بما في ذلك منافذ الحدود، والاتصالات الجوية بما في ذلك الطيران فوق أراضي كل منهما.

(ب) تتخذ الخطوات المناسبة لتعزيز تسهيلات السفر بالنسبة لمواطني البلد الآخر.

(جـ) سوف تستأنف التجارة والتعاون في المجالات الاقتصادية والمجالات الأخرى التي يتفق عليها بقدر الإمكان.

(د) سوف يتم تشجيع التبادل في مجالات العلم والثقافة.

وفي هذا الصدد، سوف تجتمع وفود البلدين، من حين لآخر، للاتفاق على

التفاصيل اللازمة.

٤ ـ وللشروع في عملية إقامة سلام دائم، اتفقت الحكومتان على:

(أ) أن تنسحب القوات الباكستانية والقوات الهندية إلى جانب كل منهما على الحدود الدولية.

(ب) أن يحترم الجانبان خط السيطرة الذي أسفر عنه وقف إطلاق النار في السابع عشر من ديسمبر/كانون الأول ١٩٧١، في كل من جامو وكشمير، دون إخلال بالوضع المعترف به لكلا الجانبين، وألا يسعى أي من الجانبين إلى تغييره من جانب واحد مهما كانت الاختلافات فيما بينهما ومهما كانت التفسيرات القانونية. كما يتعهد الجانبان بالامتناع عن التهديد باستخدام القوة أو استخدامها فيما ينتهك هذا الخط.

(جـ) تبدأ عمليات الانسحاب بمجرد سريان هذه الاتفاقية وتتم خلال مدة ثلاثين يوماً من ذلك.

٥ ـ تخضع هذه الاتفاقية لتصديق البلدين طبقاً للإجراءات الدستورية بكل منهما ويبدأ نفاذها اعتباراً من تاريخ تبادل وثائق التصديق.

٦ ـ تتفق الحكومتان على أن يجتمع رئيساهما مرة أخرى في وقت ملائم يتفق عليه الجانبان في المستقبل وعلى أن يجتمع ممثلو الجانبين، في هذه الأثناء، لمناقشة الطرق والترتيبات الأخرى اللازمة لإقامة سلام دائم ولتطبيع العلاقات، بما في ذلك المسائل المتعلقة بتبادل أسرى الحرب والمعتقلين المدنيين، وتسوية سلمية لجامو وكشمير واستئناف العلاقات الدبلوماسية.

(ذو الفقار علي بوتو)	(أنديرا غاندي)
رئيس جمهورية باكستان الاسلامية	رئيسة وزراء جمهورية الهند

سيملا في الثاني من شهر تموز/يوليو ١٩٧٢

المراجع

١ ـ العربية

كتب

الأبياري، محسن حسن. **المنظمات الدولية الحديثة وفكرة الحكومة العالمية**. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٨.

الاسترلامب، كشمير: **ميراث متنازع عليه، ١٨٤٦ ـ ١٩٩٠**. ترجمة سهيل زكار. دمشق: [د. ن.]، ١٩٩٢.

الأسود، صادق. **علم الاجتماع السياسي: أسسه وأبعاده**. بغداد: جامعة بغداد، ١٩٨٦.

الأمم المتحدة. **دراسة شاملة لجميع نواحي مسألة المناطق الخالية من الأسلحة النووية: تقرير خاص لمؤتمر لجنة نزع السلاح**. نيويورك: الأمم المتحدة، ١٩٧٦.

ــــــ. **نزع السلاح**. نيويورك: الأمم المتحدة، ١٩٨١.

برجنسكي، زبيغنيو. **خطة للعب**. الكويت: ترجمة ونشر صحيفة الرأي العام الكويتية، ١٩٨٦.

بركنس، دكستر. **فلسفة السياسة الخارجية الأمريكية**. ترجمة حسين عمر. القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ١٩٥٢.

برودوين، فرجينيا ومارك سلدن. **السر المعروف: مبدأ نيكسون وكيسنجر في آسيا**. ترجمة أحمد طربين ونصير عاروري. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٤.

بطرس ـ غالي، بطرس. **الاستراتيجية والسياسة الدولية**. القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٦٧.

بورروس، وليام وروبرت ويندرم. **أسلحة الدمار الشامل**. عمّان: دار الجليل للنشر

والدراسات والأبحاث الفلسطينية، ١٩٩٤.

بولاو، هاينز. **فن السلوك السياسي**. ترجمة لجنة من الأساتذة الجامعيين. بيروت: دار الآفاق الجديدة، [د.ت.].

بيرزاده، شريف الدين. **نشأة باكستان**. ترجمة عادل صلاحي. جدّة: [د.ن.]، ١٩٦٩.

الجلبي، حسن. **الفكرة الإقليمية في المناطق الأوروبية والأمريكية**. بغداد: مطبعة شفيق، ١٩٦٧.

جمهورية أفغانستان الديمقراطية، وزارة الخارجية. **الكتاب الأبيض: الأعمال التخريبية التي تقوم بها باكستان ضد الثورة الأفغانية**. كابول: الوزارة، ١٩٨٤.

جمهورية باكستان الإسلامية، وزارة الإعلام والإذاعة. **جمهورية باكستان الإسلامية: كتاب رسمي**. إسلام آباد: الوزارة، [د.ت.].

جونز، رودني دبليو. **انتشار الأسلحة النووية**. ترجمة مركز البحوث والمعلومات ـ بغداد. واشنطن: جامعة جورجتاون، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، ١٩٨١. (سلسلة أوراق؛ رقم ٨٢)

ـــــ. **الانتشار النووي، الإسلام، القنبلة، جنوب افريقيا**. ترجمة مركز البحوث والمعلومات ـ بغداد. واشنطن: جامعة جورجتاون، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، ١٩٨٣. (سلسلة دراسات واشنطن؛ ٨١)

جيلين، روبرت. **الحرب والتغيير في السياسة العالمية**. ترجمة باسم مفتن النصر الله. بغداد: دار الشؤون الثقافية العامة، ١٩٩٠.

الحدود العرقية الآسيوية ـ السوفيتية. تأليف نخبة من الأساتذة؛ ترجمة مركز البحوث والمعلومات ـ بغداد. نيويورك: مطبوعات بيرغامون، ١٩٧٩. (بالرونيو)

الحديثي، خليل اسماعيل. **الوسيط في التنظيم الدولي**. بغداد: جامعة بغداد، ١٩٩١.

الحديثي، هاني. **في عملية صنع القرار السياسي الخارجي**. بغداد: دار الرشيد للنشر، ١٩٨٢.

ـــــ. **مشكلات وتجارب التنمية في العالم الثالث: المعضلات الأساسية للتنمية في باكستان**. بغداد: جامعة بغداد، مركز دراسات العالم الثالث، ١٩٩٠.

ـــــ. **مؤشرات في سياسة باكستان الخارجية وعلاقاتها الدولية**. بغداد: الجامعة المستنصرية، معهد الدراسات الآسيوية والافريقية، ١٩٨٤. (سلسلة دراسات باكستانية؛ ٣)

الحسني، عبد الرزاق. **تاريخ الوزارات العراقية**. بغداد: دار الشؤون الثقافية العامة، ١٩٨٨.

حقي، إحسان. **باكستان: ماضيها وحاضرها**. بيروت: دار النفائس، ١٩٧٣.

حقيقت، شابور. **إيران: الثورة الناقصة والتنسيق الأمريكي**. ترجمة مركز البحوث والمعلومات. بغداد: [د.ن.، د.ت.]. (بالرونيو)

خان، محمد أيوب. **باكستان**. بيروت: مطابع دار الكشاف، [د.ت.].

الخشاب، وفيق [وآخرون]. **الجنوب الأوسط لشبه القارة الآسيوية**. بغداد: مطبعة جامعة بغداد، ١٩٨٠.

دانكوس، هيلين كارير. **القوميات والدولة السوفيتية**. ترجمة هنرييت عبودي. بيروت: دار الطليعة، ١٩٧٩.

دورتي، جيمس وروبرت بالستغراف. **النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية**. ترجمة وليد عبد الحي. الكويت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ١٩٨٥.

الدوري، سعد كمال. **إسرائيل والهند**. بغداد: جامعة بغداد، مركز الدراسات الفلسطينية، ١٩٩١.

الديب، محمد محمود. **الجغرافية البشرية: أسس وتطبيقات**. القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٧٨.

ربيع، حامد. **الحوار العربي ـ الأوروبي ومنطق التعامل الدولي والإقليمي**. بغداد: معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٨٣.

ـــــ. **سلاح البترول والصراع العربي ـ الإسرائيلي**. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٤.

الرمضاني، مازن اسماعيل. **السياسة الخارجية: دراسة نظرية**. بغداد: جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، ١٩٩١.

سالكبين، إيف. **التحدي الباكستاني**. ترجمة ناظم عبد الواحد جاسور. بغداد: معهد الدراسات الآسيوية والافريقية، ١٩٨٦.

سعودي، محمد عبد الغني. **الجغرافية والمشكلات الدولية**. بيروت: دار النهضة العربية، ١٩٧١.

سعيد، عبد المنعم. **العرب ودول الجوار الجغرافي**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧. (مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي. محور «العرب والعالم»)

سلامة، غسان. **السياسة الخارجية السعودية منذ عام ١٩٤٥: دراسة في العلاقات الدولية**. بيروت: معهد الإنماء العربي، ١٩٨٠. (الدراسات الاستراتيجية؛ ٣)

السيد سليم، محمد. **تحليل السياسة الخارجية**. القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٨٩.

شارما، بول. **قضية كشمير**. بيروت: دار الصياد، [د.ت.].

شاكر، محمود. **باكستان**. بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٩٧٢.

شبما، بيرفايز إقبال. **الأزمة الأفغانية ومعضلة الأمن في باكستان**. ترجمة هجير عدنان زكي. بغداد: الجامعة المستنصرية، معهد الدراسات الآسيوية والافريقية، ١٩٨٤ ـ ١٩٨٥.

صادق، دولة أحمد [وآخرون]. **الجغرافية السياسية**. القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٧٥.

طلعت، محمد. **نظرات في العلاقات الدولية العربية**. الإسكندرية: منشأة المعارف، [د.ت.].

عبد الرحمن، أسامة. **التسلل الإسرائيلي في آسيا (الهند وإسرائيل)**. بيروت: منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، ١٩٦٧. (سلسلة دراسات فلسطينية؛ ١١)

عبد الوهاب، عبد المنعم. **جغرافية العلاقات السياسية**. الكويت: مؤسسة الوحدة للنشر والتوزيع، ١٩٧٧.

عليوة، السيد. **إدارة الصراعات الدولية: دراسة في سياسة التعاون الدولي**. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٨.

غانم، توفيق. **الانهيار السوفيتي والعالم**. ط ٢. إسلام آباد: معهد الدراسات السياسية، ١٩٩٣.

ـــــ. **الخبرات التاريخية وحرب الخليج، ١٩٩٠ ـ ١٩٩١**. إسلام آباد: معهد الدراسات السياسية، ١٩٩١.

فرانكل، جوزيف. **العلاقات الدولية**. ترجمة غازي عبد الرحمن القصيبي. ط ٤. جدّة: مطبوعات تهامة، ١٩٨٤.

فضة، محمد ابراهيم. **التدخل السوفيتي في أفغانستان**. عمّان: الجامعة الأردنية، ١٩٨٦.

فهمي، عبد القادر محمد. **الصراع الدولي وانعكاساته على الصراعات الإقليمية**. الموصل: دار الحكمة للطباعة والنشر، ١٩٩٠.

فولكيه، بول. **الإرادة**. ترجمة جهاد نعمان. جونيه، لبنان: المطبعة البولسية، ١٩٧٢. (المنشورات العربية)

قربان، ملحم. **الواقعية السياسية: تقييم وتقويم**. بيروت: دار النهار للنشر، [د.ت.].

كانتور، روبرت. **السياسة الدولية المعاصرة**. ترجمة أحمد ظاهر. عمّان: مركز الكتب الأردني، ١٩٨٩.

كلود، أ.ل. **النظام الدولي والسلام العالمي**. ترجمة عبد الله العريان. القاهرة: لجنة

التأليف والترجمة والنشر، ١٩٦٣.

كوانت، وليام ب. **الأولويات الأمريكية في الشرق الأوسط**. بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، ١٩٨٠. (دراسات استراتيجية؛ دراسة رقم ١)

كولار، دانيال. **العلاقات الدولية**. ترجمة خضر خضر. بيروت: دار الطليعة، ١٩٨٠.

كيسنجر، هنري. **سنوات العصف: مذكرات**. ترجمة مركز البحوث والمعلومات. بغداد: المركز، ١٩٨٤.

لجنة القوات المسلحة في الكونغرس الأميركي (معدّ). **بلدان المحيط الهندي والتسهيلات العسكرية**. بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، ١٩٨١. (دراسات استراتيجية؛ دراسة رقم ٢٩)

ليرتش، تشارلس أو. **الحرب الباردة وما بعدها**. ترجمة فاضل زكي. بغداد: دار الحرية للطباعة، ١٩٧٥.

مانسنغ، سرجيت. **الهند تبحث عن القوة**. دلهي الجديدة: [د.ن.]، ١٩٨٤.

مجموعة العمل الخاصة بأفغانستان، تقرير للكونغرس الأميركي. **أفغانستان: الغزو السوفيتي والرد الأميركي**. بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، ١٩٨٠. (دراسات استراتيجية؛ دراسة رقم ١١)

مجموعة مؤلفين. **آسيا وافريقيا والحرب العراقية ـ الإيرانية**. بغداد: الجامعة المستنصرية، معهد الدراسات الآسيوية والافريقية، ١٩٨٦.

ـــــــ. **باكستان: الدولة والمجتمع والإسلام**. تحرير نوبار هوفسبيان. بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، ١٩٨٦.

ـــــــ. **حرب الخليج**. بغداد: منشورات الجمعية العراقية للعلوم السياسية، ١٩٩٢.

ـــــــ. **مشكلات وتجارب التنمية في العالم الثالث**. بغداد: جامعة بغداد، مركز دراسات العالم الثالث، ١٩٩٠.

مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام. **التقرير الاستراتيجي العربي، ١٩٩٠**. القاهرة: المركز، ١٩٩١.

ـــــــ. **التقرير الاستراتيجي العربي، ١٩٩١**. القاهرة: المركز، ١٩٩٢.

مسعود، جبران. **الرائد: معجم لغوي**. بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٦٥.

مطر، جميل وعلي الدين هلال. **النظام الإقليمي العربي: دراسة في العلاقات السياسية العربية**. ط ٣ مزيدة ومنقحة. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٣.

مقلد، اسماعيل صبري. **الاستراتيجية والسياسة الدولية**. ط ٢. بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، ١٩٨٥.

ـــــــ. **نظريات السياسة الدولية: دراسة مقارنة**. الكويت: منشورات ذات السلاسل، ١٩٨٧.

مهنا، محمد نصر. **في السياسة العالمية والاستراتيجية**. القاهرة: دار المعارف، ١٩٨٣.

المودودي، أبو الأعلى. **القانون الإسلامي والدستور**. ترجمة مركز البحوث والمعلومات ـ بغداد. لاهور: المنشورات الإسلامية، ١٩٦٠.

ميرل، مرسل. **السياسة الخارجية**. ترجمة خضر خضر. بيروت: جروس برس، [د.ت.].

نعمة، كاظم هاشم. **العلاقات الدولية**. بغداد: جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، ١٩٨٧.

ـــــــ. **الوجيز في الاستراتيجية**. بغداد: جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، ١٩٨٨.

النعيمي، محمد طلعت. **نظرات في العلاقات الدولية العربية**. الإسكندرية: منشأة المعارف، [د.ت.].

نيكسون، ريتشارد. **الفرصة السانحة**. ترجمة أحمد صدقي مراد. القاهرة: دار الهلال، ١٩٩٢.

الهاشمي، باسل. **الاقتصاد الباكستاني: مقدمة عامة**. بغداد: الجامعة المستنصرية، معهد الدراسات الآسيوية والافريقية، ١٩٨٣.

هاليداي، فرد. **السياسة السوفياتية في «قوس الأزمة»**. ترجمة عفيف الرزاز. بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، ١٩٨٢.

هامرتون، جون أ. [وآخرون]. **تاريخ العالم**. ترجمة وزارة التربية والتعليم. القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ١٩٤٨.

الهلباوي، كمال. **السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط**. إسلام آباد: معهد الدراسات السياسية، ١٩٩٣.

هوز، جيمس آي. **جدول أعمال مجلس التنمية الخارجي**. ترجمة مركز البحوث والمعلومات ـ بغداد. نيويورك: [د.ن.]، ١٩٧٥.

هيدي، فيرل. **الإدارة العامة: منظور مقارن**. ترجمة محمد قاسم القريوتي. ط ٢. عمّان: دار الفكر للنشر والتوزيع، ١٩٧٩.

والتز، كينيث ن. **انتشار الأسلحة النووية**. ترجمة مركز البحوث والمعلومات ـ بغداد. لندن: المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية، ١٩٨١.

ولبرت، ستانلي. **محمد علي جناح: مؤسس الباكستان**. ترجمة سهيل زكار. دمشق: دار قتيبة، ١٩٨٨.

الونداوي، مؤيد ابراهيم. **العراق في التقارير السنوية للسفارة البريطانية، ١٩٤٤ ـ ١٩٥٨**. بغداد: وزارة الثقافة والإعلام، ١٩٩٢.

ولستر، ألبرت. **أنصاف حروب وأنصاف سياسات في الخليج**. بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، ١٩٨١. (دراسات استراتيجية؛ دراسة رقم ٢٦)

دوريات

ابراهيم، سيد. «الصراع الغربي على الأسواق الآسيوية.» **قضايا دولية** (إسلام آباد): ٢٧ حزيران/يونيو ١٩٩٤.

ابراهيم، عدنان. «أفغانستان بين عشية الحرب وسراب الحلول.» **قضايا دولية** (إسلام آباد): السنة ٥، العدد ٢١١، كانون الثاني/يناير ١٩٩٤.

أبو طالب، حسن. «تاريخ باكستان الاجتماعي الاستراتيجي.» **مجلة المنار**: العدد ٤٦، تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٨.

أحمد، أكبر س. «هل يمكن أن تصبح الباكستان يابانا جديدة؟ العوامل الاجتماعية في التنمية الاقتصادية.» ترجمة مركز البحوث والمعلومات ـ بغداد، في: *Asian Affairs* (1985).

أحمد، خورشيد. «المحادثات الباكستانية ـ الهندية.. لماذا ولمن؟» **قضايا دولية** (إسلام آباد): العدد ٢١١، كانون الثاني/يناير ١٩٩٤.

أحمد، عبد العاطي محمد. «القضية الأفغانية في المؤتمر الإسلامي الحادي عشر.» **السياسة الدولية**: السنة ١٦، العدد ٦٠، نيسان/أبريل ١٩٨٠.

أحمد، محمد أبو الفضل. «الباكستان وحكومة شريف الجديدة.» **السياسة الدولية**: السنة ٢٧، العدد ١٠٤، نيسان/أبريل ١٩٩١.

أحمد، مشفق. «علمنة باكستان: النشأة والتأسيس ـ القانون ـ محاولات الأسلمة والعلمنة.» **قضايا دولية** (إسلام آباد): ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤.

أحمد، نازلي معوض. «اتفاقية سيملا والمصالحة الهندية الباكستانية.» **السياسة الدولية**: السنة ٨، العدد ٣٠، تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٢.

إدريس، محمد السعيد. «باكستان واستراتيجية التوازن الإقليمي.» **السياسة الدولية**: السنة ٢٥، العدد ٩٨، تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٩.

«الأزمة الراهنة في الباكستان واحتمالات المستقبل.» **التقرير الشهري** (مركز البحوث والمعلومات ـ بغداد): الملاحق، ملحق ٣.

الأسبوع العربي: ١٦ حزيران/يونيو ١٩٧٩.

الأشعل، عبد الله. «احتمالات الوفاق بين الهند وباكستان.» **السياسة الدولية**: السنة

١٩، العدد ٧١، كانون الثاني/يناير ١٩٩٣.

الأفندي، نزيرة. «باكستان وأحداث أفغانستان.» **السياسة الدولية**: السنة ١٦، العدد ٦٠، نيسان/أبريل ١٩٨٠.

أمين، طاهر. «السياسة الهندية في كشمير.» **قضايا دولية** (إسلام آباد): ١٨ تموز/يوليو ١٩٩٤.

أمين، مختار. «مرتكزات السياسة الخارجية الجديدة لأمريكا.» **قضايا دولية** (إسلام آباد): ١٢ ـ ١٨ تموز/يوليو ١٩٩٣.

الأنباء (الكويت): ٢٩/٥/١٩٨٤.

«الانتشار النووي في إيران، العراق، ليبيا.» **الدراسات العسكرية** (مركز البحوث والمعلومات ـ بغداد): ١٣/٨/١٩٨٤.

الأنوار (لبنان): ٢٨/١١/١٩٨١.

الأهرام: ١٧/٢/١٩٩٢.

ب.م. «حول تطوير العلاقات الهندية ـ الإيرانية.» **السياسة الدولية**: السنة ٢٩، العدد ١١٣، تموز/يوليو ١٩٩٣.

باسكا، أودي. «باكستان في المحيط السوقي لما بعد الحرب الباردة.» في مجلة:

Strategic Analysis: January 1996.

«الباكستان والموازنة الصعبة في الخليج العربي وأفغانستان.» **التقرير الشهري** (مركز البحوث والمعلومات ـ بغداد): ٧/٦/١٩٨٤.

برجنسكي، زبيغنيو. «إنهاء الحرب الباردة.» **السياسة الدولية**: السنة ٢٦، العدد ١٠٠، نيسان/أبريل ١٩٩٠.

ـــــ. «خارج حدود السيطرة: مستقبل البشرية في القرن الحادي والعشرين.» إعداد مختار محمد. **قضايا دولية** (إسلام آباد): ٢ أيار/مايو ١٩٩٤.

ـــــ. «خطة للعب.» **الرأي العام** (الكويت): ٥ و١٥/١١/١٩٨٦.

ـــــ. «كيف بدأ السباق الأمريكي ـ السوفياتي (٦).» **الرأي العام**: ٢٥/٩/١٩٨٦.

«البرنامج النووي الباكستاني.» في مجلة: *Asian Affairs*: April 1985.

بسيس، صوفي. «في الأمم المتحدة أيضاً انتهت الحرب الباردة.» **السياسة الدولية**: السنة ٢٦، العدد ١٠٠، نيسان/أبريل ١٩٩٠.

بشمي، ابراهيم. «بلوجستان قوس الخليج المشدود.» **الأنباء** (الكويت): ٣١/٥/١٩٨٤، و١٣/٦/١٩٨٤.

بن موسى، حسوني قدور. «إشكالية حق تقرير المصير ووحدة الدولة.» **قضايا دولية**

(إسلام آباد): ٢٠ حزيران/يونيو ١٩٩٤.

بولدينج، أليس. «بناء السلام في الشرق الأوسط.» مراجعة ريهام الخياط. **السياسة الدولية**: السنة ٣٢، العدد ١٢٥، تموز/يوليو ١٩٩٦.

تائب، مطيع الله. «الصين وآسيا الوسطى على طريق الحرير.» **قضايا دولية** (إسلام آباد): العدد ٢٢٨، أيار/مايو ١٩٩٤.

التبيري، عثمان. «النمور الآسيوية: العملاق الاقتصادي القادم.» **قضايا دولية** (إسلام آباد): ٢٩ نيسان/أبريل ١٩٩٦.

نقلاً عن: دائرة البحوث وتحليل المعلومات في وزارة الخارجية العراقية. قسم الترجمة (٤٥).

«تزويد باكستان بالأسلحة الأمريكية.» ترجمة مركز البحوث والمعلومات ـ بغداد. صحيفة **إزفستيا السوفياتية**: ٢١/٦/١٩٨١.

«التعاون العسكري بين السعودية وكل من باكستان وكوريا الجنوبية وتايوان.» **التقرير الشهري** (مركز البحوث والمعلومات ـ بغداد): ٢١/٨/١٩٨٤.

تقارير وخلفيات (دار الصياد ـ لبنان): ٣٠ آذار/مارس ١٩٨٧.

التقرير الشهري (مركز البحوث والمعلومات ـ بغداد): العدد ٦، حزيران/يونيو ١٩٨٦.

«تقرير عن خطة إسرائيلية لتخريب منشأة نووية باكستانية.» **الحياة**: ١/٧/١٩٩١.

تقي، جاسم محمد. «حرب دينية في شبه جزيرة الهند.» **مجلة التضامن**: ١٩ شباط/فبراير ١٩٩٠.

ثروت، وفاء. «أفغانستان بعد الانسحاب السوفيتي.» **السياسة الدولية**: السنة ٢٥، العدد ٩٧، تموز/يوليو ١٩٨٩.

جنك (باكستان): ١٣/١٢/١٩٨٣.

الحديثي، خليل اسماعيل. «معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية: المسار والمستقبل في ضوء المؤتمر الاستعراضي الرابع.» **المستقبل العربي**: السنة ١٦، العدد ١٧٥، أيلول/سبتمبر ١٩٩٣.

الحديثي، هاني. «أثر التنافس الإقليمي الإيراني التركي الباكستاني في جمهوريات آسيا الوسطى الإسلامية على منطقة الخليج والوطن العربي.» **مجلة التوثيق الإعلامي** (بغداد): مج ١٠، ١٩٩٣.

ـــــ. «التعددية الحزبية في باكستان: دراسة في ضوء التطورات الدستورية.» **مجلة العلوم السياسية** (بغداد): السنة ٥، العدد ١١، كانون الثاني/يناير ١٩٩٤.

ـــــ. «منظمة التعاون والتنمية الإقليمية.» **مجلة الأمن القومي** (بغداد): السنة ٧، العدد

٢، ١٩٨٥.

«الحرب العراقية ـ الإيرانية وتوازن القوى في جنوب آسيا.» **التقرير الشهري** (مركز البحوث والمعلومات ـ بغداد): السنة ٥، العدد ٦، حزيران/يونيو ١٩٨٦.

حسين، سوسن. «الصين: دور الزعامة في القرن القادم.» **قضايا دولية** (إسلام آباد): السنة ٥، العدد ٢٢٦، أيار/مايو ١٩٩٤.

ـــــ. «الصين.. هل تصبح القوة العظمى الأولى في القرن الحادي والعشرين.» **السياسة الدولية**: السنة ٣٠، العدد ١١٦، نيسان/أبريل ١٩٩٤.

الحوادث: العدد ١٢١٠، كانون الثاني/يناير ١٩٨٠.

حولية الأمم المتحدة لنزع السلاح: العدد ٥، ١٩٨٠، والعدد ٦، ١٩٨١.

الحياة (لندن): ١٠/١٢/١٩٩١.

خليل، عافية. «باكستان والقنبلة النووية الإسلامية.» **قضايا دولية** (إسلام آباد): ٩ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥.

دحروج، طارق. «التطورات السياسية في باكستان.» **السياسة الدولية**: السنة ٢٩، العدد ١١٣، تموز/يوليو ١٩٩٣.

الدسوقي، مراد ابراهيم. «أمن الخليج بين التوجه العربي والتوجه الخارجي.» **السياسة الدولية**: السنة ٢٧، العدد ١٠٥، تموز/يوليو ١٩٩١.

ـــــ. «الصين والهند والتحاور عبر لغة المصالح.» **الأهرام**: ١٧/٩/١٩٩٣.

دياب، محمد. «تجربة «مجموعة الدول المستقلة»: هل تستعيد الروسيا هيمنتها؟» **شؤون الأوسط**: السنة ٦، العدد ٥٥، أيلول/سبتمبر ١٩٩٦.

ديوران، خالد. «باكستان.. بعد سقوط بنازير بوتو.» **السياسة الدولية**: السنة ٢٧، العدد ١٠٣، كانون الثاني/يناير ١٩٩١.

الرأي (الأردن): العدد ٧٦٢٩.

الراية (قطر): ٢١/٧/١٩٨٣.

الربيعي، رشيد مجيد. «رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي.» **مجلة العلوم السياسية** (بغداد): السنة ٢، العدد ٤، حزيران/يونيو ١٩٨٩.

رختر، وليم آل. «باكستان: الخروج من متاهة الحكم العسكري.» ترجمة مركز البحوث والمعلومات ـ بغداد. في مجلة: *Current History*: March 1986.

ـــــ. «باكستان: دولة مواجهة جديدة.» ترجمة مركز البحوث والمعلومات ـ بغداد. في مجلة: *Current History*: vol. 81, no. 475, May 1982.

ـــــ. «القوى المحركة السياسية للانبعاث الإسلامي في باكستان.» ترجمة مركز البحوث

والمعلومات ـ بغداد. في مجلة: *Asian Survey*: vol. 19, no. 6, June 1979.

رمضان، عادل. «الحكومة الباكستانية الجديدة بين عوامل الاستقرار واللاستقرار.» **قضايا دولية** (إسلام آباد): العدد ٢٠٠، تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٣.

الرميسي، رفعت. «تقرير عن المؤتمر الدولي للفكر والإبداع: «النظام الدولي الجديد حوار مائة مفكر ومبدع».» **الأهرام**: ١٠/ ٣/ ١٩٩٣.

ريغنز، هاوارد. «جنوب آسيا والخليج: الارتباط والمكاسب والقيود.» ترجمة مركز البحوث والمعلومات ـ بغداد. في مجلة: *Middle East Review*: Winter 1985-1986.

زهران، جمال علي. «أبعاد الوجود السوفيتي في أفغانستان.» **السياسة الدولية**: السنة ١٧، العدد ٦٣، كانون الثاني/ يناير ١٩٨١.

زيدان، عبد اللطيف. «إيران والانسحاب من الحلف المركزي.» **السياسة الدولية**: السنة ١٥، العدد ٥٧، تموز/ يوليو ١٩٧٩.

سامي، عزيز. «الهند: عام على حكم راجيف غاندي: الاستمرارية والتحول.» **السياسة الدولية**: السنة ٢٢، العدد ٨٤، نيسان/ أبريل ١٩٨٦.

سطيحة، محمد محمد. «حرب الحدود الهندية ـ الصينية.» **السياسة الدولية**: السنة ٣، العدد ١٠، تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٦٧.

سعيد، عبد المنعم. «البعد الخارجي في التطور السياسي الألماني.» **السياسة الدولية**: السنة ٢١، العدد ٨٢، تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٨٥.

السفير: ٧/ ٧/ ١٩٨٠.

سلامة، معتز محمد. «أمن الكومنولث بين الدور الروسي ومصادر التهديد.» **السياسة الدولية**: السنة ٣١، العدد ١١٩، كانون الثاني/ يناير ١٩٩٥.

ـــــــ. «الصين والولايات المتحدة: جوهر الخلاف.» **السياسة الدولية**: السنة ٣٢، العدد ١٢٦، تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٦.

سلطان، عارف. «باكستان والمساعدات الخارجية.» **قضايا دولية** (إسلام آباد): ١٩ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٤.

ـــــــ. «منظمة التعاون الاقتصادي (ECO): الفرص والتحديات.» **قضايا دولية** (إسلام آباد): ٧ شباط/ فبراير ١٩٩٤.

سليمان، محمد. «هل دخلت المنطقة نفق «الحقبة الإسرائيلية».» **قضايا دولية** (إسلام آباد): ١٦ أيار/ مايو ١٩٩٤.

سنو، أنس. «الشركات الإسرائيلية تغزو الجمهوريات الإسلامية الست.» **الوطن العربي**: ٢٩ أيار/ مايو ١٩٩٢.

السياسة (الكويت): ٦/ ١٢/ ١٩٨٠.

سيد، محمد إسلام. «حركة التحديث التقليدية وإحياء الشريعة الإسلامية في باكستان.» ترجمة مركز البحوث والمعلومات ـ بغداد. في: *Journal of South Asian and Middle Eastern Studies*: Summer 1985.

السيد سليم، محمد. «العرب فيما بعد العصر السوفيتي: المخاطر والفرص.» **السياسة الدولية**: السنة ٢٨، العدد ١٠٨، نيسان/ أبريل ١٩٩٢.

السيد النجار، أحمد. «حرب إسلام آباد على جبهة التجارة الأمريكية ـ اليابانية.» **السياسة الدولية**: السنة ٣١، العدد ١٢١، تموز/ يوليو ١٩٩٥.

ـــــــ. «مصاعب الانتقال ودوافع التكتل في الجمهوريات السوفيتية.» **السياسة الدولية**: السنة ٣٠، العدد ١١٦، نيسان/ أبريل ١٩٩٤.

الشافعي، عمران. «البيروسترويكا وحقوق الإنسان.» **السياسة الدولية**: السنة ٢٦، العدد ١٠٠، نيسان/ أبريل ١٩٩٠.

شبيب، علي. «أبعاد الهيمنة الروسية على رابطة الدول المستقلة.» **قضايا دولية** (إسلام آباد): ١٥ نيسان/ أبريل ١٩٩٦.

ـــــــ. «أزمة حقوق الإنسان والحل الحضاري.» **قضايا دولية** (إسلام آباد): ١٢ تموز/ يوليو ١٩٩٣.

ـــــــ. «الانفجار السكاني العالمي.» **قضايا دولية** (إسلام آباد): ٢ أيار/ مايو ١٩٩٤.

الشرق الأوسط: ٩/ ١/ ١٩٩٢.

شكري، محمد عزيز. «التكتلات والأحلاف الدولية في عصر الوفاق.» **السياسة الدولية**: السنة ١٠، العدد ٣٨، تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٤.

الشيخ، عبد الله. «الحرب التجارية بين اليابان والولايات المتحدة.» **قضايا دولية** (إسلام آباد): ٥ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٤.

ـــــــ. «دور العامل الإسلامي في فشل السياسة الخارجية الأمريكية.» **قضايا دولية** (إسلام آباد): العددان ٢٢٠ ـ ٢٢١، آذار/ مارس ١٩٩٤.

ـــــــ. «العلاقات الأمريكية ـ الصينية والمصداقية الأمريكية بين المصالح والمبادىء.» **قضايا دولية** (إسلام آباد): ٢٥ ـ ٣١ تموز/ يوليو ١٩٩٤.

شيخ الأرض، أرباح منير. «حيرة باكستان بين رعاية نفسها وحماية الخليج.» **مجلة الدستور**: ٩ آب/ أغسطس ١٩٨٢.

صالح، عبد الله. «الانتخابات ومستقبل الديمقراطية في باكستان.» **السياسة الدولية**: السنة ٣٠، العدد ١١٥، كانون الثاني/ يناير ١٩٩٤.

ـــــــ. «الصراع على أفغانستان ومستقبل الدولة.» **السياسة الدولية**: السنة ٣٠، العدد ١١٦، نيسان/ أبريل ١٩٩٤.

صبري، عبد الله. «الصعود الاقتصادي لشرق آسيا: الاتجاهات والمحددات.» **السياسة الدولية**: السنة ٣٠، العدد ١١٦، نيسان/أبريل ١٩٩٤.

«صحافة العالم: احتمال قيام تحالف إسلامي بين إيران وباكستان وبنغلاديش.» **التقرير الشهري** (مركز البحوث والمعلومات ـ بغداد): ١٨/ ٦/ ١٩٧٩.

«الصراعات الدينية والعرقية في جنوب آسيا.» ترجمة مركز البحوث والمعلومات ـ بغداد. **معهد دراسات الصراعات**: العدد ١٧٨، ١٩٨٦.

صوت الخليج: ١/ ٣/ ١٩٧٩.

الطليعة: ١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٣.

عاشور، محمد. «الدور التركي في آسيا الوسطى والقوقاز.» **قضايا دولية** (إسلام آباد): ١ كانون الثاني/ يناير ١٩٩٥.

عبد البديع، أحمد عباس. «حقائق الموقف السوفيتي من أحداث أوروبا الشرقية.» **السياسة الدولية**: السنة ٢٦، العدد ١٠٠، نيسان/أبريل ١٩٩٠.

ـــــــ. «النضال من أجل أفغانستان.» **السياسة الدولية**: السنة ١٩، العدد ٧١، كانون الثاني/ يناير ١٩٨٣.

عبد الحكيم، عصام. «مسلسل المصالح الأمريكية في الوطن العربي.» **قضايا دولية** (إسلام آباد): ١٦ أيار/ مايو ١٩٩٤.

عبد العاطي، بدر أحمد. «إيران وتركيا وباكستان وترتيبات ما بعد الحرب.» **السياسة الدولية**: السنة ٢٧، العدد ١٠٤، نيسان/ أبريل ١٩٩١.

عبد المجيد، وحيد محمد. «الأبعاد الجيوبوليتيكية للعلاقات المصرية ـ السودانية.» **السياسة الدولية**: السنة ١٤، العدد ٥١، كانون الثاني/ يناير ١٩٧٨.

عبيد، هناء. «العلاقات الأمريكية ـ الصينية: صراع حضاري أم تجاري؟» **السياسة الدولية**: السنة ٣١، العدد ١٢١، تموز/ يوليو ١٩٩٥.

العرب (لندن): ١٤/ ٣/ ١٩٨٢.

عطوة، فتحي حسن. «الاتحاد السوفيتي والشرق الأوسط بعد قمة مالطا.» **السياسة الدولية**: السنة ٢٦، العدد ١٠٠، نيسان/ أبريل ١٩٩٠.

عطية، مجدي علي. «المأزق الأمني الباكستاني والخيار النووي.» **السياسة الدولية**: السنة ٢٢، العدد ٨٤، نيسان/ أبريل ١٩٨٦.

علوي، مصطفى. «الانعكاسات الإقليمية والدولية لاستقلال الجمهوريات الإسلامية

الجديدة في آسيا الوسطى والقوقاز.» **الفكر الاستراتيجي**: العدد ٣٦، نيسان/ أبريل ١٩٩٢.

علي، جمال الدين محمد. «انتخابات باكستان بين الديمقراطية والحكم العسكري.» **السياسة الدولية**: السنة ٢٥، العدد ٩٥، كانون الثاني/ يناير ١٩٨٩.

ـــــ. «باكستان والخيار الصعب بين القنبلة النووية والمساعدات الأمريكية.» **السياسة الدولية**: السنة ٢٣، العدد ٨٩، تموز/ يوليو ١٩٨٧.

ـــــ. «القضية الأفغانية بين المبادرات والمفاوضات.» **السياسة الدولية**: السنة ٢٣، العدد ٨٧، كانون الثاني/ يناير ١٩٨٧.

ـــــ. «مؤتمر القمة العاشر لدول الكومنولث.» **السياسة الدولية**: السنة ٢٦، العدد ٩٩، كانون الثاني/ يناير ١٩٩٠.

عليوة، السيد. «انعكاسات الغزو السوفيتي على منطقة الخليج والمحيط الهندي.» **السياسة الدولية**: السنة ١٦، العدد ٦٠، نيسان/أبريل ١٩٨٠.

«عملية أفغانستان من الوجهة العسكرية.» **النشرة الاستراتيجية** (لندن): ١٤ شباط/ فبراير ١٩٨٠.

غانم، توفيق. «أقاليم السيطرة الطولية والقطاعات الاعتراضية.» **قضايا دولية** (إسلام آباد): ٣ كانون الثاني/ يناير ١٩٩٤.

فاسيليف، ألكسي وفلاديمير غودسكو. «السياسة الإيرانية في آسيا الوسطى وما وراء القوقاز.» **الحياة** (بيروت): ١٦/ ٧/ ١٩٩٢.

فرج، أحمد محمد. «الآسيان والأبيك: خيارات الإقليمية والعالمية في شرق آسيا.» **السياسة الدولية**: السنة ٣٠، العدد ١١٦، نيسان/ أبريل ١٩٩٤.

ـــــ. «النافتا: عوامل القوة وآفاق المستقبل.» **السياسة الدولية**: السنة ٢٩، العدد ١١١، كانون الثاني/ يناير ١٩٩٣.

فرج الله، سمعان بطرس. «قضية كشمير بين الهند وباكستان.» **السياسة الدولية**: السنة ٢، العدد ٣، كانون الثاني/ يناير ـ آذار/ مارس ١٩٦٦.

فكر وفن: العدد ٣٢، ١٩٧٩.

فهمي، أماني محمود. «القمة العائمة ومستقبل العلاقات الأمريكية ـ السوفيتية.» **السياسة الدولية**: السنة ٢٦، العدد ١٠٠، نيسان/أبريل ١٩٩٠.

فيس، أنيتا. «وضع المرأة في باكستان.» ترجمة مركز البحوث والمعلومات ـ بغداد. في مجلة: *Asian Survey*: vol. 25, no. 8, August 1985.

القرعي، أحمد يوسف. «التجمع الإسلامي ودعم الحق العربي.» **السياسة الدولية**: السنة ١٠، العدد ٣٦، نيسان/أبريل ١٩٧٤.

كراوتامر، تشارلز. «لحظة الاستقطاب الدولي.» في مجلة: *Foreign Affairs*: 1991.

«كشمير مصدر الانفجار الدائم.» **السياسة** (الكويت): ١٤/ ٢/ ١٩٩٠.

«كلمة السناتور آلان كراتشون أمام معهد جونافان حول الإرهاب الدولي، واشنطن، ٢٥ حزيران/ يونيو ١٩٨٤.» **التقرير الشهري** (مركز البحوث والمعلومات ـ بغداد): ١٣/ ٨/ ١٩٨٤.

كورسون، جي هنري وميشيل ماسكيل. «الأسلمة والسياسة الاجتماعية في باكستان.» ترجمة مركز البحوث والمعلومات ـ بغداد. في مجلة: *Asian Survey*: vol. 15, no. 6, June 1985.

كوهين، ستيفن ب. «جنوب آسيا بعد أفغانستان.» ترجمة مركز البحوث والمعلومات ـ بغداد. **مجلة قضايا الشيوعية** (لندن): كانون الثاني/ يناير ـ شباط/ فبراير ١٩٨٥.

كيسنجر، هنري. «أمريكا تقود العالم.» **الجمهورية** (بغداد): ١٧/ ١٢/ ١٩٩١.

لحام، فلورا. «نحو حرب رابعة بين الهند وباكستان.» **اليوم السابع**: ٥ شباط/ فبراير ١٩٩٠.

ماركو، ليلى. «التحول الكبير في السياسة السوفيتية.» **السياسة الدولية**: السنة ٢٤، العدد ٩٣، تموز/ يوليو ١٩٨٨.

ماري، جون. «هل سيعود الاتحاد السوفيتي إلى فرض القوة من جديد؟» **السياسة الدولية**: السنة ٢٧، العدد ١٠٤، نيسان/ أبريل ١٩٩١.

مالوريه، كلود. «تقرير عن أفغانستان.» ترجمة مركز البحوث والمعلومات ـ بغداد. في مجلة: *Foreign Affairs*: Winter 1983-1984.

المجلة الاقتصادية (البنك المركزي المصري): السنة ٣٢، العدد ٣، ١٩٩٢.

محمد، أحمد طه. «التفكك الدولي والنظام العالمي الجديد.» **السياسة الدولية**: السنة ٢٨، العدد ١٠٩، تموز/ يوليو ١٩٩٢.

ـــــــ. «حول التكتلات الاقتصادية المعاصرة.» **السياسة الدولية**: السنة ٢٨، العدد ١١٠، تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٢.

محمد، صباح محمود. «الباكستان: تقويم جيوبوليتيكي.» **مجلة كلية التربية** (الجامعة المستنصرية): العدد ٤، ١٩٩٤.

«مرض الاقتصاد الباكستاني المزمن.» **آسيا وافريقيا اليوم** (موسكو): نيسان/ أبريل ١٩٨٥.

المسيري، عبد الوهاب. «النظام الدولي الجديد وتحديات العالم العربي.» **قضايا دولية** (إسلام آباد): ٨ آب/ أغسطس ١٩٩٤.

ـــــــ. «النظام العالمي الجديد: رؤية معرفية.» **قضايا دولية** (إسلام آباد): ٢١ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٤.

مقلد، اسماعيل صبري. «الأزمة السياسية في باكستان.» **السياسة الدولية**: السنة ٧، العدد ٢٤، نيسان/ أبريل ١٩٧١.

ـــــــ. «التقارب بين باكستان والصين.» **السياسة الدولية**: السنة ٤، العدد ١٤، تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٦٨.

«ملاحظات حول فكرة التعاون الاقتصادي بين تركيا وإيران وباكستان.» **التقرير الشهري** (مركز البحوث والمعلومات ـ بغداد): السنة ٤، العدد ٢، شباط/ فبراير ١٩٨٠.

المنوفي، كمال. «السياسة الهندية وأزمة الشرق الأوسط.» **السياسة الدولية**: السنة ٩، العدد ٣٣، تموز/ يوليو ١٩٧١.

الموافي، عبد الحميد. «الأوضاع الداخلية في أفغانستان والتدخل السوفيتي.» **السياسة الدولية**: السنة ١٦، العدد ٦٠، نيسان/ أبريل ١٩٨٠.

ناجي، أحمد. «تركيا والجمهوريات الإسلامية السوفيتية المستقلة.» **السياسة الدولية**: السنة ٣٠، العدد ١١٦، نيسان/ أبريل ١٩٩٤.

ناي، جوزيف س. «الحد من التسلح بعد الحرب الباردة.» **السياسة الدولية**: السنة ٢٦، العدد ١٠٠، نيسان/ أبريل ١٩٩٠.

نعمة، كاظم هاشم. «الصين وتوزيع القوة الجديدة.» **نشرة مركز الدراسات الدولية** (جامعة بغداد)، العدد ٥، آذار/ مارس ١٩٩٣.

ـــــــ. «هل من دور عالمي جديد للهند؟» **نشرة مركز الدراسات الدولية** (جامعة بغداد): العدد ٧، أيار/ مايو ١٩٩٣.

النهار: ٦/ ١/ ١٩٨٠.

هارسيون، سليم س. «انقسام المقاومة والصراعات العرقية تهدد مستقبل أفغانستان.» **السياسة الدولية**: السنة ٢٤، العدد ٩٣، تموز/ يوليو ١٩٨٨.

هاشم، ياسر علي. «التطورات الأخيرة في الأزمة الأفغانية.» **السياسة الدولية**: السنة ٢٦، العدد ٩٩، كانون الثاني/ يناير ١٩٩٠.

هانتنغتون، صموئيل. «صدام الحضارات.» مراجعة مختار محمد. **قضايا دولية** (إسلام آباد): ٨ ـ ١٤ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٣.

«هل أصبحت باكستان قادرة على إنتاج القنبلة النووية؟» **الأسبوع العربي**: ٢٥ نيسان/ أبريل ١٩٨٨.

وسيورام، س. «فشل خطوة الباكستان حول كشمير.» **آفاق الهند** (دلهي): السنة ٦، العدد ١١، أيار/ مايو ١٩٩٤.

الوطن (الكويت): ١٩ تموز/ يوليو ١٩٨٩.
ياسين، عبد الملك أحمد. «لماذا باكستان وإلى أين؟» **مجلة المنار** (باريس): العدد ٤٦، تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٨٨.
يوركي، شاهد جويد. «الخطة السادسة في باكستان.» ترجمة مركز البحوث والمعلومات ـ بغداد. في مجلة: *Asian Survey*: vol. 24, no. 4, April 1984
ــــــ. «الهجرة العالمية.» **مجلة الباكستان والاقتصاد الخليجي**: ٢٧ آذار/ مارس ١٩٨٢.

أطروحات جامعية، تقارير، مقابلات

تقارير صحفية عن سفارة العراق والدائرة الصحفية في إسلام آباد.
تقارير عن الإرهاب في جامو وكشمير صادرة عن الهند.
تقارير عن كشمير صادرة عن باكستان.
تقرير عن أفغانستان، ترجمة مركز البحوث والمعلومات ـ بغداد. في مجلة:
Foreign Affairs: Winter 1983-1984.
تقرير عن رويتر، **وكالة الأنباء العراقية**: ٢٥/ ١١/ ١٩٩٠.
الحديثي، هاني. «العلاقات السعودية ـ الباكستانية.» بغداد، الجامعة المستنصرية، معهد الدراسات الآسيوية والافريقية، ١٩٨٤. (بحث غير منشور ـ محدود التداول).
حسين، غسان. «العلاقات الباكستانية ـ الإيرانية.» بغداد، أرشيف وزارة الخارجية.
خورشيد، فؤاد حمة. «أفغانستان.» (أطروحة دكتوراه، جامعة بغداد، كلية الآداب، ١٩٨٩).
سعيد، علي محمد. «الخليج العربي: دراسة في السياسة الإقليمية.» (رسالة ماجستير، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، [د.ت.]).
العبيدي، حسيب عارف. «دور العراق بعد الحرب العراقية ـ الإيرانية.» (أطروحة دكتوراه، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، ١٩٩١).
غوامي، غروشري. «تحويلات العمال المهاجرين في العالم: القضايا والتطلعات.» ترجمة مركز البحوث والمعلومات ـ بغداد. كوادر البنك الدولي. (ورقة عمل؛ رقم ٤٨١)
قاضي، مصطفى كمال. «سياسة باكستان الإقليمية.» محاضرة ألقيت في مركز الدراسات الدولية، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ٢٥ أيار/ مايو ١٩٩٤.
كايزر، كارل [وآخرون]. «الأمن الغربي.» تقرير صادر عن مجلس العلاقات الخارجية والمعهد الملكي للشؤون الدولية. ترجمة مركز البحوث والمعلومات ـ بغداد، ١٩٨١.

مقابلات شخصية مع السيد عارف قمرين، سفير الهند في بغداد.

مقابلات شخصية مع السيد مصطفى كمال قاضي، سفير باكستان في بغداد.

يوركي، شاهد جويد. «هجرة العمال الباكستانيين: المضامين الاجتماعية والاقتصادية في البلاد.» ترجمة مركز البحوث والمعلومات ـ بغداد، ١٩٨٤.

الوثائق

أرشيف مركز البحوث والمعلومات ـ بغداد.

أرشيف وزارة الخارجية العراقية ـ بغداد.

البلاط الملكي، الميثاق العراقي التركي. «انضمام باكستان للميثاق.» (الوثيقة رقم ٤٩١٤/ ٣١١)

ــــــ. «الحلف العراقي التركي.» (الوثيقة ٤٩١٠/ ٣١١).

قرارات الأمم المتحدة بشأن كشمير:

ـ القرار رقم ٤٧ لعام ١٩٤٨.

ـ القرار رقم ٩١ في ٣٠ آذار/مارس ١٩٥١.

ـ الوثيقة (S/1100)، في ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٨.

ـ الوثيقة (S/1190)، في ١٠ كانون الثاني/يناير ١٩٤٩.

ـ الوثيقة رقم S/2017/REVI، في ٣٠ آذار/ مارس ١٩٥١، عن مجلس الأمن الدولي.

وثائق أرشيف جامعة البكر للدراسات العسكرية العليا ـ بغداد:

ـ دراسة الاقتصاد الهندي رقم ٦٤.

ـ دراسة الأمن القومي الهندي رقم ٦١.

ـ دراسة جنوب آسيا والمحيط الهندي رقم ١٠٣ و١٢٤.

ـ دراسة الحالة الراهنة للتواجد العسكري للقوى العظمى في المحيط الهندي رقم ٩٤.

ـ دراسة سياسة الهند الخارجية رقم ٦٥.

ـ معلومات وثائقية لدراسة جنوب شرقي آسيا رقم ٦٨.

ـ معلومات وثائقية عن شبه القارة الهندية رقم: ٥٧، ٦٠، ٦٢، ٦٣، ٦٦، ٦٧، ٧٠، و١٠٤.

٢ ـ الأجنبية

Books

Abdulla, Ahmad, *The Historical Background of Pakistan and Its People*. Karachi: Tonzeem Publishers, [n. d.].

Abdul Waheed, Mian. *Pakistan's Foreign Policy in the 1990's*. Islamabad: [n. pb.], 1993.

Adams, John and Sabiha Iqbal. *Export, Politics, and Economic Development: Pakistan, 1970-1983*.

Ahmed, Emaduddin (ed.). *Foreign Policy of Bangladesh: A Small State's Imperative*. Dhaka: University Press Ltd., 1984.

Akbar, M. J. *India: The Siege with Challenges to a Nation Unity*. London: Richard Clayitd, 1985.

Ali, Akhtar, *Pakistan's Nuclear Dilemma: Energy and Security Dimensions*. Karachi: Gulf Graphics Ltd., 1984.

Ali, Tariq. *Can Pakistan Survive? Death of a State*. London: Penguin Books, 1983.

Aron, Ronald. *Peace and War*. Translated by Richard Howard and Annette Baker Fox. New York: Praeger, 1967.

Askari-Rizvi, Hasan. *The Military and Politics in Pakistan*. Lahore: Fisco Press, 1976.

Bennett, Le Roy. *International Organizations: Principles and Issues*. Englewood Cliffs, NJ: Prentice-Hall, 1978.

Bhutto, Zulfikar Ali. *New Directions*. London: Nomara Publications Ltd., 1980.

Burke, S. M. *Pakistan's Foreign Policy*. London: Oxford University Press, 1973.

Chopra, Pran [et al.]. *Future of South Asia*. Dhaka: University Press Ltd., 1986.

Chopra, Surendra (ed.). *Studies in India's Foreign Policy*. Amritsar: Guru Nanak Dev University Press, 1980.

Cantori, Louis J. and Steven L. Spiegel. *The International Politics of Regions: A Comparative Approach*. Englewood Cliffs, NJ: Prentice-Hall, 1970.

Coulombis, T. A. and J. H. Wolf. *Introduction of International Relations, Power and Justice*. Englewood Cliffs, NJ: Prentice-Hall, 1978.

Curl, Peter V. (ed.). *Documents on American Foreign Relations, 1954*. New York: Harper and Brothers, 1955.

Dilemma, Energy and Security Dimensions. Karachi: Gulf Graphics, 1984.

The Far East and Australia, 1980-1981. London: Europa Publications Ltd., 1980.

Fletcher, Arnold. *Afghanistan: The Soviet Invasion in Perspective.* California: Stanford University Press, 1981.

Frankel, Joseph. *Contemporary International Theory and the Behaviour of States.* London: Oxford University Press, 1973.

Gardez, Hassan and Jamil Rashid. *Pakistan: The Roots of Dictatorship.* New Jersey: [n. pb.], 1983.

Government of Pakistan, Ministry of Information and Broadcasting. *Pakistan 1988: An Official.* Islamabad: The Ministry, 1988.

Hammond, Paul Y. *Cold War and Detente: The American Foreign Policy Process since 1945.* New York: Harcourt Brace, 1975.

Hasan, K. Sarwar and Khalida Qureshi. *China, India, Pakistan.* Karachi: Pakistan Institute of International Affairs, 1966.

Hasan, Musuma (ed.). *Pakistan in a Changing World.* Karachi: Ma'aref Printer, 1978.

Hermann, Charles F., W. Kegley (Jr.) and James N. Rosenau. *New Directions in the Study of Foreign Policy.* Newzealand: Allen and Unwin, 1987.

Holsti, K. J. *International Politics: A Framework for Analysis.* 2nd ed. Englewood Cliffs, NJ: Prentice-Hall, 1977.

Jan, Tarik. *Issues in Pakistan Politics.* Islamabad: Institute of Policy Studies, [n. d.].

—— [et al.]. *Foreign Policy Debate.* Islamabad: Institute of Policy Studies, 1993.

Keesing's Contemporary Archives: Record of World Events. London: Longman, 1985.

Khan, Ayub Mohammad. *Friends Not Masters.* London: Oxford University Press, 1967.

Khan, Rahmatullah. *Kashmir and the United Nations.* Delhi: Vikas Publications, 1969.

Kissinger, Henry. *The White House Years.* London: Weidenfeld and Nicolson, 1979.

Koreshi, S. M. *Contemporary Power Politics and Pakistan: Kashmir and the Simla Agreement.* Islamabad: Institute Studies, [n. d.].

Kureishi, Rafiushan. *The Nation of Pakistan.* London: Wheaton and Exter, 1969.

——. *Pakistan's Foreign Policy: Good Will Towards All.* London: [n. pb.], 1969.

Kureshy, Ku. *A Geography of Pakistan.* New York: Oxford University Press, 1978.

Kurian, George Thomas. *Encyclopedia of the Third World.* London: [n. pb.], 1983.

Lewis, Stephen R. (Jr.). *Pakistan Industrialization and Trade Policies*. London: Oxford University Press, 1970.

Mchaugher, Thonasl. *Arms and Oil*. Washington, DC: Brookings Institution, 1985.

Mclella, David. *The Theory and Practice of International Relations*. Englewood Cliffs, NJ: Prentice-Hall, 1974.

Macridis, Roy C. (ed.). *Foreign Policy in World Politics*. 3rd ed. Englewood Cliffs, NJ: Prentice-Hall, 1967.

Mitrany, David. *A Working Peace System*. Chicago, IL: Quadrangle Books, 1966.

Morgenthau, Hans Joachim. *Politics Among Nations: The Struggle for Power and Peace*. 4th ed. New York: Knopf, 1967.

Mukherjee, Dilip. *Zulfikar Ali Bhutto: Quest for Power*. New Delhi: Vikas Publishing House, 1972.

Nanda, B. R. (ed.). *Indian Foreign Policy: The Nehro Years*. New Delhi: Vikas Publishing House, 1976.

Nayak, Pondav. *Pakistan Society and Politics*. New Delhi: South Asian Publishers, 1984.

New II, Richard. *The Struggle for Afghanistan*. London: Cornell University Press, 1981.

Nicolson, Harold. *The Evolution of Diplomatic Method*. London: Constable, 1958.

Prescott, J. R. *The Geography of Frontiers and Boundaries*. London: University Library, 1967.

Rosenau, James N. *The Scientific Study of Foreign Policy*. Rev. ed. New York: Nichols Publishing Company, 1980.

——. *World Politics*. London: Free Press, 1976.

Russett, Bruce and Harvey Start. *World Politics*. Oxford: [n. pb.], 1985.

Sharma, B. L. *The Pakistan - China Axis*. Bombay: Asia Publishing House, 1968.

Shelley, Mizanur Rahman. *Emergency of a New Nation in a Multipolar World: Bangladesh*. Dhaka: University Press Ltd., 1979.

Spykman, Nicholas J. *The Geography of the Peace*. New York: Harcourt and Brace, 1944.

Stockholm International Peace Research Institute (SIPRI). *World Armaments and Disarmament: SIPRI Yearbook, 1989*. London: Taylor and Francis Ltd., 1989.

Symonds, Richard. *The Making of Pakistan*. Oxford; London: Faber and

Faber, 1949.

Tillman, Seth P. *The United States and the Middle East: Interests and Obstacles*. Bloomington, IN: Indiana University Press, 1982.

Turner, John. *Arms in the 80's*. London: Stockholm International Peace Research Institute, 1985.

Union Now. 9th ed. New York: Harper and Brothers, [n. d.].

Waltz, Kenneth N. *Man, the State and War*. New York: Columbia University Press, 1959.

Weissman, Steve and Herbert Krosney. *The Islamic Bomb*. New Delhi: Vision Books, 1983.

Wilbur, Donald N. *Afghanistan: Its People, Its Society and Its Culture*. New Haven, CT: Harf Press, 1962.

Zeinal Abidin. *India Needs Veto Power*. Dhaka: Ramns Publishers; Syed Rahmatullah, 1993.

Periodicals

Abhadixit. «Defence Production in Pakistan.» *Asian Strategic Review, 1991-1992* (New Delhi): August 1992.

Abul Kalam. «Cooperation in South Asia.» *Regional Studies* (Islamabad): vol. 6, no. 3, Summer 1988.

Ahmed, Nasim. «Pakistan: Politics without Parties.» *World Today*: vol. 41, no. 31, March 1985.

Akhtar, S. M. Javed. «Political Background and Economic Progress: Special Report, Pakistan I.» *Muslim World Business* (Burkina-Faso): July 1989.

Ali, A. «The Attitude of the New Afghanistan Regime Toward Its Neighour.» *Pakistan Horizon*: vol. 36, no. 3, 1974.

Anyam, K. Ubram. «Our Nuclear Predicament.» *Strategic Analysis*: vol. 9, no. 7, October 1985.

Askari-Rizvi, Hasan. «Factors Shaping Pakistan's Arms Production Programme.» *Defence Journal*: no. 11, 1988.

Bahadur, Kalim. «India and Pakistan.» *International Studies* (New Delhi): vol. 17, nos. 3-4, July-December 1978.

Banerjee, D. «South East Asian and Indian Emerging Opportunities.» *Strategic Analysis* (New Delhi): vol. 17, no. 6.

Benazir Bhutto's Interview with *Defence Journal* (Islamabad): vol. 16, nos. 1-2, 1990.

Bhattachary, Pinaki. «Indo-US Relations.» *Strategic Analysis* (New Delhi): vol. 17, no. 1, April 1994.

Bhutto, Z. A. «Bilateralism.» *Dawn*: 3 October 1976.

Binder, Leonard. «The Middle East as a Subordinate International System.» *World Politics*: no. 3, April 1958.

Bokhan, Imtiaz H. «South Asian Regional Cooperation Progress and Prospects.» *Asian Survey*: vol. 25, no. 4, April 1985.

Brecher, Michael. «International Relations and Asian Studies: The Subordinate State of Southern Asia.» *World Politics* (Oxford): 15 January 1963.

——. «Israel and Afro-Asia.» *International Journal*: vol. 16, no. 2, Spring 1961.

Burrows, William E. and Robert Windrem. «The Most Dangerous Place on Earth.» *India Today*: 15 February 1994.

Cheema, Zafar Iqbal. «Nuclear Diplomacy in South Asia During the 1980's.» *Strategic Digest* (New Delhi): vol. 22, no. 12, December 1992.

——. «South Asia as a Nuclear Weapons Free-Zone.» *Strategic Studies* (Islamabad): vol. 4, no. 12, Winter 1981.

Daily News: 31/1/1991.

Daily Telegraph (London): 27/11/1961.

Datt, Savita. «Nuclear Weapons Proliferation.» *Asian Strategic Review, 1991-1992* (New Delhi): August 1992.

Defence Journal (Karachi): no. 11, 1988; nos. 1-2, 1990; no. 3, 1990, and December 1990.

Dixit, Aabha. «Defence Production in Pakistan.» *Asian Strategic Review, 1991-1992* (New Delhi): August 1992.

Dubey, Muchkund. «SAARC: The New Imperative.» *Startegic Digest* (New Delhi): vo. 21, no. 7, July 1991.

Dutt, V. P. «India and China: A Leap into the Future.» *World Focus* (New Delhi): vol. 14, 1993.

Economist: 12 December 1981; 23-29 September 1989, and January-April 1990.

Harrison, Selig S. «South Asia and the United States: A Chance for a Fresh Start.» *Strategic Digest* (New Delhi): vol. 22, no. 12, December 1992.

Harry, Erson and Fazel Qureshi. «Pakistan's Leading Lady.» *Newsweek*: 12 December 1988.

Hasan, Muzaffar. «More of the Same Medicine: Pakistan Budget, 1989-90.» *Muslim World Business* (Burkina-Faso): 1989.

Hauner, Milan. «The Soviet Threat to Afghanistan and India, 1930-1940.» *Modern Asia Studies*: vol. 15, no. 2, 1981.

Hindu: 20 January 1992.

Hindustan Times (New Delhi): 16 March 1961, and 2 April 1974.

Hussain, Mushahid. «Nuclear Issue, Ball in Pakistan's Court.» *Nation* (Islamabad): 29 November 1990.

Hussain, Sayed Riffat. «Pak-Soviet Relations since 1947.» *Strategic Studies* (Islamabad): vol. 10, no. 3, Spring 1987.

Hussain, T. Karki. «Relations with China.» *World Focus* (New Delhi): vol. 14, nos. 11-12, November-December 1993.

Indian Express: 28 May 1990.

International Financial Statistics (IMF): no. 8, August 1986.

International Herald Tribune: 12/6/1991.

International Studies (New Delhi): vol. 17, nos. 3-4, July-December 1978.

Ispahani, Mahnaz. «Pakistan: Dimensions of Insecurity.» *Adelphi Papers*: Winter 1989-1990.

Jane's Defence Weekly: 14 October 1989.

Khan, Sahab Zada Yaqub, Foreign Minister of Pakistan to the Parliament on 20 April 1987. *Strategic Studies* (Islamabad): vol. 10, no. 3, Spring 1987.

Kopicki, R. «India and Israel: A Problem in Asia Politics.» *Middle Eastern Affairs*: May 1958.

Koreshi, S. M. «Contemporary Power Politics and Pakistan: Role for Pakistan and the Muslim World in the Gulf Crisis?» *Strategic Studies* (Islamabad): November 1990.

Korson, Henry. «Islamization and Social Policy in Pakistan.» *Journal of South Asian and Middle Eastern Studies*: vol. 6, no. 2, Winter 1982.

Mahapatra, Chintamani. «Development in Military, 1987-1992.» *Asian Strategic Review, 1991-1992* (New Delhi): August 1992.

——. «US Approach to Nuclear Proliferation in Asia.» *Asian Strategic Review, 1992-1993* (New Delhi): August 1993.

——. «The US Pressure on Pakistan, Wasim's Mission to Washington.» *Strategic Analysis* (New Delhi): vol. 4, no. 6, September 1991.

Matinuddin, Kamal. «Rimlands of Southern Asia: A Security Perspective.» *Strategic Studies* (Islamabad): vol. 10, no. 3, Spring 1987.

Memon, Noor Ahmed. «Foreign Trade and Balance of Payments.» *Muslim World Business* (Burkina-Faso): July 1989.

Middle East Journal: vol. 15, no. 2, Spring 1961.

Modelski, George. «International Relations and Area Studies: The Case of South - East Asia.» *International Relations*: no. 2, April 1961.

Mondale, Walter F. «Beyond Detente Towards International Economic Security.» *Foreign Affairs*: October 1974.

Morning News (Dacca): 24/2/1961.

Morning News (Karachi): 28/12/1971.

Naidu, G.V.C. «Ethnic Issues in Southeast Asia.» *Strategic Analysis*: vol. 15,

no. 8, November 1992.

The Nation (Islamabad): 9 January 1995.

The News (Islamabad): 9 January 1992; 10 February 1992, and 15 February 1992.

The News (Lahore): 6-31 October 1993.

New York Times: 25 February 1985.

«Nuclear Development and Proliferation.» *World Wide Report*: no. 20, December 1979.

Pakistan Times (Rawalpindi): 18 December 1985.

Al-Rahman, Fadl. «Islam in Pakistan.» *Journal of South Asian and Middle Eastern Studies*: vol. 8, no. 4, Summer 1985.

Rahman, Syedur. «Issues and Agenda for South Asia Regional.» *Asian Survey*: vol. 25, no. 4, April 1985.

Regional Studies (Islamabad): vol. 6, no. 3, Summer 1988.

Roqan, M. S. «India and Pakistan as Factors in Each Other Foreign Policy and Relations.» *International Studies*: April 1962.

Seth, S. P. «China and Asian Security.» *World Focus* (New Delhi): vol. 14, nos. 11-12, November-December 1993.

Sharif, Nawaz. «Eradicate Klashinkov Culture.» *Strategic Digest* (New Delhi): vol. 21, no. 9, 1990.

Shaumian, Tatyanal. «India's Foreign Policy: Interaction of Global and Regional Aspects.» *Asian Survey*: vol. 28, no. 11, November 1988.

Siddiqui, M. R. «Quetta ECO Moot.» *Pakistan Pictorial* (Islamabad): January - April 1993.

Singh, Jasjit. «Geopolitics of Southern Asia.» *World Focus* (New Delhi): vol. 14, nos. 11-12, November-December 1993.

——. «Indian Security: A Framework for National Strategy.» *Strategic Analysis*: vol. 11, no. 8, November 1987.

——. «Managing Regional Security.» *Asian Strategic Review, 1992-1993* (New Delhi): August 1993.

——. «Trends in Denfence Expenditures.» *Asian Strategic Review, 1993-1994* (New Delhi): August 1994.

Spain, James W. «The Pathan Border Lands.» *Middle East Journal*: vol. 15, no. 2, Spring 1961.

Sreedhar. «Pakistan's Defence Budget in Perspective.» *Strategic Analysis* (New Delhi): vol. 16, no. 5, August 1991.

Stobdan, P. «Developments in Military Power, 1988-93.» *Asian Strategic Review, 1992-1993* (New Delhi): August 1992.

Studies (Kingswood Group-USA): vol. 6, no. 2, Winter 1982.

Strategic Analysis (New Delhi): February 1986; November 1987; August 1991; September 1991; November 1992, and April 1994.

Strategic Digest (New Delhi): August 1988; October 1990; May 1991; July 1991, and December 1992.

Strategic Studies (Islamabad): Winter 1981; Spring 1985; Spring 1987, and November 1990.

Strategic Studies Services (London): no. 3, Spring 1985.

Strategic Survey (London): 1983-1984.

Subramanyam, K. «Our Nuclear Predicament.» *Strategic Analysis*: vol. 9, no. 7, October 1985.

Times of India (New Delhi): March 1984; 7 March 1992.

Turkish Daily News: 5/2/1992.

Udayashankar, B. «Limits and Limitations of SAARC.» *Strategic Analysis*: vol. 9, no. 11, February 1986.

Waseem, Mohammad. «Pakistan's Lingering Crisis of Dyarchy.» *Strategic Digest*: no. 12, December 1992.

Westwharp (Karachi): vol. 16, no. 3, 1990.

World Focus (New Delhi): vol. 14, nos. 11-12, 1993.

World Politics: vol. 38, no. 2, January 1980.

World Today (Islamabad): vol. 41, no. 31, March 1985.

Reports and Documents

Al-Akram, B. Rahmatullah. «South Asian Relations and Their Impact on the Ocean Perspective.» Paper presented at: Second International Conference of India Ocean: Studies, Perth, Western Australia, 5-12 December 1984.

Economic Affairs Division. Statistics Division and Economic Adviser's Wing, Pakistan.

Economist Intelligence Unit. *Pakistan* (Country Report, 1st Quarter 1986).

Embassy of the Islamic Republic of Pakistan, Baghdad (31 March 1993, and 8 January 1994).

——. Report on Press Briefing by Pakistan's Foreign Office Spokesman on 7th April 1993.

Government of India, Ministry of Home Affairs. «Profile of Terrorist Violence in Jammu and Kashmir.» (February 1994).

Kashmir Calling News, Lahore, «Pakistan Ready for Purposeful Talks: Benazir.» vol. 3, no. 11, October 1993.

Kazi, M. Mustafa Kamal. «Emerging Trends in the South, Central and West

Asia, and Foreign Policy Challenges Confronting Pakistan.» (Notes for Talk at the Centre of International Studies, University of Baghdad, 25 May 1994).

Ministry of External Affairs. *Official Spokesman's Statements; Annual Report 1991-1992*: 17/11/1992-24/3/1993; 28/6/1993-3/5/1993; July-October 1993, and November 1993-February 1994.

Report to the Congress on Progress Toward Regional Non Proliferation in South Asia, 1993.

Report of Tehran Communique, 1st ECO Summit Meeting, 16-17 February 1992.

Sharif, Nawaz. «The Text of Address to the National Defence College.» (Rawalpindi, 6 June 1991).

US House of Representatives. Committee on Foreign Affairs. «Report of a US Congressional Staff Study, Mission Which Visited Pakistan in October 1981.» Washington, DC: Government Printing Office, 20 November 1981. Section 2.

فهرس

(أ)

الآفتا: ٢٣
آمان الله خان: ٢١٤
ابن القاسم، محمد: ٨٧
اتفاق الحدود بين باكستان والصين (١٩٦٣): ١٢٣، ٢١٧، ٢١٩
اتفاقية التعاون في الطاقة النووية (الصين/ باكستان) (١٩٨٩): ٧١
الاتفاقية الدفاعية بين باكستان والولايات المتحدة (١٩٥٩): ١٠٥
اتفاقية ستارت: ٢١٠
اتفاقية سيملا (الهند/ باكستان) (١٩٧١): ٨٦، ١٢٤، ١٢٥، ١٧٨، ٢١٣، ٢٤٠
اتفاقية طشقند (الهند/ باكستان) (١٩٦٦): ٨٦، ١٢٤
الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة (الغات): ٢٣٥
اتفاقية عدم الاعتداء على المنشآت النووية (الهند/ باكستان) (١٩٨٨): ٨٧
اتفاقية مالطا (١٩٨٩): ١٧٣
اتفاقية المساعدة الدفاعية المتبادلة (باكستان الولايات المتحدة) (١٩٥٤): ٩٢، ٩٦، ١٠٤
اجتماع لاهور (١٩٤٠): ١١٨
اجتماع مؤتمر التعاون الاقتصادي للدول الإسلامية (١٩٨٧: استانبول): ١٤٤
اجتماع وزراء خارجية الدول الإسلامية (١٩٨٣: دكا): ١٦٧
احتلال الصين للتيبت (١٩٥٩): ٩٥
أحداث مكة (١٩٨٧): ١٦٧
أرون، ريمون: ٥٤
أزاد، أبو الكلام: ٨٨
الاستثمار الصناعي: ٥٦
الاستثمار في الزراعة: ٥٧
الاستخبارات الأمريكية: ٧٠
الإسلام: ٥٣، ٨٠، ٨١، ٨٧ ـ ٩١، ١٣٨، ٢٢١، ٢٢٢، ٢٢٥، ٢٢٦، ٢٢٨
الاشتراكية الإسلامية: ٨٩
إعلان دلهي (الهند/ الاتحاد السوفياتي) (١٩٨٦): ١٣١
إفرين، كنعان: ١٤١
الاقتصاد الباكستاني: ٦١، ٦٤، ٨٠، ١٣٥، ١٦٠
اقتصاد السوق: ١٧٨، ١٩٥، ٢٣٣
الاقتصاد الهندي: ١٩٥
الإقليمية: ١٩، ٢٣، ٢٥، ٢٩، ٣٥، ٣٦
الأمم المتحدة: ٢٩، ٣١، ٨٣، ٨٤، ٩٤، ٩٥، ١٢١، ١٢٢، ١٢٥ ـ ١٢٧، ١٣٨ ـ ١٤٠، ١٥٢، ١٥٤، ١٥٥، ١٧٤، ٢٠٣، ٢١٣، ٢١٥، ٢١٩، ٢٤٠
ـ الجمعية العامة: ١١٠، ١١٦ ـ ١١٨، ١٢٩، ١٣٨، ٢٠٩، ٢١٩
ـ مجلس الأمن الدولي: ١٤، ٢٨،

١٢١، ١٢٢، ١٢٩، ١٧٣ ـ ١٧٥، ١٧٨، ١٧٩، ٢١٦، ٢١٧، ٢١٩
-- القرار رقم (٩١): ١٢٢
-- القرار رقم (٥٤٠): ١٦٧
- الميثاق: ٢٨، ١٢٥، ١٥٠
الأمن الإسرائيلي: ١٥٥
الأمن الإقليمي: ٢٥، ٣٧، ٨٦، ١٠٠، ١٦٣، ٢٤١، ٢٤٣
الأمن الإقليمي الآسيوي: ١٨٤
الأمن الباكستاني: ١٨١، ١٨٢، ٢٠٥
أمن الخليج: ١٥٦، ١٥٧، ١٥٩ ـ ١٦١، ١٩٧، ٢٠٦
الأمن الدولي: ٣٧، ٣٩
الأمن الروسي: ١٨٤
الأمن السعودي: ١٦٠، ٢٠٥
الأمن القومي: ٢٦، ٩١، ١١٣
الأمن القومي الأمريكي: ٢٠٠
الأمن الهندي: ١٥٥، ١٧٦، ١٩٥
الانتاج الصناعي: ٥٩، ٦١، ٦٤
الانتاج العسكري: ٦٧
أندروبوف، يوري: ١٣٣
الانسحاب السوفياتي من أفغانستان: ١٧١، ١٨١، ١٨٩، ١٩١
الإنفاق العسكري لباكستان: ٧٣، ٧٤، ٧٦
إنهيار الاتحاد السوفياتي: ٣٥، ٤٩، ١٤٣، ١٤٥، ١٤٦، ١٨٢، ١٩٢، ١٩٣، ١٩٥، ١٩٧، ٢٠٥، ٢٢٠، ٢٢٢، ٢٣٢، ٢٣٤، ٢٣٧
الأوبك انظر منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك)
أوكلي، روبرت: ٧٢
أيوب خان: ٥٥، ٥٦، ٨٥، ٨٦، ١٠٦

(ب)

بايندر، ليونارد: ٢٤
البرامج النووية: ١١٤، ١١٥، ١٥١
براون، هانك: ٢١٢
البرنامج النووي الإسرائيلي: ٢٢٧
البرنامج النووي الباكستاني: ٦٦، ٦٨، ٦٩، ١٥٥، ١٧١، ١٨٠، ١٨٨، ١٨٩، ١٩٦، ١٩٨، ١٩٩، ٢٠٧، ٢٠٩ - ٢١١، ٢١٨، ٢٢٧، ٢٣٧، ٢٤٠، ٢٤٣
البرنامج النووي الهندي: ١٥٥، ١٧٨، ١٩٨، ٢١١، ٢٢٧
بريجنسكي، زبيغنيو: ١٥٩
بريجينيف، ليونيد: ١٢٩، ١٣٧، ١٧٢
بوتو، بنازير: ٦٤، ٧٣، ١٠٠، ١٠٩، ١٢٧، ١٣٨، ١٨٩، ١٩٠، ١٩٨، ٢٠٣، ٢٢١
بوتو، بي نظير انظر بوتو، بنازير
بوتو، ذو الفقار علي: ٥٦، ٥٧، ٥٩، ٦٦، ٦٩، ٧٠، ٧٣، ٨٠، ٨٩، ٩٦، ١٠١، ١٠٢، ١٠٥، ١٠٨، ١٠٩، ١١٤، ١٢٤، ١٣١
بوش، جورج: ٧٢، ٢٠٨
بيرزاده، شريف الدين: ١٠٩
البيروقراطية: ٨٠
بيريس، شمعون: ١٩٦، ٢٢٧
بيك، إسلام: ٧١، ٢٠٥، ٢٠٦

(ت)

التأميم: ٥٦، ٦١، ٨٠
التبعية الاقتصادية: ٦٢
تراقي، محمد نور: ١٣٢
تشان كاي شيك: ٩٤
التعاون الاجتماعي: ٣٨
التعاون الاقتصادي: ٣٨، ٣٩
التعاون الإقليمي: ١٤، ٢٠، ٢٩، ٣٧، ١٠٧، ١٣٨، ١٤٠، ١٤٥، ١٤٦، ١٧١، ١٧٥، ٢١٣، ٢٢٢، ٢٤٣، ٢٤٤
التعاون الدولي: ٢٩، ٣٧، ٣٨
التعددية القطبية: ٣٥، ٣٦

التغيير الهيكلي في باكستان: ٥٦
التكامل الاقتصادي: ٣٦
التكامل الإقليمي: ٢٤
التنمية الاقتصادية: ٢٩، ٧٦، ٨٢، ٨٤

(ث)

الثوار الأفغان: ١٣٩، ١٨٩، ١٩٢
الثورة الإسلامية في إيران (١٩٧٩): ٩٠، ١٠٦، ١٠٧، ١٤١، ١٤٤، ١٥٨

(ج)

جامعة الدول العربية: ٣٠
الجبهة الإسلامية المتحدة (كشمير): ٢١٤
جبهة تحرير جامو وكشمير: ٢١٤
جلبي، أيشتن: ١٤٦
الجمعية الإسلامية (أفغانستان): ١٩١
جناح، محمد علي: ٨٦، ٨٧، ٨٩
الجيلاني، علي: ٢١٤

(ح)

الحديثي، جابر: ٩
الحديثي، خليل: ٩
الحديثي، ناجي: ٩
الحرب الأفغانية: ٣٠، ٣٢، ٢٠٣
الحرب الباردة: ١٤ ـ ١٦، ٣٠، ٣١، ٣٣، ٣٦، ٩٢، ١٠٠، ١١٣، ١٣٤، ١٥٤ ـ ١٥٨، ١٦٩، ١٧١ ـ ١٧٣، ١٧٥، ١٨٥، ١٨٩، ١٩٣، ١٩٥، ١٩٧، ٢٠١ ـ ٢٠٣، ٢٠٥، ٢٠٨، ٢١١، ٢٢١
حرب البوسنة: ٣٠
حرب الخليج (١٩٩٠ ـ ١٩٩١): ١٧٣، ١٩٤، ١٩٥، ١٩٧، ٢٠٠، ٢١١
الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩ ـ ١٩٤٥): ٩٢، ١٧٢، ٢٠٠، ٢٢١
الحرب العراقية ـ الإيرانية (١٩٨٠ ـ ١٩٨٨): ٢٩، ٤٧، ١١٠، ١١٣، ١٤١، ١٤٣، ١٤٤، ١٥٨ ـ ١٦١، ١٦٣، ١٦٥، ١٧٥، ١٩٩، ٢٠١، ٢٠٣
الحرب العربية الإسرائيلية (١٩٧٣): ٢٠٠
حرب كشمير الثانية (١٩٦٥): ١٢٣
حرب الكوريتين: ٩٥
الحرب الهندية ـ الباكستانية (١٩٦٥): ٢٩، ٤٧، ٦٦، ٩٥، ١٠٤، ١١٩، ١٧١، ١٧٥، ١٨٧، ٢٣٤، ٢٣٥
حركة تحرير كشمير العالمية: ٢١٥
حركة عدم الانحياز: ١٠٦، ١٢٨، ١٣٨، ١٥٣، ١٥٤، ١٦٤، ١٦٦، ١٧٩، ١٩٧
ـ مؤتمر باندونغ (١٩٥٥): ١٥٣
حركة مهاجركامي (باكستان): ٨٠
حرية الانتخابات: ١٧٤
الحزب الإسلامي (أفغانستان): ١٩١
حزب الرابطة الإسلامية (شبه القارة الهندية): ٨٧، ١١٨
حزب المؤتمر الهندي: ٨٧
حزب الوحدة (أفغانستان): ١٩١
حسين، ذاكر: ٨٨
حقوق الانسان: ١٧٤، ١٧٦
حكمتيار: ١٩١
حلف استانبول (١٩٦٤): ١٠٦
حلف بغداد انظر حلف السانتو (١٩٥٥)
حلف جنوب شرق آسيا (السايتو) (١٩٥٤): ٥٣، ٩٢، ١٠٣ ـ ١٠٥
حلف السانتو (١٩٥٥): ٥٣، ٩١، ٩٢، ١٠٣ ـ ١٠٦، ١٥٢
حلف السايتو (١٩٥٤) انظر حلف جنوب شرق آسيا (السايتو) (١٩٥٤)
الحمداني، قحطان أحمد سليمان: ٩
الحوار الأمريكي ـ الصيني (١٩٧١): ١٠٢
حيدر، فاروق، ٢١٤

(خ)

خامنئي، علي: ١٦٧

الخصخصة: ١٩٤، ١٩٥
الخطة الإنمائية الخمسية الخامسة (باكستان): ٦٠
الخطة الإنمائية الخمسية السادسة (باكستان): ٦٠، ٦١
خورشيد، فؤاد حمه: ٩

(د)

داود، محمد، ٨٤
دش: ٤١
الدعم الخارجي لباكستان انظر المساعدات الخارجية لباكستان
دوستم، عبد الرشيد: ١٩١
ديكسون، أوين: ٢١٤، ٢١٨، ٢١٩، ٢٤٠
الديمقراطية: ٨١، ٨٤، ٨٩، ٩٠، ١٧٤، ١٧٦، ١٧٨، ١٩٦، ٢٣٣
الديون الخارجية: ٦١ ـ ٦٤

(ر)

رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي (SAARC): ١٠٣، ١٤٠، ١٤١، ١٤٦ ـ ١٥٠، ١٧١، ١٨١، ١٨٧، ٢١٩، ٢٢٢، ٢٣٤ ـ ٢٣٦، ٢٤٢، ٢٤٣
ـ اجتماع الرابطة (١: ١٩٨٥: دكا): ١٤٧
رابطة دول جنوب شرق آسيا (آسيان): ٣٠، ١٤٦، ١٤٩، ١٨٥ ـ ١٨٧، ١٩٥، ٢١٩، ٢٣٥، ٢٣٦
رابطة الدول المستقلة (الكومنولث): ٣٠، ٥٣، ١٨٢ ـ ١٨٤، ٢٢٠، ٢٢٢، ٢٣٣، ٢٣٤
رافسنجاني، هاشمي: ١٤٦، ١٧٩، ٢٣٢
رباني، برهان الدين: ١٩١، ١٩٣
الرفوع، فيصل: ٩
الرمضاني، مازن: ٩
ريغان، رونالد: ٦٧، ٧١، ٢٠١، ٢٠٨

(ز)

زكي، أكرم: ١٤٦

(س)

سانتوس، انطونيوس دوس: ٣٥
سبايكمان، نيكولاس ج.: ٤٤، ١٠٢
سجاد، وسيم: ١٨٨، ٢٠٦، ٢٠٩
سعادة، قمرخان: ٩
سعود الفيصل: ١٩٢
سنكر: ٤١
سهروردي: ٩٣
السيد سليم، محمد: ٦٥
سينغ، جاست: ١٧٥

(ش)

شريف، نواز: ٧٣، ١٨٠، ٢٠٣ ـ ٢٠٦، ٢٠٨، ٢١١، ٢٢٤، ٢٢٥
شليزنغر: ١١٥
شومير، فيليب: ٤٠
الشيوعية: ٨٩، ٩٣، ٩٥، ١٥٦، ١٥٧

(ص)

الصادرات الخارجية الباكستانية: ٥٨
الصراع العربي ـ الإسرائيلي: ٩١، ١٥١ ـ ١٥٣، ١٥٥، ١٩٣، ١٩٤، ٢٠١، ٢٠٢، ٢١٢، ٢١٣
الصراع الهندي ـ الباكستاني انظر الحرب الهندية ـ الباكستانية (١٩٦٥)
صندوق النقد الدولي: ٢٠٤

(ض)

ضياء الحق، محمد: ٦٧، ٧٣، ٨٠، ٨٥، ٩٠، ٩٧، ١٠٩، ١١٠، ١٢٧، ١٣٢،

١٣٨، ١٤١، ١٤٩، ١٦٠، ١٦٥، ١٦٦، ١٨٠، ١٨١، ١٨٩
ضياء الرحمن: ١٤٦

(ع)

العالمية: ١٩، ٢٠، ٢٣، ٢٥، ٢٧، ٢٩، ٣٥ ـ ٣٧
عبد القادر خان: ٦٨، ٧٠، ٧١
العقوبات الاقتصادية على باكستان (١٩٩٠): ١٨٨
العلاقات الإسرائيلية ـ التركية: ١٩٦
العلاقات الإسرائيلية ـ الهندية: ١٩٥، ١٩٦، ٢٢٧، ٢٤٣
العلاقات الأفغانية ـ الباكستانية: ٨٤
العلاقات الأفغانية ـ السوفياتية: ٨٤
العلاقات الأفغانية ـ الهندية: ٨٤
العلاقات الأمريكية ـ اليابانية: ١٧٦
العلاقات الإيرانية ـ الأمريكية: ٢٤٢
العلاقات الإيرانية ـ الهندية: ٢٤٢
العلاقات الباكستانية ـ الأمريكية: ١٠٣، ١٣٠، ١٦١، ١٨٠، ١٨٨، ١٨٩، ٢٠٦، ٢٣٢
العلاقات الباكستانية ـ الخليجية: ١٦١
العلاقات الباكستانية ـ السعودية: ١٥٩
العلاقات الباكستانية ـ السوفياتية: ٩٢، ١٣١
العلاقات الباكستانية ـ الهندية: ١١٥، ١٣١، ١٤٩، ٢١٣، ٢١٨
العلاقات الصينية ـ الباكستانية: ١٢٣، ٢١٠، ٢٤١
العلاقات الصينية ـ السوفياتية: ١٢٩، ١٣١
العلاقات الصينية ـ اليابانية: ٢٣٧
العلاقات الهندية ـ الأمريكية: ٨٤، ١٣٠، ١٧٨، ١٩٧، ١٩٩، ٢٤١، ٢٤٢
العلاقات الهندية ـ السوفياتية: ١٢٣، ١٢٨، ١٣٠، ١٣٢
العلاقات الهندية ـ الصينية: ١٧٧، ١٨٧، ٢٤١
العلاقات الهندية ـ العراقية: ١٦٢، ١٦٤
العلمانية: ٨١
علي، آصف: ١٩٢

(غ)

غاندي، انديرا: ١٢٧، ١٣٠، ١٣٦
غاندي، راجيف: ١٢٧، ١٤٩
الغزو السوفياتي لأفغانستان (١٩٧٩): ٣٤، ٦١، ٦٧، ٧٣، ٨٣، ٩٧، ١٠١، ١١٠، ١١٣، ١٣١ ـ ١٣٧، ١٤٣، ١٥٨، ١٦٢، ١٦٤، ١٦٥، ١٧٢، ١٨٩
غل، حميد: ١٩٦
غورباتشوف، ميخائيل: ٣٦، ١٣١، ١٣٩، ١٧٢

(ف)

فولبرايت، وليم: ٩٣

(ق)

قاضي، مصطفى كمال: ٩
القضية الأفغانية: ١٣٩، ١٤٠، ١٥٩، ١٩٠، ١٩٣
القضية الفلسطينية: ١٠١، ١٥٢ ـ ١٥٥، ١٥٩، ١٩٤، ١٩٥، ٢٢٤
القضية الكردية: ١٠٨
قضية كشمير: ٣٠، ١٢٢، ١٢٥، ١٥١، ١٧١، ١٧٨، ١٨٠، ٢١٢، ٢١٣، ٢٣٦، ٢٣٧، ٢٣٩، ٢٤٠
قطاع التصنيع القصير المدى: ٥٥
قطاع التصنيع الواسع المدى: ٥٥، ٥٧
القطاع الخاص: ٥٩، ٦١، ٦٤
القطاع الزراعي: ٥٥
القطاع الصناعي: ٥٩
القطاع العام: ٥٦، ٦١، ٦٤
قطب زاده، صاحب: ١٤١

قمة دول عدم الانحياز (١٩٧٣ : الجزائر): ٨٤
القومية: ٢٦

(ك)

كارتر، جيمي: ١١٥، ١٣٧
كانتور، روبرت: ٥٤
كراوتامر، تشارلز: ٣٦
كليتون، بيل: ١٩٨، ٢١٠
كول، هيلموت: ١٧٩
الكومنولث البريطاني: ١٠٨، ١٠٩
كيسنجر، هنري: ٧٠، ١٠٧، ١٣٠، ١٧٢، ١٧٣، ٢٠١، ٢١٢

(ل)

اللاجئون الافغان: ١٣٥، ١٣٨
اللاجئون الهندوس: ٢١٤
اللقاء الإسلامي (٢: ١٩٧٤: لاهور): ١٠٩
الليبرالية: ٣١
ليك، انتوني: ٢٠٢

(م)

ماكندر: ٤٤
مبدأ دالاس: ١٠٢، ١٠٣
مبدأ كارتر: ١٧٢، ٢٠١
مبدأ مونرو: ٨٦
مبدأ نيكسون: ١٠٧، ١٦٢، ١٧٢، ٢٠١
مجلس التعاون لدول الخليج العربية: ١٦٠
المجموعة الأوروبية: ٢٩، ٣٠، ٣٥، ١٤٣، ١٨٠، ٢١٩، ٢٢٧
محمد إقبال خان: ٨٨
محمود، صباح: ٩
مذكرة التفاهم المشترك بين الهند وإيران: ٢٣٢
المساعدات الخارجية لباكستان: ٥٣، ٥٥، ٥٩، ٦٢، ٧٣، ٨١، ٩١، ٩٣، ١٣٠، ١٣١، ١٨٨، ٢٠٧ ـ ٢٠٩
مشروع الطاقة النووية الباكستاني (Chashma) (١٩٨٩): ٧١
مشروع النظام الشرق أوسطي الجديد: ١٥١، ١٥٢
مشكلة السيخ: ١٢٦
مظهر، كمال: ٩
معاهدة إزمير (١٩٧٧): ١٠٧
معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية: ٦٧، ٦٩، ٧٢، ١١٦، ١٧٨، ١٩٨، ٢٠٧، ٢١٠ ـ ٢١٣
معاهدة الصداقة الهندية ـ السوفياتية (١٩٧١): ٩٦، ١١٣، ١٢٨ ـ ١٣٠، ١٥٧
معاهدة هلسنكي (الولايات المتحدة/ الاتحاد السوفياتي) (١٩٧٥): ٣٣
ـ إعلان هلسنكي: ٨٦
المعسكر الاشتراكي: ٣١
المعسكر الرأسمالي: ٣١
منظمة الابيك: ٢٣٥
منظمة بحر الخزر: ٢٢٩
منظمة التعاون الاقتصادي الإقليمي (ECO): ٣٠، ٤٩، ١٠٣، ١٤٠، ١٤١، ١٤٣ ـ ١٤٦، ١٥١، ١٦٠، ١٦٥، ١٦٦، ١٧١، ١٨١، ١٨٢، ١٨٤، ٢٠٦، ٢١٧ ـ ٢١٩، ٢٢٢، ٢٢٣، ٢٢٥ ـ ٢٢٧، ٢٢٩، ٢٣١ ـ ٢٣٣، ٢٣٥، ٢٣٦، ٢٤٢ ـ ٢٤٤
ـ الاجتماع الأول (١٩٨٥ : طهران): ١٤٢
ـ اجتماع المجلس الوزاري الاستثنائي (١: ١٩٩٠ : اسلام آباد): ١٤٤
ـ اجتماع المجلس الوزاري (١٩٩١ : طهران): ١٤٦
ـ اجتماع الوزراء (١٩٩٢ : أنقرة): ٢٢٣
ـ اجتماع الوزراء (١٩٩٢ : اسلام آباد): ٢٢٤

ـ انظر أيضاً منظمة التعاون الإقليمي للتنمية (RCD)
منظمة التعاون الإقليمي للتنمية (RCD): ٥٣، ٦٧، ١٠٦، ١٤٠ ـ ١٤٢
ـ انظر أيضاً منظمة التعاون الاقتصادي الإقليمي (ECO)
منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك): ٢٩، ٥٩
منظمة المؤتمر الإسلامي: ٥٣، ١٠٨ ـ ١١٠، ١٣٨، ١٥٢، ١٦٦، ٢٠٤، ٢١٥، ٢١٩، ٢٢٢
ـ مؤتمر المنظمة (١٩٨٠: اسلام آباد): ١٣٦
منظمة الوحدة الافريقية: ٣٠
المؤتمر الاقتصادي الإسلامي (كراتشي): ٩٢
مؤتمر الطائف (١٩٨١): ١٠٩
مؤتمر كويتا (١٩٩٣): ٢٢٥
مؤتمر وزراء خارجية الدول الإسلامية (٢: ١٩٧٠: كراتشي): ١٠٩
المودودي، أبو الأعلى: ٨٨، ٨٩
مورغنتاو، هانز جواشيم: ٥٤
مؤسسة معهد الدراسات السياسية (اسلام آباد): ٩
ميتراني، دافيد: ٣٨ ـ ٤٠

(ن)

النافتا: ٢٣، ٣٠
نجيب الله: ١٤٠، ١٨٩، ١٩٠
النظام الإقليمي: ١٩، ٢٠، ٢٤ ـ ٢٦، ٢٨، ٤٢، ٤٣، ٤٧
النظام الأمني لباكستان: ٨١، ٨٣
النظام الدولي الجديد: ١٣، ١٤، ١٩، ٢٢ ـ ٢٦، ٣٣، ٣٥، ٣٧، ٤٢، ٤٣، ١٧٣، ١٧٥، ١٧٩، ٢٠٢، ٢١٩، ٢٣٢
النظام الدولي للطاقة: ٣٥
النعيمي، أحمد: ٩
النمو الاقتصادي: ٣٧، ٤٤، ١٨٥
النمو الصناعي: ٦١
نهرو، جواهر لال: ٨٦، ٩٣، ١٣٠
نواز، آصف: ٢٠٦
نيازنيك: ١٦٦
نيكسون، ريتشارد: ٣٦، ١٧٣

(هـ)

هادي، رياض عزيز: ٩
هاس، ارنست: ٢٠، ٤٠
هدسون: ٤١
هرمان، تشارلز: ٤١
هولستي، كاليفي: ٢٠، ٣١، ٤١

(و)

والتز، كينيث: ٣٧، ٤١، ١١٥
الوجود الأمريكي في الخليج: ٢٠٣، ٢٢٩، ٢٤٣
الوجود الأمريكي في منطقة المحيط الهندي: ١٣٦
الوجود السوفياتي في أفغانستان: ١٦١، ١٩١
الوجود العسكري الباكستاني في الخليج: ١٦٠
الوحدة الأوروبية: ١٤٩
وكالة الطاقة الذرية العالمية (IAEA): ٧١، ١١٧
ولايتي، علي أكبر: ١٤٦، ٢٢٩

(ي)

ياقت علي خان: ٨٩، ٩٢، ١٠١
يحيى خان: ٧٣
يعقوب خان، صاحب زاده: ١٤٤، ١٦٧
يلتسين، بوريس: ١٨٥